

دكتور علي محروس شاوي
رئيس قسم الفلسفة في المحاسبة - جامعة اليمنى بأمركا
أستاذ المحاسبة كلية التجارة - جامعة عين شمس
عضو اللجنة الفنية الرابطة للنظام المحاسبي الموحد

النظام المحاسبي الموحد

تأصيل عامي ◊ تطبيق عملي

الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني

دكتور علي محروس شاوي
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة - جامعة اليمن بأمركا
أستاذ المحاسبة كلية التجارة - جامعة عين شمس
عضو اللجنة الفنية الراجعة للنظام المحاسبي الموحد

النظام المحاسبي الموحد

تأصيل عامي ◊ تطبيق عملي

الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اهداء

الى ابي ..

وامى ..

وزوجتى واولادى ..

ذكري حب ووفاء وولاء ..

دكتور على محروس شادى

تقديم الكتاب

صدر النظام المحاسبي الموحد بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٢ لسنة ١٩٦٦ ، وأصبح تطبيق هذا النظام ملزما بالنسبة لجميع الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام باستثناء البنوك والمنشآت الائتمانية ووحدات التأمين وبذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام المحاسبي في هذه المنشآت المالية .

وقد تكلل الفصل الأول من النظام بتوحيد الدليل المحاسبي كوعاء رئيسي للحسابات المالية ، وقد تم ربط الدليل بحسابات التكاليف عن طريق حسابات مراقبة لكل من مراكز الانتاج ومراكز الخدمات الانتاجية ومراكز الخدمات التسويقية ومراكز الخدمات الادارية والتمويلية ومراكز العمليات الرأسمالية .

وخصص الفصل الثاني من النظام للأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية ، اذ انه من المعروف ان هناك تباينا في وجهات نظر الكتاب والمحاسبين بهذا الخصوص ، فكان منطوقا ان يتعرض لها النظام المحاسبي بفرض توحيدها مع انزام الوحدات الاقتصادية بها عند تطبيق النظام .

اما الفصل الثالث من النظام فقد خصص للحسابات والقوائم الختامية ، وطبقا للنظام يجب على الوحدة الاقتصادية ان تعد في نهاية كل سنة مالية القوائم والحسابات الختامية التالية : الميزانية ، وقائمة الاستخدامات والموارد الرأسمالية ، وحساب العمليات الجارية ، وحساب الانتاج والمتاجرة والارباح والخسائر ، وقوائم الموازنة النقدية .

وخصص الفصل الرابع من النظام للموازنات التخطيطية ، فبين هذا الفصل قواعد هذه الموازنات وأنواعها وعرض لتماذجها والتعريف بها ، وقسمت هذه الموازنات الى ثلاث أنواع رئيسية وهي الموازنة العينية ، والموازنة المالية ، والموازنة النقدية .

وبهنا ينصب على التاصيل العلمى والتطبيق العملى للنظام المحاسبي الموحد متناولا الجوانب التالية من النظام المحاسبي الموحد .

أولا : شرح الحسابات الواردة بالدليل المحاسبي من حيث تبويبها وترابطها والاتجاهات والقواعد التى تحكم المعالجة المحاسبية لكل مجموعة من هذه الحسابات ، وكأمر طبيعى يجب ان يتطرق شرحنا الى « الاسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية » والمرتبطة بكل مجموعة من هذه الحسابات وكما وردت بالفصل الثانى من النظام . ويخصص لذلك أربع أبواب ، الباب الثانى لحسابات الأصول ، والباب الثالث لحسابات الخصوم ، والباب الرابع لحسابات الاستخدامات ، والباب الخامس لحسابات الموارد .

ثانياً : شرح الحسابات والقوائم الختامية مع تأصيل القواعد والاتجاهات التي تحكم تصورها ، ويخصص لذلك الباب السادس .

أما الباب الأول فيخصص لتقديم النظام المحاسبي الموحد ليكون مدخلاً للابواب التالية ، وسيوجه اهتمامنا في هذا الباب بصفة خاصة الى التأصيل العلمي للنظام باستقراء سمات النظام المحاسبي . ونقصد بهذه السمات المحاور أو الاتجاهات التي يركز عليها أو يتصف بها النظام المحاسبي الموحد ، وتميزه عما هو متعارف عليه في المحاسبة التقليدية . إذ ان التعرف على هذه السمات يؤدي الى تفهم القواعد التي تحكم توجيه المحاسبي للعمليات المختلفة طبقاً لمقتضيات النظام . وطبقاً لذلك يكون الإطار العام لخطة البحث كما يلي :

الباب الأول : تقديم النظام المحاسبي الموحد

الباب الثاني : حسابات الأصول

الباب الثالث : حسابات الخصوم

الباب الرابع : حسابات الاستخدامات

الباب الخامس : حسابات الموارد

الباب السادس : الحسابات والقوائم الختامية

أما « الموازين التخطيطية » فقد خصصنا لها مؤلف خاص ، فالى المهتمين بدراسة النظام المحاسبي الموحد من طلبة وباحثين ومحاسبين أتقدم ببحثي هذا .

والله ولي التوفيق

اكتوبر ١٩٨٤

دكتور على محروس شسادي

الباب الأول

تقديم النظام المحاسبي الموحد

تقديم الباب :

بتطور وتطور القطاع العام أصبح يمثل الركيزة الأساسية للتخطيط الاقتصادي على مستوى الجمهورية ، ونتيجة لذلك برزت الحاجة الملحة لتوحيد المحاسبي في شركات القطاع العام لتحقيق أهداف أساسية يمكن إبرازها فيما يلي :

١ - اعداد دليل محاسبي موحد ، وتوحيد الأسس والمصطلحات المحاسبية وتوحيد الحسابات والقوائم الختامية وأسس اعدادها .

٢ - تطوير النظام المحاسبي للوحدة بحيث يمكن ربط حساباتها بالحسابات القومية وبحيث يمكن امداد المحاسب القومي بالبيانات في الشكل والقالب والدورية التي تخدم أهداف التخطيط على المستوى القومي .

ونتيجة لهذه الاعتبارات صدر النظام المحاسبي الموحد بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢٣ لسنة ١٩٦٦ .

وقد تكفل الفصل الأول من النظام المحاسبي الموحد بتوحيد الدليل المحاسبي ، وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة أجزاء ، يختص الجزء الأول ببيان الاطار العام لهذا الدليل ، ويختص الجزء الثانى بعرض الدليل المحاسبي ، بينما يختص الجزء الثالث بشرح الحسابات المكونة لهذا الدليل .

وباستعراض هذا الفصل الأول من النظام المحاسبي ، وبالأخص الجزء الخاص بشرح حسابات الدليل ، نخرج بانطباع الا وهو تقديم هذا الدليل بأسلوب يتصف بالجفاف ، اذ لم يتكفل الجزء الخاص بشرح حسابات الدليل بإبراز السمات أو الاتجاهات العامة التي يركز عليها أو يتصف بها الدليل المحاسبي تحقيقاً لأهداف النظام ، وبالأخص ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية .

طبقاً لذلك سيخصص جزء من هذا الباب لتأصيل الدليل المحاسبي أى استنباط سماته ليكون ركيزة لتفهم ابعاد المعالجات المحاسبية في الابواب التالية ، وهذه السمات قد تتمثل في اتجاهات محاسبية أخذ بها الدليل المحاسبي ، وقد تتمثل في محاور يركز عليها أو يتصف بها الدليل المحاسبي تحقيقاً لهدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية .

ومن القوائم التي يتطلب النظام المحاسبي اعدادها « الموازنة النقدية » ، واعداد هذه القوائم بالاسلوب الذي رسمه النظام قد ترك بصماته في كل من الدليل المحاسبي واسلوب التوجيه المحاسبي للعمليات ، لذلك سيخصص جزء من هذا الباب لايضاح هذا الموضوع .

ونختتم هذا الباب بفصل عن الاطار العام للحسابات المالية في ضوء متطلبات النظام المحاسبي الموحد ، لان ذلك يساعد على تتبع اسلوب التوجيه المحاسبي للعمليات المختلفة . وطبقا لما تعرض له تقديم هذا الباب من نقاط نقسمه الى الفصول الآتية :

الفصل الاول : مقدمة عن النظام المحاسبي الموحد

الفصل الثاني : الاطار العام للدليل المحاسبي

الفصل الثالث : سمات الدليل المحاسبي

الفصل الرابع : بصمات الموازنة النقدية

الفصل الخامس : الاطار العام للحسابات المالية



الفصل الأول

مقدمة عن النظام المحاسبي الموحد

تعريف النظام :

يعرف النظام المحاسبي الموحد بأنه « يتمثل في مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية ، واعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية في اطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف وذلك لخدمة اهداف معينة » ، وتوضح اركان هذا التعريف ما يلي :

١ - النظام المحاسبي « نظام » او « خطة » بالمعنى العلمى للاصطلاح لانه « يتمثل في مجموعة من الترتيبات » .

٢ - وقد وصف النظام بأنه « محاسبي » لأن هذه « الترتيبات » تتناول المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية .

فمن ناحية المحاسبة المالية يتناولها النظام من حيث الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية وكذلك الحسابات والقوائم الختامية ، التي تم توحيدها على مستوى الوحدات الاقتصادية .

اما بالنسبة لمحاسبة التكاليف فقد تناولها النظام المحاسبي من حيث الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف ، وذلك كخطوة أولى لاستكشاف مدى امكانية توحيد أنظمة محاسبة التكاليف على مستوى القطاع النهوى .

وبالاضافة الى ذلك ، يتناول النظام المحاسبي أسس وقواعد الرقابة اللازمة للمحاسبة الادارية .

٣ - وقد وصف النظام المحاسبي بأنه « موحد » لأنه يتناول مجالات التوحيد الآتية :

- (أ) توحيد الدليل المحاسبي .
- (ب) توحيد الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية .
- (ج) توحيد الحسابات والقوائم الختامية وأسس اعدادها .
- (د) توحيد نماذج الموازنات التخطيطية وأسس اعدادها .
- (هـ) توحيد السنة المالية .

اهداف النظام :

روعى عند اعداد النظام المحاسبي ان يحقق اهدافا يمكن ابرازها فيما يلى :

١ - توفير البيانات الأساسية والأدوات التحليلية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات : روعى عند اعداد هذا النظام ان يوفر البيانات المحاسبية والقوائم والحسابات الختامية والموازنات التخطيطية في القالب الذى يخدم اغراض التخطيط وما يصاحبه من اتخاذ القرارات ورسم السياسات ، والاشراف ومتابعة التنفيذ ، وتقييم الاداء ، وذلك على مستوى الوحدة ، والمجلس الأعلى للقطاع ، والأجهزة الخارجية سواء كانت تخطيطية أو رقابية .

٢ - ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية : تعتبر حسابات الوحدة الاقتصادية احدى اللبنة الأساسية التى يستخدمها المحاسب القومى فى تركيب الحسابات القومية ، وقد اقتضى ذلك تطوير المحاسبة التقليدية تطويرا يحقق الاتفاق بين محاسب الوحدة الاقتصادية والمحاسب القومى على الأسس والقواعد والمصطلحات وكيفية تحليل ونسب البيانات المحاسبية واعداد القوائم والحسابات الختامية ، الأمر الذى يسهل عملية تجميع البيانات المحاسبية من مستوى الوحدة الى مستوى الحسابات القومية .

٣ - تسهيل عمليات جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها : قبل تطبيق النظام المحاسبى الموحد كان من الصعب على الوحدات توفير البيانات اللازمة للأجهزة الخارجية فى القالب أو الاطار الذى تطلبه هذه الأجهزة ، وذلك لاختلاف طبيعة هذا الاطار عن الأسس والمفاهيم التى ترتكز عليها البيانات المحاسبية لدى هذه الوحدات الاقتصادية . وبطبيق النظام المحاسبى أصبح من الميسور للوحدة الاقتصادية توفير البيانات المطلوبة للأجهزة الخارجية المختلفة دون حاجة لاعادة تبويب ما لديها من بيانات بشكل أو بآخر .

نطاق تطبيق النظام :

يطبق النظام على جميع الوحدات الاقتصادية داخل القطاع العام باستثناء البنوك والمنشآت الائتمانية ووحدات التأمين ، وذلك لاعتبارات تتعلق بطبيعة النظام المحاسبى فى هذه المنشآت المالية . ويجوز ان ينسحب تطبيق هذا النظام على حسابات الوحدات الاقتصادية فى القطاع الخاص بقرارات من السلطة المختصة ، وذلك توفيراً للبيانات اللازمة للتخطيط ومتابعة التنفيذ وتقييم الاداء على المستوى القومى . وقد عرف النظام الوحدة الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام بأنها « تلك الوحدة التى تزاوّل نشاطاً صناعياً أو تجارياً أو زراعياً أو عقارياً أو غير ذلك من أوجه النشاط الاقتصادى وكذا المؤسسة العامة (١). الملزمة قانوناً بأعداد ميزانيتها على نمط الميزانيات التجارية ولو لم تكن تباشر بنفسها أياً من أوجه النشاط المشار إليه » ، وقد تتخذ الوحدة الاقتصادية أحد الأشكال الآتية :

- ١ - المؤسسة أو الهيئة العامة .
- ٢ - شركة من شركات القطاع العام .
- ٣ - جمعية تعاونية أو منشأة تنبع مؤسسة عامة .

(١) تم إلغاء المؤسسة وحل محلها المجلس الأعلى للقطاع ، ثم هيئات القطاع العام .

الفصل الثاني

الإطار العام للدليل المحاسبي

الدليل المحاسبي هو خريطة الحسابات المرسومة من منطلق تبويب معين للحسابات ، مع تحليلها الى المستوى الذي يتسق مع الاهداف الموضوعية .

وقد تكفل الفصل الاول من النظام المحاسبي الموحد بتوحيد الدليل المحاسبي ، وينقسم هذا الفصل الى ثلاثة اجزاء . يختص الجزء الاول ببيان الاطار العام لهذا الدليل مع التمهيد لذلك بايضاح اسلوب تصنيف الحسابات وترميزها ، ويختص الجزء الثاني بعرض الدليل المحاسبي ، بينما يختص الجزء الثالث بشرح الحسابات المكونة لهذا الدليل .

اسلوب تبويب الحسابات وترميزها بالدليل :

هناك طرق مختلفة لترميز الحسابات ، وقد اتبع النظام المحاسبي طريقة الترميز الرقمي لما تتميز به من مرونة ، وقسمت حسابات الوحدة الى تسع مجموعات رئيسية ، واتخذت الارقام من ١ الى ٩ للدلالة على هذه المجموعات التي اطلق عليها اصطلاح « الاجمالية المحاسبية » ، وهذه الاجماليات تشمل كل من الحسابات المالية وحسابات المراقبة .

١ - تبويب وترميز الحسابات المالية : خصصت الارقام من ١ الى ٤ للحسابات المالية كما يلي :

١	الاصول
٢	الخصوم
٣	الاستخدامات
٤	الموارد

وهذه « الاجماليات المحاسبية » يمكن النزول بها الى مسنوي « الحسابات التفصيلية » وذلك بوضع ارقام بالتتابع على يمين الارقام الدالة على الاجماليات المحاسبية كما يتبين مما يلي :

(ا) الحساب العام : ويعبر عنه بوضع رقم ثان على يمين الرقم الدال على « الاجماليات المحاسبية » .

(ب) الحساب المساعد : ويعبر عنه بوضع رقم ثالث على يمين الرقمين الدالين على « الحساب العام » .

(ج) الحساب الفرعى : وطبقا لذلك يعبر عن « الحساب الفرعى » بوضع رقم رابع على يمين الرقم الخاص « بالحساب المساعد » .

(د) الحساب الجزئى : ويعبر عنه بخمسة ارقام .

(هـ) الحساب التحليلى : ويعبر عنه بستة ارقام .

(و) الحساب التفصيلى : ويعبر عنه بسبعة ارقام ، وهذا المستوى مقصور على بعض بنود حساب « مشروعات تحت التنفيذ - تكوين سلعى ح/ ١٢١ » .

٢ - تبويب وترميز حسابات المراقبة : وخصص الدليل المحاسبى الارقام من ٥ الى ٩ لحسابات المراقبة التى تعبر عن الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية كما يلى :

حساب مراقبة مراكز الانتاج	٥
حساب مراقبة مراكز الخدمات الانتاجية	٦
حساب مراقبة مراكز الخدمات التسويقية	٧
حساب مراقبة مراكز الخدمات الادارية والتمويلية	٨
حساب مراقبة العمليات الراسمالية	٩

مكونات الدليل المحاسبى :

طبقا للتبويب السابق ينقسم الاطار العام للدليل الى ثلاث مكونات ، وهى اولاً حسابات الميزانية ، وثانياً حسابات النتيجة ، وثالثاً حسابات المراقبة وتوزيع الاستخدامات . وكمدخل للابواب التالية نورد فيما يلى شرحاً موجزاً لكل من هذه المكونات .

اولاً - حسابات الميزانية :

تتكون حسابات الميزانية من حسابات الاصول والخصوم . ويمثل الاصل بصفة عامة طاقة خدمية ، وقد تكون الخدمات التى يؤدىها الاصل طويلة الاجل كما هو الحال فى الاصل الثابت ، وقد تكون قصيرة الاجل كما هو الحال فى عناصر المخزون ، كما قد يمثل الاصل فى نقدية او حقوق نقدية للوحدة الاقتصادية قبل الغير .

وتمثل الخصوم مصادر او موارد الاموال المستثمرة فى الوحدة ، كما انها تعبر فى الوقت نفسه عن حقوق الغير قبل هذه الوحدة كشخصية اعتبارية مستقلة .

وتتكون حسابات الميزانية من ثمانى حسابات عامة للاصول ومثلها للخصوم ونورد فيما يلى بياناً بهذه الحسابات مع ايضاح طبيعة كل منها .

الخصوم ٢	الاصول ١
٢١ - رأس المال	١١ - أصول ثابتة
٢٢ - احتياطات وفائض مرحل	١٢ - مشروعات تحت التنفيذ
٢٣ - مخصصات	١٣ - مخزون
٢٤ - قروض طويلة الاجل	١٤ - اقراض طويل الاجل
٢٥ - بنوك دائنة	١٥ - استثمارات مالية
٢٦ - دائنون	١٦ - مدينون
٢٧ - حسابات دائنة مختلفة	١٧ - حسابات مدينة مختلفة
٢٨ - نتيجة العمال	١٨ - نقدية بالصندوق وبالبنوك

١ - حساب ١١ - أصول ثابتة : هذه الاصول عبارة عن ممتلكات منقولة او غير منقولة ، ملموسة او غير ملموسة ، مقتناه او منتجة بمعرفة الوحدة لغير اغراض البيع او التحويل ، بل لاستمرار استعمالها طوال فترة وجودها كأدوات انتاج ، وينقسم هذا الحساب الى عدة حسابات مساعدة بحسب انواع الاصول الثابتة .

٢ - حساب ١٢ - مشروعات تحت التنفيذ : هذه المشروعات تشمل الاستثمارات فى مشروعات الخطة والتي لم تتكامل بعد ، وينقسم الى حسابين مساعدتين هما « د / ١٢١ - تكوين سلمى » و « د / ١٢٢ - اتفاق استثمارى » .

٣ - حساب ١٣ - مخزون : يتمثل هذا الحساب بصفة خاصة فى حسابات مخازن المستلزمات السلعية ومخزون الانتاج التام وغير التام والبضائع بغرض البيع .

٤ - حساب ١٤ - اقراض طويل الاجل : يظهر هذا الحساب حركة الاقراض الذى تمنحه الوحدة الاقتصادية للغير على ان يسترد على آجال تزيد عن السنة .

٥ - حساب ١٥ - استثمارات مالية : يظهر هذا الحساب حركة الاستثمارات فى كل من السندات الحكومية والاوراق المالية المحلية والاجنبية .

٦ - حساب ١٦ - مدينون : يبين هذا الحساب حركة حقوق الوحدة الاقتصادية المترتبة بصفة خاصة على مباشرة نشاطها الجارى ، وقد وردت بالدليل على سبيل الحصر ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة هى ، « د / ١٦١ - عملاء » و « د / ١٦٢ - اوراق قبض » و « د / ١٦٣ - مدينون متنوعون » .

٧ - حساب ١٧ - حسابات مدينة مختلفة : يبين هذا الحساب حركة الحقوق الأخرى للوحدة الاقتصادية ، وتمثل بصفة خاصة في الحقوق غير المرتبطة بالنشاط الجارى ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة هي ، « د / ١٧١ - مدينون مختلفون » و « د / ١٧٢ - أرصدة مدينة أخرى » و « د / ١٧٣ - إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة » .

٨ - حساب ١٨ - نقدية بالصندوق وبالبنوك : يبين هذا الحساب حركة النقدية ، وينقسم الى حسابات مساعدة هي ، « د / ١٨١ - نقدية بالصندوق » و « د / ١٨٢ - بنك حساب جارى » و « د / ١٨٣ - بنك ودائع لاجل أو باخطار سابق » .

٩ - حساب ٢١ - رأس المال : يتمثل رأس المال في القيمة الأصلية للأصول التي يوفرها المالك للوحدة لتكون تحت تصرفها بصفة مستمرة ، وينقسم الحساب الى حسابين مساعدين هما ، « د / ٢١١ رأس مال مملوك » و « د / ٢١٢ - مساهمة الحكومة » .

١٠ - حساب ٢٢ - احتياطات : يمكن تعريف الاحتياطي بأنه كل مبلغ يخص من الأرباح الصافية التي حققتها الوحدة لأغراض أو أهداف معينة ، ويتضمن الدليل المحاسبى عدة أنواع من الاحتياطات نخص بالذكر منها « الاحتياطي القانونى » و « الاحتياطي المستثمر فى سندات حكومية » و « احتياطي ارتفاع أسعار الأصول » .

١١ - حساب ٢٣ - مخصصات : تكون أو تعدل المخصصات مقابل انشاء أعباء تحمل على إيرادات الفترة بسبب النقص المحتمل أو المؤكد فى الأصول ولا يمكن قياسه على وجه التحديد ، أو لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة ولكن غير محدد قيمتها وينقسم حساب المخصصات الى حسابات مساعدة هي ، « د / ٢٣١ - مخصص أهلاك » و « د / ٢٣٢ - مخصص الضرائب المتنازع عليها » و « د / ٢٣٣ - مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها » و « د / ٢٣٤ - مخصصات أخرى » .

١٢ - حساب ٢٤ - قروض طويلة الأجل : يظهر هذا الحساب حركة القروض التى تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير على أن تسددها بعد مدة تزيد على سنة من تواريخ عقد القروض .

١٣ - حساب ٢٥ - بنوك دائنة : يظهر هذا الحساب دائنة البنوك للوحدة الاقتصادية ، وينقسم الى حسابات مساعدة هي ، « د / ٢٥١ - سحب على المكشوف » و « د / ٢٥٢ - قروض قصيرة الأجل بضمان » و « د / ٢٥٣ - جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية » .

١٤ - حساب ٢٦ - دائنون : يبين هذا الحساب حركة التزامات الوحدة الاقتصادية المرتبطة بصفة خاصة على مباشرة نشاطها الجارى ، وقد وردت بالدليل على سبيل الحصر ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة هي ، « ح/٢٦١ - موردون » و « ح/٢٦٢ - اوراق دفع » و « ح/٢٦٢ - دائنون متنوعون » و « ح/٢٦٤ - دائنو توزيعات » .

١٥ - حساب ٢٧ - حسابات دائنة مختلفة : يبين هذا الحساب حركة الالتزامات غير المرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الجارى ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة نخص بالذكر منها « ح/٢٧٢ - دائنون مختلفون » و « ح/٢٧٣ - ارصدة دائنة اخرى » و « ح/٢٧٤ - مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة » .

١٦ - حساب ٢٨ - نتيجة العام : بصفة عامة تنعكس نتيجة العام بشكل او باخر في الميزانية ، فهي همزة الوصل بين حسابات النتيجة وحسابات الميزانية . ويعبر حساب نتيجة العام عن رصيد حساب العمليات الجارية ، وهو الحساب الختامى الذى تقفل فيه حسابات الموارد والاستخدامات .

ويصور « حساب العمليات الجارية » على مرحلتين رئيسيتين ، فيظهر في المرحلة الاولى ايرادات النشاط الجارى والاعانات (ان وجدت) باعتبارها تعويضا لنقص هذه الايرادات ، كما يظهر في هذه المرحلة الاستخدامات المرتبطة بالنشاط الجارى والتمثلة في الاجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمشتريات بفرض البيع والمصروفات التحويلية الجارية ، ورصيد هذه المرحلة يمثل «-فائض او عجز العمليات الجارية» الذى ينقل للمرحلة الثانية .

ويظهر في هذه المرحلة الثانية الاستخدامات والموارد غير المرتبطة بالنشاط الجارى ، والتي تشمل التحويلات الجارية التخصصية وايرادات الاوراق المالية والايرادات التحويلية ، ورصيد هذه المرحلة يمثل « الفائض القابل للتوزيع » او « العجز الجارى » ، وطبقا لذلك فان ملخص حسابات النتيجة التى تظهر في المرحلتين كما بلى :

٤١	ايرادات النشاط الجارى	x	٣١	اجور	x
٤٢	اعلانات	x	٣٢	مستلزمات، سلعية	x
	عجز العمليات الجارية	x	٣٣	مستلزمات خدمية	x
	(مرحل)		٣٤	مشتريات بفرض البيع	x
			٣٥	م . تحويلية حارية	x
				فائض العمليات الجارية	x
				(مرحل)	
		xx			xx
	فائض العمليات الجارية	x		عجز العمليات الجارية	x
	(منقول)			(منقول)	
٤٣	ايرادات اوراق مالية	x	٣٦	ت . جارية تخصيصية	x
٤٤	ايرادات تحويلية	x		الفائض القابل للتوزيع	x
	العجز الجارى	x		(مرحل)	
		xx			xx

وفي حالة الفائض القابل للتوزيع يصور لحساب العمليات الجارية مرحلة
ثالثة لى تظهر التصرف فى هذا الفائض بين التوزيع والادخار وفقا للقوانين المنظمة
لذلك ، وبذلك تكون البنود المكونة لهذه المرحلة كما يلى :

الفائض القابل للتوزيع	x	فائض موزع	x
(منقول)		فائض محتجز	x
	xx		xx

ثانيا - حسابات النتيجة :

تكون حسابات النتيجة من حسابات الاستخدامات والموارد . وقد استخدم
النظام المحاسبى اصطلاح « الاستخدامات » ليعبر عن النفقات والاعباء التى
تنفقها او تتحملها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة نتيجة استخدام خدمات
او عوامل الانتاج فى مباشرة نشاطها .

كما استخدم النظام المحاسبى اصطلاح « الموارد » ليعبر عن الايرادات
والارباح التى تتحقق او تحسب للوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة .

وتتكون حسابات النتيجة من ستة حسابات عامة للاستخدامات وخمسة للموارد ، ونورد فيما يلي بيان بهذه الحسابات مع ايضاح طبيعة كل منها .

الموارد ٤	الاستخدامات ٣
٤١ - إيرادات النشاط الجارى	٣١ - أجور
٤٢ - اعانات	٣٢ - مستلزمات سلعية
٤٣ - إيرادات أوراق مالية	٣٣ - مستلزمات خدمية
٤٤ - إيرادات تحويلية	٣٤ - مشتريات بغرض البيع
٤٥ - أرباح مشروعات التعمير والاسكان واستصلاح الاراضى	٣٥ - مصروفات تحويلية جارية
	٣٦ - تحويلات حارية تخصيصية

١ - ٣١/د - أجور : تمثل الأجور في تكلفة القوة العاملة بالوحدة الاقتصادية ، ولا تقتصر هذه الأجور على ما تدفعه الوحدة من أجور نقدية بل تتعداها لتشمل ما تتمتع به القوة العاملة من مزايا عينية وما تساهم به الوحدة في التأمينات الاجتماعية .

٢ - ٣٢/د - مستلزمات سلعية : تمثل هذه المستلزمات في تكلفة السلع المستخدمة بواسطة الوحدة الاقتصادية سواء كانت هذه السلع خامات او وقود وزيوت وقوى محركة او قطع غيار او غير ذلك .

٣ - ٣٣/د - مستلزمات خدمية : تمثل هذه المستلزمات في تكلفة الخدمات المؤداة للوحدة الاقتصادية بواسطة الغير سواء كانت هذه الخدمات متمثلة في صيانة او عمليات تشغيلية بواسطة الغير او غير ذلك .

٤ - ٣٤/د - مشتريات بغرض البيع : تمثل هذه المشتريات في تكلفة البضائع التي تشتريها الوحدة الاقتصادية بغرض بيعها بحالتها أى دون اجراء عمليات صناعية عليها .

٥ - ٣٥/د - مصروفات تحويلية جارية : استخدم الدليل المحاسبى هذا الاصطلاح ليشمل مجموعة النفقات والاعباء التي تصرفها او تستخدمها الوحدة والمرتبطة بالنشاط الجارى وذلك بخلاف الاجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمشتريات بغرض البيع ، ويتضح من ذلك ان هذه المصروفات تشمل مجموعة غير متجانسة من الاستخدامات تجمعها صفة الارتباط بالنشاط الجارى فيشمل حساب المصروفات التحويلية حسابات مساعدة هي « ٣٥١/د - ضرائب ورسوم سلعية »

و « ٣٥٢/د - املاك » و « ٣٥٣/د - ايجارات فعلية » و « ٣٥٤/د - فرق ايجار محسوب » و « ٣٥٥/د - فوائد محلية » و « ٣٥٦/د - فوائد خارجية » و « ٣٥٧/د - فرق الفوائد المحسوبة » و « ٣٥٨/د - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام » و « ٣٥٩/د - فرق تقويم التغير في مخزون البضائع بغرض البيع » .

٦ - ٣٦/د - تحويلات جارية تخصيصية : استخدام الدليل المحاسبي هذا الاصطلاح ليشمل مجموعة الاستخدامات التي اعتبرها النظام المحاسبي غير مرتبطة بالنشاط الجارى للوحدة الاقتصادية ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة هي ، « ٣٦١/د - تبرعات » و « ٣٦٢/د - اعانات للغير » و « ٣٦٣/د - تعويضات وغرامات » و « ٣٦٤/د - خسائر رأسمالية » و « ٣٦٥/د - مصروفات سنوات سابقة » و « ٣٦٦/د - ديون معدومة » و « ٣٦٧/د - مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » و « ٣٦٨/د - ضرائب عقارية » و « ٣٦٩/د - ضرائب دخلية » .

٧ - ٤١/د - ايرادات النشاط الجارى : تتمثل هذه الايرادات في قيمة السلع التي تنتجها الوحدة الاقتصادية وقيمة الخدمات التي تؤديها والمرتبطة بنشاطها الجارى ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة هي ، « ٤١١/د - صافي مبيعات انتاج تام » و « ٤١٢/د - تغير مخزون الانتاج التام بالتكلفة » و « ٤١٣/د - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام » و « ٤١٤/د - تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة » و « ٤١٥/د - مشفولات داخلية تامة بالتكلفة » و « ٤١٦/د - ايرادات نشفيل للغير » و « ٤١٧/د - خدمات مباءة » و « ٤١٨/د - بضائع بغرض البيع » و « ٤١٩/د - مخلفات انتاج » .

٨ - ٤٢/د - اعانات : وهي الاعانات التي تمنحها الدولة لبعض الوحدات الاقتصادية لمساعدتها في مزاولة نشاطها الانتاجي او لتمكينها من المنافسة الاجنبية .

٩ - ٤٣/د - ايرادات اوراق مالية : يتمثل هذا البند من الايرادات فيما تحصل عليه الوحدة الاقتصادية نتيجة مساهمتها في رأس مال الوحدات الأخرى وكذلك فوائد السندات الحكومية المشتراة طبقاً لأحكام القانون .

١٠ - ٤٤/د - ايرادات تحويلية : تشمل هذه الايرادات مجموعة الموارد العرضية التي اعتبرها النظام المحاسبي غير مرتبطة بالنشاط الجارى للوحدة الاقتصادية ، وينقسم الحساب الى حسابات مساعدة هي « ٤٤١/د - فوائد دائنة » و « ٤٤٢/د - ايجارات دائنة » و « ٤٤٣/د - ارباح رأسمالية » و « ٤٤٤/د - ايرادات سنوات سابقة » و « ٤٤٥/د - تعويضات وغرامات » و « ٤٤٦/د - ايرادات متنوعة » و « ٤٤٧/د - فرق الايجار المحسوب » و « ٤٤٨/د - فرق الفوائد المحسوبة » .

١١ - ٤٥/د - ارباح مشروعات التعمير والاسكان واستصلاح الاراضى :

يخصص هذا الحساب لاثبات ارباح عمليات بيع الاراضى المستصلحة والمنزرعة والاراضى المخصصة للتعمير والاسكان والعقارات المعدة للاسكان .

ثالثا - حسابات المراقبة وتوزيع الاستخدامات :

بصفة عامة يطلق اصطلاح « حساب مراقبة » على كل حساب اجمالى لانه يقوم بوظيفة الرقابة المحاسبية على الحسابات التفصيلية في دفتر الاستاذ المساعد المقابل ، فمثلا قد يطلق على حساب « اجمالى المدينين » حساب « مراقبة المدينين » . ولكن النظام المحاسبى الموحد استخدم اصطلاح « حسابات مراقبة » بمفهوم خاص ، اذ يقصد بحساب المراقبة حساب وظيفة معينة من الوظائف الرئيسية للوحدة ، ويقوم بمهمة حصر تكلفة هذه الوظيفة من كافة بنود الاستخدامات .

وكامر متعارف عليه تبوب وظائف الوحدة الى وظيفة صناعية ووظيفة تسويقية ووظيفة ادارية وتمويلية ، وبالمقارنة بين هذا التبويب التقليدى والتبويب الذى انتهجه الدليل نستخلص انه ادخل تعديلين ، الاول تخصيص حسابين لحصر تكلفة الوظيفة الصناعية هما حساب مراقبة مراكز الانتاج ومراقبة مراكز الخدمات الانتاجية ، والثانى اضافة حساب مراقبة العمليات الرأسمالية لحصر تكاليف ما قد تنتجه الوحدة من مشغولات داخلية ، أى اصول بقصد الاستخدام الذاتى .

وحسابات المراقبة هى حلقة الاتصال بين الحسابات المالية وحسابات التكاليف وينم تحليل أو توزيع بنود « الاستخدامات » على حسابات المراقبة من واقع المستندات أو كشوف تحليلية تعد لهذا الغرض بهدف حصر تكلفة كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للوحدة ، فحسابات المراقبة ليست جزءا من الحسابات المالية ، ومن ثم فان تحليل بنود الاستخدامات مسألة خارجة عن نطاق المحاسبة المالية ، وبعبارة اخرى فإنه لا يترتب على تحليل بنود الاستخدامات اقفال حساباتها اذ يتم قفلها في نهاية العام في الحساب الختامى وهو حساب « العمليات الجارية » .

ونعرض فيما يلى الاطار العام لتوزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة .

توزيع الاستخدامات على حساب المراقبة					الاستخدامات
٩	٨	٧	٦	٥	
٩٣١	٨٣١	٧٣١	٦٣١	٥٣١	٣١ - أجور
٩٣٢	٨٣٢	٧٣٢	٦٣٢	٥٣٢	٣٢ - مستلزمات سلعية
٩٣٣	٨٣٣	٧٣٣	٦٣٣	٥٣٣	٣٣ - مستلزمات خدمية
-	-	-	-	٥٣٤	٣٤ - مشتريات بغرض البيع
٩٣٥	٨٣٥	٧٣٥	٦٣٥	٥٣٥	٣٥ - مصروفات تحويلية جارية
-	٨٣٦	-	-	-	٣٦ - تحويلات جارية تخصصية

وبنظرة فاحصة لهذا الاطار يمكن ان نستخلص بعض القواعد الخاصة بتوزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة ، والتي نوردتها فيما يلي :

١ - بوضع رقم مراقبة معين على يسار الرمز الدال لبند معين من بنود الاستخدامات ينتج الرمز الدال على نصيب هذه المراقبة من تكلفة هذا البند ، فمثلا الرمز (٣١) يدل على الاجور كبنود من بنود الاستخدامات والرمز (٥٣١) يدل على ما يخص مراكز الانتاج من هذا البند .

٢ - تحمل جميع حسابات المراقبة بأنصبتها من الاجور والمستلزمات السلعية والخدمية والمصرفيات التحويلية الجارية لان جميع وظائف الوحدة الاقتصادية تشترك عادة في الاستفادة من هذه الاستخدامات ، لانها تمثل عناصر تكلفة .

٣ - تظهر المشتريات بفرض البيع بكامل تكلفتها كجزء من تكلفة مراقبة مراكز الانتاج لان النشاط الانتاجي - بمعناه الواسع - للوحدات التجارية يتمثل في شراء بضائع بفرض بيعها بحالتها الراهنة .

٤ - نحمل التحويلات الجارية التخصيصية بكامل قيمتها على مراقبة مراكز الخدمات الادارية والتمويلية ، لان هذه التحويلات لا تدخل ضمن تكلفة الانتاج على مستوى الوحدة او المستوى القومي ، ومن ثم حملت على مراكز الخدمات الادارية التي لا تدخل تكاليفها هي الاخرى ضمن تكلفة الانتاج .



الفصل الثالث

سمات الدليل المحاسبي

يتصف الدليل المحاسبي بسمات تميزه عن الخريطة التقليدية للحسابات ، وهذه السمات قد تتمثل في اتجاهات محاسبية أخذ بها الدليل المحاسبي ، وقد تتمثل في محاور يرتكز عليها أو يتصف بها الدليل المحاسبي تحقيقا لهدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية .

فبالدراسة العامة للدليل المحاسبي نخرج بانطباع ، وهو تبويب الحسابات المالية من زاوية علاقتها بنتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية من ناحية (حسابات نتيجة) ومركزها المالي من ناحية أخرى (حسابات ميزانية) ، بشكل يحقق استقلال هاتين المجموعتين من الحسابات ، ومع تحليل هذه الحسابات الى مستوى يصل في أدنى حدوده الى المستوى التفصيلي (مستوى سبعة أرقام) .

وإذا تتبعنا جوانب تآثر الدليل المحاسبي بهدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية ، نلاحظ أن هذا الهدف قد ترك بصماته في الدليل المحاسبي في جانبين رئيسيين ، أولا اشتمال الدليل على استخدامات وموارد محسوبة ، وثانيا ازدواجية الحساب الختامي .

وطبقا لهذا التقديم لسمات الدليل المحاسبي ، نقسم هذا الفصل الى مباحث لشرح هذه السمات ، ولما كانت بعض هذه السمات ترجع الى هدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية سيسبق شرح هذه السمات نبذة عن الحسابات القومية ، وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول : نبذة عن الحسابات القومية
المبحث الثاني : التبويب الى حسابات ميزانية وحسابات نتيجة
المبحث الثالث : استقلال كل من حسابات الميزانية والنتيجة
المبحث الرابع : تحليل الحسابات بالدليل الى سبع مستويات
المبحث الخامس : اشتمال الدليل على استخدامات وموارد محسوبة
المبحث السادس : ازدواجية الحساب الختامي



المبحث الأول

نبذة عن الحسابات القومية

من الأهداف الرئيسية للنظام المحاسبي ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية ، وقد انعكس ذلك في هيكل الدليل المحاسبي وفيما استحدثته النظام المحاسبي من حسابات وقوائم ختامية تتفق فيما تحويه من بيانات وفي كيفية تبويبها مع الحسابات القومية . فلكي يلتمس القارئ مدى وكيفية هذا الانعكاس يجدر بنا ان نعرض صورة مبسطة للحسابات القومية وذلك بالقدر الذي نعتقد كفايته لتفهم السمات الخاصة للدليل المحاسبي والتي سننتعرض لها في المباحث التالية من هذا الفصل . وهذه الصورة تتعلق بالقطاعات الاقتصادية ، وحسابات قطاع الاعمال ، والقيمة المضافة ، وتحقق الايراد على المستوى القومي .

أولا - القطاعات الاقتصادية :

تهدف الحسابات القومية لقياس وتحليل النشاط على المستوى القومي ، وهذا النشاط يتم تحليله على أساس قطاعات اقتصادية تشمل بصفة رئيسية ما يلي :

١ - قطاع الاعمال : ويشمل جميع الوحدات الاقتصادية التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات وبيعها بفرض تحقيق الأرباح مهما كان شكلها القانوني وسواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص .

٢ - القطاع الحكومي أو قطاع الخدمات : ويضم جميع الوحدات الحكومية التي تؤدي خدمات عامة بدون مقابل أو بمقابل رمزي لا يتناسب مع تكلفة الخدمة المؤداة .

٣ - القطاع العائلي : ويشمل الأفراد المستهلكين والنقابات والنوادي والاتحادات وبصفة عامة الهيئات التي لا تهدف الى تحقيق الربح من مزاولة نشاطها .

٤ - القطاع الخارجي : ويشمل جميع الوحدات والأفراد خارج الحدود الإقليمية ، ويدخل ضمن هذا القطاع جميع السفارات والقنصليات ومنظمات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

ثانيا - حسابات قطاع الاعمال :

تصور الحسابات القومية على أساس قطاعي وذلك بحسب أوجه النشاط لكل قطاع ، وبالنسبة لقطاع الاعمال تصور ثلاث حسابات ، وهي حساب الانتاج وحساب التخصيص وحساب رأس المال .

١ - حساب الانتاج : يبين هذا الحساب ايرادات ومصروفات القطاع المرتبطة بنشاطه الانتاجي ، فيجعل دائما بمبيعات السلع والخدمات مع تعديلها بالتغير في المخزون ، والاعانات ، وبقية الانتاج بفرض الاستهلاك الذاتي ، كما يجعل مدينا بالاجور ، والاستهلاك الوسيط المتمثل في سلع وخدمات حصل عليها القطاع من قطاعات اخرى ، والضرائب غير المباشرة والاهلاكات ، والفوائد ، ويمثل رصيد هذا الحساب فائض (او عجز) النشاط الانتاجي للقطاع ، وطبقا لذلك يكون حساب الانتاج كما يلي :

حساب الانتاج

اجور	x	مبيعات السلع والخدمات	x
الاستهلاك الوسيط المتمثل في سلع (مستلزمات سلعية)	x	التغير في المخزون بأسعار البيع	x
الاستهلاك الوسيط المتمثل في خدمات (مستلزمات خدمية)	x	انتاج بفرض الاستهلاك الذاتي (مشفولات داخلية)	x
ضرائب غير مباشرة (ضرائب ورسوم سلعية)	x		
اهلاكات	x		
ايجارات	x		
فوائد	x		
فائض النشاط الانتاجي	x		
	xx		xx

٢ - حساب التخصيص : يرحل الى هذا الحساب رصيد الحساب السابق المتمثل في فائض (او عجز) النشاط الانتاجي ، ويجعل دائما بايرادات الأوراق المالية وغير ذلك من الايرادات المتمثلة في التحويلات من قطاعات اخرى مثل الايجارات ، ويجعل مدينا بالتحويلات لقطاعات اخرى مثل الضرائب المباشرة ، وكذلك بما تم توزيعه من فائض القطاع ، ومن ثم يتمثل رصيد هذا الحساب في فائض القطاع المحتجز بصنفة احتياطيات ، وطبقا لذلك تكون عناصر حساب التخصيص كما يلي :

حساب التخصيص

تحويلات لقطاعات اخرى مثل الضرائب المباشرة (تحويلات جارية تفصيمية)	x	فائض النشاط الانتاجي	x
فائض موزع	x	ايرادات اوراق مالية	x
فائض محتجز	x	تحويلات اخرى من قطاعات اخرى (ايرادات تحويلية جارية)	x
	xx		xx

٢ - حساب رأس المال : ويبين هذا الحساب ما ترتب على العمليات السابقة من تغيرات في المركز المالي للقطاع ، فيجعل دائنا بالفائض المحتجز بصفة احتياطيات وبمقابل الاهلاكات خلال الفترة (الزيادة في مخصصات الاهلاك) والزيادة في خصوم القطاع وكذلك بالنقص في أصول القطاع مثل بيع اصول او نقص في المخزون ، ويجعل مدينا بالزيادة في الاصول (مثل شراء اصول ثابتة والزيادة في المخزون) وكذلك بالنقص في خصوم القطاع مثل اقساط سداد قروض القطاع ، وبعبارة عامة يجعل حساب رأس المال دائنا بالموارد الرأسمالية المتمثلة في الزيادة في الخصوم والنقص في الاصول ، ويجعل مدينا بالاستخدامات الرأسمالية المتمثلة في الزيادة في الاصول والنقص في الخصوم - مستخدمين المفهوم العام للاصول والخصوم .

حساب رأس المال

موارد رأسمالية

استخدامات رأسمالية

زيادة في الخصوم متمثلة في : فائض محتجز بصفة احتياطيات	x	زيادة في الاصول متمثلة في : شراء اصول ثابتة زيادة في المخزون زيادة في اصول اخرى	x x x
زيادة في مخصصات الاهلاك زيادة في خصوم اخرى	x x	نقص في الخصوم متمثل في : اقساط سداد قروض نقص في خصوم اخرى	x x
نقص في الاصول متمثل في : اصول مباعة نقص في المخزون نقص في اصول اخرى	x x x x x		x x

وبالإضافة الى ذلك يصور على المستوى القومي « جداول التدفقات النقدية » وهي جداول تحليلية تظهر التيارات النقدية بين مختلف القطاعات ، وتبين هذه الجداول بالنسبة لكل قطاع مصادر المقبوضات والمدفوعات الخاصة به ، فمثلا ثمن شراء سلع بواسطة القطاع العائلي من قطاع الاعمال تعالج كمدفوعات بالنسبة للقطاع الأول ومقبوضات بالنسبة للقطاع الثاني .

ثالثا - القيمة المضافة :

تمثل هذه القيمة في اجمالى عوائد عوامل الانتاج المتعارف عليها اقتصاديا فتشمل هذه القيمة ما يلي :

* الاجور كعائد للعمل .

- * الاجارات كمائد للمقارات .
- * الفوائد كمائد لرأس المال .
- * الفائض (الربح) كمائد للمنظم .

رابعاً - تحقيق الايراد على المستوى القومى :

تحقق الايراد هو الاعتراف به فى الدفاتر استنادا الى ظاهرة يصاحبها تغير نهائى بدرجة كافية فى أصل او خصم معين ، ويمكن قياسه بأسلوب يتصف بالموضوعية .

وليس هنا مجال للتعرض لظواهر تحقق الايراد ، ونكتفى بالقول ان واقعة البيع هى عادة ظاهرة نحقق الايراد على مستوى الوحدة الاقتصادية وخاصة فى حالة النشاط التجارى والصناعى ولكن اذا سعدنا الى المستوى القومى فان هذه الظاهرة تفقد أهميتها ويحل محلها ظاهرة الانتاج . وهذا يفسر لنا ظهور « التغير فى المخزون بأسعار البيع » كبند من بنود الايرادات فى حساب الانتاج لقطاع الاعمال ، لأن هذا التغير يعكس مدى اختلاف حجم الانتاج عن المبيعات .



المبحث الثانى

التبويب الى حسابات ميزانية وحسابات نتيجة

زوايا تبويب الحسابات :

تم تبويب الحسابات المالية من زاوية علاقتها بالقوائم والحسابات الختامية ، أى الى حسابات ميزانية (أصول وخصوم) ، وحسابات نتيجة (استخدامات وموارد) . وهذا الاتجاه فى التبويب يفضل التبويب التقليدى للحسابات أى من زاوية طبيعتها ، اذ ان التبويب من الزاوية التى اتبعها الدليل يتضمن التركيز على أن خاتمة المطاف فى الدورة المحاسبية تتمثل فى تصوير الحسابات والقوائم الختامية .

وكبداية للتعلق على تبويب الحسابات بالدليل نحاول الربط بينه وبين التبويب التقليدى ، فطبقاً للنظرة التقليدية تبويب الحسابات من زاوية طبيعتها الى نوعين رئيسيين ، حسابات شخصية وغير شخصية ، مع تقسيم النوع الثانى الى حسابات حقيقية وحسابات اسمية (أو وهمية) وهذا التبويب مفيد كمدخل لمادة المحاسبة اذ يساعد على تفهم تحليل العملية الى طرفيها المدين والدائن ، اذ يقال فى هذا الصدد :

- ١ - الحسابات الشخصية تجعل مدينة اذا اخذت ودائنة اذا اعطت .
- ٢ - الحسابات الحقيقية تجعل مدينة اذا زادت ودائنة اذا نقصت .
- ٣ - الحسابات الوهمية تجعل مدينة في حالة المصروفات أو الخصائر ودائنة في حالة الإيرادات أو الأرباح .

الا ان هذا التبويب الذي يركز على طبيعة الحسابات لا يبين لنا بصورة واضحة علاقة هذه الحسابات بنتيجة نشاط الوحدة من ناحية ومركزها المالى من ناحية اخرى .

والشكل في الصفحة التالية يوضح العلاقة بين تبويب الحسابات من زاوية طبيعتها من جهة ، ومن زاوية علاقتها بالحسابات والقوائم الختامية من جهة اخرى ، ويتضح من هذا الشكل ما يلى :

١ - **حسابات الأصول** : وتشمل كل من الحسابات الحقيقية وحسابات الحقوق (الحسابات الشخصية المدينة) .

٢ - **حسابات الخصوم** : ويمكن القول بأنها تتمثل في حسابات الالتزامات (الحسابات الشخصية الدائنة) ، وذلك مع الاخذ في الحسبان ان هذه الحسابات تشمل :

١ (حسابات حقوق الملكية اى رأس المال والاحتياطيات وذلك طبقا لنظرية الشخصية المعنوية كتفسير محاسبى للوحدة الاقتصادية .

ب (حسابات مخصصات الأصول التى تكون مقابل النقص المحتمل فى أصل معين مثل مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها أو النقص المؤكد فى أصل معين ولا يمكن قياسه الا بالالتجاء الى فروض محاسبية مثل مخصص الأهلاك ، وذلك لان الأسلوب المحاسبى فى اثبات وتسوية مخصصات الأصول تقضى باعتبارها من حسابات الخصوم ، وذلك بغض النظر عما يثار من جدل حول كيفية اظهارها فى الميزانية إما طرحها من الأصول المرتبطة بها أو اظهارها فى جانب الخصوم .

٣ - حسابات الاستخدامات : وتتمثل في حسابات المصروفات والخسائر .

٤ - حسابات الموارد : وتتمثل في حسابات الإيرادات والأرباح .

وإذا استرسلنا في التعليق على سمة تبويب الحسابات إلى حسابات ميزانية وحسابات نتيجة ، نقول أن هذا التبويب يؤدي إلى إثراء المحاسبة بإثارة خيال المحاسب نحو تأصيل أوجه الاختلاف بين هذين النوعين من الحسابات والعلاقة العضوية التي تربطهما ، ومحاولة للكاتب في هذا المجال توصل إلى النتائج التالية .

أوجه اختلاف حسابات الميزانية عن حسابات النتيجة :

بتطليل خصائص كل من حسابات الميزانية وحسابات النتيجة يمكن استخلاص أوجه الاختلاف الآتية :

١ - **الصفة اللحظية أو التراكمية للرصيد :** رصيد أي حساب من حسابات الميزانية له مفهوم لحظي ، فإذا كان رصيد حساب البنك مثلا ٥٠٠ جنيه فهذا معناه أن الرصيد في تلك اللحظة هو ذلك المبلغ وقد يزيد أو ينقص بعد ذلك ، أما رصيد أي حساب من حسابات النتيجة فله مفهوم تراكمي أو تجميعي ، فإذا كان رصيد حساب المبيعات مثلا ٢٠٠٠٠ جنيه فهذا معناه أن مجموع مبيعات الوحدة الاقتصادية من بداية العام حتى تاريخ الرصيد هو ذلك المبلغ .

٢ - **الصفة المستمرة أو المؤقتة للحسابات :** الميزانية هي همزة الوصل بين حسابات العام الحالي والعام التالي ، ومن ثم فإن حسابات الميزانية لها صفة الاستمرار إذا تنقل برصيدتها من العام الحالي للعام التالي ، أما حسابات النتيجة فهي حسابات مؤقتة يتم أقفالها في نهاية العام في الحساب الختامي (حساب العمليات الجارية طبقا للنظام المحاسبي الموحد) ، إذ أن الفرض من فتحها في بداية العام واقفالها في نهايته هو تبويب وتفسير مصادر نتيجة العام .

٣ - **الصفة المستقلة أو غير المستقلة للحسابات :** حسابات الميزانية لها صفة مستقلة ، إذ ينحصر تأثير بعض العمليات على حسابات الميزانية مثل تحصيل الحقوق أو سداد الالتزامات أو شراء مكونات أصل ثابت بالنقد أو بالأجل ، وهذه العمليات تطلق عليها العمليات المالية .

ولكن حسابات النتيجة ليست مستقلة ، إذ يصاحب أحداث أو استحقاق الاستخدامات والموارد غير في الأصول والخصوم ، فالفرض من تصوير حسابات النتيجة هو تبويب وتفسير تغيرات حسابات الميزانية نتيجة للعمليات الأيرادية .

فإذا تتبعنا تأثير هذه الصفة في تقسيم عمليات الوحدة الاقتصادية ، لتبين لنا أن هذه العمليات تنقسم إلى قسمين :

* **عمليات مالية** : وهى العمليات التى ينحصر تأثيرها فى هيكل أصول وخصوم الوحدة الاقتصادية أى مركزها المالى .

* **عمليات ايرادية** : وهى العمليات التى يكون احد طرفيها حساب (او أكثر) من حسابات النتيجة والطرف الآخر حساب (او أكثر) من حسابات الميزانية ، وهذه العمليات تحدد نتيجة العام للوحدة الاقتصادية وبالتالي تؤثر فى مركزها المالى .

العلاقة بين حسابات الميزانية وحسابات النتيجة :

إذا حاولنا التعبير عن جوهر القيد المزدوج لوجدنا انه يتمثل فى الربط بين حسابات النتيجة وحسابات الميزانية فى شكل علاقة عضوية ، ويمكن تتبع هذه العلاقة على مدار العام كما يلى :

١ - **العلاقة فى بداية السنة المالية** : قلنا ان حسابات الميزانية هى همزة الوصل بين حسابات السنوات المختلفة ، طبقا لذلك تنحصر الحسابات فى بداية السنة فى حسابات الميزانية طبقا للمعادلة الآتية :

مجموع أرصدة حسابات الأصول

=

مجموع أرصدة حسابات الخصوم

٢ - **العلاقة خلال السنة المالية** : لا تؤثر العمليات المالية خلال السنة فى تعادل مجموع حسابات الأصول مع مجموع حسابات الخصوم ، الامر الذى يختلف بالنسبة للعمليات ايرادية ، فنتيجة لهذه العمليات تنشأ بالدفاتر حسابات النتيجة (استخدامات وموارد) ويقترن بهذه النشأة تغير فى حسابات الميزانية (اصول وخصوم) .

فيقابل نشأة الاستخدامات اما نقص فى الأصول كما هو الحال بالنسبة للمستلزمات السلعية المستخدمة ، اذ يقابل ذلك نقص فى المخزون وهو من حسابات الأصول ، واما زيادة فى الخصوم كما هو الحال فى استحقاق أى نوع من الاستخدامات . اما نشأة الموارد فيقابلها عادة زيادة فى الأصول كما هو الحال فى بيع بضائع ، وقد يقابلها نقص فى الخصوم كما هو الحال بالنسبة للخصم المكتسب اذا تم تكييفه محاسبيا كبند من بنود الموارد .

وطبقا للعلاقة العضوية السابقة تتحول معادلة الميزانية نتيجة للعمليات ايرادية خلال العام الى معادلة يمكن ان نطلق عليها معادلة ميزان المراجعة ، فاذا تم تصوير قائمة بأرصدة الحسابات بتاريخ معين ، أى ميزان مراجعة ، فان معادلة هذا الميزان تكون كما يلى :

$$\begin{aligned} & \text{مجموع أرصدة حسابات الاصول} \\ & + \text{مجموع أرصدة حسابات الاستخدامات} \\ & = \\ & \text{مجموع أرصدة حسابات الخصوم} \\ & + \text{مجموع أرصدة حسابات الموارد} \end{aligned}$$

٣ - العلاقة في ختام السنة المالية : بعد تسوية حسابات النتيجة طبقاً لبدا الاستحقاق يتم اقفالها في الحساب الختامى . وينتج من مقابلة الموارد والاستخدامات في هذا الحساب نتيجة العام التى تنعكس بشكل أو بآخر في حسابات الميزانية ، فنتيجة العام هى همزة الوصل بين حسابات النتيجة وحسابات الميزانية .

وإذا كانت نتيجة العام يتم التوصل اليها محاسبياً بمقابلة الاستخدامات والموارد الا أنه يمكن تفسير الانعكاس المادى لهذه النتيجة فى ضوء العلاقة العضوية بين حسابات الميزانية وحسابات النتيجة بتتبع اختلاف مجموع أرصدة حسابات الاصول عن مجموع أرصدة حسابات الخصوم .

وبخصوص كيفية انعكاس نتيجة العام طبقاً لمقتضيات النظام المحاسبى ، فان الامر يتوقف على احد احتمالين :

الاحتمال الأول ان تكون نتيجة العام ربح أى فائض قابل للتوزيع ، وطبقاً لهذا الاحتمال تتحدد العلاقات بين أنواع الحسابات كما يلى :

الفائض القابل للتوزيع (نتيجة العام)

$$\begin{aligned} & = \\ & \text{مجموع أرصدة حسابات الموارد} \\ & - \text{مجموع أرصدة حسابات الاستخدامات} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & = \\ & \text{مجموع أرصدة حسابات الاصول} \\ & - \text{مجموع أرصدة حسابات الخصوم} \end{aligned}$$

وفى هذه الحالة تتم تجزئة الفائض القابل للتوزيع فى المرحلة الثالثة من حساب العمليات الجارية الى شقين ، الاول هو الفائض المحتجز ويضاف الى حساب الاحتياطيات وهو من حسابات الخصوم ، والشق الثانى هو الفائض الموزع ويقيد استحقاقه لحساب دائنى توزيعات كحساب مساعد لحساب الدائنين وهو أيضاً من حسابات الخصوم (١) .

(١) انظر البحث الخاص بتوزيع الفائض .

والاحتمال الثاني ان تكون نتيجة العمام خسارة اى عجز ، وطبقا لهذا الاحتمال تتحدد العلاقات بين انواع الحسابات كما يلى :

الخسارة او العجز (نتيجة العام)

=

**مجموع ارصدة حسابات الاستخدامات
- مجموع ارصدة حسابات الموارد**

=

**مجموع ارصدة حسابات الخصوم
- مجموع ارصدة حسابات الاصول**

وفي هذه الحالة لا يكون هناك محل لتصوير المرحلة الثالثة من حساب العمليات الجارية (مرحلة التوزيع) ، ويظهر العجز فى الميزانية فى جانب الاصول تحت اسم « عجز مرحل » .

وفي كلا الاحتمالين (احتمال الفائض او العجز) تتحول معادلة ميزان المراجعة ، بعد اقفال حسابات النتيجة واستخراج نتيجة العام ، الى معادلة الميزانية ..

ويلاحظ انه وان اختلفت حسابات النتيجة من معادلة الميزانية الا ان اختلافها يكون بعد ان تركت بصماتها على حسابات الميزانية خلال العام وفى نهايته :

* خلال العام عند نشأة او حدوث الاستخدامات والموارد وما يترتب عليه من تأثير على حسابات الاصول والخصوم كما سبق ان بينا .

* وفى نهاية العام عند اظهار نتيجة العام (بعد مقابلة الانستخدامات والموارد) ضمن حسابات الميزانية كمقابل او تفسير لتغير صافي اصول الوحدة الاقتصادية نتيجة للعمليات الايزادية خلال العام .



المبحث الثالث

استقلال كل من حسابات الميزانية والنتيجة

بيننا فيما سبق ان النظام الاحاسبى الموحد اتخذ منهج تبويب الحسابات الى حسابات ميزانية وحسابات نتيجة كمدخل لتخطيط خريطة الحسابات بالقليل المحاسبى باعتبار ان خاتمة المطاف فى الدورة المحاسبية هو تصوير الحسابات والقوائم الختامية .

ونضيف هنا ان اتخاذ هذا المدخل في تبويب الحسابات يحقق استقلال كل من هذين النوعين من الحسابات ، ونقصد بهذه السمة تخطيط الحسابات بشكل يكفل كفاية حسابات النتيجة لتصوير الحساب الختامي واستخراج نتيجة العام وكفاية حسابات الميزانية لتصوير المركز المالي دون اى تداخل بين هذين النوعين من الحسابات .

وفي ضوء هذه السمة يمكننا تفسير بعض الحسابات التي استحدثت بالدليل المحاسبي والتي قد تبدو غريبة بالنسبة للخريطة التقليدية للحسابات ، ونخص بالذكر منها :

١ - حساب مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك) .

٢ - حسابات التغير في المخزون .

٣ - الحسابات الوسيطة للحقوق والالتزامات .

اولا - حساب مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك) :

وهو حساب مساعد لحساب التحويلات الجارية التخصمية ، ويستخدم لتكوين أو تعديل المخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص الضرائب المتنازع عليها .

ولايضاح كيفية تحقيق استقلال حسابات النتيجة باستخدام هذا الحساب نسترجع كمثال الاسلوب التقليدي لمعالجة الديون المشكوك في تحصيلها ، لمعالجة هذه الديون يتمين تكوين مخصص لها أو تغديل رصيد هذا المخصص ان وجد لكي يتساوى مع قدر هذه الديون ، وتتم معالجة ذلك طبقا للاسلوب التقليدي بالقيد الآتى :

من هـ / الارباح والخسائر (كحساب ختامي)
الى هـ / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

واذا دققنا في ثنايا هذه المعالجة التقليدية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها يمكن ان نوجه اليها انتقادين رئيسيين :

١ - **عدم استقلال حسابات النتيجة :** فإظهار المخصص في الميزانية كحساب من حسابات الخصوم أمر يتفق مع التكييف المحاسبي له ، الا ان اظهاره في الحساب الختامي يجعل من المخصص حسابا من حسابات النتيجة ، وهذا يتناقض مع طبيعة المخصص من جهة ولا يحقق استقلال حسابات النتيجة من جهة اخرى .

٢ - **عدم المرونة في تكوين المخصصات خلال العام :** اذ ان ربط تكوين المخصص أو تعديله بالحساب الختامي في نهاية العام لا يمكن من تكوين

المخصصات خلال العام ، وخاصة اذا كان الامر متعلقا بتكوين مخصص من مخصصات الالتزامات مثل مخصص الضرائب المتنازع عليها .

ولكن استحداث حساب مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك) كحساب من حسابات النتيجة (استخدام) يمكن من معالجة هذين الائتقادين كما يلي :

١ - تكوين او تعديل المخصص خلال العام او في نهايته بحسب الظروف بالقييد الآتي :

من د / مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك)
الى د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

٢ - اقفال رصيد حساب مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك) في نهاية العام في الحساب الختامي وهو حساب العمليات الجارية ، وذلك ضمن قيد اقفال الاستخدمات كما يلي :

من د / العمليات الجارية
الى د / مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك)

٣ - اظهار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن حساب المخصصات بالميزانية ، وذلك بغض النظر عما قد يثار من جدل حول كيفية اظهاره بالميزانية .

واذا اضفنا الى التحليل السابق ان حساب الاهلاك يستخدم في تكوين او تعديل حساب مخصصات الاهلاك نقول انه امكن تحقيق استقلال حسابات النتيجة بانتفرقة في الدليل المحاسبي بين ما يمكن ان نطلق عليه « مقابل المخصصات » من جهة و « المخصصات » من جهة اخرى ، ومن ثم يتم تكوين او تعديل المخصصات على اختلاف انواعها طبقا للعلاقات بالجدول الآتي :

المخصصات (حسابات ميزانية)	مقابل المخصصات (حسابات نتيجة)
د / مخصص اهلاك ٢٣١ / د	د / الاهلاك ٢٥٢ / د
د / مخصص الضرائب المتنازع عليها ٢٣٢ / د	د / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك ٣٦٧ / د
د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ٢٣٣ / د	
د / مخصصات اخرى ٢٣٤ / د	

ثانيا - حسابات التغير في المخزون (انتاج تام وغير تام وبضائع بفرض البيع) :

اعتاد المحاسبون قبل صدور النظام المحاسبي الموحد على معالجة تقليدية للمخزون يتم بمقتضاها اقفال حساب المخزون (اول المدة) واثبات المخزون (آخر المدة) باستخدام الحساب الختامي مباشرة ، فبالنسبة لمخزون الانتاج التلم كان يتم معالجته كما يلي :

١ / اقفال المخزون اول المدة :

من د / المتاجرة (كحساب ختامي) الى د / مخزون انتاج تام (اول المدة)
--

ب (اثبات المخزون آخر المدة طبقا لقوائم الجرد :

من د / مخزون انتاج تام (آخر المدة) الى د / المتاجرة
--

وهذه المعالجة ايضا تخلط بين حسابات الميزانية وحسابات النتيجة ، اذ ان حسابات المخزون من حسابات الميزانية ، ولكن اظهره في حساب المتاجرة (كحساب ختامي) يجعل منه حسابا من حسابات النتيجة وهذا يتناقض مع طبيعته .

ولكن استحداث حسابات التغير في المخزون كحساب نتيجة (موارد) يمكن من معالجة ذلك محاسبيا ويحقق الفصل بين حسابات النتيجة من جهة وحسابات الميزانية من جهة اخرى ، ونرجى بيان هذه المعالجة المحاسبية لحين التفرض لموضوع ايرادات النشاط الجارى في الفصل المخصص لذلك ..

ثالثا - الحسابات الوسيطة للحقوق والالتزامات :

تحقيقا لاستقلال حسابات الميزانية تضمن الدليل حسابات وسيطة للحقوق والالتزامات ، ونخص بالذكر منها :

١ - حساب ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة : وهو من حسابات الاصول ، ويجعل مدبنا بما يستحق من هذه الايرادات خلال السنة المالية وتشمل الاعانات وايرادات الاوراق المالية والفوائد الدائنة والايجارات الدائنة والتعويضات والاييرادات المتنوعة وايرادات السنوات السابقة ، ويجعل الحساب دائنا بما يحصل من هذه الايرادات خلال السنة ، وطبقا لذلك فان رصيد هذا الحساب في نهاية السنة يمثل الايرادات المستحقة التي لم يتم تحصيلها ، ومن ثم ينعكس هذا الرصيد في الميزانية ضمن الاصول .

٢ - حساب مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة : وهو من حسابات الخصوم ، ويجعل دائنا بما يستحق من هذه المصروفات وتشمل الاجور والايجارات

وانقوائد والتبرعات والتعويضات ومصروفات السنوات السابقة، ويجعل مدينا بما يسدد من هذه المصروفات ، ويظهر رصيد الحساب في نهاية السنة في الميزانية ضمن الخصوم .

واشتمال الدليل المحاسبي على هذين الحسابين وغيرهما من حسابات الحقوق والالتزامات الوسيطة يحقق استقلال حسابات الميزانية عن حسابات النتيجة . وهذه النقطة تزيد ايضاحا اذا اشترجعنا الى الاذهان الاسلوب الذي يتبعه بعض المحاسبين عند معالجة المستحق في نهاية السنة المالية من الإيرادات المستحق ذكرها في حسابات الإيرادات ذاتها ، وذلك بجعلها مدينة والحساب الختامى دائما بمقتدار ما يستحق للسنة من إيرادات ، الأمر الذى يؤدي الى انعكاس الإيرادات المستحقة كأرصدة مرخلة في حسابات الإيرادات ذاتها أى في حسابات نتيجة . ، وهذه المعالجة لا تحقق لحسابات الميزانية استقلالها من جهة كما تنقلض مع المصنف المؤقتة لحسابات النتيجة من جهة أخرى . ونفس القول ينطبق على معالجة المصروفات السابق ذكرها .

• وبكتعليق أخير على سمة استقلال كل من حسابات النتيجة وحسابات الميزانية نقول إنه نتيجة لذلك يمكن ايجاد فاصل بين نوعين من القيود يتم إجراؤهما في نهاية العام بفرض استخراج نتيجة العام :

١ - **قيود تسوية حسابات النتيجة** : والفرض من هذه القيود تسمية أى تعديل أرصدة حسابات الاستخدامات والموارد لكى يعكس كل منها ما يخص للعام بفض النظر عن واقعة الصرف أو التحصيل ، فيشتمل ذلك على سبيل المثال قيود تكوين المخصصات وقيود المستحقات .

٢ - **قيود اقفال حسابات النتيجة** : ويقصد بها اقفال حسابات الاستخدامات والموارد بعد تسويتها في الحساب الختامى أى حساب العمليات الجارية لكى يمكن استخراج نتيجة العام بنقابلة الموارد والاستخدامات .



المبحث الرابع

تحليل الحسابات بالدليل الى سبع مستويات

بيننا سابقا انه تم تحليل خريطة الحسابات بالدليل المحاسبي الى سبع مستويات متعاقبة ، وهى مستويات « الاجتهالى المحاسبى » و « الحساب العام » و « الحساب المساعد » و « الحساب الفرعى » و « الحساب الجزئى » و « الحساب التحليلى » و « الحساب التفصيلى » ، وتوضيحا لهذه المستويات السبع نورد المثال الشامل الآتى :

اسم الحساب	رقم الحساب	مستوى الحساب
اصـنـتـول	١	اجمالي محاسبي
مشروعات تحت التنفيذ	١٢	حساب عام
تكوين سلمي	١٢١	حساب مساعد
الات ومعدات	١٢١٣	حساب فرعي
الات نشاط انتاجي	١٢١٣١	حساب جزئي
الات مشتراة من السوق المحلي	١٢١٣١١	حساب تعليلي
ثمن شراء آلات من السوق المحلي	١٢١٣١١١	حساب تفصيلي

وبنظرة لاحصة لتحليل الحسابات بالدليل المحاسبي نخرج بانطباع انه لم يكن هناك اطار مسبق لتحليل الحسابات الى المستويات السابقة ، وبالاخص من زاوية علاقتها بدمج الاسناد العام من جهة والحساب الختامي والميزانية من جهة اخرى . ويتضح ذلك من التعليق الآتي :

١ - من زاوية علاقة مستويات تحليل الحسابات بدفتر الاستاذ العام :

من المعروف ان دفتر الاستاذ العام هو مجمع الحسابات العامة ، وبالنظر الى الدليل المحاسبي نجد انه يشتمل على ٢٧ حسابا عاما ، واقتصار دفتر الاستاذ العام على هذه الحسابات يعقد المجموعة الدفترية اذ يستلزم الامر امسك مستويات مختلفة لدفاتر الاستاذ على شكل مجموعة هرمية ، دفاتر استاذ للحسابات على مستوى الحساب المساعد ثم عدد اكبر من دفاتر الاستاذ للحسابات على مستوى الحساب الفرعي وهكذا ، وذلك علاوة على ضرورة امسك دفاتر على مسنوي المفردات مثل دفاتر استاذ الحسابات الشخصية ودفاتر استاذ مخازن المستلزمات السلعية .

٢ - من زاوية علاقة مستويات الحسابات بالحساب الختامي والميزانية :

بفحص الحساب الختامي (حساب العمليات الجارية) والميزانية نلاحظ انه ليس هناك نمط معين لمسنويات الحسابات المدرجة بها ، اذ يتراوح هذا المستوى بين رقمين (اى مستوى الحساب العام) كما هو الحال بالنسبة ليرادات الأوراق المالية ، الى ثلاث ارقام (اى مستوى الحساب المساعد) كما هو الحال في كثير من الحسابات ، الى اربعة ارقام (اى مسنوي الحساب الفرعي) كما هو الحال في حسابات مخازن المستلزمات السلعية .

وهذا التحليل يوحى لنا بعدم التمسك بالحسابات العامة بالدليل المحاسبي ، فنبسطة للمجموعة الدفترية من جهة وحرصا على اشتمال دفتر الاستاذ العام على الحسابات بالمستوى اللازم لتصوير حساب العمليات الجارية والميزانية من جهة اخرى ، نقترح ان يمسك دفتر اسناد عام يضم « حسابات عامة بمفهوم اعتباري » ، وهذا المفهوم يبنى على المعيارين الآتيين :

١ - يعتبر حساب عام كل حساب يظهر في حساب العمليات الجارية والميزانية طبقا للنموذجين الواردين بالقطر المحاسبي الموحد (١) ، وذلك استنادا الى ضرورة تبويب الحسابات بدفتر الاستاذ العام بشكل يمكن من تصوير الحساب الختامى واعداد الميزانية في نهاية الفترة طبقا للمستوى التفصيلى المطلوب .

وهذا المعيار له اهمية خاصة في تحديد حسابات النتيجة العامة ، اذ ان تطبيقه يؤدي على سبيل المثال ، الى رفع مستوى كل من حسابات صافي المبيعات والتغير في المخزون وفروق تقويم التغير في المخزون الى مستوى الحساب العام .

٢ - يعتبر حساب عام كل حساب له صفة اجمالية ، وذلك استنادا الى تعريف الحساب الاجمالي ، اى كونه كل حساب في دفتر الاستاذ العام يثبت فيه مجموع العمليات المثبتة في اليوميات المساعدة والتي سبق اثباتها (اى العمليات) تفصيلا من واقع مستندات القيد الاولى في الحسابات التفصيلية في دفتر الاستاذ المساعد المقابل .

وهذا المعيار له اهمية خاصة في تحديد حسابات الميزانية العامة ، فاذا كان تطبيق هذا المعيار يؤدي الى تحديد الحساب العام بمستوى ادنى من ذلك الذى ينتج من تطبيق المعيار الاول فيفضل اعتبار المستوى الادنى حساب عام وبالاخص اذا تعلق الامر بحسابات شخصية . ولايضاح ذلك نأخذ كمثال حساب العملاء ، فطبقا للمعيار الاول يتحدد مستوى هذا الحساب دون تحليله قطاعيا كحساب عام على ان يترك التحليل القطاعى لهذا الحساب الى المستوى التالى اى الحساب المساعد وذلك بالاضافة الى ضرورة امسك حسابات عملاء كل قطاع على مستوى ادنى ، ولكن بتطبيق المعيار الثانى نلاحظ ان حساب عملاء كل قطاع حساب اجمالى ، ومن ثم يرتفع الى مستوى الحساب العام على ان يرتفع في الوقت نفسه مستوى حسابات عملاء هذا القطاع الى مستوى الحسابات المساعدة ، الامر الذى يؤدي الى تبسيط المجموعة الدفترية وتضييق نطاق المطابقة المحاسبية (٢) .



(١) انظر النموذجين بالياب الخاص بالحسابات والقوائم الختامية .

(٢) يشتمل الفصل الخاص بالاطار العام للحسابات المالية على الحسابات العامة بالمفهوم

الاعتبارى طبقا لهذين المعيارين .

المبحث الخامس

اشتمال الدليل على استخدامات وموارد محسوبة

يلاحظ في الدليل المحاسبي سمة مميزة ، وهي اشتماله على حسابات استخدامات وموارد محسوبة في شكل حسابات متقابلة ، وهذه الحسابات تهدف الى امداد المحاسب القومي بالبيانات اللازمة لاعداد الحسابات القومية . وهذه الحسابات مبينة في الجدول الآتي :

موارد		استخدامات	
اسم الحساب	م.د	اسم الحساب	م.د
فروق الايجار المحسوب	٤٤٧	فروق الايجار المحسوب	٢٥٤
فروق الفوائد المحسوبة	٤٤٨	فروق الفوائد المحسوبة	٢٥٧
فروق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	٤١٢	فروق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	٢٥٨
فروق تقويم التغير في مخزون البضائع بفرض البيع	٤١٨٢	فروق تقويم التغير في مخزون البضائع بفرض البيع	٢٥٩

وبنظرة فاحصة لهذه الحسابات المتقابلة نجد أنها تنقسم بحسب الفرض منها الى مجموعتين :

١ - المجموعة الأولى : وتشمل حسابات فروق الايجار والفوائد ، وتهدف هذه الحسابات الى توفير البيانات التي تمكن المحاسب القومي من حساب عنصرين من عناصر القيمة المضافة (الايجارات والفوائد) على أساس موضوعي ، أي دون ان يتأثر ذلك بملكية أو عدم ملكية الوحدة للعقارات التي تمارس فيها نشاطها ، وكذلك دون تأثر بالهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية ، وذلك الى جانب تقييم الاداء للوحدات الاقتصادية على أساس موضوعي .

٢ - المجموعة الثانية : وتشمل حسابات فروق تقويم التغير في المخزون وتهدف هذه الحسابات الى التمكن من اظهار الانتاج التام (أو البضائع بفرض البيع) مقوما بسعر البيع كبيان من بيانات الحسابات الختامية للوحدة ، تحقيقا لهدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية .



المبحث السادس

ازدواجية الحساب الختامي

في نهاية كل سنة مالية تستخرج الوحدة الاقتصادية نتيجة نشاط السنة من فائض أو عجز باقتال ومقابلة الموارد والاستخدامات في الحساب الختامي ، وفي العادة يتم تصوير حساب ختامي واحد في نهاية كل سنة مالية ، الا انه في هذا الضدد ، تحقيقا لهدف ربط حسابات الوحدة بالحسابات القومية ، تجلبه مشكلة يمكن ايضا ابعادها فيما يلي :

١ - خدمة لاهداف المحاسبة القومية يتعين تصوير حساب ختامي على مستوى الوحدة الاقتصادية يتم فيه تبويب الاستخدامات على اساس نوعي اي طبقا لنوع او طبيعة الاستخدامات من اجور ومستلزمات سلعية . . . الخ ، وذلك توفيرا للبيانات بالشكل الذي يمكن من حساب القيمة المضافة مع تحليلها لعناصرها .

٢ - خدمة لاهداف المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية يتعين تصوير حساب ختامي يتم فيه تبويب الاستخدامات على اساس وظيفي ، اي من زاوية ارتباطها بالوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، لكي يمكن تحقيق القياس والمقابلة المرحلية للموارد والاستخدامات المتعارف عليها في المحاسبة ، اذ بدون تبويب الاستخدامات على اساس وظيفي لا يمكن قياس تكلفة الانتاج ومجمل فائض او (عجز) الانتاج والمتاجرة وأخيرا الفائض القابل للتوزيع او العجز الجاري .

وقد تمت معالجة هذه المشكلة بالدليل المحاسبي بأسلوب يمكن أن نطلق عليه ازدواجية الحساب الختامي طبقا لما يلي :

١ - تضمين الدليل المحاسبي لحساب ختامي وهو حساب العمليات الجارية (ح/ ٢٨١) ، وهو يحسب نتيجة العمام الذي تقفل فيه حسابات الاستخدامات كما هي مبوبة بالدليل اي على اساس نوعي خدمة لاهداف المحاسبة على المستوى القومي .

٢ - تضمين الدليل المحاسبي في نهايته لحسابات المراقبة لتكون حلقة الاتصال أو همزة الوصل بين الحسابات المالية وحسابات التكاليف ، وتهدف هذه الحسابات الى حصر تكلفة كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، ويتم تحليل او توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة من واقع المستندات او كشوف تحليلية تعد لهذا الغرض ، وهذا التحليل خارج عن نطاق القيد المزدوج الذي يربط مجموعة الحسابات المالية .

وباستخدام البيانات الناتجة من تحليل الاستخدامات على حسابات المراقبة يمكن للوحدات الاقتصادية ، بجانب حساب العمليات الجارية ، تصوير الحسابات الختامية التقليدية (حساب الانتاج والتجارة وحساب الارباح والخسائر) يتم فيها بويب الاستخدامات على اساس وظيفي ، الامر الذي يمكن من تحقيق القياس والمقابلة المرحلية المتعارف عليها خدمة لاهداف المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية .

ونركز هنا ان هذه الحسابات الختامية التقليدية تحولت الى حسابات او قوائم احصائية اى خارجة عن نطاق القيد المزدوج .

وخاماً لهذه السمة من المفيد ان نشير الى انه يتعين على الوحدة الاقتصادية اعداد حسابات وقوائم ختامية معينة . وبالمقارنة بينها وبين ما جرى العرف على اعداده طبقاً للمحاسبة التقليدية يمكن تقسيمها الى مجموعتين :

١ - **المجموعة الاولى** : وتشمل الحسابات والقوائم الختامية التقليدية ، وهي « الميزانية » وحسابات « الانتاج والتجارة » و « الارباح والخسائر » و « توزيع الارباح » . ويلاحظ ان محتوى هذه القوائم والحسابات من بنود محاسبية وكيفية نبويها طبقاً لمقتضات النظام المحاسبي الموحد يختلف عما جرى عليه العرف بخصوص القوائم والحسابات التقليدية ، وذلك نتيجة لتخطيط الحسابات المالية في الدليل المحاسبي تخطيطاً يحقق اهداف النظام المحاسبي السابق بيانها .

٢ - **المجموعة الثانية** : وتشمل الحسابات والقوائم التي استحدثتها او اضافها النظام وتمثل في « قائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية » و « حساب العمليات الجارية » و « قوائم الموازنة النقدية » .

ويلاحظ ان هذه الاضافة لم تكن امراً عفويًا ، بل كانت ضرورية لاجساد الترابط بين القوائم والحسابات الختامية على مستوى الوحدة الاقتصادية والحسابات القومية لكي يسهل عملية تجميع البيانات المحاسبية من مستوى الوحدة الاقتصادية الى المستوى القومى . ونورد فيما يلى الحسابات القومية وما يقابلها بوجه عام من حسابات وقوائم على مستوى الوحدة الاقتصادية .

المقابل على مستوى الوحدة	الحسابات القومية
١ (المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية	١ (حساب الانتاج
ب) المرحلة الثانية والثالثة من حساب العمليات الجارية	ب) حساب التخصيص
ج) قائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية	ج) حساب رأس المال
د) قوائم الموازنة النقدية	د) جداول التدفقات النقدية

الفصل الرابع

بصمات الموازنة النقدية

تبين الموازنة النقدية مصادر مقبوضات ومدفوعات الوحدة الاقتصادية ، وطبقا لنماذج الواردة بالنظام المحاسبي الموحد نجد الموازنة النقدية في ثلاث قوائم ، وهى :

- ١ - قائمة الموازنة النقدية - مقبوضات .
- ٢ - قائمة الموازنة النقدية - مدفوعات النشاط الجارى .
- ٣ - قائمة الموازنة النقدية - مدفوعات النشاط الاستثمارى والرأسمالى .

واعداد الموازنة النقدية بالاسلوب الذى رسمه النظام المحاسبي ، يمثل المشكلة الرئيسية فى التطبيق ، وليس هنا مجال الخوض فى جوانب هذه المشكلة ، اذ ينحصر هدفنا فى هذا الفصل فى تتبع ما تركته متطلبات اعداد الموازنة من بصمات بالدليل المحاسبي واسلوب التوجيه المحاسبي . اذ ان ذلك يساعد فى تفهم المعالجة المحاسبية للعمليات فى الابواب التالية .

فبخصوص الدليل المحاسبي نلاحظ اولا « التقسيم القطاعى لحساب حقوق والتزامات الوحدة » لكى تتوافر البيانات اللازمة لتحليل التدفقات النقدية على اساس القطاعات الاقتصادية ، ونلاحظ ثانيا بالدليل المحاسبي « تخصيص حسابات لعمليات النشاط الجارى واخرى لعمليات النشاط الاستثمارى » حتى يمكن تبويب مصادر التدفقات النقدية طبقا لنماذج الموازنة .

ولكى تتحقق وحدة المصدر لاعداد الموازنة النقدية استلزم النظام التوجيه المحاسبي للعمليات طبقا لاسلوب معين يمكن ان نطلق عليه « ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والتزامات » .

من هذا العرض يتضح لنا ان البصمات الرئيسية للموازنة النقدية بالدليل واسلوب التوجيه المحاسبي هى :

- ١ - التقسيم القطاعى لحسابات حقوق والتزامات الوحدة .
- ٢ - تخصيص حسابات لعمليات النشاط الجارى واخرى للنشاط الاستثمارى .
- ٣ - ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والتزامات .

أولا - التقسيم القطاعى لحسابات حقوق والتزامات الوحدة :

لامكان اعداد الموازنة النقدية على اساس قطاعى تم تقسيم حسابات الحقوق والتزامات بالدليل المحاسبي حسب القطاعات الاقتصادية السابق بيانها . وبديهي

ينوقف حدود هذا التقسيم على طبيعة الحساب المعين ، فمثلا حساب العملاء ، وهو من حسابات حقوق الوحدة ، يمكن تقسيمه الى كافة القطاعات ، ولذا قسمه النظام المحاسبي كما يلي :

عملاء			١٦١
عملاء من القطاع العام		١٦١١	
عملاء من القطاع: العام خدمات	١٦١١١		
عملاء من القطاع العام اعمال	١٦١١٢		
عملاء من القطاع الخاص		١٦١٢٠	
عملاء من القطاع العائلي	١٦١٢١		
عملاء من قطاع الاعمال	١٦١٢٢		
عملاء الخارج		١٦١٣	

ثانيا - تخصيص حسابات لعمليات النشاط الجارى واخرى للنشاط الاستثمارى :

بنظرة عامة للدليل الحاسبي نجد ان النظام انتهج اسلوبا عاما وهو تخصيص حسابات لعمليات النشاط الجارى واخرى لعمليات النشاط الاستثمارى ، ونورد فيما يلى الامثلة لذلك :

١ - تخصيص حساب « موردون د/٢٦١ » لاثبات الدائنية المترتبة على انشاء لاهمال النشاط الجارى والمتمثلة فى شراء المستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية والبضائع بفرض البيع ، بينما يخصص حساب « دائنون مختلفون د/٢٧٢ » لاثبات الدائنية المترتبة على نشاط استثمارى اى شراء اصول ثابتة واستثمارات مالية .

٢ - تخصيص حساب « عملاء د/١٦١ » لاثبات المديونية المترتبة على مبيعات النشاط الجارى ، بينما يخصص حساب « مدينون مختلفون د/١٧١ » لاثبات المديونية المترتبة على البيع العرضى للاصول الثابتة او الاستثمارات المالية .

٣ - تحليل حساب « البنك حساب جارى د/١٨٢ » الى حسابين ، « تمويل النشاط تجارى د/١٨٢١ » و « تمويل النشاط الاستثمارى د/١٨٢٢ » . وبالرجوع الى قوائم الموازنة النقدية ، واحدة للمقبوضات واثنين للمدفوعات ، يتضح ما يلى :

١ - لا يستدعى الامر تقسيم جانب المقبوضات فى حساب البنك الى مقبوضات نشاط جارى ونشاط استثمارى . ومعنى ذلك معالجة جميع المقبوضات بجمل حساب بنك تمويل النشاط الجارى مدينا .

٢ - يقسم جانب المدفوعات في حساب البنك الى حانتين : الخانة الاولى ونخصص لتمويل النشاط الجارى ، ويقيد بها مدفوعات النشاط الجارى المبينة في القائمة الثانية من قوائم الموازنة النقدية ، وترتبط هذه المدفوعات بسداد الالتزامات المترتبة على الاستخدامات في حساب العمليات الجارية (د/٣١ و د/٣٢ و د/٣٣ و د/٣٤ و د/٣٥ و د/٣٦) ، أما الخانة الثانية فتخصص لتمويل النشاط الاستثمارى وتفيد بها بنود المدفوعات المبينة في القائمة الثالثة من قوائم الموازنة ، وترتبط هذه المدفوعات بالالتزامات المترتبة على الاستخدامات والموارد الرأسمالية . وهذا يعنى معالجة المقبوضات كبحيرة واحدة يتم استخدامها في تمويل كل من النشاط الجارى والاستثمارى .

ثالثا - ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والالتزامات :

لكى تتحقق وحدة المصدر لاعداد الموازنة النقدية على اساس قطاعى دون حاجة لتحليل اضافى استلزم النظام المحاسبى ربط التدفقات النقدية (مقبوضات ومدفوعات) بحسابات الحقوق والالتزامات ، ولتحقيق ذلك يتعين عند اثبات العمليات اتباع اجراء محاسبى يمكن ان نطلق عليه « تعميم اساس الاستحقاق » ونقصد بهذا التعميم انه فى مجال المعالجة المحاسبية يتعين فى جميع الاحوال :

١ - الفصل بين واقعة اسنحاق الاستخدامات وواقعة السداد وقيد كل منهما بقيد مستقل ، ويترتب على هذا الفصل ان تكون العلاقة بين حسابات الاستخدامات وحسابات النقدية علاقة غير مباشرة .

٢ - الفصل بين واقعة استحقاق الموارد وواقعة التحصيل وقيد كل منهما بقيد مستقل ، ويترتب على هذا الاجراء ان تكون العلاقة بين حسابات الموارد وحسابات النقدية علاقة غير مباشرة .

اذ يبنى على هذا الفصل ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والالتزامات ومن ثم يتم حصر وتحليل المقبوضات والمدفوعات عن طريق هذه الحسابات وليس عن طريق حسابات النتيجة (استخدامات وموارد) ، وهى الطريقة التى عرضها النظام المحاسبى لاستخراج الموازنة النقدية مع تحليلها على اساس انقطاعات الاقتصادية .

ونعميم اساس الاستحقاق اجراء محاسبى يتم تطبيقه فى ضوء الهدف منه ، ومن ثم :

١ - يطبق بالنسبة للاستخدامات التى يرتقب عليها عمليات دفع ان عاجلا او آجلا . ويستوى فى ذلك الاستخدامات الجارية مثل شراء مستلزمات سلعية او بضائع يفرض بيعها ، والاستخدامات الرأسمالية والمتمثلة فى شراء عناصر الاصول الثابتة والاستثمارات المالية .

٢ - يطبق بالنسبة للموارد التي يترتب عليها عمليات تحصيل ان عاجلا او آجلا ، ويستوى في ذلك الموارد الجارية مثل بيع بضائع او انتاج تسام والموارد الرأسمالية والمتمثلة في بيع الاصول الثابتة والاستثمارات المالية .

٣ - ومن ثم لا يطبق بالنسبة للاستخدامات التي لا يترتب عليها مدفوعات مثلا الاهلاك ، والموارد التي لا يترتب عليها مقبوضات مثل الخصم المكتسب .

ومن ابرز الامثلة لايضاح اسلوب نعيم الاستحقاق معالجة كل من المشتريات والمبيعات .

١ - **معالجة المشتريات النقدية :** فاذا فرضنا ان الوحدة اشترت بشيك بضاعة بغرض بيعها بمبلغ ٥٠٠ تقيد العملية بقيدتين كما يلي :

(ا) **قيد واقعة الشراء (استحقاق الاستخدام) :**

٣٤	من ٥ / مشتريات بغرض البيع	٥٠٠
٢٦١	الى ٥ / موردين	٥٠٠

(ب) **قيد واقعة السداد :**

٢٦١	من ٥ / موردين	٥٠٠
١٨٢	الى ٥ / بنك حساب جارى	٥٠٠

٢ - **معالجة المبيعات النقدية :** فاذا فرضنا ان الوحدة باعت جزءا من البضاعة انسابقة بمبلغ ٤٠٠ جنيه بشيك تقيد تلك العملية بقيدتين كما يلي :

(ا) **قيد واقعة البيع (استحقاق الايراد) :**

١٦١	من ٥ / عملاء	٤٠٠
٤١٨١	الى ٥ / صافي مبيعات	٤٠٠

(ب) **قيد واقعة التحصيل :**

١٨٢	من ٥ / بنك حساب جارى	٤٠٠
١٦١	الى ٥ / عملاء	٤٠٠

واتماما للفائدة نعرض فيما يلي بيان بالاستخدامات والموارد الرئيسية للوحدة وحسابات الالتزامات والحقوق المقابلة .

حسابات الالتزامات	أولا - الاستخدامات
<p>« ه / م.ج.ت. مستحقة - أجور مستحقة » « ه / م.ج.ت. مستحقة - إيجارات مستحقة » « ه / م.ج.ت. مستحقة - فوائد مستحقة »</p>	<p>١ - عناصر القيمة المضافة : (أ) أجور نقدية (صافي) (ب) إيجارات فعلية (ج) فوائد (محلية و خارجية)</p>
<p>« ه / موردون » مع التقسيم القطاعي « ه / موردون » مع التقسيم القطاعي « ه / موردون » مع التقسيم القطاعي</p>	<p>٢ - الاستهلاك الوسيط وما لي حكمه : (أ) شراء مستلزمات سلعية (ب) استحقاق مستلزمات لقدسية (ه) مشتريات بفرض البيع</p>
<p>« ه / دائنون متنوعون - مصالحة الضرائب - ضرائب أخرى » « ه / دائنون متنوعون - مصالحة الضرائب - ضرائب عقارية » « ه / دائنون متنوعون - مصالحة الضرائب - ضرائب أرباح العام » « ه / م.ج.ت. مستحقة - تبرعات واحسانات مستحقة للغير » « ه / م.ج.ت. مستحقة - تبرعات واحسانات مستحقة للغير » « ه / م.ج.ت. مستحقة - مصروفات سنوات سابقة مستحقة »</p>	<p>٢ - استخدامات تجارية أخرى : (أ) ضرائب أخرى (رسوم دمغة وضريبة السيارات) (ب) ضرائب عقارية (ج) ضرائب دخلية (د) تبرعات (ه) احسانات للغير (و) مصروفات سنوات سابقة</p>
<p>« ه / دائنون مختلفون - دائنو شراء اصول جديدة » و « ه / دائنون مختلفون - دائنو شراء اصول قائمة » ، وذلك بحسب الأحوال « ه / دائنون مختلفون - دائنو شراء سندات حكومية » و « ه / دائنون مختلفون - دائنو شراء اوراق مالية محلية » و « ه / دائنون مختلفون - دائنو شراء استثمارات مالية اجنبية » وذلك بحسب الأحوال</p>	<p>٤ - استخدامات رأسمالية : (أ) شراء اصول ثابتة (ب) شراء استثمارات مالية</p>

حسابات القفوف	ثانيا - الموارد
« هـ / عملاء » مع التقسيم القطاعي « هـ / عملاء » مع التقسيم القطاعي « هـ / عملاء » مع التقسيم القطاعي « هـ / عملاء » مع التقسيم القطاعي	١ - إيرادات النشاط الجاري : أ (بيع انتاج تام ب) إيرادات تشغيل القير ج) خدمات مبيعة د) بيع بضائع
« د / أ.ج.ت. مستحقة - اعمات مستحقة » « د / أ.ج.ت. مستحقة - اعمات مستحقة »	٢ - اعمات : أ (انتاج ب) تصدير
« د / أ.ج.ت. مستحقة - ا.ا. مالية مستحقة » « د / أ.ج.ت. مستحقة - فوائد دائنة مستحقة » « د / أ.ج.ت. مستحقة - ايجارات دائنة مستحقة » « د / أ.ج.ت. مستحقة - إيرادات سنوات سابقة مستحقة » « د / أ.ج.ت. مستحقة - تعويضات وغرامات مستحقة »	٣ - موارد جارية اخرى : أ (إيرادات اوراق مالية ب) فوائد دائنة ج) ايجارات دائنة د) إيرادات سنوات سابقة هـ) تعويضات وغرامات
« هـ / مدينون مختلفون - مدينو بيع اصول » « هـ / مدينون مختلفون - مدينو اهلاك مسندات حكومية » و « هـ / مدينون مختلفون - مدينو بيع اوراق مالية محلية » و « هـ / مدينون مختلفون - مدينو بيع استثمارات مالية اجنبية »	٤ - موارد رأسمالية : أ (بيع اصول ثابتة ب) بيع استثمارات مالية



الفصل الخامس

الإطار العام للحسابات المالية

تناولنا فيما سبق الإطار العام لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي ، كما حاولنا تأصيل هذا الدليل بإبراز ما يشكل سماته العامة والخاصة ، وكأمر بديهى ينعكس ذلك فى تصميم المجموعة الدفترية للحسابات المالية من حيث عدد وشكل ومسميات الدفاتر ، ولا نهدف فى هذا الفصل الى تصميم مجموعة دفترية أو ان تعرض لشكل الحسابات تحقيقا لاغراض الموازنة ، اذ نؤجل ذلك الى طبعة خاصة .

الهدف من هذا الفصل هو تناول الخطوط العامة أو الاطار العام للحسابات المالية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي ، وأهم ما يلاحظ فى هذا الفصل اننا لم نلتزم بمستويات الحسابات كما هى واردة بالدليل المحاسبي (عام ومساعد وفرعى وجزئى وتحليلى وتفصيلى) اذ أن هذا الالتزام يعقد المجموعة الدفترية ، وانما حاولنا باستخدام المفهوم الاعتبارى للحساب العام تطويع الدليل المحاسبي الى مستويين من الحسابات (عام ومساعد) ، الامر الذى يؤثر فى عدد الحسابات العامة ويحقق تبسيط المعالجة والتوجيه المحاسبي .

ونتناول فيما يلى مقومات الحسابات المالية وهى المستندات واليوميات ودفاتر الاستاذ ، ونختتم هذا الفصل ببيان الترابط أو العلاقات بين هذه المقومات .

اولا - المستندات :

المستندات هى مصادر القيود المحاسبية اذ انها تمكن المحاسب من القياس الكمي والقيمي للعمليات المختلفة الخاصة بالوحدة الاقتصادية : ففاتورة المبيعات مثلا تمكن من تحديد الكمية المباعة من كل صنف بالاضافة الى التعبير القيمي اى قياس ايراد المبيعات بالنسبة لكل صنف .

والمستندات ذات صلة مباشرة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ، فبالتوجيه المحاسبي لفاتورة المبيعات يجعل حساب العميل لدينا وحساب المبيعات على مستوى الاصناف دائما .

على انه يجب الا يتبادر الى الذهن ان كل المستندات تعتبر مصادر للقيود المحاسبية بمعناه المعروف فجزء من مستندات الوحدة تؤدي وظيفة اصدار امر أو تعليمات للقيام بعمل شىء معين . فاصدار امر انتاجى هو بمثابة امر لمركز أو مراكز

معينة بانتاج كمية محددة من منتج معين ، ومن الواضح ان اصدار هذا المستند لا يؤدي بالتبعية الى قيد محاسبي ، الا ان ارسال صورة من هذا الامر الى ادارة التكاليف يعنى اصدار التعليمات الى هذه الادارة بتتبع تكاليف هذا الامر ، كما ان تنفيذه يؤدي بالتبعية الى اصدار سلسلة من المستندات مثل اذن الصرف الخاصة والتي تكون مصادر القيود المحاسبية لتتبع تكاليف هذا الامر .

وينطبق ما سبق على مستندات اخرى مثل طلب الشراء اذ ان تتبع الدورة المستندية لتنفيذ هذا الطلب يؤدي الى ورود فاتورة من المورد تكون مصدر للقيد المحاسبي بجعل حساب الصنف او الاصناف المشتراة مدينا وحساب المورد دائنا . ومن زاوية الاطراف المتعلقة بالمستندات يمكن تقسيمها الى نوعين ، النوع الاول هو المستندات الخارجية اى التى تصدر نتيجة لتعامل الوحدة الاقتصادية مع الغير مثل فواتير المشتريات والمبيعات واشعارات الخصم والاضافة ، والنوع الثانى هو المستندات الداخلية اى التى ينحصر استخدامها فى الوحدات التنظيمية المكونة للوحدة الاقتصادية او نتيجة للعمليات بينها مثل قوائم الاجر وطلبات الشراء واذون صرف المواد .

ثانياً - اليومية :

نظرة لكثرة وتنوع عمليات الوحدة الاقتصادية يتم اثباتها فى يوميات متعددة يطلق عليها اليوميات المساعدة ، وهذه اليوميات تقوم بوظيفة التسجيل النوعى لعمليات الوحدة ، وبعبارة اخرى فان اليومية المساعدة هى يومية نوعية تخصص لاثبات نوع معين من العمليات حتى يمكن معرفة ملخص او مجموع هذا اليومية لاثباته فى اليومية العامة (او المركزية) فى نهاية كل فترة محاسبية (عادة شهر) .

والتخصيص النوعى امر حيوى فى التخطيط المحاسبي لما له من فوائد نخص بالذكر منها :

١ - تزويد ادارة الوحدة بالبيانات الدورية مثل مجموع المشتريات من المستلزمات السلعية والبضائع بغرض البيع او المبيعات او ملخص المستلزمات السلعية المنصرفة ، وذلك كل فترة دورية .

٢ - ايجاد حلقة اتصال بين دفاتر الاستاذ المساعد والحسابات الاجمالية المقابلة فى دفتر الاستاذ العام ، اذ ان القيود المحاسبية لهذه الملخصات او المجاميع هى مصدر تكوين الحسابات الاجمالية فى الاستاذ العام .

وتبعاً لتحليل وتبويب عمليات الوحدة الاقتصادية نجد ان اليوميات المساعدة تنحصر عادة فى الآتى :

١ - يومية المقبوضات والمدفوعات	٤ - يومية مصادر المخازن
٢ - يومية المشتريات	٥ - يومية التسويات الاخرى
٣ - يومية ايرادات النشاط الجارى	

وإذا كانت هذه هي اليوميات المسادة الرئيسية لمليس هناك ما يمنع من أمساك يوميات أخرى ، إذ أن معيار تخصيص يومية لنوع معين من العمليات هو مدى تكرارها فعلى سبيل المثال تثبت عملية استلام أوراق القبض من العملاء عادة في يومية التسويات الأخرى ، ولكن إذا زاد تعامل الوحدة في أوراق القبض يكون من الأفضل تخصيص يومية لأوراق القبض لإثبات استلام هذه الأوراق .

ونورد فيما يلي شرحا موجزا لأوجه استخدام كل يومية من اليوميات اسبق ذكرها .

١ - يومية المقبوضات والمدفوعات : تخصص هذه اليومية لإثبات جميع العمليات النقدية ، فيخصص جانبها المدين لإثبات المقبوضات مع تحليل مصادرها ، ويخصص جانبها الدائن لإثبات المدفوعات مع تحليل عناصرها . ويمكن تخصيص يومية لإثبات المقبوضات وأخرى لإثبات المدفوعات .

وتثبت المدفوعات الضئيلة القيمة في يومية السلفة المستديمة على أن تضع الوحدة الاقتصادية اللائحة التي تنظم هذه السلفة من ناحية مبلغها ودورية الاستعاضة وأوجه الصرف منها ، وعند استعاضة السلفة تعالج المدفوعات محاسبا كما لو تم دفعها جميعا عن طريق البنك ، لذلك لا يستخرج من يومية السلفة المستديمة قيد دورى لإثباته في اليومية العامة كما هو الحال بالنسبة لليوميات الأخرى ، وإنما تعتبر كاذن توجيه يرفق بأذن استعاضة السلفة ويتم إثباته في يومية المدفوعات في تاريخ الاستعاضة .

٢ - يومية المشتريات : تستخدم هذه اليومية في إثبات كافة مشتريات المستلزمات السلعية التي تودع بالمخازن سواء تم شراؤها بالنقد أم بالأجل وسواء تم شراؤها من السوق المحلية أو الخارجية ، كما تستخدم أيضا في إثبات كافة المشتريات بفرض البيع .

٣ - يومية إيرادات النشاط الجارى : تستخدم هذه اليومية في إثبات استحقاق إيرادات النشاط الجارى المنتملة في مبيعات الانتاج التام وإيرادات التشغيل للغير والخدمات المباعة ومبيعات البضائع بفرض البيع .

٤ - يومية صادر المخازن : تستخدم هذه اليومية في إثبات ادون صرف المستلزمات السلعية على اختلاف أنواعها من المخازن للمراكز المختلفة بالوحدة الاقتصادية ، كما يثبت بها المستلزمات المرتجعة من المراكز الى المخازن على أن يتم الإثبات بالمداد الأحمر أو بين الأقواس حتى يمكن التوصل الى صافي المستلزمات السلعية المستخدمة في نهاية الفترة المحاسبية .

٥ - يومية التسويات الأخرى : قد يطلق على هذه اليومية يومية العمليات الأخرى ، فهي تستخدم لإثبات العمليات التي ليست لها يومية خاصة ، وفيما يلي بيان بأهم العمليات التي تثبت في هذه اليومية :

أ (قيود اسحقاق الاجور واسحقاق المستلزمات السلعية التي لا يمكن تخزينها أو التي تشتري للاستخدام مباشرة ، واسحقاق المستلزمات الخدمية . واسحقاق المصروفات التحويلية الجارية ، واسحقاق التحويلات الجارية التخصيصية .

ب (قيود اسحقاق الموارد فيما عدا إيرادات النشاط الجارى نظرا لتخصيص يومية لاثبات اسحقاق هذه الإيرادات .

ج / قيود اسحقاق شراء وبيع عناصر الأصول الثابتة والاستثمارات المالية .

د (العمليات الخاصة باسئلام اوراق القبض وتظهيرها ، وكذلك العمليات الخاصة باثبات نشأة اوراق الدفع .

و، نهاية كل فترة دورية (عادة كل شهر) يثبت مجموع كل يومية مساعدة في مسند قيد للاثبات في اليومية العامة والترحيل الى اسئناذ العام .

ثالثا - دفاتر الاسئناذ :

بجانب اليوميات نشتمن المجموعة الدفترية على دفاتر الاسئناذ ، دفتر الاسئناذ العام ودفاتر الاسئناذ المساعد ، وقبل أن نبين هيكل ومحتوى هذه الدفاتر نقول أن الرقابة المحاسبية تستدعى أن يكون أسلوب الترحيل الى دفاتر الاسئناذ كما يلي :

١ - يتم الترحيل الى دفاتر الاسئناذ المساعد من اذن التوجيه المحاسبى لمستندات القيد الأصلية .

٢ - يتم الترحيل الى دفتر الاسئناذ العام من مستندات قيود اجمالى النيومات المساعدة .

١ - **دفتر الاسئناذ العام** : هذا الدفتر هو وعاء الحسابات العامة ، وسبق أن بينا أن اقتصار هذا الدفتر على هذه الحسابات كما هي واردة بالدليل المحاسبى يعقد المجموعة الدفترية ، فتبسيطا للمجموعة الدفترية اقترحنا ان يمسك دفتر اسئناذ عام يضم حسابات عامة بمفهوم اعتبارى طبقا لمعيارين معينين (١) .

وطبقا لهذين المعيارين يقترح أن تكون الحسابات العامة لكل من الاصول والخصوم والاستخدامات والموارد كما بالجدول الآتي :

م.د	اسم الحساب	م.د	اسم الحساب
١٤١	اقراض للخارج طويل الاجل		الاصول
١٤٢	اقراض محلى طويل الاجل	١١١	اراضى
١٥١	استثمارات فى سندات حكومية	١١٢	مبانى وانشاءات
	استثمارات فى اوراق مالية	١١٣	الات ومعدات
١٥٢	محلية	١١٤	وسائل نقل وانتقال
١٥٣	استثمارات اجنبية	١١٥	عدد وادوات
١٦١١١	عملاء قطاع عام خدمات	١١٦	اثاث ومعدات مكاتب
١٦١١٢	عملاء قطاع عام اعمال	١١٧	ثروة حيوانية ومائية
١٦١٢١	عملاء قطاع خاص عائلى	١١٨	نفقات ايرادية مؤجلة
١٦١٢٢	عملاء قطاع خاص اعمال	١٢١	تكوين سلفى
١٦١٣	عملاء الخارج	١٢٢	انفاق استثمارى
١٦٢١	اوراق قبض قطاع عام	١٣١١١	مخزن (١) الخامات الرئيسية
	اوراق قبض قطاع خاص	١٣١١٢	مخزن الخامات المساعدة
١٦٢٢١	عائلى	١٣١٢	مخزن الوقود
	اوراق قبض قطاع خاص	١٣١٣١	مخزن قطع الغيار وموارد الصيانة
١٦٢٢٢	اعمال	١٣١٣٢	مخزن المواد والمهمات والمتنوعة
١٦٢٣	اوراق قبض خارجية		مخزن مواد التعبئة والتغليف
١٦٣	مدينون متنوعون	١٣١٤١	المستهلكة
١٧١	مدينون مختلفون		مخزن مواد التعبئة والتغليف
١٧٢	ارصدة مدينة اخرى	١٣١٤٢	المتداولة
	ايرادات جارية وتخصيصية	١٣١٥	مخزن المخلفات
١٧٣	مستحقة	١٣٢	مخزون (١) انتاج غير تام
١٨١١	صندوق الادارة	١٣٣	مخزون انتاج تام
١٨١٢	صندوق الفروع	١٣٤	بضائع لدى الغير
١٨١٣	سلف مستندية	١٣٥	مخزون بضائع بفرض البيع
١٨٢١	بنك تمويل النشاط الجارى		اعتمادات مستندية لشراء
١٨٢٢	بنك تمويل النشاط الاستثمارى	١٣٦	بضائع
	بنك ودائع لاجل او باخطار		حركة الانتاج التام بسعر
١٨٣	سابق	١٣٧	البيع

(١) نفضل استخدام اصطلاح « مخزن » بالنسبة لعناصر المخزون التى تخضع للمعالجة المحاسبية على أساس اثبات حركتها خلال العام ، واستخدام اصطلاح « مخزون » للعناصر التى تتم تسويتها فى نهاية العام فى حسابات التغير فى المخزون طبقا لنتائج الجرد .

رقم	اسم الحساب	رقم	اسم الحساب
٢٧٢٢	ارباح مبيعات تخص أعوام لاحقة		الخصوع
٢٧٢٣	ارصدة دائنة متقومة	٢١١	رأسي مال مملوك
٢٧٤	مصرفات جارية وتخصيمية مستحقة	٢١٢	مساهمة الحكومة (تسدد)
		٢١١	احتياطي قانوني
		٢١٧	احتياطي يستثمر في سندات حكومية
	الاستخدامات		احتياطي تمويل المشروعات
		٢٢٢	الاستثمارية
٢١١	اجور نقدية	٢٢٤	احتياطي علم
٢١٢	مزايا عينية	٢٢٥	احتياطي سداد مساهمة الحكومة
٢١٤	تأمينات اجتماعية	٢٢٦	احتياطي ارتفاع أسعار الاصول
٢٢	مستلزمات سلعية	٢٢٧	احتياطات اخرى
٢٣	مستلزمات خدمية		(مع فتح حساب لكل نوع)
٢٤	مشتريات بفرض البيع	٢٢٨	فائض مرحل
٢٥١١	رسوم جبرية عن المستخدم	٢٢١	مخصص املاك
٢٥١٢	رسوم انتاج		(مع التحليل حسب النوع)
٢٥١٣	حصيلة الخزنة	٢٢٢	مخصص الضرائب المتنازع عليها
٢٥١٤	ضرائب اخرى	٢٢٣	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
٢٥٢	املاك	٢٢٤	مخصصات اخرى
	(مع التحليل حسب النوع)		(مع فتح حساب لكل نوع)
٢٥٣	ايجارات فعلية	٢٤١	قروض محلية طويلة الاجل
٢٥٤	فرق الايجار المحسوب	٢٤٢	قروض خارجية طويلة الاجل
٢٥٥	فوائد محلية	٢٥١	سحب على المكشوف
٢٥٦	فوائد خارجية	٢٥٢	قروض قصيرة الاجل بضمان
٢٥٧	فرق الفوائد المحسوبة	٢٥٣	جاري دائن مقابل اعتمادات مستندية
	فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج	٢٦١١١	موردو القطاع العام خدمات
٢٥٨	التام	٢٦١١٢	موردو القطاع العام اعمال
	فرق تقويم التغير في مخزون البضائع	٢٦١٢	موردو القطاع الخاص
٢٥٩	تفرقن البيع	٢٦١٣	موردو الخارج
٢٦١	تفرقن	٢٦٢١	اوراق دفع محلية
٢٦٢	اعانات للفقر	٢٦٢٢	اوراق دفع خارجية
٢٦٣	تعويضات وغرامات	٢٦٣	دائنون متنوعون
٢٦٤	خسائر رأسمالية	٢٦٤١	دائنو توزيعات - حصة الدولة
٢٦٥	مصرفات سنوات سابقة	٢٦٤٢	دائنو توزيعات - حصة المساهمين
٢٦٦	ديون معدومة	٢٦٤٣	دائنو توزيعات - حصة العاملين
	مخصصات (بخلاف مخصصات	٢٦٤٤	دائنو توزيعات - حصص اخرى
٢٦٧	الاملاك)	٢٧١	الانتاج التام تحت البيع
٢٦٨	ضرائب عقارية	٢٧٢	دائنون مختلفون
٢٦٩	ضرائب دخلية		دائنون ببسالف مستقطعة من
		٢٧٢١	العاملين

م.د	اسم الحساب	م.د	اسم الحساب
٤١٥	مخلفات انتاج		الموارد
٤١٦	اعقات انتاج	٤١١	صالح مبيعات انتاج تام
٤١٧	اعانات تصدير	٤١٢	تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة
٤١٨	ايرادات اوراق مالية		فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج
٤١٩	فوائد دائنة	٤١٣	التسام
٤٢٠	ايجارات دائنة	٤١٤	تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة
٤٢١	ارباح رأسمالية	٤١٥	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
٤٢٢	ايرادات سنوات سابقة	٤١٦	ايرادات تشغيل للغير
٤٢٣	تعويضات وفرامات	٤١٧	خدمات مساهمة
٤٢٤	ايرادات متنوعة	٤١٨	صالح مبيعات بضائع بفرض البيع
٤٢٥	فرق الايجار المحسوب		تغير مخزون بضائع بفرض البيع
٤٢٦	فرق الفوائد المحسوبة	٤١٨٢	بالتكلفة
			فرق تقويم التغير في مخزون بضائع
		٤١٨٣	بفرض البيع

٢ - دفاتر الاستاذ المساعد : بجانب دفتر الاستاذ العام يتعين امساك مجموعة من دفاتر الاستاذ المساعد ويرجع ذلك الى الاسباب الآتية :

أ) بالنسبة لحساب الاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ وحسابات النتيجة يستلزم الأمر تحليلها الى المستوى الوارد بالدليل المحاسبي .

ب) بالنسبة لحسابات المخزون تستدعى اجراءات التخطيط والرقابة تتبع الحركة واستخراج الارصدة على مستوى كل صنف في كل مخزن .

ج) بالنسبة لحسابات الحقوق والالتزامات تستدعى اجراءات التحصيل والسداد امساك حساب على مستوى كل شخص طبيعي او معنوي .

وكأمر بديهى يمسك عدد من دفاتر الاستاذ المساعد بقدر الحسابات الاجمالية بدفتر الاستاذ العام ، وعلى سبيل المثال نذكر من دفاتر الاستاذ المساعد سجل الاصول الثابتة ودفاتر استاذ المخازن ودفاتر استاذ العملاء والموردين .

ولكى يمكن اعداد موازين مراجعة فرعية على اساس المجاميع تتضمن كل من دفاتر استاذ العملاء والموردين حساب يخصص لاثبات عمليات التعامل بالنقد مع الوحدة الاقتصادية ، فمثلا بالنسبة لدفتر استاذ موردي القطاع العام اعمال يخصص حساب يسمى « حساب موردي قطاع عام اعمال - نقدا » لاثبات استحقاق وسداد عمليات شراء البضائع والمستلزمات السلعية والخدمية نقدا من هذا القطاع .

رابعاً - الترابط بين مقومات الحسابات المالية :

بينما فيما سبق مقومات الحسابات المالية وهي المستندات واليوميات (عامة ومساعدة) ودفاتر الاستاذ (عام ومساعد) ، ونبين فيما يلي العلاقة أو كيفية الترابط بين هذه المقومات في شكل توضيحي (انظر الصفحة التالية) ، ومن هذا الشكل تتبين العلاقات الآتية :

١ - العلاقات بين المستندات وكل من دفاتر الاستاذ المساعد واليوميات المساعدة : تقيد العمليات اولا بأول من واقع المستندات في الحسابات التحليلية في دفاتر الاستاذ المساعد ، وطبقا لمبدأ التخصيص النوعي يثبت كل نوع معين من المستندات مرة أخرى في اليومية المساعدة للحصول في نهاية كل فترة محاسبية على مجموع كل نوع من العمليات مبوباً بالشكل الذي تتطلبه حاجيات الادارة واهداف النظام المحاسبي .

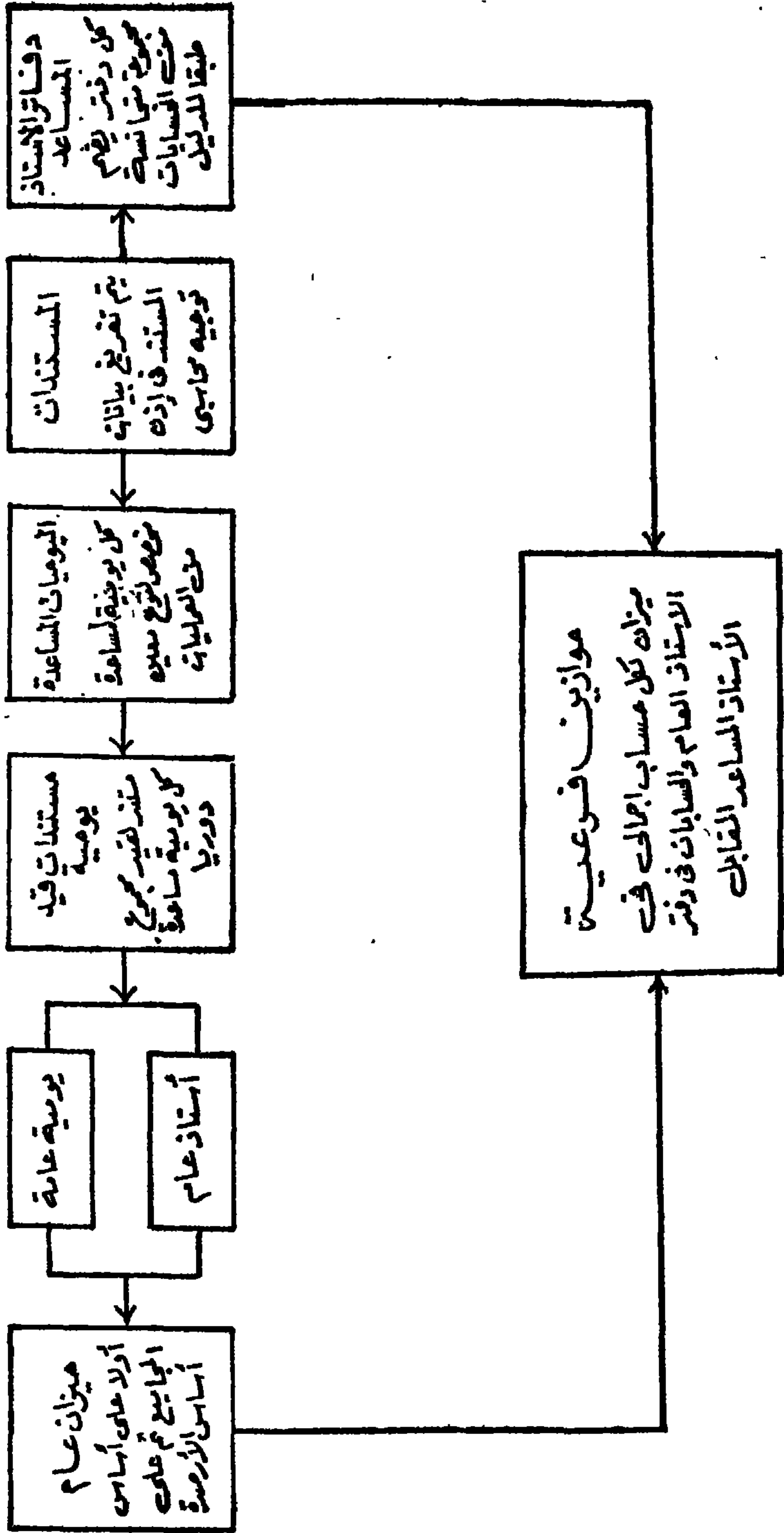
وعادة يتم تفريغ بيانات المستند في « اذن توجيه محاسبي » ، لماذا فرضنا أن الوحدة الاقتصادية باعت بالاجل لاحدى شركات القطاع العام انتاج تام صنف س بمبلغ ٥٠٠ جنيه فانه يتم تفريغ محتويات الفاتورة في اذن التوجيه التالي :

شركة				
اذن توجيه محاسبي رقم ...				
التاريخ / /				
م.د	بيانات	مساعد	له	بمبلغ
١٧١١٢ (١) × ×	من د/ عملاء قطاع علم اعمال شركة	٥٠٠		٥٠٠
٤١١ ٤١١٢	الى د/ صافي مبيعات انتاج تام اجمالي مبيعات صنف س (فاتورة رقم ...)	٥٠٠	٥٠٠	

ويراعى في تصميم اذن التوجيه تخصيص خانة « مساعد » لاستخدامها لتحليل كل من المبالغ المدبنة والدائنة ليتمكن الترحيل منها الى الحسابات في دفاتر الاستاذ المساعد ، كما يراعى عند توجيه المحاسبي أن يبدأ كل جزء من القيد بالحساب العام طبقاً للمفهوم الاعتباري السابق بيانه .

(١) رقم حساب العميل في دفتر استاذ عملاء قطاع علم اعمال .

العلاقة بين مقومات الحسابات المالية



وطبقا للعلاقة بين المستندات وكل من دفاتر الاستاذ المساعد واليوميات المساعدة يستخدم اذن التوجيه السابق كما يلي :

(ا) الترحيل الى حساب العميل (شركة ...) في دفاتر استاذ عملاء القطاع العام اعمال .

(ب) الترحيل الى حساب صافي مبيعات صنف س (خانة اجمالي مبيعات) في دفتر اسناد نظيل الموارد .

(ج) الاثبات في يومية ايرادات النشاط الجارى في خاتى « عملاء قطاع عام اعمال » و « صافي مبيعات انتاج تام » .

٢ - العلاقة بين اليوميات المساعدة وكل من اليومية العامة والاستاذ العام :

في نهاية كل فترة محاسبية يحرر لمجموع كل يومية مساعدة « اذن يومية عامة » ، ويستخدم هذا الاذن في الاثبات في اليومية العامة والترحيل الى دفتر الاستاذ العام .

واذا اخذنا كمثال يومية ايرادات النشاط الجارى يكون اذن القيد في نهاية كل فترة محاسبية كما يلي (المبالغ افتراضية) :

شركة			
اذن قيد يومية ايرادات النشاط الجارى			
		التاريخ / /	
د.م	بيان	له	منه
٤٦١١١	من د/عملاء قطاع عام خدمات		٢٠٠٠
١٦١١٢	من د/عملاء قطاع عام اعمال		٢٧٠٠٠
١٦١٢١	من د/عملاء قطاع خاص عاتلى		٢٠٠٠
١٦١٢٢	من د/عملاء قطاع خاص اعمال		٢٨٠٠٠
١٦١٣	من د/عملاء الخارج		١٠٠٠٠
٤١١	الى د/صافي مبيعات انتاج تام	٦٢٠٠٠	
٤١٦	الى د/ايرادات تشغيل للفر	٢٠٠٠	
٤١٧	الى د/خدمات مياحة	٧٠٠٠	
٤١٨١	الى د/صافي مبيعات بضائع	٨٠٠٠	
(مجموع اليومية عن شهر ...)			

وطبقا للعلاقة بين اليوميات المساعدة وكل من اليومية العامة ودفتر الاستاذ العام يستخدم الاذن السابق كما يلي :

١ (الاثبات في اليومية العامة .

ب) الترحيل الى الحسابات المختلفة في دفتر الاستاذ العام .

٣ - العلاقة بين دفتر الاستاذ العام ودفاتر الاستاذ المساعد : تتمثل هذه العلاقة في اشتمال دفتر الاستاذ العام على الحسابات الاجمالية . ففى نهاية كل فترة يتم اعداد ميزان مراجعة بين كل حساب اجمالى والحسابات التحليلية فى دفتر الاستاذ المساعد المقابل . وموازن المراجعة بصفة عامة تتركز على مبدئين :

١ (**مبدأ القيد المزدوج** : وطبقا له تحلل كل عملية الى طرفين ، طرف مدين وطرف دائن . ويترتب على هذا المبدأ أن مجموع ما يثبت فى الجوانب المدينة من كافة الحسابات يجب أن يتساوى مع ما يثبت فى الجوانب الدائنة منها ، وهذا هو أساس الميزان العام أى على مستوى الاستاذ العام .

ب) **مبدأ التخصيص النوعى لعمليات الوحدة** : يؤدى تطبيق هذا المبدأ - كما سبق أن ذكرنا - الى استخدام يوميات مساعدة يخصص كل منها لنوع معين من العمليات ، وهذا هو أساس الموازنة الفرعية بين الحسابات الاجمالية ودفاتر الاستاذ المساعد .

يتضح من ذلك أن هناك نوعان من الموازين ، ميزان عام أى على مستوى حسابات الاستاذ العام ، وميزان فرعى أى بين كل حساب اجمالى فى دفتر الاستاذ العام والحسابات التحليلية فى دفتر الاستاذ المساعد المقابل . وكل نوع من هذه الموازين يمكن ان يتم على أساس المجاميع او على أساس الارصدة ، وينطبق ذلك على الميزان العام كما يلى :

على أساس المجاميع

مجموع الجوانب المدينة لحسابات الاستاذ العام

=

مجموع الجوانب الدائنة لهذه الحسابات

=

مجموع جانبى اليومية العامة

ب) على أساس الارصدة :

مجموع الارصدة المدينة لحسابات الاستاذ العام

=

مجموع الارصدة الدائنة لهذه الحسابات

وتنطبق أيضا طريقتنا المجاميع والارصدة على الميزان الفرعى لكل حساب اجمالى فى الاستاذ العام كما يلى :

(ا) على اساس المجاميع :

مجموع الجانب المدين لكل حساب اجمالى

=

**مجموع الجوانب المدينة للحسابات التحليلية
فى دفتر الاستاذ المساعد المقابل**

و

مجموع الجانب الدائن للحساب الاجمالى

=

**مجموع الجوانب الدائنة للحسابات التحليلية
فى دفتر الاستاذ المساعد المقابل**

(ب) على اساس الارصدة :

رصيد كل حساب اجمالى

=

**مجموع ارصدة الحسابات التحليلية
فى دفتر الاستاذ المساعد المقابل**

وعمليا يتم اعداد الموازين اولا على اساس المجاميع ثم على اساس الارصدة
للاسباب الآتية :

(ا) تضيق نطاق المراجعة الحسابية فى حالة عدم التوازن ، فاذا توازنت
الجوانب المدينة فى الميزان الفرعى ولم تتوازن الجوانب الدائنة فان
المراجعة تنصب فقط على القيود فى هذه الجوانب . اما اذا اعدت
الموازين على اساس الارصدة مباشرة فلن عدم التوازن سيؤدى الى
مراجعة جميع القيود فى الجانبين .

(ب) بالنسبة للميزان العام يمكن الاستدلال على صحة اى مجموع مدين او
دائن بتساويه مع مجموعة اليومية العامة ، الامر الذى لا يفتسر فى حالة
الاقتصار على الميزان على اساس الارصدة .

وبهذا العرض الموجز للاطار العام للحسابات المالية يكون هدفنا بصفة
خاصة فى الابواب الاربعة المقبلة هو التوجيه المحاسبى اى المعالجة المحاسبية
للعمليات المتعلقة بكل من حسابات الأصول والخصوم والاستخدامات والموارد
مع ايضاح القواعد الخاصة بكل معالجة فى ضوء السمات التى تعرضنا لها
سابقا .



الباب الثاني حسابات الأصول

تقديم الباب - الاطار العام لتبويب الأصول بالدليل :

يمثل الأصل بصفة عامة طاقة خدمية ، وقد تكون الخدمات التي يؤديها الأصل طويلة الأجل كما هو الحال في الأصل الثابت ، وقد تكون قصيرة الأجل كما هو الحال في عناصر المخزون ، كما قد تتمثل الأصول في نقدية أو حقوق نقدية للوحدة قبل الغير .

وطبقا للأسلوب المتعارف عليه في المحاسبة يتم تبويب الأصول من زاوية درجة سيولتها أي إلى « أصول ثابتة » و « أصول متداولة » ، وهذا النوع من التبويب يلبي احتياجات الإدارة على مستوى الوحدة الاقتصادية في معرفة كيفية تمثيل مواردها في « رأس مال ثابت » و « رأس مال عامل أو متداول » كما أنه يمكن من معرفة « القدرة على الدفع » أي قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها .

ولكن يتم تبويب الأصول بالدليل المحاسبي إلى حسابات « أصول ثابتة د/ ١١ » « مشروعات تحت التنفيذ د/ ١٢ » و « مخزون د/ ١٣ » و « اقراض طويل الأجل د/ ١٤ » و « استثمارات مالية د/ ١٥ » و « مدينون د/ ١٦ » و « حسابات مدينة مختلفة د/ ١٧ » و « نقدية بالصندوق وبالبنوك د/ ١٨ » .

وبنظرة فاحصة لهذا التبويب نجد أنه مبني على أساس اقتصادي بهدف ربط هذا التبويب بقائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية التي تقابل حساب رأس المال على المستوى القومي ، فطبقا لهذا الأساس الاقتصادي يتم تبويب الأصول إلى نوعين رئيسيين :

١ - أصول تمثل التكوين العيني للثروة : وهذه الأصول تقابل مفهوم الاستثمار على المستوى القومي ، وتنعكس هذه الأصول بالدليل المحاسبي في ثلاث مجموعات محاسبية وهي « الأصول الثابتة » و « المشروعات تحت التنفيذ » و « المخزون » ، فالأصول الثابتة تعبر عن الطاقة الانتاجية المعدة للانتاج والمستغلة بالوحدة الاقتصادية ، والمشروعات تحت التنفيذ تمثل الطاقة الانتاجية في دور التهيئة والاعداد ، والمخزون يمثل بصفة خاصة عناصر المستلزمات السلعية التي تستخدم في استغلال الطاقة وناتج هذا الاستغلال سواء اكان في شكل انتاج تام أو غير تام .

وهذه الأصول تقابل مفهوم الاستثمار على المستوى القومى ، فالتغير فى هذه الأصول ، بجانب اعتباره تغيرا فى أصول الوحدة الاقتصادية ، يعتبر تغيرا فى حجم الاستثمار على المستوى القومى .

٢ - أصول تمثل حقوق مالية او نقدية : وتنعكس هذه الأصول فى الدليل المحاسبى فى مجموعات محاسبية ، وهى « الاقراض طويل الاجل » و « الاستثمارات المالية » و « المدينون » و « الحسابات المدينة المختلفة » و « النقدية بالصندوق وبالبنوك » .

وطبقا للمفاهيم الاقتصادية تنتمى هذه الأصول الى منطقة يطلق عليها عادة منطقة الاقراض ، فالتغير فى هذه الأصول لا يعتبر تغيرا فى حجم الاستثمار على المستوى القومى ، انما يعتبر من قبيل التحويلات الرأسمالية أى مجرد تحويلا لقيم مالية بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وهذا بالرغم من اعتبار ذلك تغيرا فى أصول الوحدة الاقتصادية دون تفرقة بينه وبين التغير فى الأصول من النوع الاول .

ونخصص هذا الباب لشرح حسابات الأصول ، وفى ضوء الاطار العام لتبويب هذه الحسابات بالدليل نقسمه الى ثلاث فصول كما يلى :

الفصل الاول : الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ
الفصل الثانى : المخزون
الفصل الثالث : حسابات الأصول الاخرى



العصل الأول

الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ

استحدث النظام المحاسبي حساب مشروعات تحت التنفيذ لحصر تكاليف الطاقة (الأصول الثابتة) في دور الاعداد والتكوين ، ونظرا لارتباط المعالجة المحاسبية لهذا الحساب بالأصول الثابتة فقد فضلنا شرحها معا في هذا الفصل ، ونقسمه الى المباحث الآتية :

المبحث الأول : تبويب عناصر الأصول الثابتة
المبحث الثاني : القواعد الخاصة بعناصر الأصول الثابتة
المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية لعناصر الأصول الثابتة

المبحث الأول

تبويب عناصر الأصول الثابتة

أولا - حساب ١١ - أصول ثابتة :

عرف النظام الأصول الثابتة بأنها « عبارة عن ممتلكات منقولة أو غير منقولة ، ملموسة أو غير ملموسة ، مقننة أو منتجة بمعرفة الوحدة لغير اغراض البيع أو التصوير ، بل لاستمرار استعمالها طوال فترة وجودها كأدوات إنتاج » ، وتنقسم الأصول الثابتة الى الحسابات المساعدة الآتية :

أراضي	١١١	عسدد وأدوات	١١٥
مباني وانشاءات ومرافق	١١٢	الثك ومعدات مكاتب	١١٦
آلات ومعدات	١١٣	ثروة هيوانية ومائية	١١٧
وسائل نقل وانتقال	١١٤	نفقات ايرانية مؤجلة	١١٨

ثانيا - حساب ١٢ - مشروعات تحت التنفيذ :

هذه المشروعات تشمل الاستثمارات في مشروعات الخططة والتي لم تكامل بعد ، فهذا الحساب يمثل تكاليف الطاقة (الأصول الثابتة) في دور الاعداد والتكوين ، وينقسم الى حسابين مساعدين هما حساب « تكوين سلعى د / ١٢١ » وحساب « انفاق استثمارى د / ١٢٢ » .

١ - حساب ١٢١ - تكوين سلعى : يحمل هذا الحساب بما استثمر في المشروعات تحت التنفيذ مقابل سلع (اصول) وردت للوحدة أو مشغولات داخل الوحدة ، وكأمر بديهي يتضمن ذلك تكلفة الخدمات المتعلقة بهذه السلع والمشغولات .

وهذا الحساب ينقسم الى حسابات فرعية بحسب انواع الاصول الثابتة في دور التكوين كما يلى :

١٢١١	اراضى	١٢١٥	معدن وادوات
١٢١٢	مبانى وانشاءات ومرافق	١٢١٦	اثاث ومعدات مكاتب
١٢١٣	آلات ومعدات	١٢١٧	ثروة حيوانية ومائية
١٢١٤	وسائل نقل وانتقال	١٢١٨	نفقات ايرانية مؤجلة

٢ - حساب ١٢٢ - انفاق استثمارى : يحمل هذا الحساب بتكلفة ما استثمر في المشروعات دون ان يرد مقابله سلع او مشغولات .

وهذا الحساب ينقسم الى حسابين فرعيين هما حساب « دفعات مقدمة د / ١٢٢١ » وحساب « اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة د / ١٢٢٢ » .



المبحث الثانى

القواعد الخاصة بعناصر الاصول الثابتة

بدراسة النظام المحاسبى يتضح انه وضع اسسا وقواعد تتعلق بتقويم وتبويب عناصر الاصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ وكيفية معالجتها محاسبيا ، وهذه القواعد يمكن ابرازها فيما يلى :

اولا - تحديد عناصر تكلفة الاصل الثابت :

طبقا للقواعد العامة تشمل هذه العناصر جميع النفقات الرأسمالية المتعلقة بشراء واقتناء وانشاء الاصل الثابت حتى يصبح معدا للاستعمال للفرض الذى اشترى من اجله . وتشتمل تلك التكلفة - كما جاء النظام - على ثلاث عناصر رئيسية :

١ - تكلفة شراء الاصل محليا ، أو تكلفة شرائه « فوب » أو « سيف » حسب التعاقد .

٢ - مصروفات الاقتناء ، ومصروفات التركيب المتمثلة في اجور المهندسين والعمال واتعاب الخبراء وغيرها .

٣ - قيمة القواعد التي يثبت عليها الأصل والانشاءات اللازمة لتكوينه .

ويستبعد من تكلفة الأصل الثابت « التكاليف المباشرة لتمويل الأصول الثابتة » ، وهي تتمثل في الفوائد وفروق العملة ومصروفات الائتمان ، إذ تعتبر هذه التكاليف - طبقا للنظام - « نفقات إيرادية مؤجلة » الى أن تبدأ الأصول في الانتاج ، وبعدها تعتبر « نفقات إيرادية » تتحمل بها الفترة المالية . وهذا الاستبعاد يتفق ومفهوم « موضوعية التكلفة » أي عدم توقف تكلفة الأصل على السياسة التمويلية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية ازاء اقتنائه .

ثانيا - تحليل حسابات الأصول الثابتة :

باستعراض الدليل المحاسبي نجد أن الحسابات المساعدة للأصول الثابتة قد تم تحليلها الى حسابات فرعية وجزئية وتطيلية وذلك الى الحد الذي يتناسب وطبيعة كل من هذه الأصول ، وهذه الحسابات تعكس تحليل الحسابات المساعدة للأصول من زوايا ثلاث .

١ - التحليل من زاوية الغرض من استعمال الأصل : يستلزم النظام تحليل الحسابات المساعدة للأصول من زاوية الغرض من استعمالها أو اقتنائها ، فمثلا يتم تحليل حساب « اراضي د / ١١١ » كما يلي :

اراضي للاستغلال الزراعي (معاصيل)	١١١١
اراضي للاستغلال الزراعي (حدائق وبساتين)	١١١٢
اراضي بنى	١١١٣
اراضي قضاء للتشيدين	١١١٧
اراضي قضاء	١١١٨

وكمثال آخر يتم تحليل حساب « آلات ومعدات د/ ١١٣ » من هذه الزاوية كما يلي :

آلات نشاط انتاجي	١١٣١
آلات خدمات ومرافق	١١٣٢

٢ - التحليل من زاوية سوق أو مصدر الحصول على الأصل : قد يتم شراء أو اقتناء بعض الأصول من السوق المحلي أو عن طريق الاستيراد ، فبالنسبة لهذه الأصول يتعين - حسب مقتضيات النظام - تحليل حساباتها حسب سوق أو مصدر الحصول عليها ، فمثلا يتم تحليل حساب « آلات نشاط انتاجي - د/ ١١٣١ » كما يلي :

آلات مخرقة من السوق المحلي	١١٣١١
آلات مستوردة	١١٣١٢

ويبدو أن الحكمة من هذا التحليل هي توفير البيانات التي تمكن من بيان مدى اعتماد الاقتصاد القومي على الاصول الثابتة المستوردة .

وفي هذا المجال لا تعتبر جنسية الاصل معيارا للتفرقة بين الاصول المشتراة من السوق المحلية والمستوردة . اذ تقتصر صفة « مستوردة » على الاصول التي تستوردها الوحدة مباشرة او عن طريق وكيل بالعمولة . فاذا اشترت الوحدة اصلا ثابتا سبق استيراده بواسطة وحدة اخرى فانه يعتبر بالنسبة لها اصلا مشتري من السوق المحلي .

٣ - التحليل من زاوية بنود تكلفة الاصل : علاوة على ما سبق يتعين بيان مكونات تكلفة الاصل ويستوى في ذلك الاصول المشتراة من السوق المحلي او المستوردة ، فمثلا يتم تحليل تكلفة « آلات مشتراه من السوق المحلي ج/ ١١٣١١ » كما يلي :

١١٣١١١	ثمن شراء آلات من السوق المحلي
١١٣١١٢	تكاليف اخرى

ويلاحظ أن النظام لم يحدد المقصود من « ثمن الشراء من السوق المحلي » ، اذ يختلف هذا الثمن باختلاف شروط التسليم أي محل الوحدة الاقتصادية (المشتري) او محل البائع . وبعبارة اخرى هل تعتبر تكاليف نقل الاصول الثابتة من ضمن « ثمن الشراء » ، او من « التكاليف الأخرى » .

أما بالنسبة للاصول المستوردة فقد حدد النظام مكونات تكاليفها تحديدا قاطعا في ثلاث بنود وهي « القيمة فوب » و « رسوم جمركية » و « تكاليف أخرى » . وبناء على ذلك اذا تم شراء أصول ثابتة على أساس « القيمة سيف » فانه من المتعين - طبقا للنظام - فصل رسوم الشحن والتأمين البحري من هذه القيمة من واقع الفاتورة او على أساس حكيم و اضافتها لبند « تكاليف أخرى » . واذا اخذنا حساب « آلات مستوردة د/ ١١٣١٢ » كمثال نجد انه يحل الى الحسابات التحليلية الآتية :

١١٣١٢١	القيمة فوب
١١٣١٢٢	رسوم جمركية
١١٣١٢٣	تكاليف اخرى

ثالثا - توسيط حساب مشروعات تحت التنفيذ :

من الناحية العامة يمر الاصل الثابت - حتى يتم اصداره للاستعمال - بالمرحلة التالية :

١ - **مرحلة التعاقد** : قد يصاحب هذه المرحلة دفع مبلغ مقدم أو فتح اعتماد مستندي في حالة الاستيراد . وتفيد هذه المبالغ على حساب « انفاق استثماري د/١٢٢ » .

٢ - **مرحلة استلام الاصل** : عندما يرد الاصل للوحدة تقيد تكلفته على حساب « تكوين سلعى د/١٢١ » مع اقفال حساب « انفاق استثماري » ، وتحمل تكاليف اعداد الاصل على الحساب الاول .

٣ - **مرحلة استخدام الاصل** : عند البدء في استخدام الاصل تحمل تكلفته على حساب الاصل المعين (آلات ومعدات مثلا) مع اقفال حساب « تكوين سلعى » .

رابعا - تخصيص حسابات لاثبات التزامات وحقوق الوحدة المترتبة على شراء وبيع الاصول الثابتة :

ومن السمات العامة للنظام تخصيص حسابات لعمليات النشاط الجارى واخرى للنشاط الاستثمارى . فبالنسبة لشراء الاصول الثابتة (وهو نشاط استثمارى) يعين نوسيط حسابات الالتزامات الآتية :

١ - حساب « دائنون مختلفون - دائنو شراء اصول جديدة د/ ٢٧٢١ » .

٢ - حساب « دائنون مختلفون - دائنو شراء اصول قائمة (قديمة) د/٢٤١١ » .

٣ - حساب « قروض محلية طويلة الاجل - لشراء اصول جديدة د/٢٤١١ » .

٤ - حساب « قروض محلية طويلة الاجل - لشراء اصول قائمة د/٢٤١٢ » .

٥ - حساب « قروض خارجية طويلة الاجل - لشراء اصول د/٢٤٢١ » .

ويلاحظ ان سداد هذه الالتزامات يتم عن طريق حساب « بنك حساب جارى - سويل النشاط الاستثمارى د/١٨٢٢ » .

وبالنسبة لبيع الاصول الثابتة يتعين توسط « مدينون مختلفون - مدينو بيع اصول د/١٧١١ » .

خامسا - التمييز عند الشراء بين الاصول الجديدة والقديمة :

يتعين طبقا لمتطلبات النظام التمييز - عند الشراء - بين الاصول الجديدة والقديمة لاسباب نبرزها فيما يلى :

١ - تحسب معدلات الاهلاك للاصول المشتراة قديمة على اساس ١٥٪ من معدلات اهلاك الاصول المشتراة جديدة .

٢ - الأصول المشتراة جديدة تعتبر اضافة لرأس المال القومي ، وذلك بخلاف الأصول المشتراة قديمة فلا تعدو أن تكون تحويلات رأسمالية بين الوحدات الاقتصادية أى لا يترتب عليها اضافة لرأس المال القومي .

ومن النقاط الأساسية التى يجب مراعاتها للتمييز بين الأصول الجديد والقديمة ما يلى :

١ - يقتصر التمييز بين الأصول الجديدة والقديمة على التفرقة بين حسابات الالتزامات المترتبة على شرائها (كما سبق ان بينا) ، دون أن يمتد ذلك الى تحليل أو تبويب حسابات الأصول ذاتها .

٢ - الأصول الثابتة القديمة المشتراة من الخارج تعتبر فى حكم الأصول الجديدة لانه يترتب على شرائها اضافة لرأس المال القومي .

٣ - تكلفة الاراضى المشتراة تتكون من عنصرين :

أ (ثمن شراء الأرض : وبقدر هذا العنصر لا يعدو الأمر ان يكون تحويلا رأسماليا بين الوحدات ، ومن ثم يعالج كأصول مشتراة قديمة (قائمة)

ب (مصروفات التهيئة للاستخدام مثل مصروفات التمهيد والتعبيد وهذا العنصر يعتبر اضافة لرأس المال القومي ، ومن ثم يعالج محاسبي كأصول مشتراة جديدة .

سادسا - اعتبار الاراضى أصلا ثابتا على الدوام :

قد تشتري الوحدة الاراضى لاستخدامها فى نشاطها الاقتصادي ، فى هذه الحالة لا مجال لمناقشة اعتبار هذه الاراضى أصلا ثابتا ، ولكن قد تشتري الاراضى للتجار فيها ، وفى هذه الحالة أيضا يتعين طبقا لمقتضيات النظام - وخلافا للقواعد المحاسبية - اعتبار الاراضى أصلا ثابتا ، أى ان الاراضى تعتبر طبقا للنظام من الأصول الثابتة ويسنوى فى ذلك شرائها للاستخدام أو للتجار فيها .

سابعا - اعتبار النفقات الايرادية المؤجلة من الأصول الثابتة :

وهى النفقات ذات الطبيعة الايرادية ولكن تستفيد من خدماتها أكثر من سنة مالية . وقد حدد النظام مكونات هذه النفقات واعتبرها من الأصول الثابتة ومن ثم تخضع لقاعدة الاهلاك ، وينقسم هذا الحساب الى الحسابات الفرعية الآتية :

١ - ١١٨١/د - مصروفات تأسيس : وتتمثل فى التكاليف اللازمة لتأسيس الوحدة أى تواجد شخصيتها المعنوية .

٢ - ١١٨٢/د - تجارب بدء التشغيل : ويحمل هذا الحساب بتكاليف التجارب التى تجريها الوحدة قبل بدء التشغيل .

٣ - ١١٨٣/د - **ابحاث** : ويحمل هذا الحساب بتكلفة الدراسات والابحاث قبل بدء التشغيل .

٤ - ١١٨٤/د - **مستندات فنية** : ويحمل هذا الحساب بتكاليف الحصول على الوثائق والمستندات الفنية كالتصميمات الهندسية وحقوق الاختراع .

٥ - ١١٨٥/د **فوائد سابقة على بدء التشغيل** : وتتمثل في الفوائد التي تتحملها الوحدة حتى تاريخ بدء التشغيل .

٦ - ١١٨٦/د - **حملة اعلانية** : ويحمل بنفقة الاعلان التي تستفيد منها اكثر من فترة مالية مثل الحملة الاعلانية المرتبطة بتقديم منتج جديد ، ومن ثم يخرج من نطاق هذا الحساب الاعلان الدورى والتذكيرى اذ يحمل على حساب مستلزمات خدمية .

وقبل صدور النظام المحاسبى كانت هذه النفقات تعتبر من الاصول الوهمية او الارصدة المدينة الاخرى .



المبحث الثالث

المعالجة المحاسبية لعناصر الأصول الثابتة

هذا المبحث مخصص للمعالجة المحاسبية لاقتناء واعداد وتهيئة الأصول الثابتة ، ويشمل ذلك ما يلى :

١ - شراء الأصول الثابتة محليا .

٢ - شراء الأصول الثابتة من الخارج .

٣ - اعداد وتهيئة الأصول الثابتة .

ونرجىء المعالجة المحاسبية لتخريد وبيع الأصول الثابتة لحين التعرض لموضوع الاهلاك فى الفصل الخاص بهذا الموضوع .

الفرع الأول

شراء الأصول الثابتة محليا

قد يسبق استلام الاصول الثابتة دفع مبالغ ، ولا يجوز تحميل هذه المبالغ مباشرة على حساب « دائنون مختلفون » ، اذ افرد فى الدليل المحاسبى حساب « نفقات مقدمة د/١٢٢١ » لاثبات هذه المبالغ ، وطبقا لذلك يكون تسلسل القيسود المحاسبية كما يلى :

١ - الدفعة المقدمة :

(أ) استحقاق الدفعة المقدمة :

١٢٢	من هـ/انفاق استثماري
١٢٢١	دفعات مقدمة
٢٧٢	الى هـ/دائون مختلفون
٢٧٢١	دائون شراء اصول جديدة
٢٧٢٢	دائون شراء اصول قائمة

(ب) سداد الدفعة :

٢٧٢	من هـ/دائون مختلفون
٢٧٢١	دائون شراء اصول جديدة
٢٧٢٢	دائون شراء قائمة
١٨٢٢	الى هـ/بنك تمويل النشاط الاستثماري

٢ - استلام الأصل :

١٢١	من هـ/تكوين سلمي
XXX	(حسب نوع الاصل)
١٢٢	الى هـ/انفاق استثماري
١٢٢١	دفعات مقدمة
٢٧٢	الى هـ/دائون مختلفون (١)
٢٧٢١	دائون شراء اصول جديدة
٢٧٢٢	دائون شراء اصول قائمة

وعند سداد المستحق يجعل حساب دائنين بخطين مدينا وحساب بنك تمويل النشاط الاستثماري دائنا .

هذا وقد يتم شراء الاصول الثابتة مقابل قروض ، ولا تختلف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة عما سبق بيانه مع ملاحظة توسط حساب « قروض طويلة الاجل هـ/٢٤ » مع التحليل اللازم .

(١) وذلك بالرصيد بعد خصم الدفعة المقدمة .

المثال الأول (شراء اراضي) :

تعاقدت احدى شركات القطاع العام على شراء اراضي بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه على ان تدفع ٢٠٪ من هذا المبلغ مقدما والباقي يسدد عند استلام الاراضي ، وقد دفعت الشركة مقدم الثمن بشيك . وقد تم تسليم الاراضي للشركة ودفعت باقى ثمنها بشيك . كما دفعت مصروفات التسجيل التى بلغت ٤٠٠٠ جنيه بشيك .

والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبى علما بأنه لم يتم بعد تهيئة الاراضي للاستعمال .

رقم	بيان	مساعد	له	منه
١٢٢	من ه/انفاق استثمارى			٤٠٠٠
١٢٢١	دفعتك مقدمة	٤٠٠٠		
٢٧٢	الى ه/دائون مختلفون		٤٠٠٠	
٢٧٢٢	دائسو شراء اصول قائمة	٤٠٠٠		
	(استحقاق الدفعة المقدمة لشراء اراضي)			
٢٧٢	من ه/دائون مختلفون			٤٠٠٠
٢٧٢	دائسو شراء اصول قائمة	٤٠٠٠		
١٨٢٢	الى ه/بنك تمويل النشاط الاستثمارى		٤٠٠٠	
	(سداد الدفعة المقدمة بشيك رقم ...)			
١٢٢	من ه/تكوين سلعى			٢٠٠٠٠
١٢٢١	اراضى	٢٠٠٠٠		
١٢٢	الى ه/انفاق استثمارى		٤٠٠٠	
١٢٢١	دفعتك مقدمة	٤٠٠٠		
٢٧٢	الى ه/دائون مختلفون		١٦٠٠٠	
٢٧٢٢	دائسو شراء اصول قائمة	١٦٠٠٠		
	(استلام الاراضى واستحقاق باقى الثمن)			
٢٧٢	من ه/دائون مختلفون			١٦٠٠٠
٢٧٢٢	دائسو شراء اصول قائمة	١٦٠٠٠		
١٨٢٢	الى ه/بنك تمويل النشاط الاستثمارى		١٦٠٠٠	
	(سداد باقى ثمن الاراضى بشيك رقم ...)			

م.ب	بيان	مساعد	لسه	منه
١٢١	من ح/تكوين سلمى			٤٠٠
١٢١١	اراضى	٤٠٠		
٢٧٢	الى ح/دائون مختلفون		٤٠٠	
٢٧٢١	دائون شراء اصول جديدة (استحقاق مصروفات تسجيل الاراضى)	٤٠٠		
٢٧٢	من ح/دائون مختلفون			٤٠٠
٢٧٢١	دائون شراء اصول جديدة	٤٠٠		
١٨٢٢	الى ح/بنك تمويل النشاط الاستثمارى (سداد مصروفات التسجيل بشيك رقم ...)		٤٠٠	

المثال الثانى (شراء اصول ثابتة بخلاف الاراضى) :

تعاقدت احدى شركات القطاع العام مع شركة النصر للسيارات على شراء خمس سيارات ركوب بالشروط الآتية :

١ - سعر السيارة ٤٠٠٠ جنيه .

٢ - يدفع وقت التعاقد ٣٠٪ من الثمن والباقى قرض يسدد بمقد ثلاث سنوات من اسنلام السيارات .

فإذا علمت ان الشركة استلمت السيارات ، ودفعت الضرائب عليها وقدرها ٢٠٠ جنيه نقدا من صندوق الادارة ، وبدأت فى استخدامها ، فالمطلوب القيود كما تظهر باذون التوجيه المحاسبى .

م.د	بيان	بمتافعة	لسه	بنه
١٢٢	من هـ / انفاق استثماري			٦٠٠٠
١٢٢١	دفعات مقدمة	٦٠٠٠		
٢٧٢	الى هـ / دائنون مختلفون		٦٠٠٠	
٢٧٢١	دائنو شراء اصول جديدة	٦٠٠٠		
	(استحقاق الدفعة المقدمة لشراء سيارات)			
٢٧٢	من هـ / دائنون مختلفون			٦٠٠٠
٢٧٢١	دائنو شراء اصول جديدة	٦٠٠٠		
١٨٢٢	الى هـ / بنك تمويل النشاط الاستثماري		٦٠٠٠	
	(سداد الدفعة المقدمة بشيك رقم ...)			
١٢١	من هـ / تكوين سلمي			٢٠٠٠٠
١٢١٤	وسائل نقل وانتقال	٢٠٠٠٠		
١٢٢	الى هـ / انفاق استثماري		٦٠٠٠	
١٢٢١	دفعات مقدمة	٦٠٠٠		
٢٤١	الى هـ / قروض محلية طويلة الاجل		١٤٠٠٠	
٢٤١١	لشراء اصول جديدة	١٤٠٠٠		
	(استلام السيارات وقيد باقي الثمن كقرض)			
٢٥١٤	من هـ / ضرائب اخرى			٢٠٠
٢٦٢	الى هـ / دائنون متنوعون		٢٠٠	
٢٦٢٢٢٢	مصلحة الضرائب - ضرائب اخرى	٢٠٠		
	(استحقاق الضريبة على سيارات الركوب)			
٢٦٢	من هـ / دائنون متنوعون			٢٠٠
٢٦٢٢٢٢	مصلحة الضرائب - ضرائب اخرى	٢٠٠		
١٢١٤	الى هـ / صندوق الادارة		٢٠٠	
	(سداد الضريبة على السيارات نقدا)			
١١٤	من هـ / وسائل نقل وانتقال			٢٠٠٠٠
١٢١	الى هـ / تكوين سلمي		٢٠٠٠٠	
١٨١١	وسائل نقل وانتقال	٢٠٠٠٠		
	(البدء في استخدام السيارات)			

الفروع الثاني

شراء الأصول الثابتة من الخارج

تبويب حساب الاعتمادات المستندية لشراء أصول ثابتة :

في حالة استيراد أصول ثابتة يفتح حساب « اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة د / ١٢٢٢ » لاثبات ونجميع تكلفة هذه الأصول حتى وصولها لمخازن الوحدة . وطبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي ينقسم هذا الحساب الى :

١ - حساب ١٢٢٢١ - اعتمادات مستندية : يبين هذا الحساب تكلفة الأصول المستوردة من تاريخ فتح الاعتماد حتى الاستلام النهائي بالمخازن ، وذلك بدون الرسوم الجمركية .

٢ - حساب ١٢٢٢٢ - رسوم جمركية : يخصص هذا الحساب لاثبات الرسوم الجمركية الخاصة بالحساب السابق .

القواعد الخاصة بالاعتمادات المستندية لشراء أصول ثابتة :

١ - تخصيص هذا الحساب لعمليات استيراد الأصول الثابتة :
أما عمليات استيراد المستلزمات السلعية والبضائع بفرض البيع فقد خصص لها النظام حساب « اعتمادات مستندية لشراء بضائع د / ١٣٦ » ، وذلك تماشيا مع السمة العامة للنظام وهي التفرقة بين عمليات النشاط الاستثماري وعمليات النشاط الجاري .

٢ - فصل الرسوم الجمركية في حساب خاص : يستفاد من تبويب حساب الاعتمادات لشراء أصول ثابتة فصل الرسوم الجمركية وتحيلها على حساب « رسوم جمركية د / ١٢٢٢٢ » ، وذلك لان هذه الرسوم وان كانت تعتبر من بنود التكلفة على مستوى الوحدة الاقتصادية الا انها لا تعتبر كذلك على المستوى القومي . ويلاحظ ان هذا الأسلوب متبع أيضا بالنسبة لحساب « اعتمادات مستندية لشراء بضائع د / ١٣٦ » .

٣ - استخدام حساب جاري دائن مقابل اعتمادات مستندية : تد لا تخصم قيمة الاعتمادات كليا او جزئيا من حساب الوحدة الاقتصادية لدى البنك ، ولكن يقوم البنك بالتمويل الكلي او الجزئي للاعتماد بمنح الوحدة تسهيلات ائتمانيا معينة ، وفي هذه الحالة نرى استخدام حساب « جاري دائن مقابل اعتمادات مستندية د / ٢٥٣ » .

ويلاحظ ان النظام - في صدد شرحه لهذا الحساب - اثار الى استخدامه بخصوص تمويل « اعتمادات مستندية لشراء بضائع د / ١٣٦ » ، ولم يتعرض لموضوع تمويل « اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة د / ١٢٢٢ » ، وليس هناك مفر من استخدام نفس الحساب بخصوص تمويل الاعتمادات من النوع الاخير بواسطة البنك .

المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية :

١ - فتح الاعتماد المستندي وسداد قيمته من الحساب الجارى :
بفرض ان الوحدة الاقتصادية فتحت اعتمادا مستنديا لدى أحد بنوك القطاع العام لحساب أحد موردي الخارج وسددت قيمته كليا أو جزئيا ، فيقيد استحقاق ما تقرر سداده باذن التوجيه الآتى :

١٢٢٢	من د / اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة
١٢٢٢١	اعتمادات مستندية
٢٧٢	الى د / دائنون مختلفون
٢٧٢١	دائنو شراء اصول جديدة

ويقيد سداد أى خصم قيمة الاعتماد كليا أو جزئيا من الحساب الجارى بالبنك بجعل حساب « دائنون مختلفون » مدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الاستثمارى » دائنا .

وإذا تم تمويل الاعتماد كليا أو جزئيا بواسطة البنك يقيد مقدار التسهيل الائتماني باذن التوجيه الآتى :

١٢٢٢	من د / اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة
١٢٢٢١	اعتمادات مستندية
٢٥٢	الى د / جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية

وبعد انتهاء فترة التسهيل الائتماني يخصم البنك المستحق من الحساب الجارى ويخطر بذلك الوحدة الاقتصادية ، ويثبت ذلك باذن التوجيه الآتى :

٢٥٢	من د / جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية
١٨٢٢	الى د / بنك تمويل النشاط الاستثمارى

٢ - عمولة ومصرفيات البنك : يقيّد استحقاق عمولة ومصرفيات البنك الخاصة بالاعتماد باذن التوجيه الآتى :

١٢٢٢	من هـ / اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة
١٢٢٢١	
٢٧٢	الى هـ / دائنون مختلفون
٢٧٢١	
	دائنو شراء اصول جديدة

ويقيّد خصم هذه العمولة والمصرفيات من الحساب الجارى بالبنك بجعل حساب « دائنون مختلفون » مدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الاستثمارى » دائنا .

٣ - استحقاق الرسوم الجمركية عند وصول الأصول وسدادها : يقيّد استحقاق هذه الرسوم باذن التوجيه الآتى :

١٢٢٢	من هـ / اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة
١٢٢٢١	
٢٦٣	الى هـ / دائنون متنوعون
٢٦٣٢١	
	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على اصول ثابتة

وإذا تم سداد هذه الرسوم لمصلحة الجمارك بشيك فان ذلك يثبت باذن التوجيه الآتى :

٢٦٣	من هـ / دائنون متنوعون
٢٦٣٢١	
١٨٢٢	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على اصول ثابتة
	الى هـ / بنك تمويل النشاط الاستثمارى

أما إذا تم تسوية الرسوم المستحقة من الامانات السابق دفعها وتحميلها على حساب « مدينون متنوعون - مصلحة الجمارك - امانات هـ / ١٦٣٣ » (١) فيتم ذلك باذن التوجيه الآتى :

٢٦٣	من هـ / دائنون متنوعون
٢٦٣٢١	
١٦٣	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على اصول ثابتة
١٦٣٢	
	الى هـ / مدينون متنوعون
	مصلحة الجمارك - امانات

(١) انظر حساب « مدينون متنوعون » فى المبحث الثالث - الفصل الثالث من هذا الباب .

٤ - مصروفات الأصول : مثل مصاريف نقلها الى مخازن الوحدة الاقتصادية ، يفرض ان هذا النقل تم بواسطة شركة قطاع عام كمتعهد للنقل فان ذلك يتم باذن التوجيه الآتى :

١٢٢٢	من هـ / اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة
١٢٢٢١	اعتمادات مستندية
٢٧٢	الى هـ / دائنون مختلفون
٢٧٢١	دائنو شراء اصول جديدة

ويقيد السداد كما هو معروف بجعل حساب « دائنون مختلفون » مدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الاستثمارى » دائنا .

٥ - وصول الأصول و اضافتها للمخازن : يقيد وصول الأصول و اضافتها للمخازن باذن التوجيه الآتى :

١٢١	من د / تكوين سلمى (مع التحليل حسب نوع الأصول)
١٢٢٢	الى د / اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة
١٢٢٢١	اعتمادات مستندية
١٢٢٢٢	رسوم جبركية

وفي حالة وصول الأصول الخاصة باعتماد مستندى واحد على دفعات يراعى اقفال حساب الاعتماد بتكلفة الدفعة الواردة .

مثال :

تعاقبت احدى شركات القطاع العام مع احد الموردين بالخارج على استيراد ١٠ آلات متجانسة من آلات النشاط الانتاجى بالشروط الآتية :

١ - ثمن الآلة الواحدة ٤٠٠٠ جنية تسليم ميناء الاسكندرية .

٢ - ان يتم ارسال ستة آلات خلال شهرين .

وقامت الشركة بفتح اعتماد بالمستحق (٤٠٠٠٠ جنية) لحساب المورد وخصم البنك قيمة الاعتماد من الحساب الجارى وذلك علاوة على عمولة البنك ومصروفاته التى بلغت ٢٠٠٠ جنية .

وقد وصلت ستة آلات ودفعت الشركة بخصوصها ٨٠٠٠ جنيه رسوم
جمركية و ٤٠٠ جنيه تأمين وشحن لمخازن الشركة .

والمطلوب قيود اليومية لاثبات هذه العمليات كما تظهر بأذن التوجيه
المحاسبى .

بيانات	مساعد	له	منه
من د / اعتمادات م . لشراء ا . ثابتة اعتمادات مستندية	٤٢٠٠٠		٤٢٠٠٠
الى د / دائنون مختلفون دائنو شراء اصول جديدة	٤٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	
(فتح اعتماد مستندى رقم ... لشراء آلات بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه وعمولة ومصرفات البنك وقدرها ٢٠٠٠ جنيه)			
من د / دائنون مختلفون دائنو شراء اصول جديدة	٤٢٠٠٠		٤٢٠٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الاستثمارى		٤٢٠٠٠	
(خصم قيمة الاعتماد وعمولة ومصرفات البنك - اشعار خصم رقم ...)			
من د / اعتمادات م . لشراء ا . ثابتة رسوم جمركية	٨٠٠٠		٨٠٠٠
الى د / دائنون متنوعون مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على ا . ثابتة	٨٠٠٠	٨٠٠٠	
(استحقاق الرسوم الجمركية - قسيمة رقم ...)			
من د / دائنون متنوعون مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على ا . ثابتة	٨٠٠٠		٨٠٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الاستثمارى		٨٠٠٠	
(سداد الرسوم الجمركية - شيك رقم ...)			

بيان	مساعد	له	منه
من هـ / اعتمادات م . شراء ا . ثابتة اعتمادات مستندية	٤٠٠		٤٠٠
الى هـ / دائنون مختلفون دائنو شراء اصول جديدة	٤٠٠	٤٠٠	
(استحقاق مصروفات التأمين والشحن)			
من هـ / دائنون مختلفون دائنو شراء اصول جديدة	٤٠٠		٤٠٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الاستثماري		٤٠٠	
(سداد مصروفات التأمين والشحن - شيك رقم ...)			
من هـ / تكوين سلع آلات ومعدات	٣٣٦٠٠		٣٣٦٠٠
الى هـ / اعتمادات م . شراء ا ثابتة اعتمادات مستندية	٢٥٦٠٠	٣٣٦٠٠	
رسوم جمركية	٨٠٠٠		
(تكاليف ستة آلات مستوردة اودعت بالخازن - اشعار استلام رقم ...)			

ويلاحظ على الحل ان تكاليف الآلات التي وصلت قد حسبت طبقا لما يلي :

$$٢٤٠٠٠ = \text{قيمة الاعتماد (} ٦ \times ٤٠٠٠ \text{)}$$

٦

$$١٢٠٠ = \text{عمولة ومصروفات البنك (} \frac{٦}{١} \times ٢٠٠٠ \text{)}$$

١٠

$$٨٠٠٠ = \text{رسوم جمركية}$$

$$٤٠٠ = \text{تأمين وشحن}$$

$$٣٣٦٠٠ = \text{اجمالي التكاليف}$$

=====

وقيد مبلغ ٢٥٦٠٠ جنيه لحساب « اعتمادات مستندية » ومبلغ ٨٠٠٠ جنيه
لحساب « رسوم جمركية » .

ويلاحظ ان حساب الاعتمادات المستقبلية لشراء اصول ثابتة لازال مدينسا بمبلغ ١٦٨٠٠ جنيدي ، وهو يمثل تكلفة اربع آلات لم تصل بعد ، وتمثل فيما يلي :

١٦٠٠٠ =	قيمة الاعتماد (٤ × ٤٠٠٠)
٨٠٠ =	عمولة مصروفات البنك (— × ٢٠٠٠)
—————	١٠
<u>١٦٨٠٠ =</u>	اجمالي التكاليف

الفرع الثالث

اعداد وتهيئة الاصول الثابتة

بعد استلام او وصول عناصر الاصول الثابتة يتم اعداد وتهيئة الاصول الثابتة ، وهذا قد يتم بواسطة اجهزة الوحدة او بواسطة الغير .

١ - بواسطة اجهزة الوحدة : قد يتم الاعداد والتهيئة داخليا اي بواسطة اجهزة الوحدة ، فيصدر اوامر شغل خاصة ، ويعالج الامر اجرائيا ومحاسبيا كمشفولات داخلية طبقا للاطار التالي (١) .

أ () يمسيك في قسم التكاليف دفتر استقاذ مساعد المشفولات يضم حسابات او بطاقات لخصر تكلفة كل مشفولة من الاستخدامات المختلفة .

ب () بالنسبة للحسابات المالية يتم تحميل تكاليف المشفولات على الاستخدامات المختلفة اي دون تفرقة بين الاستخدامات الخاصة بهذه المشفولات والاستخدامات الخاصة بالانتاج بفرض البيع .

ج () بتحليل بنود الاستخدامات على حسابات المراقبة ثم على حسابات المشفولات في دفتر الاستقاذ المساعد يمكن خصر تكلفة العمليات الراسمالية وتكلفة كل مشفولة داخلية .

د () عند اتمام كل مشفولة يخطر قسم التكاليف الحسابات المالية بتكلفة انتاجها . وطبقا لهذه الاخطارات يتم اثبات المشفولات الداخلية التامة المتمثلة في اعداد وتهيئة الاصول الثابتة كما يلي :

(١) لمزيد من التفاصيل انظر المبحث الخاص بالمشفولات الداخلية في المبحث الرابع - الفصل

الاول - الباب الخامس .

١٢٦	مس	من هـ / تكوين سسلى (مع بيان الأصل والتحليل اللازم)
٤١٥		الى هـ / مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

٢ - بواسطة الغير : وقد يتم الإعداد والتهيئة بواسطة الغير ، فتقيد التكاليف في هذه الحالة من واقع المستندات كما يلي :

١٢٦		من هـ / تكوين سسلى (مع بيان الأصل والتحليل اللازم)
٢٧٢		الى هـ / دائون مختلفون
٢٧٢١		دائون شراء اصول جديدة

وعند تسديد المستحقات للغير يجعل حساب « دائون مختلفون » مدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الاستثمارى » دائنا .

وعند البدء في استخدام الاصول الثابتة يتعين اخطار ادارة الحسابات بذلك لتقيد التكاليف على حسابات الاصول المختلفة مع التحليل اللازم .

مثال :

نفرض في المثال السابق ان تهيئة واعداد الآلات الست السابق استيرادها قد تكلف مايلي :

١ - ٢٠٠٠ جنيه بواسطة اجهزة الوحدة ، وذلك طبقا لخطارات قسم التكاليف .

٢ - ١٠٠٠ جنيه بواسطة الغير ، وذلك طبقا للمستندات المقدمة منهم ، ولم يسدد هذا المبلغ بعد .

فاذا علمت ان الآلات قد بدء في استخدامها ، فالمطلوب القيود كما تظهر بأنون التوجيه المحاسبى لهذه العمليات .

بيان	مساعد	له	منه
من هـ / تكوين سسلى آلات ومعدات	٢٠٠٠		٢٠٠٠
الى هـ / مشغولات داخلية تامة (تكاليف اعداد الآلات طبقا لخطار التكاليف رقم ...)		٢٠٠٠	

بيان	مساعد	لسه	منه
من هـ / تكوين سسلى آلات ومعدات	4000		1000
الى هـ / دانتون مختلفون دانتو شراء اصول جديدة (تكاليف اعداد الآلات بواسطة القير بفاتورا رقم ...)	1000	1000	
من هـ / آلات ومعدات			36600
الى هـ / تكوين سسلى آلات ومعدات (البدء فى استخدام الآلات طبقا لخطر رقم ...)	36600	36600	



الفصل الثاني المخزون

تقوم الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطا صناعيا بشراء المستلزمات السلعية (الخامات وما في حكمها) وايداعها بالمخازن ، وبديهي يعقب ذلك سحب هذه المستلزمات وتشكيلها في مراحل انتاجية متعاقبة تشكيلا يؤدي في النهاية الى خلق منتج او منتجات تامة يتم بيعها بواسطة الوحدة . وفي ختام كل سنة مالية يتبقى لدى الوحدة انتاج غير تام ومنتجات تامة لم يتم بيعها حتى ذلك التاريخ ، اما الوحدات التي تمارس نشاطا تجاريا فتتخصص حركة البضائع بها في عملية الشراء والتخزين ثم البيع .

وقد تقوم الوحدة ، بغض النظر عن طبيعة نشاطها ، بشراء ما يلزمها من مستلزمات سلعية او بضائع من الاسواق الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية .

هذا وقد تقوم الوحدة بارسال بعض المستلزمات السلعية للغير لاجراء عمليات تشغيله ، او ارسال بضائع للغير لاي سبب كان مثل بيعها لحساب الوحدة مقابل عمولة .

من هذا العرض يمكن ادراك انواع حسابات المخزون التي حددها النظام المحاسبي الموحد ، وهي حسابات « مخازن مستلزمات سلعية د / ١٣١ » و « مخزون انتاج غير تام د / ١٣٢ » و « مخزون انتاج تام د / ١٣٣ » و « بضائع لدى الغير د / ١٣٤ » و « مخزون بضائع بغرض البيع د / ١٣٥ » و « اعتمادات مستندية لشراء بضائع د / ١٣٦ » و « حركة الانتاج التام بسعر البيع د / ١٣٧ » .

ويفضل استخدام اصطلاح « مخزن » للحساب الذي يمثل حركة المواد لامساكه بطريقة الجرد الدفتری المستمر ، فرصيد الحساب في تاريخ معين يمثل تكلفة المواد بالمخزن في ذلك التاريخ ، أما اصطلاح « مخزون » فيستخدم بالنسبة للحساب الذي يثبت فيه نتائج الجرد الفعلي للمخزون ، ويتم تسويته في نهاية العام باستخدام حساب التغير في المخزون .

وفي ضوء قيوب حسابات المخزون بالدليل المحاسبي نقسم هذا الفصل الى
المباحث الآتية :

المبحث الأول :	مخازن المستلزمات السلعية
المبحث الثاني :	مخزون الإنتاج التام وغير التام والبضائع بفرض البيع
المبحث الثالث :	بضائع لدى الغير
المبحث الرابع :	الاعتمادات المستتدية لشراء البضائع
المبحث الخامس :	حركة الإنتاج التام بمسعر البيع



المبحث الأول

مخازن المستلزمات السلعية

هذا البحث مخصص للجوانب المحاسبية الخاصة بحساب « مخازن المستلزمات
السلعية د / ١٣١ » ، ونقسمه تبعاً لما يلي :

- ١ - تبويب مخازن المستلزمات السلعية .
- ٢ - القواعد الخاصة بمخازن المستلزمات السلعية .
- ٣ - المعالجة المحاسبية لحركة مخازن المستلزمات السلعية .

الفصل الأول

تبويب مخازن المستلزمات السلعية

ينقسم مخزن المستلزمات السلعية الى عدة مخازن بحسب انواع هذه
المستلزمات كما يلي :

أولاً - حساب ١٣١١ - مخزن الخامات :

يظهر هذا الحساب حركة الخامات التي تستخدمها الوحدة في نشاطها
الإنتاجي ، وينقسم الى حسابين جزئيين كالآتي :

مخزن الخامات الرئيسية	١٣١١١
مخزن الخامات المساعدة	١٣١١٢

ثانيا - حساب ١٣١٢ - مخزن الوقود :

يظهر هذا الحساب حركة الوقود بأنواعه المختلفة ، مثل الفحمات والمواد البترولية وغير ذلك .

ثالثا - حساب ١٣١٣ - مخزن قطع الغيار والمهمات :

يبين هذا الحساب حركة قطع الغيار ومواد الصيانة والمهمات المتنوعة ، وينقسم الى حسابين جزئيين كالآتي :

مخزن قطع الغيار ومواد الصيانة	١٣١٣١
مخزن المواد والمهمات المتنوعة	١٣١٣٢

رابعا - حساب ١٣١٤ - مخزن مواد التعبئة والتغليف :

يظهر هذا الحساب حركة مواد التعبئة والتغليف المستهلكة والمتداولة ، وينقسم الى حسابين الجزئيين الآتيين :

مخزن مواد تعبئة وتغليف مستهلكة	١٣١٤١
مخزن مواد تعبئة وتغليف متداولة	١٣١٤٢

خامسا - حساب ١٣١٥ - مخزن المخلفات :

يظهر هذا الحساب حركة المخلفات وقد تكون هذه المخلفات من النشاط الانتاجي او من المشتريات ، ويتم اهلاك حركة هذا المخزن على اساس القيمة التقديرية للمخلفات ، وهي - طبقا للنظام المحاسبي - متوسط اسعار البيع في العام السابق .

الفروع الثماني

القواعد الخاصة بمخازن المستلزمات السلعية

يتضمن النظام المحاسبي الموحد قواعد أو اتجاهات عامة تحكم المعالجة المحاسبية لحركة مخازن المستلزمات السلعية يمكن تلخيصها فيما يلي :

اولا - أسلوب الجرد الدفترى المستمر :

تظهر هذه الحسابات حركة المستلزمات السلعية نتيجة لتطبيق أسلوب الجرد الدفترى المستمر ، فتجعل حسابات المخازن مدينة بتكلفة المستلزمات اول السنة المالية

وتكلفة المشتريات وتكلفة المرتد من المراكز الى المخازن ، وتجعل حسابات المخازن دائنة بتكلفة المستلزمات المنصرفة من المخازن الى المراكز وتكلفة المستلزمات المباعة . ويجب ان يطابق ارصدة المخازن في نهاية السنة المالية مع تكلفة الموجود الفعلى بالمخازن مع تسوية فروق الجرد .

ويلاحظ انه اذا كانت التكلفة هي اساس تطبيق الجرد المستقر بالنسبة لمخازن الخامات والوقود وقطع الغيار والمهمات ومواد التعبئة والتغليف ، فان القيمة التقديرية للمخلفات هي اساس تطبيق هذا الأسلوب بالنسبة لمخزن المخلفات .

ثانياً - تكلفة مشتريات المستلزمات السلعية :

تستخرج هذه التكلفة على اساس فواتير الشراء مضمنا اليها مصروفات الشراء المباشرة حتى تصل هذه المشتريات الى مخازن الوحدة المشتريه . ولا تدخل ضمن هذه التكلفة فوائد التمويل .

وبخصوص مصروفات الشراء ، يلاحظ ان النظام المحاسبي لم يتعرض لكيفية معالجة نقل المستلزمات السلعية بواسطة وسائل تملكها الوحدة ، ونرى تقدير مقابل لهذا النقل وادخاله ضمن تكلفة المستلزمات مع جعل حساب « خدمات مباعة د / ١٧ » دائنا وذلك حتى تتصف تكلفة المشتريات بالموضوعية دون تفرقة بين النقل بواسطة سيارات تملكها الوحدة وسيارات تستأجرها من الغير .

ثالثاً - تكلفة المستلزمات المنصرفة من المخازن :

تحسب هذه التكلفة على اساس المتوسط المتحرك ، وهو المتوسط المرجح لسعر الشراء بعد كل اضافة ، اى :

تكلفة الرصيد + تكلفة الكمية المضافة

كمية الرصيد + الكمية المضافة

ولبيان كيفية تطبيق ذلك نفرض ان رصيد احد الاصناف كان في تاريخ معين ٣٠٠ وحدة وتكلفة الوحدة ٢٠٠ جنيه ، وفي تاريخ لاحق تم شراء واطافة ٧٠٠ وحدة وتكلفة الوحدة ٣٠٠ جنيه ، وفي تاريخ تالى تم صرف ٦٠٠ وحدة ، فيحسب المتوسط وتكلفة المنصرف كما يلى :

$$\frac{\{٢٠٠ \times ٣٠٠\} + \{٣٠٠ \times ٧٠٠\}}{٣٠٠ + ٧٠٠} = \text{المتوسط المتحرك بعد الاضافة}$$

$$٣٠٠ + ٧٠٠$$

$$= ٢٧٠ \text{ جنيه}$$

$$= ٦٠٠ \text{ وحدة} \times ٢٧٠ \text{ جنيه}$$

$$= ٢٥٦٠٠ \text{ جنيه}$$

تكلفة الكمية المنصرفة

وطبقا لذلك يكون رصيد كل مخزن من مخازن المستلزمات السلعية مثلا لتكلفة ما يفترض تواجدته من هذه المستلزمات بالمخزن مقسومة على اساس المتوسط المتحرك .

رابعاً - توسيط حساب الموردين :

يلزم توسيط هذا الحساب بالنسبة لمشتريات جميع المستلزمات السلعية والبضائع كما يلزم تقسيم حساب الموردين بحسب القطاعات كما سبق ان بينا عند شرح هذا الحساب ، وذلك بفرض اعداد وتبويب الموازنة النقدية .

الفصل الثالث

المعالجة المحاسبية لحركة مخازن المستلزمات السلعية

نعرض فيما يلي المعالجة المحاسبية لحركة مخازن المستلزمات السلعية ، مؤجلين بيان معالجة صرف هذه المستلزمات وتسوية فروق الجرد الخاصة بها لحين التعرض لحساب « مستلزمات سلعية د / ٣٢ » (١) ، وكذلك معالجة بيع عناصر المستلزمات السلعية لحين التعرض لحساب « ايرادات تحويلية د / ٤٤ » (٢) .

اولاً - شراء المستلزمات السلعية وايداعها بالمخازن :

يتم شراء هذه المستلزمات محليا او من الاسواق الخارجية ، وسنبين كيفية معالجة المشتريات الخارجية عند شرح حساب « الاعتمادات المستندية لشراء بضائع » .

وعند الشراء محليا يتم توسيط الموردين ، فبفرض شراء خامات بالأجل من إحدى شركات القطاع العام يكون اذن التوجيه المحاسبي كما يلي :

١٣١١	من د / مخزن الخواص
٢٦١١٢	الى / موردين ق.ع. اخصال
٤ ٤	شركة ...

ثانياً - دفع مبالغ مقدمة لشراء مستلزمات سلعية :

قد تدفع الوحدة الاقتصادية لمورديها مبالغ تحت فحة توريد مستلزمات سلعية ، وتعالج هذه المدفوعات مباشرة في حساب الموردين ، فبفرض ان الوحدة دفعت بشيك

(١) انظر الفصل الثامن - الباب الرابع

(٢) انظر الفصل الثالث - الباب الخامس .

مبلغا لشركة قطاع عام تحت ذمة توريد خامات رئيسية يقيد ذلك بلإذن التوجيه المحاسبي الآتى :

٤٦٦٤٢	من هـ / مورد ق.ع امسال
* *	شركة ...
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

وعند توريد هذه الخامات يجعل حساب مخزن الخامات مدينيا وحساب الموردين دائنا ، واذا لم يتم التوريد حتى نهاية السنة المالية فلن الارصدة المعينة للموردين تظهر كأرصدة شاذة في جانب الاصول بالميزانية وتحت اسم « موردون » اى دون اجراء مقاصة بين الارصدة العادية والشاذة للموردين .

ثالثا - مردودات ومرتجعات المشتريات :

لم يخصص النظام المحاسبي حسابات لاثبات مردودات ومرتجعات المشتريات على غرار ما اتبعه بالنسبة للمبيعات ، لذلك تقيّد هذه المردودات والمرتجعات بقيد عكسي لقيد الشراء . واذا كانت الوحدة تتبع في هذا الصدد الاسلوب الرقابى التسليم الذى يقضى بعدم اثبات المشتريات الا بعد اجراءات الفحص والاستلام فان ما يثبت كمشتريات هو تكلفة الاصناف المقبولة والمودعة فى المخزن ، وتكون مسندات القيد هى الفاتورة واشعار المردودات او المرتجعات .

رابعا - شراء المستلزمات السلعية للاستخدام مباشرة :

قد تستدعى ضرورات العمل شراء بعض المستلزمات لاستخدامها مباشرة فى النشاط الانتاجى ، ونرى تحصيلها مباشرة على حساب « مستلزمات سلعية حـ / ٣٢ » لعدم وجود اية علاقة بين هذه المشتريات وحركة المخازن (١) .

خامسا - ايداع المخلفات بالمخزن :

طبقا لنظرة النظام المحاسبي الموحد للمخلفات يتعين التفرقة بين « مخلفات الانتاج » و « مخلفات المشتريات » . فطبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي تعالج مخلفات الانتاج كأحد بنود ايرادات النشاط الجارى (٢) . فبعد تقييم هذه المخلفات بقيمتها البيعية يقيد اشعار اضافتها لمخزن المخلفات باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

١٢١٩	من هـ / مخزن المخلفات
٤٩٩	الى هـ / مخلفات انتاج

(١) انظر الفصل الثلى - الباب الرابع .

(٢) انظر البحث السابع - الفصل الاول - الباب الخامس .

أما مخلفات المشتريات فلم يتعرض النظام المحاسبي لمعالجتها ، وفري معالجتها طبقا للأسلوب التقليدي المتعارف عليه بخصوص المخلفات عموما ، إذ تعالج هذه المخلفات بأحدى طريقتين ، طبقا لسياسة الأهمية النسبية ، فتستخدم الطريقة الأولى إذا كانت المخلفات تافهة القيمة ، ويمقتضاها لا تقدر قيمة لهذه المخلفات عند الشراء على أن تتحمل المستلزمات المشتراة بكل تكاليف الشراء ، ويستخدم الأسلوب الكمي لمرآبة حركة هذه المخلفات بالمخزن .

وتستخدم الطريقة الثانية إذا كانت المخلفات لها قيمة اقتصادية ، وبمقتضى هذه الطريقة تقدر المخلفات عند الشراء على أساس قيمتها البيعية على أن تعالج هذه القيمة كتسوية أو تخفيض لتكاليف شراء المستلزمات السلعية ، وإيضاحا لذلك نفرض أن الوحدة الاقتصادية اشترت بالأجل خامات من إحدى شركات القطاع العام بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، وقدرت مخلفات هذه المشتريات بمبلغ ١٠٠ جنيه فيكون أن التوجيه المحاسبي كما يلي :

بيان	مساعد	له	منه
من ٥ / مخزن الخلفات			٢٩٠٠
من ٥ / مخزن المخلفات			١٠٠
الى ٥ / موردين ق.ع. أعمال شركة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

وإذا تم التصرف في المخلفات بإعادة استخدامها في نشاط الوحدة الاقتصادية يتم تحميلها على حساب « مستلزمات سلعية - مخلفات د / ٣٢٥ » (١) ، أما إذا تم التصرف في هذه المخلفات ببيعها فيعالج ذلك كما سنوضح عند شرح حساب « إيرادات متنوعة - أرباح بيع مخلفات د / ٤٤٦١ » (٢) .

مثال :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بأحدى شركات القطاع العام خلال فترة معينة ، والمطلوب القيود كما تظهر بأفون التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

أولا : اشترت الشركة بالأجل مستلزمات سلعية أودعت بالمخازن كما يلي :

١ - قطع فيار من إحدى شركات القطاع العام بمبلغ ٩٨٥٠ جنيه تسليم مخازن البائع ، وقدرت تكاليف نقلها بواسطة سيارات الشركة (المشغورية) بمبلغ ١٥٠ جنيه ، وقدرت مخلفات هذه المشتريات بمبلغ ١٠٠ جنيه أودعت بالمخزن .

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع .

(٢) انظر المبحث الثالث - الفصل الثالث - الباب الخامس .

٢ - مواد تعبئة وتغليف من احدى شركات القطاع العام بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه تسليم مخازن البائع ، وبلغت تكاليف نقلها طبقا لفاتورة متعهد النقل (شركة قطاع خاص) مبلغ ١٠٠ جنيه .

ثانيا - بلغت القيمة التقديرية لمخلفات النشاط الانتاجي ٥٠٠ جنيه اودعت بالمخزن .

ثالثا - دفعت الشركة لاحدى شركات القطاع العام مبلغ ١٠٠٠ جنيه تحت ذمة توريد خامات ، وفي تاريخ لاحق تم توريد هذه الخامات وبلغت قيمتها طبقا للفاتورة ٤٠٠٠ جنيه ، وسدد المستحق للمورد .

بيان	مساعد	له	منه
من ه / مخزن قطع الفيلر والمهمات			٩٩٠٠
من ه / مخزن المخلفات			١٠٠
الى ه / مورد ق.ع اعمال شركة ...	٩٨٥٠	٩٨٥٠	
الى ه / خدمات مباحة		١٥٠	
(شراء قطع فيلر بفاتورة رقم ... وتكاليف نقلها بواسطة سيارات الشركة مع تقدير قيمة المخلفات)			
من ه / مخزن مواد تعبئة وتغليف			٣١٠٠
الى ه / مورد ق.ع اعمال شركة ...	٣٠٠٠	٣٠٠٠	
الى ه / مورد ق.ع خاص شركة ...	١٠٠	١٠٠	
(شراء مواد تعبئة وتغليف بفاتورة رقم ... وتكاليف نقلها بفاتورة رقم ...)			
من ه / مخزن المخلفات			٥٠٠
الى ه / مخلفات انتاج		٥٠٠	
(ايداع المخلفات بائع الفيلر رقم ...)			

بيان	مساعد	لـه	منه
من هـ / موروثي . ع . اعمال شركة ...	١٠٠٠		١٠٠٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى (شيك رقم ... تحت ذممة توريد خدمات)		١٠٠٠	
من هـ / مخزن الخامات			٤٠٠٠
الى هـ / موروثي . ع . اعمال شركة ...	٤٠٠٠	٤٠٠٠	
(شراء خامات مساعدة بفاكورة رقم ...)			
من هـ / موروثي . ع . اعمال شركة ...	٣٠٠٠		٣٠٠٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى (شيك رقم ... سدادا لرصيد شركة ...)		٣٠٠٠	



المبحث الثانى

مخزون الانتاج التام وغير التام

والبضائع بفرض البيع

تعريف وتقويم الانتاج التام :

عرف النظام المحاسبى الانتاج التام بأنه ما تنتجه الوحدة من منتجات نهائية بفرض البيع ، أو القاجر أو التوريد ، كذلك يعتبر انتاجا تاما « المنتجات نصف المصنوعة » ، وهى المنتجات التى اجريت عليها عمليات صناعية جعلتها قابلة للبيع على حالتها ، كما يمكن أن تجرى عليها عمليات اخرى داخل الوحدة لتحويلها الى منتج نهائى . ومن هذا التعريف يتضح ان معيار التفرقة بين الانتاج التام والانتاج غير التام هو امكانية البيع ، فمثلا اذا فرضنا احدى شركات الغزل والنسيج فان مخزون الغزل الخام فى نهاية العام يعتبر انتاج تام .

ومن المعروف في محاسبة التكاليف ان هناك مفاهيم مختلفة لتكلفة الانتاج تبعا لتعدد نظريات التكاليف والتفسيرات المختلفة بصدد هذه النظريات ، الأمر الذى يترتب عليه وجود أسس مختلفة لتقويم الانتاج التام . فبفرض التوحيد وحسما للخلاف في هذا المجال نص النظام المحاسبى الموحد على تقويم الانتاج التام في نهاية الفترة بتكلفة الانتاج المشتملة على تكاليف مراكز الانتاج ومراكز الخدمات الانتاجية المتعلقة بهذا الانتاج التام ، وفي حالة نقص قيمة الانتاج التام بسعر البيع عن تكلفته يكون مخصص بالفرق ، ومن هذا النص يتضح ما يلى :

١ - تكلفة الانتاج طبقا للنظام المحاسبى تعادل مجموع تكاليف مراكز الانتاج والخدمات الانتاجية ، أى مجموعة التكاليف الصناعية مباشرة وغير مباشرة ، فلا يدخل ضمن تكلفة الانتاج تكاليف ادارية او تمويلية .

٢ - اذا كانت تكلفة الانتاج التام طبقا لهذا المفهوم تزيد عن قيمة الانتاج التام على أساس اسعار البيع يتعين تكوين مخصص بالفرق (١) .

تعريف وتقويم الانتاج غير التام :

يتمثل الانتاج غير التام في نهاية السنة المالية في الخامات التى أجريت عليها عمليات انتاجية في مراحل معينة ، ولكن لا يمكن بيعها بحالتها .

وبهدف التوحيد والتبسيط في مجال التقويم نص النظام المحاسبى الموحد على أن يقوم الانتاج غير التام بتكلفة الانتاج حتى نهاية المرحلة السابقة على آخر مرحلة وصل اليها الانتاج ، ويضاف اليها قيمة الخامات والمواد المباشرة والاجور المباشرة انحصاراً بهذا الانتاج في المرحلة الأخيرة ، ومعنى ذلك انه لا يحمل هذا الانتاج بأية تكاليف غير مباشرة خاصة بالمرحلة التى لا يزال فيها هذا الانتاج في نهاية السنة المالية .

تعريف وتقويم البضائع بفرض البيع :

تتمثل هذه البضائع في السلع التى تشتريها الوحدة الاقتصادية بفرض بيعها بالحالة التى اشترت بها دون اجراء عمليات صناعية عليها ، فهذه البضائع تتعلق بالوحدات الصناعية التى تباشر نشاطا تجاريا .

وتقوم البضائع بفرض البيع في ختام السنة المالية بتكلفتها حتى مخازن الوحدة الاقتصادية ، واذا كانت هذه التكلفة تزيد عن قيمة البضائع بأسعار البيع يكون مخصص بالفرق يطلق عليه « مخصص هبوط أسعار البضائع » .

(١) انظر المعالجة المحاسبية لهذا المخصص في المبحث الثانى - الفصل الاول - الباب الخامس .

المعالجة المحاسبية لحسابات المخزون:

نخضع حسابات مخزون الانتاج التام وغير التام والبضائع بفرض البيع لمعالجة محاسبية واحدة ، لهذه الحسابات لا تظهر حركة هذا المخزون خلال السنة المالية ، اذ انها غير ممسوكة طبقا لأسلوب الجرد الدفترى المستمر نتيجة للمدخل النوعى لتبويب الاستخدامات بالدليل . لذلك فان رصيد كل حساب من حسابات المخزون في اول السنة المالية يمثل تكلفة المخزون في ذلك التاريخ ، ويظل كذلك حتى نهاية السنة المالية ، وفي ذلك التاريخ يتم تسوية حساب المخزون باستخدام حساب التغير في المخزون المقابل ، وذلك طبقا للبيان الآتى :

حسابات التغير في المخزون	حسابات المخزون
أ (تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة د / ٤١٢	أ (مخزون انتاج تام د / ١٢٢
ب (تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة هـ / ٤١٤	ب (مخزون انتاج غير تام د / ١٢٢
ج (تغير مخزون بضائع بفرض البيع بالتكلفة هـ / ٤١٨٢	ج (مخزون بضائع بفرض البيع هـ / ١٢٥

فإذا احدينا حساب مخزون الانتاج التام كمثال فان تسويته يتم في نهاية السنة المالية طبقا لما يلي (١) .

١ - اقفال مخزون اول السنة :

٤١٢	من هـ / تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة
١٢٢	الى هـ / مخزون انتاج تام (اول السنة)

٢ - اثبات المخزون آخر السنة من قوائم الجرد :

١٢٢	من د / مخزون انتاج (آخر السنة)
٤١٢	الى هـ / تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة



(١) لمزيد من التفاصيل يرجع الى البحث الثانى - الفصل الاول - الباب الخامس .

المبحث الثالث

بضائع لدى الغير

يثبت في هذا الحساب حركة البضائع المملوكة للوحدة الاقتصادية والموجودة لدى الغير لأي سبب كان ويمسك على أساس مفهوم الجرد المستمر ، فيجعل مدينا بتكلفة البضائع المرسله للغير ودائنا بتكلفة ما يترد منها . ويظهر رصيده في نهاية العام ضمن الاصول بالميزانية . ولعل اهم نواحي ارسال هذه البضائع ما يلي :

- ١ - ارسال مستلزمات سلعية او انتاج تام او غير تام للغير لاجراء عمليات صناعية عليها لحساب الوحدة الاقتصادية .
- ٢ - تسليم مواد التعبئة والتغليف المتداولة للعملاء بصفة مؤقتة .
- ٣ - ارسال انتاج تام او بضائع بفرض البيع بصفة امانة تمهيدا لبيعها لحساب الوحدة .

ونؤجل بيان المعالجة المحاسبية للحالة الاولى حين التعرض لحساب « مستلزمات سلعية د / ٣٢ » (١) ، وكذلك معالجة الحالة الثانية حين التعرض لحساب « مستلزمات خدمية د / ٣٣ » (٢) ، ونورد فيما يلي شرح المعالجة المحاسبية لحالة بضاعة الأمانة .

معالجة بضاعة الأمانة :

نرى ان تتم المعالجة المحاسبية للعمليات المختلفة الخاصة ببضاعة الامانة طبقا للقواعد الآتية :

- ١ - قصر حساب « بضائع لدى الغير » على اثبات التكلفة الاصلية لبضاعة الامانة المرسله ، وبعبارة اخرى لا يحمل هذا الحساب بالمصروفات الخاصة بهذه البضاعة والتي تدفعها الوحدة (الموكل) او الوكيل .
- ٢ - عند ورود « حساب المبيع » من الوكيل يقيد لحساب « صافي مبيعات » القيمة الصافية لهذا الحساب ، اي قيمة المبيعات التي اجراها الوكيل مطروحا منها عمولته وجميع مصروفاته ، وتستند هذه المعالجة لنص النظام على ان قيمة « المبيعات الفعلية » هي القيمة الصافية الموضحة بفواتير البيع ، ونرى ان « حساب المبيع » لا يخرج عن كونه فاتورة مبيعات .

(١) انظر الفصل الثاني - الباب الرابع .

(٢) انظر الفصل الثالث - الباب الرابع .

٣ - معالجة حساب الوكيل كعميل للوحدة ، أى يتقيد صافى « حساب المبيع » بجعل حساب عملاء (مع التحليل حسب القطاعات) مدينا وحساب صافى مبيعات دائنا .

٤ - فى نهاية السنة المالية يحسب نصيب بضاعة الامانة الباقية (ان وجدت) من مصروفات الوحدة (الموكل) والوكيل غير البيعية . ولسابق تهميل حساب صافى المبيعات بكل هذه المصروفات يعالج نصيب البضاعة الباقية منه كمصروف مقدم وكتسوية لحساب صافى المبيعات بجعل حساب « الارصدة المدينة الاخرى » مدينا وحساب « صافى مبيعات » دائنا . وفى بداية العام التالى او عند ورود كشف حساب المبيع التالى يجرى قيد التسوية العكسى .

ولبيان المعالجة المحاسبية طبقا لهذه القواعد نفرض ان الوحدة ارسلت الى احد وكلائها (شركة قطاع خاص) ٤٠٠ وحدة من الانتاج صنف س لبيعها لحسابها بعمولة ٥٪ ، وكانت تكلفة الوحدة ٨ جنيه ، ودفعت الوحدة لاحدى شركات القطاع الخاص مبلغ ٢٠ جنيه بشيك مقابل نقل هذا الانتاج الى بلد الوكيل ، وفى نهاية السنة المالية وصل حساب مبيع تبين منه ان الوكيل باع ٣٠٠ وحدة بسعر ١٠ جنيه وان عمولته بلغت ١٥٠ جنيه (٥٪) ومصروفاته البيعية ٤٠ جنيه وغير البيعية ١٢ جنيه . فتكون القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبى كما يلى :

بيانات	مساعد	لسه	منه
من ه / بضائع لدى الغير بضائع امانة لدى شركة ...	٢٢٠٠		٢٢٠٠
الى ه / مخزون انتاج تام (ارسال ٤٠٠ وحدة من الصنف س لبيعها بعمولة ٥٪ - فاتورة صورية رقم ...)		٢٢٠٠	
من ه / صافى مبيعات صنف س نقل انتاج تام	٢٠		٢٠
الى ه / موردو ق . خاص موردو ق . خاص - نقدا (استحقاق مصاريف نقل البضائع)	٢٠	٢٠	
من ه / موردو ق . خاص الى ه / بنك تمويل النشاط الجارى موردو ق . خاص - نقدا (سداد مصاريف النقل بشيك رقم ...)	٢٠		٢٠

بيانات	مساعد	ليه	منه
من هـ / عملاء ق . خ . اعمال شركة ...	٢٧٩٨		٢٧٩٨
الى هـ / صافي مبيعات صنف من اجمالي مبيعات	٢٧٩٨	٢٧٩٨	
(صافي المبيعات طبقا لكشف حساب مبيع رقم ...)			
<hr/>			
من هـ / مخزون انتاج تام			٢٤٠٠
الى هـ / بضائع لدى الغير		٢٤٠٠	
بضائع امارة لدى شركة ...	٢٤٠٠		
(الغاء قيد الاوسال بقدر تكلفة ما تم بيعه)			
<hr/>			
من هـ / الارصدة المدينة الاخرى			٨
مصاريف بضاعة امارة مقدمة	٨		
الى هـ / صافي مبيعات صنف من اجمالي مبيعات	٨	٨	
(نصيب بضاعة الامانة الباقية من المروفات غير البيعية)			

ويلاحظ على هذه القيود ما يلي :

١ - حسب صافي المبيعات كما يلي :

٢٠٠٠		ثمن بيع ٢٠٠ وحدة
		يخصم منه :
	١٥٠	عمولة ٥%
	٤٠	مصاريف بيعية
	١٢	مصاريف غير بيعية
٢٠٢		اجمالي
٢٧٩٨		صافي المبيعات

٢ - حسب نصيب البضاعة الباقية من المصروفات غير البيعية كما يلي :

٢٠	مصروفات نقل دفعتها الوحدة
١٢	مصروفات الوكيل غير البيعية
٣٢	اجمالي
٨	٣٢
	نصيب البضاعة ($100 \times \frac{32}{400}$)
	٤٠٠

٣ - يلاحظ من القيود ان حساب « صافي مبيعات » جعل مدينا بمبلغ ٢٠ جنيه ودائنا بمبلغ ٢٧٩٨ جنيه وبمبلغ ٨ جنيه . اى انه جعل دائنا بمبلغ صافي قدره ٢٧٨٦ جنيه ، ويمثل هذا المبلغ صافي مبيعات ٣٠٠ وحدة . وبمقارنتها بتكلفة هذه الوحدات وقدرها ٢٤٠٠ جنيه (٣٠٠ وحدة \times ٨ جنيه) لتبين لنا ان الوحدة حققت من عملية الامانة ربحا قدره ٣٨٦ جنيه . وهو نفس الربح الذي ينتج من تصوير حساب « بضاعة الامانة لدى الوكيل » طبقا للطريقة التقليدية .

حساب بضاعة الامانة لدى الوكيل

مبيعات الوكيل	١٠٠٠	تكلفة البضاعة المرسله	٢٢٠٠
تكلفة البضاعة الباقية		مصروفات نقل	٢٠
٨٠٠ تكلفة اصلية		مصروفات الوكيل	٥٢
٨ نصيب من المصروفات		عمولة الوكيل	١٥٠
	٨٠٨	ارباح	٢٨٦
	٢٨٠٨		٢٨٠٨

ويلاحظ ان هناك اختلاف جوهري بين الطريقة المقترحة والطريقة التقليدية ، وهو ان هذه الطريقة الاخيرة تسمح بالتوصل الى نتيجة عملية الامانة على حدة وهو الامر الذي لا يتوافر في الطريقة المقترحة ، ويرجع هذا الاختلاف لعدم مرونة خريطة الحسابات بالدليل المحاسبي . الامر الذي ادى بنا الى اقتراح معالجة محاسبية تمتزج بمقتضاها المصروفات والايرادات المتعلقة بعملية الامانة بالحسابات العادية للوحدة كما هي مبينة بالدليل المحاسبي ، مع التويه بأنه يمكن قياس ربحية عمليات الامانة باستخدام اسلوب التقارير .

المبحث الرابع الاعتمادات المستندية لشراء بضائع

يخصص هذا الحساب لاثبات وتجميع تكلفة البضائع التي تستوردها الوحدة الاقتصادية حتى وصولها لمخازنها .

تبويب حساب الاعتمادات المستندية لشراء بضائع :

طبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي ينقسم حساب الاعتمادات المستندية الى الحسابين الآتيين :

١ - حساب ١٣٦١ - اعتمادات مستندية : يبين هذا الحساب تكلفة المشتريات المستوردة من تاريخ فتح الاعتماد حتى الاستلام النهائي بالمخازن وذلك بدون الرسوم الجمركية .

٢ - حساب ١٣٦٢ - رسوم جمركية : يخصص هذا الحساب لاثبات الرسوم الجمركية الخاصة بالحساب السابق .

القواعد الخاصة بالاعتمادات المستندية لشراء بضائع :

١ - تخصيص هذا الحساب للاعتمادات المستندية الخاصة بشراء بضائع او مستلزمات سلعية : ولو ان تسمية الحساب توحى بقصر استخدامه على استيراد بضائع بفرض بيعها الا انه من المتبع عمليا استخدام هذا الحساب ايضا عند استيراد مستلزمات سلعية . اما اعتمادات شراء الاصول الثابتة فقد خصص لها النظام المحاسبي حساب « اعتمادات مستندية لشراء اصول ثابتة د / ١٢٢٢ » ، وهذا يتمشى مع الاتجاه العام للنظام المحاسبي وهو التفرقة بين عمليات النشاط الجارى وعمليات النشاط الاستثمارى .

٢ - فصل الرسوم الجمركية في حساب خاص : يستفاد من تبويب حساب الاعتمادات لشراء بضائع فصل الرسوم الجمركية وتحميلها على حساب « رسوم جمركية د / ١٣٦٢ » ، وذلك لان هذه الرسوم وان كانت تعتبر من بنود التكلفة على مستوى الوحدة الاقتصادية الا انها لا تعتبر كذلك على المستوى القسوى .

٣ - استخدام حساب جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية : قد لا تخصص قيمة الاعتمادات كليا او جزئيا من حساب الوحدة الاقتصادية لدى

البنك ، ولكن يقوم البنك بالتمويل الكلي او الجزئي للاعتماد بمنح الوحدة تسهيلا الائتمانيا بشروط معينة ، وفي هذه الحالة يتم توسط حساب « جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية د / ٢٥٣ » .

المعالجة المحاسبية للاعتمادات المستندية :

١ - فتح الاعتماد المستندي وسداد قيمته من الحساب الجارى :
بفرض ان الوحدة الاقتصادية فتحت اعتمادا مستنديا لدى احد بنوك القطاع العام لحساب احد موردي الخارج وسددت قيمته كليا او جزئيا ، فيقيد استحقاق ما تقرر سداه باذن التوجيه الآتى :

١٢٦	من د / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦١	اعتمادات مستندية
٢٦١٢	الى د / موردو الخارج
x x	موردو الخارج - نقدا

ويقيد سداد اى خصم قيمة الاعتماد كليا او جزئيا من الحساب الجارى بالبنك بجعل حساب « موردو الخارج » مدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الجارى » دائنا .

واذا تم تمويل الاعتماد كليا او جزئيا بواسطة البنك يقيد مقدار التسهيل الائتماني باذن التوجيه الآتى :

١٢٦	من د / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦١	اعتمادات مستندية
٢٥٣	الى د / جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية

وبعد انتهاء فترة التسهيل الائتماني يخصم البنك المستحق من الحساب الجارى ويخطر بذلك الوحدة الاقتصادية ، ويثبت ذلك باذن التوجيه الآتى :

٢٥٣	من د / جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية
١٨٢١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

٢ - عمولة ومصرفات البنك : يقيد استحقاق عمولة ومصرفات البنك الخاصة بالاعتماد باذن التوجيه الآتى :

١٣٦	من د / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦١	اعتمادات مستندية
٢٦١١٢	الى د / موردو ق . ع . اعمال
x x	موردو ق . ع . اعمال - نقدا

ويقيد خصم هذه العمولة والمصروفات من الحساب الجارى بالبنك بجعل حساب « موردو قطاع عام اعمال » مدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الجارى » دائنا .

٣ - استحقاق الرسوم الجمركية عند وصول البضاعة وسدادها : يقيد استحقاق هذه الرسوم باذن التوجيه الآتى :

١٣٦	من د / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦٢	رسوم جمركية
٢٦٢	الى د / دائنون متنوعون
٢٦٢٢٢	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على بضائع

وإذا تم سداد هذه الرسوم لمصلحة الجمارك بشيك فان ذلك يثبت باذن التوجيه الآتى :

٢٦٢	من د / دائنون متنوعون
٢٦٢٢٢	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على بضائع
١٨٢١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

أما إذا تم تسوية الرسوم المستحقة من الامانات السابق دفعها وتحميلها على حساب « مدينون متنوعون - مصلحة الجمارك - امانات د / ١٦٣٣ » (١) ، فيتم ذلك باذن التوجيه الآتى :

٢٦٢	من د / دائنون متنوعون
٢٦٢٢٢	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على بضائع
١٦٣	الى د / مدينون متنوعون
١٦٣٣	مصلحة الجمارك - امانات

(١) انظر حساب « مدينون متنوعون » في المبحث الثالث - الفصل الثالث من هذا الباب .

٤ - مصروفات البضاعة : مثل مصاريف نقلها الى مخازن الوحدة الاقتصادية ، يفترض ان هذا النقل تم بواسطة شركة قطاع عام كتمهيد للنقل فان ذلك يتم باذن التوجيه الآتى :

١٣٦	من هـ / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦١	اعتمادات مستندية
٢٦١١٢	الى هـ / موردو ق . ع . أعمال
x x	شركة ...

ويقيد السداد كما هو معروف بجعل حساب « موردو قطاع عام أعمال » لدينا وحساب « بنك تمويل النشاط الجارى » دائنا .

٥ - وصول البضاعة و اضافتها للمخازن : يقيد وصول البضاعة و اضافتها للمخازن باذن التوجيه الآتى :

٢٤	من هـ / مشتريات بفرض البيع
١٣٦	الى هـ / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦١	اعتمادات مستندية
١٣٦٢	رسوم جبريكية

وفي حالة وصول البضاعة الخاصة باعتماد مستندى واحد على دفعات يراعى اقفال حساب الاعتماد بتكلفة الدفعة الواردة .

استيراد مستلزمات سلعية :

كما سبق ان بينا يستخدم حساب « اعتمادات مستندية لشراء بضائع » بخصوص استيراد المستلزمات السلعية بأنواعها المختلفة ، ولا تختلف القيسود في هذه الحالة عما سبق بيانه الا بالنسبة للقيود الأخرى ، اذ تحمل تكلفة المستلزمات عند وصولها على حساب المخزن المعنى ، فلذا فرضنا ان المستلزمات المستوردة تتمثل في خامات رئيسية يقيد اضافتها للمخزن باذن التوجيه الآتى :

١٣١١	من هـ / مخزن الخامات
١٣٦	الى هـ / اعتمادات مستندية لشراء بضائع
١٣٦١	اعتمادات مستندية
١٣٦٢	رسوم جبريكية

مثال :

تعاقدت إحدى شركات القطاع العام مع أحد الموردين بالخارج على استيراد ٢٠٠٠ وحدة من صنف معين من البضائع بالشروط الآتية :

١ - سعر الوحدة ١٠٠ مليم تسليم ميناء الإسكندرية .

٢ - أن يتم إرسال ١٢٠٠٠ وحدة خلال شهر والباقي بعد ثلاثة أشهر .

وقامت الشركة بفتح اعتماد بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لحساب المورد ، وخصم البنك قيمة الاعتماد من الحساب الجاري ، وبلغت عمولة البنك ومصرفاته ١٠٠ جنيه خصمت أيضا من الحساب الجاري .

وبعد شهر وصلت ١٢٠٠٠ وحدة ، وتمت تسوية رسوم الجمارك المستحقة وقدرها ٤٠٠ جنيه من الأمانات السابق دفعها ، وطبقا لفاتورة متعهد النقل وهو شركة قطاع عام بلغت تكاليف نقل البضائع لمخازن الشركة ٣٠ جنيه .

والمطلوب قيسود اليومية كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

بيانات	مساعد	له	منه
من هـ / اعتمادات مستندية لشراء بضائع اعتمادات مستندية	٢١٠٠		٢١٠٠
الى هـ / موردو الخارج موردو الخارج - نقدا	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
الى هـ / موردو ق . ع . أعمال موردو ق . ع . أعمال - نقدا	١٠٠	١٠٠	
(فتح اعتماد مستندي رقم ... لشراء بضائع واستحقاق قيمته وقدرها ٢٠٠٠ جنيه واستحقاق عمولة ومصرفات الاعتماد وقدرها ١٠٠ جنيه)			
من هـ / موردو الخارج موردو الخارج - نقدا			٢٠٠٠
من هـ / موردو ق . ع . أعمال موردو ق . ع . أعمال - نقدا	١٠٠		١٠٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجاري		٢١٠٠	
(خصم قيمة الاعتماد والعمولة والمصاريف من الحساب الجاري - اشعار خصم رقم ...)			

بيان	مساعد	لـ	منه
من / اعتمادات مستندية لشراء بضائع رسوم جبركية	٤٠٠		٤٠٠
الى ه / دائنون متنوعون مصلة الجبارك - رسوم جبركية على بضائع (استحقاق الرسوم الجبركية - قسيمة رقم ...)	٤٠٠	٤٠٠	
من ه / دائنون متنوعون مصلة الجبارك - رسوم جبركية على بضائع	٤٠٠		٤٠٠
الى ه / مدينون متنوعون مصلة الجبارك - امانات (تسوية الرسوم المستحقة بقسيمة رقم ... مع حساب الامانات)	٤٠٠	٤٠٠	
من ه / اعتمادات مستندية لشراء بضائع اعتمادات مستندية	٢٠		٢٠
الى ه / مورنو ق . ع . اعمال شركة ... (تكاليف النقل بفاتورة رقم ...)	٢٠	٢٠	
من ه / مشتريات بغيره البيع الى ه / اعتمادات مستندية لشراء بضائع اعتمادات مستندية رسوم جبركية (تكاليف ١٢٠٠٠ وحدة - اشعار اضافة رقم ...)	١٢٩٠ ٤٠٠	١٦٩٠	١٦٩٠

يلاحظ أن هذا المثال يتناول حالة التوريد على دفعات ، لذلك حسبت تكاليف الوحدات التي وصلت ، وهذه التكاليف تشمل تكاليفها الخاصة علاوة على نصيبها من التكاليف المشتركة كما يلي :

$1200 = 12000 \div 100$	قيمة الاعتماد
$60 = \frac{12000}{20000} \times 100$	عمولة ومصاريف البنك
$400 =$	رسوم جمركية
$30 =$	نقل داخلي
<hr/> <hr/>	
$1690 =$	اجمالي التكاليف

وقيد مبلغ 1690 جنيه لحساب « اعتمادات مستندية د / 1361 » ومبلغ 400 جنيه لحساب « رسوم جمركية د / 1362 » .

ويلاحظ ان حساب الاعتمادات المستندية لشراء بضائع لازال لدينا بمبلغ 840 جنيه وهو نصيب 8000 وحدة لم تصل بعد ، ويتمثل هذا الرقم فيما يلي :

$800 = 8000 \div 100$	قيمة الاعتماد
$40 = \frac{8000}{20000} \times 100$	عمولة ومصاريف البنك
<hr/> <hr/>	
$840 =$	اجمالي



المبحث الخامس

حركة الانتاج التام بسعر البيع

بيننا سابقا ان حساب « مخزون الانتاج التام » لا يظهر حركة هذا الانتاج خلال السنة المالية ، فلتحقيق نوع من الرقابة المالية على حركة هذا الانتاج اشتمل الدليل المحاسبي على حسابين رقابيين متقابلين يثبت فيها حركة الانتاج التام بسعر البيع وهما « حركة الانتاج التام بسعر البيع د / 137 » و « الانتاج التام تحت البيع د / 271 » .

والسمة الرئيسية لهذين الحسابين هي ان طريقة القيد فيها لا تسمح بوجود رصيد لهما فلا يظهر لهما اثر بالميزانية ، وانما الذي يظهر بخصوص

الانتاج التام آخر السنة فهو رصيد حساب « مخزون انتاج تام د / ١٣٣ » ، وهو يمثل تكلفة هذا المخزون كما سبق القول .

اهداف اثبات حركة الانتاج التام بسعر البيع :

١ - تحقيق الرقابة المالية على مخزون الانتاج التام في اى وقت باسعار البيع ، فاذا اخذنا في الحسبان العناصر الاساسية التى تشكل حركة الانتاج التام فان :

الانتاج التام آخر المدة بسعر البيع

$$\text{الانتاج التام اول المدة بسعر البيع} + \text{الانتاج التام خلال المدة} = \text{الانتاج التام آخر المدة بسعر البيع}$$

٢ - تحقيق الرقابة على اسعار البيع المحددة والتأكد من عدم تغييرها الا بقرار من السلطة المختصة .

٣ - توفير بيانات عن حركة الانتاج بالوحدات الاقتصادية خدمة لاهداف التخطيط على المستوى القومى .

ويلاحظ ان الدواعى التى ادت الى اثبات حركة الانتاج التام بسعر البيع تنسحب ايضا بخصوص حركة البضائع بغرض البيع ، فياحبذا لو افرد النظام المحاسبى حسابين متقابلين لهذا الغرض . وهذان الحسابان يمكن تسميتهما حساب « حركة البضائع بسعر البيع » وحساب « البضائع تحت البيع » .

المعالجة المحاسبية :

١ - اثبات مخزون اول المدة بسعر البيع المحدد :

١٣٧	من د / حركة الانتاج التام بسعر البيع
٢٧١	الى د / الانتاج التام تحت البيع

٢ - اثبات الانتاج على فترات دورية بسعر البيع المحدد :

١٣٧	من د / حركة الانتاج التام بسعر البيع
٢٧١	الى د / الانتاج التام تحت البيع

٣ - اثبات المبيعات دوريا بسعر البيع المحدد : وينسحب ذلك على الهدايا والعينات :

٢٧١	من د / الانتاج التام تحت البيع
١٢٧	الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع

٤ - اثبات مردودات ومرتجعات المبيعات دوريا بسعر البيع المحدد :

١٢٧	من د / حركة الانتاج التام بسعر البيع
٢٧١	الى د / الانتاج التام تحت البيع

٥ - اثبات تأثير تغير الاسعار المحددة : عند تغير هذه الاسعار بواسطة السلطات المختصة يقوم المخزون من الانتاج التام وقت تغير هذه الاسعار وذلك على اساس كل من اسعار البيع الجديدة والقديمة ، وتثبت فروق هذه الاسعار بقيود التسوية الآتية :

(ا) في حالة زيادة الاسعار الجديدة :

١٢٧	من د / حركة الانتاج التام بسعر البيع
٢٧١	الى د / الانتاج التام تحت البيع

(ب) في حالة نقص الاسعار الجديدة :

١٢٧	من د / الانتاج التام تحت البيع
٢٧١	الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع

٦ - تسوية مخزون الانتاج التام في نهاية السنة : تحسب « قيمة المبيعات الفعلية » ويستخرج المتوسط المرجح كما سنبين عند شرح حساب « فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام » (١) ، ثم تحسب قيمة التغيرات بالنسبة لمخزون آخر المدة كما يلي :

قيمة التغيرات = وحدات مخزون الانتاج التام آخر السنة \times (المتوسط لقيمة المبيعات الفعلية - سعر البيع المحدد) .

وتثبت هذه التغيرات بقيد تسوية ، فمثلا في حالة نقص المتوسط المرجح عن سعر البيع المحدد يكون الامر بمثابة نقص اسعار فيكون قيد التسوية كما يلي :

٢٧١	من د / الانتاج التام تحت البيع
١٢٧	الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع

(١) انظر البحث الثالث - الفصل الاول - الباب الخامس .

ويكون قيد التسوية عكس ما سبق في حالة زيادة المتوسط على سعر البيع المحدد .

٧ - اقفال الحسابين المتقابلين : نتيجة لقيد التسوية السابق يكون رصيد كل من الحسابين المتقابلين معادلا لقيمة مخزون الانتاج العام في نهاية السنة مقوما على أساس المتوسط المرجح لقيمة المبيعات الفعلية ، فيتم اقفال الحسابين المتقابلين بقيد عكسي كما يلي :

١٢٧	من ا / الانتاج التام تحت البيع
٢٧١	الى ا / حركة الانتاج التام بسعر البيع

مثال :

بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ استخرجت البيانات الآتية من دفاتر إحدى شركات القطاع العام :

١ - حركة الانتاج التام بالوحدات : ٨٠٠ وحدة مخزون الانتاج التام اول العام - ٩٨٠٠ الانتاج التام خلال العام - ١٠٠٠٠ المبيعات خلال العام - ٦٠٠ مخزون الانتاج التام آخر العام .

٢ - سعر البيع المحدد ١٠ جنيه للوحدة .

٣ - تحليل صافي مبيعات انتاج تام : ٨٠٠٠ وحدة مبيعات في السوق المحاية بسعر ١٠ جنيه و ٢٠٠٠ وحدة مبيعات في الاسواق الخارجية بسعر ٩ جنيه .

والمطلوب :

١ - قيود اليومية المتعلقة باثبات حركة الانتاج التام بسعر البيع .

٢ - حساب حركة الانتاج التام بسعر البيع .

٣ - حساب الانتاج التام تحت البيع .

$$\text{متوسط سعر البيع} = \frac{٩ \times ٢٠٠٠ + ١٠ \times ٨٠٠٠}{٢٠٠٠ + ٨٠٠٠} = ٩٨٠٠ \text{ جنيه}$$

قيمة المخزون آخر العام بالسعر المتوسط

$$= ٦٠٠ \times ٩٨٠٠ = ٥٨٨٠ \text{ جنيه}$$

قيمة التغيرات (فروق الاسعار) في المخزون آخر العام

$$= ١٢٠ - = (١٠ - ٩٨٠٠) ٦٠٠ =$$

بينان	له	منه
من د / حركة الانتاج التام بسعر البيع الى د / الانتاج التام تحت البيع (مخزون اول العام بسعر البيع المحدد - ٨٠٠ x ١٠)	٨٠٠٠	٨٠٠٠
من د / حركة الانتاج التام بسعر البيع الى د / الانتاج التام تحت البيع (الانتاج خلال العام بسعر البيع المحدد - ٩٨٠٠ x ١٠)	٩٨٠٠٠	٩٨٠٠٠
من د / الانتاج التام تحت البيع الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع (المبيعات المحلية - ٨٠٠٠ x ١٠)	٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
من د / الانتاج التام تحت البيع الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع (المبيعات الخارجية - ٢٠٠٠ وحدة بسعر ٩ جنيه وفرق سعر التصدير بمعدل جنيه لكل وحدة)	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
من د / الانتاج التام تحت البيع الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع (اثبات فروق الاسعار في مخزون آخر العام)	١٢٠	١٢٠
من د / الانتاج التام تحت البيع الى د / حركة الانتاج التام بسعر البيع (مخزون آخر العام - ٦٠٠ x ٩٨٠٠)	٥٨٨٠	٥٨٨٠

الفصل الثالث

حسابات الأصول الأخرى

تعرضنا في الفصلين السابقين لحسابات الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ والمخزون ، ونخصص هذا الفصل لحسابات الأصول الأخرى وهي الأقرض طويل الأجل والاستثمارات المالية والمدينون والحسابات المدينة المخافة والنقدية بالصندوق وبالبنوك ، وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول :	الأقرض طويل الأجل
المبحث الثاني :	الاستثمارات المالية
المبحث الثالث :	المدينون
المبحث الرابع :	الحسابات المدينة المختلفة
المبحث الخامس :	النقدية بالصندوق وبالبنوك



المبحث الأول

الأقرض طويل الأجل

يظهر هذا الحساب حركة الأقرض الذي تمنحه الوحدة الاقتصادية للغير على أن يسترد على آجال تزيد عن السنة . ويلاحظ ان حساب « الأقرض طويل الأجل د / ١٤ » يمثل أقرض الوحدة للغير فيمثل أصلا ، أما حساب « القروض طويلة الأجل د / ٢٤ » فيمثل قروض الوحدة من الغير أي بندا من بنود الخصوم ، وينقسم حساب الأقرض طويل الأجل الى الحسابات المساعدة والفرعية الآتية :

أقرض محلى طويل الأجل		١٤١
أقرض محلى طويل الأجل بضمان	١٤١١	
أقرض محلى طويل الأجل بدون ضمان	١٤١٢	
أقرض للخارج طويل الأجل		١٤٢

القواعد الخاصة بالاقتراض طويل الأجل :

١ - التفرقة بين الاقتراض المحلى والاقتراض للخارج مع التفرقة فى حالة الاقتراض من النوع الاول بين الاقتراض بضمان وبدون ضمان .

٢ - عند منح الاقتراض يجعل حساب بنك تمويل النشاط الاستثمارى دائنًا .

٣ - لا يجوز تعليقه الفوائد على حساب الاقتراض ، فالفوائد التى استحققت ولم تقبض تقيد على حساب « ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - فوائد دائنة مستحقة د / ١٧٣٣ » .

مثال :

فيما يلى بعض العمليات التى تمت باحدى شركات القطاع العام ، والمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبى .

١ - منحت الشركة قرضًا طويل الاجل لاحدى الشركات بالخارج قيمته ٩٠٠٠ جنيه بالعملة المصرية .

٢ - حصلت الشركة ٧٠٠٠ جنيه قيمة قرض طويل الاجل بضمان سبق ان منحته الشركة لاحدى الجهات المحلية .

بيان	مساعد	له	منه
من د / اقتراض للخارج طويل الاجل الى د / بنك تمويل النشاط الاستثمارى (منح اقتراض لـ ... بشيك رقم ...)		٩٠٠٠	٩٠٠٠
من د / بنك تمويل النشاط الجارى الى د / اقتراض محلى طويل الاجل بضمان (استرداد من ... بشيك رقم ...)		٧٠٠٠	٧٠٠٠



المبحث الثاني

الاستثمارات المالية

يظهر هذا الحساب حركة الاستثمارات المختلفة في كل من السندات الحكومية والاوراق المالية والاستثمارات الاجنبية ، وينقسم الى الحسابات المساعدة والفرعية الآتية :

استثمارات في سندات حكومية	١٥١
سندات حكومية	١٥١١
ايداع بالبنك المركزي (مقابل احتياطي بنك قطر في سندات حكومية)	١٥١٢
استثمارات في اوراق مالية محلية	١٥٢
اسهم	١٥٢١
سندات حملة اسهم	١٥٢٢
شهادات استثمار	١٥٢٣
اوراق مالية اخرى	١٥٢٤
استثمارات اجنبية	١٥٣

القواعد الخاصة بالاستثمارات :

١ - عند شراء الاستثمارات المالية (او الايداع بالبنك المركزي) يلزم توسط حسابات « دائنو شراء سندات حكومية د / ٢٧٢٤ » ، « دائنو اوراق مالية د / ٢٧٢٥ » ، « دائنو شراء استثمارات مالية اجنبية د / ٢٧٢٦ » بحسب الاحوال ، وذلك لاغراض الموازنة النقدية .

٢ - يتم دفع ثمن شراء الاستثمارات المالية بجعل حساب بنك تمويل النشاط الاستثماري دائنا .

٣ - عند بيع الاستثمارات المالية يلزم توسط حسابات « مدينو اهلاك سندات حكومية د / ١٧١٢ » ، « مدينو بيع اوراق مالية د / ١٧١٣ » ، « مدينو بيع استثمارات مالية اخرى (اجنبية) د / ١٧١٤ » بحسب الاحوال ، وذلك لاغراض الموازنة النقدية .

٤ - ما يترتب على بيع الاستثمارات المالية من ربح او خسارة يعالج محاسبيا كارباح او خسارة رأسمالية بحسب الاحوال .

مثال :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام ،
والمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبي .

١ - اودعت الشركة بالبنك المركزي مبلغ ٨٠٠٠ جنيه مقابل المبلغ
المخصص لحساب احتياطي يستثمر في سندات حكومية .

٢ - باعت الشركة شهادات استثمار بمبلغ ١٣٠٠ جنيه علما بان قيمتها
الدفترية ١٢٥٠ جنيه . وقبضت القيمة بشيك .

بيان	مساعد	له	منه
من د / استثمارات في سندات حكومية ايداع بالبنك المركزي	٨٠٠٠		٨٠٠٠
الى / دائنون مختلفون دائنو شراء سندات حكومية (استحقاق الايداع بالبنك المركزي)	٨٠٠٠	٨٠٠٠	
من د / دائنون مختلفون دائنو شراء سندات حكومية	٨٠٠٠		٨٠٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الاستثماري (سداد قيمة الايداع بشيك رقم ...)		٨٠٠٠	
من د / مدينون مختلفون مدينو بيع اوراق مالية	١٣٠٠		١٣٠٠
الى د / استثمارات في اوراق مالية محلية شهادات استثمار	١٢٥٠	١٢٥٠	
الى د / ارباح رأسمالية (بيع شهادات الاستثمار بفاتورة رقم ...)		٥٠	
من د / بنك تمويل النشاط الجاري			١٣٠٠
الى د / مدينون مختلفون مدينو بيع اوراق مالية (تحصيل ثمن بيع الشهادات بشيك رقم ...)	١٣٠٠	١٣٠٠	

المبحث الثالث

المدينون

يضم هذا الحساب الاجمالي حقوق الوحدة المترتبة على مباشرة نشاطها الجارى ، وقد تنشأ هذه الحقوق كنتيجة مباشرة لهذا النشاط وتتمثل في حسابات العملاء وأوراق القبض ، وقد تنشأ هذه الحقوق نتيجة لعمليات مرتبطة بشكل أو بآخر بنشاط الوحدة الجارى مثل ما يدفع للغير كتأمين العقود التى تنفذها الوحدة لحسابهم ، ويجب ملاحظة أن حسابات المدينين لا تشتمل على حقوق الوحدة الناشئة من بيع الاصول الثابتة والاوراق المالية ، اذ تدرج هذه الحقوق ضمن « الحسابات المدينة المختلفة د / ١٧ » .

وينقسم حساب المدينين الى حسابات مساعدة هي : « عملاء د / ١٦١ » و « أوراق قبض د / ١٦٢ » و « مدينون متنوعون د / ١٦٣ » .

الفرع الأول

العملاء

يمثل هذا الحساب اجمالى حسابات العملاء ويجعل مدينا باجمالى قيمة المبيعات وبقيمة أوراق القبض المرفوضة . ويجعل دائنا بالمتحصلات من العملاء والخصم المسموح به ، وبقيمة أوراق القبض المقدمة منهم ، وبقيمة مردودات ومرتجعات المبيعات ، وبقيمة الديون المدومة .

القواعد الخاصة بالعملاء :

١ - تقسيم الحساب حسب التقسيم القطاعى فى المحاسبة القومية ، فيقسم النظام هذا الحساب الى الحسابات المساعدة والفرعية كما يلى :

عملاء من القطاع العام		١٦١١
عملاء من القطاع العام خدمات	١٦١١١	
عملاء من القطاع العام اعمال	١٦١١٢	
عملاء من القطاع الخاص		١٦١٢
عملاء من القطاع العائلى	١٦١٢١	
عملاء من قطاع الاعمال	١٦١٢٢	
عملاء من الخارج		١٦١٣

٢ - قصر استخدام حساب العملاء على مبيعات النشاط الجارى المتمثلة فى مبيعات الانتاج التام والبضائع بفرض البيع وايرادات التشغيل للغير والخدمات

المباعة ، هذا ويجب ملاحظة ان احدي توصيات اللجنة الفنية الدائمة تقضى بتوسيط حساب العملاء بخصوص مبيعات المخلفات (1) .

٣ - معالجة المدفوعات المقدمة من العملاء مباشرة في حساباتهم ، فاذا فرض ان الوحدة الاقتصادية حصلت من عميل (شركة قطاع خاص) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تحت ذمة بيع منتجات لم تسلم له بعد ، يتم اثبات ذلك بالقييد الآتى :

بيانات	مساعد	لـ	منه
من د / بنك تمويل النشاط الجارى			٢٠٠٠
الى د / عملاء قطاع خاص اعمال شركة ...	٢٠٠٠	٢٠٠٠	

واذا فرض ان تسليم هذه المنتجات للعميل لم يتم حتى نهاية السنة المالية ، فان انرصيد الدائن لهذا العميل يظهر كرصيد شاذ في جانب الخصوم بالميزانية وتحت اسم « عملاء » اى دون اجراء مقاصة بين الارصدة العادية والشاذة للعملاء .

الفرع الثانى

اوراق القبض

يظهر هذا الحساب حركة اوراق القبض خلال العام ، فيجعل مدينا بقيمة اوراق القبض المقدمة من العملاء-، ويجعل دائنا بما تم تحصيله من اوراق القبض ، وبقيمة اوراق القبض المخصومة والمرفوضة .

القواعد الخاصة باوراق القبض :

١ - تقسيم الحساب قطاعيا كما هو الحال بالنسبة لحساب العملاء ، ويلاحظ في هذا الصدد عدم وجود اوراق قبض صادرة من قطاع الخدمات لانه لا يجوز ان يحرر هذا القطاع سندات اذنية او تسحب عليه كمبيالات .

٢ - قصر استخدام هذا الحساب على اثبات اوراق القبض المتعلقة بحساب العملاء .

وكمثال نفرض ان الوحدة سحبت كمبيالة بمبلغ ٥٠٠ جنيه على احد عملاء القطاع الخاص ، فيقيد ذلك كما يلى :

(1) انظر الفرع الاول - المبحث الثالث - الفصل الثالث - الباب الخامس .

بيانات	مساعدة	لله	منه
من ٥ / ١ . قبض قطاع خاص اعمال			٥٠٠
الى ٥ / عملاء قطاع خاص اعمال شركة . . .	٥٠٠		

الفرع الثالث

الدينون المتسوعون

ينقسم هذا الحساب الى حسابات فرعية هي : « تأمينات لدى الغير د / ١٦٣١ » و « سلف العاملين د / ١٦٣٢ » و « مصلحة الجمارك - امانات د / ١٦٣٣ » .

ويلاحظ ان هذه الحسابات ادرجت في قوائم الموازنة النقدية ضمن قائمة مدفوعات النشاط الاستثماري والراسمالي ، لذلك يتعين - طبقا لمقتضيات النظام المحاسبي - ان يتم الدفع بخصوص هذه الحسابات عن طريق بنك تمويل النشاط الاستثماري .

اولا - حساب ١٦٣١ - تأمينات لدى الغير :

يبين هذا الحساب حركة التأمينات التي تدفعها الوحدة للغير كتأمينات عقود أو ارتباطات مثل التأمينات الابتدائية والنهائية ، وتأمين الاثارة والتيار الكهربائي ، وتأمين التليفون ، وتأمين الايجار . ويقيد دفع هذه التأمينات كما يلي :

١٦٣	من د / مدينون متوعون
١٦٣١	تأمينات لدى الغير
١٨٢٢	الى د / بنك تمويل النشاط الاستثماري

ويقيد استرداد هذه التأمينات كما يلي :

١٨٢١	من د / بنك تمويل النشاط الجاري
١٦٣	الى د / مدينون متوعون
١٦٣١	تأمينات لدى الغير

ثانيا - حساب ١٦٣٢ - سلف العاملين :

يبين هذا الحساب حركة السلف للعاملين فيجعل مدينا بالسلف الممنوحة لهم خلال العام ، ودائنا بما يتم تحصيله منها . ويلاحظ قصر هذا الحساب على السلف النقدية ، أما مشتريات العاملين من الوحدة فتعالج كمبيعات وتفيد على حساباتهم في دفتر استاذ العملاء . ويقيد دفع السلف النقدية كما يلي :

١٦٣	من هـ / مدينون متوعون
١٦٣٢	مصلحة العاملون
١٨٢٢	الى هـ / بنك تمويل النشاط الاستثماري

ثالثا - حساب ١٦٣٣ - مصلحة الجمارك - امانات :

منعا لتكدس البضائع بالجمارك وتسهيلا للاجراءات الجمركية لوححدات القطاع العام صدرت تعليمات يسمح بمقتضاها بالافراج عن الرسائل الواردة لهذه الوحدات مقابل ان تدفع هذه الوحدات لمصلحة الجمارك مبالغ كإمانات على ذمة التخليص الجمركي . ويجعل هذا الحساب مدينا بما يدفع كإمانات ودائنا بما يتم تسويته منها . ويقتيد دفع هذه الامانات كما يلي :

١٦٣	من هـ / مدينون متوعون
١٦٣٣	مصلحة الجمارك - امانات
١٨٢٢	الى هـ / بنك تمويل النشاط الاستثماري

وعند تحديد الرسوم الجمركية على الرسائل الواردة وتقييدها على حساب الاعتمادات المسندية المختص يتم التسوية مع حساب الامانات بالقييد الآتي (يفرض أن الرسائل تمثل في بضائع أو مستلزمات سلعية) :

١٦٣	من هـ / دائنون متوعون
١٦٣٣٢	مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على بضائع
١٦٤	الى هـ / مدينون متوعون
١٦٣٣	مصلحة الجمارك - امانات



المبحث الرابع الحسابات المدينة المختلفة

قد تنشأ حقوق للوحدة نتيجة بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية ، كما قد يكون هناك إيرادات مستحقة بمفهومها التقليدي مثل الأيجارات والفوائد الدائنة المستحقة ، كما قد يكون هناك حسابات مدينة لم يفردها النظام حسابات خاصة بها . وقد خصص النظام المحاسبي حساب « الحسابات المدينة المختلفة » بصفة أساسية لبيان حركة هذه الحقوق .

فينقسم هذا الحساب الى حسابات مساعدة هي : مدينون مختلفون د / ٢٧١ « و « أرصدة مدينة أخرى د / ١٧٢ » و « إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة د / ١٧٣ » .

أولا - حساب ١٧١ - مدينون مختلفون :

يخصص هذا الحساب لبيان حركة حقوق الوحدة المترتبة على بيع الأصول الثابتة والاستثمارات المالية واهلاك السندات الحكومية وذلك توفيراً للبيانات اللازمة لاعداد قوائم الموزنة النقدية .

وينقسم هذا الحساب الى حسابات فرعية هي : « مدينو بيع أصول د / ١٧١١ » و « مدينو اهلاك سندات حكومية د / ١٧١٢ » و « مدينو بيع أوراق مالية د / ١٧١٣ » و « مدينو بيع استثمارات مالية أخرى د / ١٧١٤ » .

ثانيا - حساب ١٧٢ - أرصدة مدينة أخرى :

يخصص النظام المحاسبي هذا الحساب لكي يجمع حركة الحسابات المدينة التي لا تندرج تحت أى من الحسابات المدينة السابقة ، ومن أمثلة ذلك مايلي :

- ١ - المستلزمات الخدمية المقدمة .
- ٢ - المصروفات الجارية والتخصيصية المقدمة وينحصر ذلك عادة في الاجارات المقدمة .
- ٣ - العجز غير الطبيعي الذي يكتشف عند جرد مخازن المستلزمات السلعية مع تحديد المسئول عن هذا العجز .
- ٤ - أوراق القبض غير المتعلقة بحساب العملاء مثل أوراق القبض التي تسحب على أو ترد من شخص نتيجة لبيع أصول ثابتة له .

ثالثا - حساب ١٧٣ - إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة :

وهو حساب وسيط يقيد في جانبه المدين ما يستحق من هذه الإيرادات وفي جانبه الدائن ما يقبض منه ، وذلك توفيراً للبيانات اللازمة لاعداد قوائم الموازنة النقدية . ويمثل رصيد هذا الحساب في نهاية السنة المالية الإيرادات المستحقة ولم تقبض بعد فيظهر هذا الرصيد في الميزانية ضمن الأصول .

وينقسم هذا الحساب الى حسابات فرعية هي : « اعانات مستحقة د / ١٧٣١ » و « إيرادات أوراق مالية مستحقة د / ١٧٣٢ » و « فوائد دائنة مستحقة د / ١٧٣٣ » و « اجارات دائنة مستحقة د / ١٧٣٤ » و « تعويضات مستحقة د / ١٧٣٥ » و « إيرادات متنوعة مستحقة د / ١٧٣٦ » و « إيرادات سنوات سابقة مستحقة د / ١٧٣٧ » .

المبحث الخامس

النقدية بالصندوق وبالبنوك

يبين هذا الحساب الحركة الاجمالية للنقدية بالصندوق وبالبنوك ،
وينقسم الى الحسابات المساعدة الآتية :

اولا - حساب ١٨١ - نقدية بالصندوق :

يظهر هذا الحساب الحركة الاجمالية للنقدية بخزائن الادارة والفرع
والسلف المستديمة ، وبذلك ينقسم هذا الحساب الى الحسابات الفرعية الآتية :

١ - ١٨١١ / د - صندوق الادارة : ويجعل مدينا برصيد اول المدة
وبالمبالغ التي يتم تمويله بها ، ويجعل دائنا بالمدفوعات التي تتم عن طريقه .

٢ - ١٨١٢ / د - صندوق الفروع : ويجعل مدينا برصيد اول المدة
وبالمتحصلات من عملاء الفروع وغيرهم وبالمبيعات النقدية ، ويجعل دائنا
بالايداعات بالبنك والمدفوعات المسددة لصندوق الادارة او غيره .

٣ - ١٨١٣ / د - سلف مستديمة : تضع الوحدة عادة لوائح داخلية
تنظم هذه السلف من ناحية مبالغ هذه السلف وأوجه الصرف منها ودورية
الاستعاضة . ويظهر هذا الحساب حركة السلف المستديمة المصرح بها للاقسام
المختلفة للوحدة .

ثانيا - حساب ١٨٢ - بنك حساب جارى :

يبين هذا الحساب حركة الحساب الجارى فيجعل مدينا بها يتم ايداعه نقدا
او بشيكات وكذلك باشعارات الاضافة ، كما يجعل دائنا بها يتم دفعه
بمقتضى شيكات وكذلك باشعارات الخصم .

وطبقا لمقتضيات النظام المحاسبى يتعين تخصيص حسابين احدهما
 لتمويل النشاط الجارى « د / ١٨٢١ » والآخر لتمويل النشاط الاستثمارى
 « د / ١٨٢٢ » .

وبالرجوع الى قوائم الموازنة النقدية نجد انها تتكون من ثلاث قوائم :

- ١ - قائمة الموازنة النقدية - مقبوضات .
- ٢ - قائمة الموازنة النقدية - مدفوعات النشاط الجارى .
- ٣ - قائمة الموازنة النقدية - مدفوعات النشاط الاستثمارى
(الرأسمالى) .

ومن ذلك يتضح مايلي :

١ - لا يستدعى الامر تقسيم جانب المقبوضات في حساب البنك الى مقبوضات نشاط جارى ونشاط استثمارى ، ومعنى ذلك معالجة جميع المقبوضات بجعل حساب بنك تمويل النشاط مدينا .

٢ - يقسم جانب المدفوعات في حساب البنك الى خانتين : الخانة الاولى تخصص لتمويل النشاط الجارى ويقيدها بنود المدفوعات المبينة في القائمة الثانية من قوائم الموازنة النقدية ، أما الخانة الثانية فتخصص لتمويل النشاط الاستثمارى وتقيدها بنود المدفوعات المبينة في القائمة الثالثة من قوائم الموازنة .

ثالثا - حساب ١٨٢ - بنك ودائع لاجل او باخطار سابق :

بين هذا الحساب حركة المبالغ التى قد تودعها الوحدة لدى البنك على هيئة ودائع لا تسحب الا بعد انتهاء اجل معين محدد في عقد الوديعة او باخطار سابق .

المعالجة المحاسبية للسلف المستتية :

طبقا لاسس الضبط الداخلى تقوم الوحدة الاقتصادية بايداع المتحصلات سواء اكانت نقدا او بشيكات في حسابها الجارى بالبنك ، على ان تخصص سلفة (او سلف) للمدفوعات الضئيلة القيمة . وعند انشاء السلفة تقيدها بقيمتها باذن التوجيه المحاسبى الآتى :

١٨١٢	من ٥ / سلف مستتية
١٨٢١	الى ٥ / بنك تمويل النشاط الجارى

وتخصص لكل سلفة يومية خاصة بها لاثبات ما يتم دفعه منها ، وهذه المدفوعات قد تكون في صورة استخدامات كمصروفات النقل والانتقالات ، او سدادا للالتزامات مثبتة في الدفاتر مثل الاحكام القضائية السابق استقطاعها من الاجور النقدية ، كما قد تشمل هذه المدفوعات في شكل اصول مثل سلف العاملين .

وعند استعاضة السلفة بشيك تعالج المدفوعات محاسبيا كما لو تم دفعها جميعا عن طريق البنك في تاريخ الاستعاضة .

وكمثال نفرض ان شركة قطاع عام تخصص سلفة مستتية قدرها ٧٠٠ جنيه للانفاق على بنود معينة وطبقا للائحة معينة ، وفي نهاية شهر معين كان المنصرف من هذه السلفة كما يلى (الارقام بالجنيهات) :

٤. أدوات كتابية من شركة قطاع خاص للاستخدام مباشرة - ٨٠ فاتورة
استهلاك المياه - ٢٥٠. تأجير أصول من شركات قطاع خاص منها ٧٠ تأجير
خيام وكراسي و ١٨٠ تأجير سيارات لنقل مبيعات الإنتاج التام - ٥٠ طوابع
بريد - ٣٠ تلفراف - ٤٠ طوابع دمغة - ٣٠ تبرعات - ١٠٠ أحكام قضائية
سبق استقطاعها من الاجور النقدية - ٧٠ تعويض اصابة أحد العاملين بالنيابة عن
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

والمطلوب ما يلزم من قيود لتسوية هذه السلفة علما بأنه قد تم استعاضة
المنصرف منها بشيك .

بيان	مساعد	له	مساعد
من هـ / مستلزمات سلمية أدوات كتابية مياه وانارة	٤٠ ٨٠		١٢٠
من هـ / مستلزمات خدمية تأجير معدات ووسائل نقل نقل وانتقالات عامة ومواصلات	٧٠ ٨٠		١٥٠
من هـ / ضرائب اخرى			٤٠
من هـ / تبرعات			٣٠
من هـ / صافي مبيعات إنتاج تام نقل إنتاج تام	١٨٠		١٨٠
الى هـ / موردون ق . ع . اعمال موردون ق . ع . اعمال - نقدا	١٦٠	١٦٠	
الى هـ / موردون ق . خصاص موردون ق . خاص - نقدا	٢٩٠	٢٩٠	
الى هـ / دائنون متسوفون مصلحة الضرائب - ضرائب اخرى	٤٠	٤٠	
الى هـ / م.ج.ت. مستحقة تبرعات واعانات مستحقة للفرد	٣٠	٣٠	
(استحقاق الاسـتخدامات المنصرفة من السـلفة خلال شهر ...)			

بيان	مساعد	لسه	منه
من هـ / موردو ق . ع . اعمال موردو ق . ع . اعمال - نقدا	١٦٠		١٦٠
من هـ / موردو ق . خالص موردو ق . خالص - نقدا	٢٩٠		٢٩٠
من هـ / دائنون متنوعون مصطلحة الضرائب - ضرائب اخرى هـ . ع . للتأمينات الاجتماعية - جارى	٤٠ ٧٠٠		١١٠
من هـ / م.ج.ت. مسنحة تبرعات واعانات مسنحة للفر	٢٠		٢٠
من هـ / دائنون ببالبغ مسنحة من العاملين احكام قضائية	١٠٠		١٠٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى (استعاضة المتصرف من السلفة خلال شهر ... بشيك رقم ...)		٣٩٠	

الباب الثالث

حسابات الخصوم

تقديم الباب - الاطار العام لتبويب الخصوم بالدليل :

عادة ينظر الى الخصوم من زاوية كونها ممثلة لحقوق قبل الوحدة الاقتصادية كشخصية اعتبارية ، مع تحليل هذه الخصوم اولاً الى « حقوق الملكية » و « حقوق الغير » ، ثم تبويب هذه الحقوق الاخرة الى « خصوم نابة » و « خصوم متداولة » ، وهذا التبويب يتفق وطبيعة المعلومات التي يذبحها المساهمون أو أصحاب الوحدة الاقتصادية من حيث معرفة القيمة الدفترية لحقوقهم ، كما أن هذا التبويب يوفر لإدارة الوحدة الاقتصادية البيانات بالشكل الذي يمكنها من معرفة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في اوتات استحقاقها .

ولكن بالرجوع الى الاطار العام للدليل المحاسبي نجد أن حسابات الخصوم تكون من حسابات « رأس المال د / ٢١ » و « احتياطات د / ٢٢ » و « مخصصات د / ٢٣ » و « قروض طويلة الاجل د / ٢٤ » و « بنوك دائنة د / ٢٥ » و « دائنون د / ٢٦ » و « حسابات دائنة مختلفة د / ٢٧ » .

وهذا التبويب يوهى بأن الدليل المحاسبي أخذ بالنظرة الاقتصادية للخصوم ، وهي كونها ممثلة لمصادر التمويل بالوحدة الاقتصادية ، وهذه المصادر يمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين :

١ - **مصادر التمويل الداخلي والذاتي** : وقد انعكست هذه المصادر بالدليل في ثلاث مجموعات محاسبية ، وهي « رأس المال » و « الاحتياطات » و « المخصصات » .

٢ - **مصادر التمويل الخارجي اى الائتماني** : وتشمل هذه المصادر بالدليل باقى حسابات الخصوم وهي « القروض طويلة الاجل » و « البنوك الدائنة » و « الدائنون » و « الحسابات الدائنة المختلفة » .

وهذه النظرة تنعكس بصفة خاصة في اظهار جميع أنواع المخصصات في جانب الخصوم بنموذج الميزانية كما هو وارد بالنظام المحاسبي الموحد ، وذلك طبقاً للنظرة الاقتصادية لهذه المخصصات وهي اعتبارها مصدر من مصادر التمويل بالوحدة الاقتصادية (١) .

(١) لزيد من الايضاح انظر البحث الخاص بالمخصصات في هذا الباب .

واتساقا مع هذه النظرة الاقتصادية في تبويب الخصوم نقسم هذا الباب
الى فصلين كما يلي :

الفصل الأول : مصادر التمويل الداخلي

الفصل الثاني : مصادر التمويل الخارجي



الفصل الأول

مصادر التمويل الداخلي

كما سبق أن بينا ، تشمل مصادر التمويل الداخلي رأس المال والاحتياطات والمخصصات ، وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول : رأس المال
المبحث الثاني : الاحتياطات
المبحث الثالث : المخصصات



المبحث الأول

رأس المال

عرف النظام المحاسبي رأس المال بأنه القيمة الاصلية للاصول التي يوفرها المالك للوحدة لتكون تحت تصرفها بصفة مستمرة ، وقد تكون هذه القيمة مستحقة أو مدفوعة (نقدا أو عينا) . ويلاحظ أن النظام المحاسبي اتجه في هذا التعريف اتجاهها اقتصاديا اذ ربط رأس المال بما يمثله من القيم الاصلية للاصول التي يوفرها المالك .

وينقسم حساب رأس المال في شركات القطاع العام الى حسابين مساعدين هما « رأس مال مملوك د / ٢١١ » و « مساهمة الحكومة د / ٢١٢ » .

اولا - حساب ٢١١ - رأس مال مملوك :

وهو يعبر عن رأس المال المملوك للوحدة والمدفوع لها فعلا ، فمثلا اذا دفع نقدا يقيد بالقيد الآتى :

١٨٢١	من د / بنك تمويل النشاط الجارى
٢١١	الى د / رأس مال مملوك

ثانيا - حساب ٢١٢ - مساهمة الحكومة (تسدد) :

ويمثل هذا الحساب مساهمة الحكومة في رأس مال الوحدة ، فيقيد به المبالغ التي تدفعها وزارة الخزانة عن مساهمة الحكومة في رأس مالها ، وهذه المساهمة كانت تسدد للشركات بواسطة المؤسسات التابعة لها ، على أن تقوم هذه الشركات بسداد الفوائد الدورية المستحقة على هذه المساهمة ، ورد المساهمة ذاتها طبقا لتعليمات صدرت بهذا الخصوص .

ويجدر الاشارة هنا الى قرار اللجنة العليا للتخطيط لسنة ١٩٧٤ بعدم رد التمويل الممنوح من المؤسسات للشركات التابعة لها . لذلك تعمل شركات القطاع العام على استصدار قرارات من جمعياتها العمومية بتعليق مساهمة الحكومة لرأس المال المملوك ، ويثبت ذلك بالقيود الآتى :

٢١٢	من د / مساهمة الحكومة (تسدد)
٢١١	الى د / رأس مال مملوك



المبحث الثانى

الاحتياطيات

يمكن تعريف « الاحتياطى » بأنه كل مبلغ يخصص (او يوزع) من الارباح الصافية التي حققتها الوحدة لاغراض او اهداف معينة . فالاحتياطى يعتبر توزيعا او تصرفا في الارباح الصافية بخلاف مقابل « المخصص » فهو عبء تحمىلى يجب أخذه في الحساب عند مقابلة الإيرادات بالنفقات أى قبل للوصول الى الارباح (او الخسائر) الصافية للسنة المالية . ونورد فيما يلى شرح الاحتياطيات التي تضمنها الدليل المحاسبى .

اولا - حساب ٢٢١ - احتياطى قانونى :

تلتزم شركات القطاع العام بتجنيب نسبة من ارباحها السنوية لتكوين احتياطى قانونى . وقد تضمن قانونى المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الاحكام الآتية بخصوص الاحتياطى القانونى .

يحدد مجلس الوزراء النسبة التي تجنب في كل سنة مالية من الارباح لتكوين احتياطى قانونى ، ومعنى ذلك ان هذه النسبة قد تتغير من سنة لآخرى ، ومما يذكر في هذا الصدد أن قرار رئيس الوزراء رقم ٩٥٨ لسنة ١٩٦٧ ينص على أن يجنب ٥٪ من ارباح شركات القطاع العام لتكوين احتياطى قانونى .

يجوز بقرار من المؤسسة العامة التي تتبعها الشركة وموافقة الوزير المختص اضافة الاحتياطي كله أو بعضه الى رأس المال .

يقف تجنيب الاحتياطي اذا بلغت قيمته ما يوازي رأس المال ما لم يقرر الوزير المختص استمرار تجنيبه ، وفي هذه الحالة يجب ان يجدد القرار في كل سنة وان تحدد فيه النسبة الواجب تجنيبها بشرط الا تزيد عن النسبة التي يحددها مجلس الوزراء في كل سنة .

ثانيا - حساب ٢٢٢ - احتياطي يستثمر في سندات حكومية :

ينص قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ على أنه يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديد النسبة التي تجنب من الارباح الصافية لشراء سندات حكومية أو تودع بالبنك المركزي في حساب خاص . ويقف تجنيب الاحتياطي اذا بلغت قيمته ما يوازي رأس المال ما لم يقرر الوزير المختص استمرار تجنيبه ، وفي هذه الحالة يجب أن يجدد القرار في كل سنة وان تحدد فيه النسبة الواجب تجنيبها بشرط الا تجاوز النسبة التي يحددها قرار رئيس الجمهورية .

ويلاحظ ان القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ والمعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٦١ ينص ان تقوم الشركات المساهمة بتجنيب ٥٪ من الارباح الصافية سنويا تخصص لشراء سندات حكومية قبل توزيع أية مبالغ على المساهمين .

ويلاحظ ان هذا الاحتياطي يتفق مع الاحتياطي القانوني في أن تكوينه ملزم بنص القانون ، الا أنه يختلف عنه في ضرورة استثماره خارج الوحدة أي في سندات حكومية أو بمثابة ايداع بالبنك المركزي في حساب خاص .

ثالثا - حساب ٢٢٣ - احتياطي تمويل المشروعات الاستثمارية والتجديدات والتوسعات :

طبقا لما جاء بتفسيرات اللجنة الفنية الدائمة بجعل هذا الاحتياطي دائنا بما يجنب من الارباح السنوية لمقابلة ما تحتاجه الوحدة من عمليات تجديد على اصل أو اصول معينة ، ولا يقتضى ذلك ان يكون التجديد من نفس نوع وطبيعة الاصول القائمة فعلا في الوحدة الاقتصادية .

رابعا - حساب ٢٢٤ - احتياطي عام :

يفهم من تسمية هذا الاحتياطي ان تكوينه يكون بفرض عام وهو تدعيم المركز المالي للوحدة الاقتصادية .

خامسا - حساب ٢٢٥ - احتياطي سداد مساهمة الحكومة :

يجعل هذا الاحتياطي دائنا بما يجنب من الفائض لتكوين مقابل سداد مساهمة الحكومة ، ويلاحظ ان تكوين هذا الاحتياطي بمثابة سداد أو استهلاك مساهمة الحكومة من الارباح السنوية الصافية للوحدة الاقتصادية .

سادسا - حساب ٢٢٦ - احتياطي ارتفاع اسعار الاصول :

كما سبق ان بينا عند التعرض لموضوع الاهلاك يتم تكوين هذا الاحتياطي من مصدرين :

١ - فروق القيمة الاستبدالية ، وتتمثل في الفروق بين الاهلاك على أساس القيم الاستبدالية والقيم التاريخية للاصول الثابتة .

٢ - اهلاك الاصول التي تم اهلاكها دفتريا وما زالت تستخدم في الانتاج .

سابعا - حساب ٢٢٧ - احتياطيات اخرى :

يقيد في هذا الحساب ما يجنب من الفائض لتكوين احتياطيات غير السابق ذكرها ، ويراعى عند تكوين أكثر من احتياطي ان يكون لكل منها حساب فرعي مستقل .

وسوف نبين المعالجة المحاسبية لتكوين هذه الاحتياطيات عند شرح موضوع توزيع الفائض .



المبحث الثالث

المخصصات

المخصصات من حسابات الخصوم ، وتكون مقابل انشاء اعباء تحمل على ايرادات الفترة بسبب النقص المحتمل أو المؤكد في الاصول ولكن لا يمكن قياسه على وجه التحديد ، أو لمقابلة التزامات محتملة أو مؤكدة ولكن غير محدد قيمتها . ويتبين من هذا التعريف مايلي :

١ - تنقسم المخصصات الى نوعين رئيسيين : النوع الاول مخصصات تقييم الاصول مثل مخصص الاهلاك ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والنوع الثاني مخصصات التزامات مثل مخصص الضرائب المتنازع عليها .

٢ - مقابل المخصصات اعباء تحميلية على الايرادات بخلاف الاحتياطيات التي تعتبر توزيع أو تصرف في الفائض القابل للتوزيع .

ومقابل المخصصات هي حسابات « الاستخدامات » التي تستخدم لتكوين المخصصات ، وطبقا للدليل المحاسبي ينحصر ذلك في حسابين هما : « الاهلاك د / ٣٥٢ » و « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك د / ٣٦٧ » .

اما المخصصات ذاتها فتتقسم الى حسابات هي : « مخصص اهلاك د / ٢٣١ » و « مخصص الضرائب المتنازع عليها د / ٢٣٢ » و « مخصص الديون المشكوك في تحصيلها د / ٢٣٣ » و « مخصصات اخرى د / ٢٣٤ » .

وتختلف وجهات النظر بخصوص كيفية اظهار المخصصات بالميزانية ، وبهذا الخصوص نورد التعليق الآتي :

١ - تركز القواعد المحاسبية على « سبب » تكوين المخصصات ، وطبقا لذلك تظهر مخصصات الاصول (كمخصصات الاهلاك والديون المشكوك في تحصيلها) بالميزانية مطروحة من الاصول المتعلقة بها بسبب كونها ممثلة للنقص المؤكد ولا يمكن قياسه على سبيل التحديد او ممثلة للنقص المحتمل في هذه الاصول ، اما مخصصات الالتزامات فتظهر في جانب الخصوم بالميزانية بسبب كونها ممثلة لالتزامات مؤكدة ولا يمكن قياسها على سبيل التحديد او ممثلة لالتزامات محتملة بالنسبة للوحدة الاقتصادية .

٢ - تركز النظرة الاقتصادية على « نتيجة » تكوين المخصصات ، وهي حبس اموال بالوحدة الاقتصادية كمصدر من مصادر التمويل الذاتي ، وطبقا لهذه النظرة تظهر جميع المخصصات في جانب الخصوم بالميزانية ، وهذه النظرة هي التي انعكست في نموذج الميزانية بالنظام المحاسبي الموحد .



الفصل الثاني مصادر التمويل الخارجى

كما سبق أن بينا ، تشمل مصادر التمويل الخارجى القروض طويلة الاجل والبنوك الدائنة والدائنون والحسابات الدائنة المختلفة ، وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول :	القروض طويلة الاجل
المبحث الثانى :	البنوك الدائنة
المبحث الثالث :	الدائنون
المبحث الرابع :	الحسابات الدائنة المختلفة



المبحث الأول

القروض طويلة الاجل

يظهر هذا الحساب حركة القروض أى المبالغ التى تقترضها الوحدة الاقتصادية من الغير على أن تسدها بعد مدة تزيد على سنة من تاريخ عقد القروض ، وذلك بغض النظر عن صفة القرض أى سواء كان جهة مصرفية (كالبنك المركزى) أو غير ذلك .

القواعد الخاصة بالقروض طويلة الاجل :

١ - التفرقة بين القروض « المحلية » و « الخارجية » مع تبويب القروض بحسب القرض منها الى : « قروض لشراء اصول جديدة » و « قروض لشراء اصول قائمة » و « قروض لشراء مستلزمات سلعية » .

وذلك لأن المدفوعات لشراء اصول ثابتة جديدة تعتبر من التكوين الراسمالى ، بينما شراء اصول قائمة (قديمة) لا يعدو ان يكون تحويلا رأسماليا من وحدة اقتصادية لأخرى ، أما شراء المستلزمات السلعية فهو من النشاط الجارى .

٢ - عند سداد قروض الاصول الثابتة يجعل حساب البنك تمويل النشاط الاستثمارى دائنا ، أما سداد قروض المستلزمات السلعية فيتم عن طريق بنك تمويل النشاط الجارى .

٣ - لا يجوز تغطية الفوائد لحساب القرض ، فالفوائد التي استحققت ولم تدفع تقيّد لحساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - فوائد مستحقة د / ٢٧٤٣ » .

مثال :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام ه والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي :

١ - اشترت الشركة اراضي بناء تم استلامها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه بقرض يسدد بعد خمس سنوات .

٢ - سددت الشركة ما يلي (ا) قرض قيمته ٦٠٠٠ جنيه مستحق لأحدى الشركات الاجنبية مقابل خامات اشترتها الشركة من هذه الشركة الاجنبية منذ أربع سنوات . (ب) قرض قيمته ٩٠٠٠ جنيه منحة البنك المركزي للشركة منذ ثلاث سنوات لشراء آلات جديدة .

بيان	مساعد	له	منه
من ه / تكوين سلمي اراضي	٨٠٠٠		٨٠٠٠
الى ه / قروض محلية طويلة الاجل لشراء اصول قائمة (شراء اراضي بناء بقرض)	٨٠٠٠	٨٠٠٠	
من / قروض خارجية طويلة الاجل لشراء مستلزمات سلعية	٦٠٠٠		٦٠٠٠
الى ه / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد القروض المستحق لـ ... بشيك رقم ...)		٦٠٠٠	
من ه / قروض محلية طويلة الاجل لشراء اصول جديدة	٩٠٠٠		٩٠٠٠
الى ه / بنك تمويل النشاط الاستثمارى (سداد قرض البنك المركزى بشيك رقم ...)		٩٠٠٠	

المبحث الثانى . البنوك الدائنة

يبين هذا الحساب دائنية البنوك للوحدة الاقتصادية ، وينقسم الى حسابات مساعدة هي : « سحب على المكشوف د / ٢٥١ » و « وقروض قصيرة الاجل بضمان د / ٢٥٢ » و « جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية د / ٢٥٣ » .

اولا - حساب ٢٥١ - سحب على المكشوف :

يظهر هذا الحساب مديونية الوحدة مقابل السحب على المكشوف من البنك وذلك بدون ضمان ، ويلاحظ كما سبق بيانه ان النظام المحاسبى يقضى بتقسيم حساب « البنك حساب جارى » الى حسابين فرعيين أحدهما لتمويل النشاط الجارى والآخر لتمويل النشاط الاستثمارى ، ولكن النظام لم يتبع هذا الاجراء بالنسبة لحساب السحب على المكشوف .

ثانيا - حساب ٢٥٢ - قروض قصيرة الاجل بضمان :

يظهر هذا الحساب مديونية الوحدة مقابل قروض من البنك لمدة سنة فأقل ، وتقدم الوحدة ضمانا للبنك عند عقد هذه القروض ، وقد يكون هذا الضمان ممثلا فى أوراق مالية او تجارية او بضائع او ضمان شخصى .

ثالثا - حساب ٢٥٣ - جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية :

يبين هذا الحساب حركة الاعتمادات التى يتم تمويلها بمعرفة البنك ، أى الاعتمادات التى لم يخصم قيمتها من الحساب الجارى للوحدة ، فيجعل دائنا بقيمة الاعتمادات التى يتم تمويلها بمعرفة البنك ويجعل مدينا بقيمة المبالغ التى تخصم من الحساب الجارى للوحدة .

ويلاحظ ان النظام - فى صدد شرحه لهذا الحساب - أشار الى استخدامه بخصوص تمويل « اعتمادات مستندية لشراء بضائع د / ١٣٦١ » ، ولم يتعرض لموضوع تمويل « اعتمادات مستندية لشراء أصول ثابتة د / ١٢٢٢ » . وليس هناك مفر من استخدام نفس الحساب بخصوص تمويل الاعتمادات من النوع الاخير بواسطة البنك ، ونرى تقسيم هذا الحساب الى حسابين فرعيين كما يلى :

جارى دائن مقابل اعتمادات مستندية		٢٥٣
لشراء أصول ثابتة	٢٥٢١	
لشراء بضائع	٢٥٢٢	

وذلك تمثيلاً مع السمة العامة للنظام وهي تخصيص مجموعة من الحسابات لاثبات عمليات النشاط الاستثماري وأخرى لاثبات عمليات النشاط الجاري .



المبحث الثالث

الدائنون

يضم هذا الحساب الإجمالي الالتزامات المترتبة على مباشرة الوحدة لنشاطها الجاري ، وقد تنشأ هذه الالتزامات كنتيجة مباشرة لهذا النشاط ويتمثل في حسابات « موردون » و « أوراق دفع » ، وقد تنشأ هذه الالتزامات كنتيجة غير مباشرة لنشاط الوحدة الجاري ، وقد جمع النظام المحاسبي هذه الالتزامات في حسابي « الدائنون المتنوعون » و « دائنو توزيعات » . ويجب ملاحظة أن حساب الدائنون لا يشمل على التزامات الوحدة الناشئة من النشاط الاستثماري المتمثل بصفة خاصة في عمليات شراء الأصول الثابتة والأوراق المالية ، إذ تندرج هذه الالتزامات ضمن « الحسابات الدائنة المختلفة د / ٢٧ » .

وطبقاً لذلك ينقسم الحساب إلى حسابات مساعدة هي : « موردون د / ٢٦١ » و « أوراق دفع د / ٢٦٢ » و « دائنون متنوعون د / ٢٦٣ » و « دائنو توزيعات د / ٢٦٤ » .

وسنؤجل شرح حساب « دائنو توزيعات » للباب السادس عند التعرض لموضوع توزيع الفائض ، أما الحسابات الأخرى فيخصص لها الفروع التالية .

الفرع الأول

الموردون

يمثل هذا الحساب إجمالي حسابات الموردين بما فيهم مقاولي الباطن ويجعل دائناً بإجمالي قيمة المشتريات وبقية أوراق الدفع التي رفضتها الوحدة ، ويجعل مديناً بما يسدد للموردين والخصم المكتسب وبقية مردودات المشتريات وأوراق الدفع التي يسحبها الموردون على الوحدة .

القواعد الخاصة بالموردين :

١ - تقسيم حساب الموردين حسب التقسيم القطاعي في المحاسبة القومية فينقسم الحساب إلى حسابات فرعية وجزئية كما يلي :

موردون			٢٦١
موردو القطاع العام		٢٦١١	
خدمات	٢٦١١١		
اعمال	٢٦١١٢		
موردو القطاع الخاص		٢٦١٢	
موردو الخارج		٢٦١٣	

٢ - قصر استخدام حساب الموردين على مشتريات المستلزمات السلعية واستحقاق المستلزمات الخدمية والمشتريات بفرض البيع .

٣ - معالجة المدفوعات المقدمة للموردين مباشرة في حساباتهم (١) ، فاذا فرض أن الوحدة الاقتصادية دفعت لمورد (شركة قطاع عام) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه تحت ذمة توريد مستلزمات سلعية لم تستلمها الوحدة بعد ، يتم اثبات ذلك بالقيود الآتى :

بيان	مساعد	له	منه
من د / موردو قطاع عام اعمال شركة ...	٣٠٠٠		٣٠٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى		٣٠٠٠	

وإذا فرض أن توريد هذه المستلزمات للوحدة الاقتصادية لم يتم حتى نهاية السنة المالية ، فإن الرصيد المدين لهذا المورد يظهر كرصيد شاذ في جانب الأصول بالميزانية وتحت اسم « موردون » ، أى دون إجراء مقاصة بين الأرصدة العادية والشاذة للموردين .

الفرع الثانى

أوراق الدفع

يمثل هذا الحساب حركة أوراق الدفع ، فيجعل دائما بقيمة أوراق الدفع خلال الفترة ، ويجعل مدينا بقيمة ما يسدد وما يرفض منها .

القواعد الخاصة بأوراق الدفع :

١ - التفرقة بين أوراق الدفع المحلية والخارجية ، فيقسم الحساب الى حسابين فرعيين هما : « أوراق دفع محلية د / ٢٦٢١ » و « أوراق دفع خارجية د / ٢٦٢٢ » .

(١) يلاحظ في هذا الصدد أن الدفعات المقدمة لشراء أصول ثابتة تقيّد في حساب « اتفاق استثمارى - دفعات مقدمة د / ١٢٢١ » وذلك لحين توريد هذه الأصول .

٢ - قصر استخدام هذا الحساب على اثبات عمليات أوراق الدفع المرتبطة بحساب المورقين .

وكمثال نفرض أن أحد الموردين بالخارج سحب كمبيالة على الوحدة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيته فيقيد ذلك كما يلي :

م . د	بيان	له	منه
٢٦١٢	من د / موردو الفلج		٥٠٠٠
٢٦٢٢	الى د / اوراق دفع خارجية	٥٠٠٠	

الفرع الثالث

الدائنون المتنوعون

يتمثل حساب الدائنين المتنوعين أساسا في الالتزامات التي ترتبط بصنف غير مباشرة بالنشاط الجاري ، وينقسم الى حسابات فرعية هي : « تأمينات الغير د / ٢٦٣١ » و « مصلحة الضرائب د / ٢٦٣٢ » و « مصلحة الجمارك د / ٢٦٣٣ » و « وزارة الخزانة / ٢٦٣٤ » و « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية د / ٢٦٣٥ » و « جاري المؤسسة د / ٢٦٣٦ » و « الهيئة العامة للتأمين والمعاشات د / ٢٦٣٧ » و « جاري شركات المؤسسة د / ٢٦٣٨ » و « هيئات تأمينية أخرى د / ٢٦٣٩ » .

اولا - حساب ٢٦٣١ - تأمينات الغير :

ويقيد فيه حركة التأمينات التي يدفعها الغير للوحدة ضمانا لتنفيذ تعهداتهم ، ومن امثلة ذلك التأمينات الابتدائية والنهائية المقدمة من الغير . وفيما يلي اهم القيود المتعلقة بهذا الحساب :

١ - دفع التأمينات بواسطة الغير :

١٨٢١	من د / بنك تمويل النشاط الجاري
٢٦٢	الى د / دائنون متنوعون
٢٦٣١	تأمينات الغير

٢ - رد التأمينات للغير :

٢٦٢	من د / دائنون متنوعون
٢٦٣١	تأمينات الغير
١٨٢٢	الى د / بنك تمويل النشاط الاستثماري

ويلاحظ ان المدفوع سدادا لهذه التأمينات ورد ضمن مدفوعات النشاط الاستثماري والراسمالي في قوائم الموازنة النقدية ، ولذلك جعل حساب البنك تمويل النشاط الاستثماري دائما بما يرد من هذه التأمينات .

ثانيا - حساب ٢٦٣٢ - مصلحة الضرائب :

ويبين هذا الحساب حركة الضرائب المتمثلة في التزامات على الوحدة ، فيقيد في هذا الحساب ما يلي :

١ - حركة الضرائب المحتجزة من الغير عند المنبع لحساب مصلحة الضرائب طبقا لما تقرره القوانين مثل ضريبة كسب العمل والقيم المنقولة وملحقاتها .

٢ - حركة الضرائب التي تتحملها الوحدة وتدفعها مباشرة لمصلحة الضرائب مثل الضريبة العقارية وضرائب ارباح العام . ويلاحظ في هذا الصدد ان هناك ضرائب تتحملها الوحدة عن طريق خصمها عند المنبع بواسطة الغير ومن ثم لا علاقة لها البتة بحساب مصلحة الضرائب مثل ضريبة القيم المنقولة على ايرادات الاوراق المالية للوحدة .

ويلاحظ ان هناك بعض بنود الضرائب تسدد عمليا لجهات غير مصلحة الضرائب وتمثل في الضرائب العقارية وضريبة السيارات ومع ذلك يتم تقييدها لحساب مصلحة الضرائب الامر الذي اثار بعض الانتقادات نحو تسمية هذا الحساب . ويقسم حساب مصلحة الضرائب الى حسابات جزئية وتحليلية كما يلي :

مصلحة الضرائب		٢٦٣٢
ضرائب محتجزة من الغير عند المنبع		٢٦٣٢١
كسب عمل ودفاع ودمغة	٢٦٣٢١١	
قيم منقولة وبلدية ودفاع وغيرها	٢٦٣٢١٢	
ضرائب تتحملها الوحدة		٢٦٣٢٢
ضرائب ارباح المسام	٢٦٣٢٢١	
ضرائب عقارية	٢٦٣٢٢٢	
ضرائب اخرى	٢٦٣٢٢٣	

ثالثا - حساب ٢٦٣٣ - مصلحة الجمارك :

يجعل هذا الحساب دائما بالرسوم الجمركية ورسوم الانتاج المستحقة لمصلحة الجمارك ، ويجعل مدينا بما يسدد منها وبما يتم تسويته مع حساب « مصلحة الجمارك - امانات د / ١٦٣٣ » .

ويقسم هذا الحساب الى حسابات جزئية هي : « رسوم جمركية على اصول ثابتة مستوردة د / ٢٦٣٣١ » و « رسوم جمركية على بضائع مستوردة د / ٢٦٣٣٢ » و « رسوم انتاج د / ٢٦٣٣٣ » .

قلنا سابقا ان حساب « دائنون متنوعون » يخصص أصلا لحصر الالتزامات التي ترتبط بصفة غير مباشرة بالنشاط الجاري ، ولكن يلاحظ ان حساب « مصلحة الجمارك - رسوم جمركية على اصول ثابتة مستوردة » يتعلق بنشاط استثماري ، ويبدو ان هدف النظام من ادراجه كحساب جزئي لحساب « دائنون متنوعون » هو اثبات المستحق لمصلحة الجمارك في حسابات جزئية تنتمي لحساب فرعي واحد .

رابعا - حساب ٢٦٣٤ - وزارة الخزانة :

يمثل هذا الحساب حركة المعاملات المباشرة بين وزارة الخزانة والوحدة الاقتصادية ، فيقيد فيه حصيلة الخزانة ، كما يقيد فيه حركة المعاملات الجارية مع هذه الوزارة ، فيقسم هذا الحساب الى حسابين جزئيين هما ، « حصيلة الخزانة د / ٢٦٣٤١ » و « حساب جاري د / ٢٦٣٤٢ » .

خامسا - حساب ٢٦٣٥ - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية :

ويقيد به حركة المستحق للهيئة عن التأمينات الاجتماعية (حصة العامل + حصة الوحدة) وفروق مكافآت ترك الخدمة المستحقة لبعض العاملين والادخار الذي يستقطع من اجور العاملين ، وطبقا لذلك ينقسم الحساب الى حسابات جزئية هي « حساب جاري د / ٢٦٣٥١ » و « مقابل مكافآت ترك الخدمة د / ٢٦٣٥٢ » و « مقابل ادخار د / ٢٦٣٥٣ » .

سادسا - حساب ٢٦٣٦ - جاري المؤسسة :

ويمثل هذا الحساب حركة المعاملات الجارية بين الوحدة الاقتصادية والمؤسسة التي تتبعها . ومن ثم لا يدخل في هذا الحساب استحقاق وسداد حصة الدولة في الارباح التي تسدد عمليا للمؤسسة ، اذ يتم معالجة ذلك عن طريق حساب دائنو توزيعات .

سابعا - حساب ٢٦٣٧ - الهيئة العامة للتأمين والمعاشات :

تشترك بعض الهيئات العامة في صندوق التأمين والمعاشات وليس في هيئة التأمينات الاجتماعية ، ولذلك اضيف هذا الحساب لبيان حركة المستحق لهذه الهيئة .

ثامنا - حساب ٢٦٣٨ - جاري شركات المؤسسة :

من المعلوم ان المؤسسة تتبعها عدة وحدات اقتصادية ، لذلك خصص

هذا الحساب لبيان حركة المعاملات الجارية بين الوحدة وبتى الوحدات الاقتصادية التابعة لنفس المؤسسة .

تاسعا - حساب ٢٦٣٩ - هيئات تأمينية اخرى :

قد تتعامل الوحدة مع هيئات تأمينية بخلاف الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، لذلك خصص هذا الحساب لبيان حركة لمعاملات بين الوحدة وهذه الهيئات التأمينية الأخرى .



المبحث الرابع

الحسابات الدائنة المختلفة

قد تنشأ التزامات على الوحدة نتيجة مباشرة نشاطها الاستثمارى أى شراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية ، كما قد يكون هناك حسابات دائنة لم يفردها لها حسابات خاصة بها بالدليل المحاسبى .

وقد خصص النظام المحاسبى حساب « الحسابات الدائنة المختلفة » بصفة أساسية لبيان حركة هذه الالتزامات ، فينقسم هذا الحساب الى حسابات مساعدة هي : « الانتاج التام تحت البيع د / ٢٧١ » و « دائنون مختلفون د / ٢٧٢ » و « ارصدة دائنة اخرى د / ٢٧٣ » و « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة د / ٢٧٤ » .

ويلاحظ ان حساب « الانتاج التام تحت البيع » يقابل حساب « حركة الانتاج التام بسعر البيع » ، وقد سبق شرح طبيعة هذين الحسابين ومعالجتهما محاسبيا ، لذلك سنقتصر على شرح الحسابات الأخرى فى الفروع القابضة .

الفرع الأول

الدائنون المختلفون

استحدث النظام المحاسبى الموحد هذا الحساب لخصر حركة التزامات الوحدة المترتبة على نشاطها الاستثمارى أى شراء الأصول الثابتة والاستثمارات المالية ، وهو حساب وسيط لابرار حركة النقدية لتسهيل استخراج الموازنة النقدية وربطها بحسابات الميزانية .

وينقسم هذا الحساب الى حسابات فرعية هي : « دائنو شراء أصول جديدة د / ٢٧٢١ » و « دائنو شراء أصول قائمة د / ٢٧٢٢ » و « دائنو فوائد سابقة على بدء التشغيل د / ٢٧٢٣ » و « دائنو شراء سندات حكومية د / ٢٧٢٤ »

و « دائنو شراء أوراق مالية د / ٢٧٢٥ » و « دائنو شراء استثمارات مالية أخرى د / ٢٧٢٦ » ، ويلاحظ على هذه الحسابات ما يلي :

١ - خصص النظام حسابا لشراء الاصول الثابتة الجديدة وآخر لشراء الاصول القائمة لان شراء الاصول الجديدة يعتبر تكويننا رأسماليا على المستوى القومى ، أما شراء الاصول القائمة فلا يعدو أن يكون تحويلا رأسماليا على هذا المستوى .

٢ - خصص حساب لدائنو فوائد سابقة على بدء التشغيل لان هذه الفوائد تحمل على حساب النفقات الايرادية المؤجلة التي تعتبر بندا من بنود الاصول الثابتة .

٣ - تخصص الحسابات الثلاث الاخيرة لبيان الالتزامات المترتبة على شراء الاستثمارات المالية .

الفرع الثانى

حساب الارصدة الدائنة الاخرى

يقسم هذا الحساب الى حسابات فرعية هي : « دائنون بمبالغ مستقطعة من العاملين د / ٢٧٣١ » و « ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام لاحقة د / ٢٧٣٢ » و « ارصدة دائنة متنوعة د / ٢٧٣٣ » .

أولا - حساب ٢٧٣١ - دائنون بمبالغ مستقطعة من العاملين :

يجعل هذا الحساب دائنا بالمبالغ المستقطعة من أجور العاملين والمستحق سدادهما للغير ، فيما عدا :

١ - ضرائب كسب العمل والدفاع والامن القومى والدمغة .

٢ - المستقطع مقابل حصة العاملين فى التأمينات الاجتماعية والادخار .

اذ تقيد هذه الاستقطاعات فى الحسابات المختصة (١) ، وبناء على ذلك يجعل هذا الحساب دائنا بما يستقطع من العاملين كاشتراكات النوادى والنقابات ، واقساط عن مشتريات العاملين من وحدات اقتصادية أخرى ، والنفقات الشرعية ونحو ذلك ، ويجعل هذا الحساب مدينا بما يسدد للغير من هذه الاستقطاعات .

ثانيا - حساب ٢٧٣٢ - ارباح مبيعات تقسيط تخص اعوام لاحقة :

تقوم بعض الوحدات الاقتصادية بنشاط البيع بالتقسيط مع حفظ حق الملكية اى عدم نقل ملكية ما يتم بيعه للمشتري الا بعد سداد الاقساط كما هو الحال

(١) انظر المعالجة المحاسبية للاجور النقدية فى البحث الاول - الفصل الاول - الباب الرابع .

بأنسبة لمشروعات التعمير والاسكان ، وبالنسبة لهذا النشاط تثار مشكلة كيفية توزيع الأرباح على سنوات التعاقد ، وليس هنا مجال سرد ومناقشة الآراء المختلفة في هذا الصدد ، لذلك نفضل أرجاء مناقشة أرباح مبيعات التقسيط وكيفية معالجتها محاسبيا الى بحث مستقل ، كما سبق أن أشرنا بخصوص أرباح مشروعات التعمير والاسكان .

ثالثا - حساب ٢٧٣٣ - الإرصدة الدائنة المشروعة :

ويخصص هذا الحساب لاثبات أى التزام لم يندرج تحت أى حساب من حسابات الخصوم السابق الإشارة إليها ، ونذكر من هذه الالتزامات على سبيل المثال ما يلي :

١ - ما يدفعه العاملون أو ما يستقطع من أجورهم مقابل التمتع بالمزايا العينية .

٢ - أوراق الدفع غير المتعلقة بحساب الموردين مثل حالة سحب كمبيالة على الوحدة الاقتصادية بقيمة مشترياتها من مكونات الأصول الثابتة .

الفرع الثالث

المصروفات الجارية والتخصيصية المستحقة

وهو حساب وسيط لابرار حركة النقدية لتسهيل استخراج الموازنة النقدية وينقسم هذا الحساب الى حسابات فرعية هي : « أجور مستحقة د / ٢٧٤١ » و « ايجارات مستحقة د / ٢٧٤٢ » و « فوائد مستحقة د / ٢٧٤٣ » و « تبرعات واعانات مستحقة للغير د / ٢٧٤٤ » و « تعويضات مستحقة د / ٢٧٤٥ » و « مصروفات سنوات سابقة مستحقة د / ٢٧٤٦ » .

ويجعل هذا الحساب دائنا بما استحق من هذه المصروفات ومدينا بما دفع منها فعلا . ويلاحظ في هذا الصدد أن النظام المحاسبي، يستلزم اثبات استحقاق هذه المصروفات أولا بأول أى دون الانتظار لعملية الجرد في نهاية السنة المالية ، وطبقا لذلك يمثل رصيد هذا الحساب المصروفات التى استحققت ولم تدفع بعد .



الباب الرابع حسابات الاستخدمات

تقديم الباب - الاطار العام لتبويب الاستخدمات :

استخدم النظام المحاسبي الموحد اصطلاح « الاستخدمات » ليعبر عن النفقات والاعباء التي تنفقها أو تتحملها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة نتيجة استخدام خدمات أو عوامل الانتاج في مباشرة نشاطها الاقتصادي ، وارتباط بنود هذه الاستخدمات بالنشاط الجارى للوحدة الاقتصادية قد يكون ارتباطا مباشرا أو غير مباشر ، كما أنها قد تشمل بعض البنود غير المرتبطة بهذا نشاط مثل المصروفات الخاصة بالسنوات السابقة .

وطبقا للاطار العام للدليل المحاسبي يتم تبويب الاستخدمات الى ستة مجموعات ، وهى « الأجور د / ٣١ » و « المستلزمات السلعية د / ٣٢ » و « المستلزمات الخدمية د / ٣٣ » و « المشتريات بغرض البيع د / ٣٤ » و « المصروفات النحولية الجارية د / ٣٥ » و « التحويلات الجارية التخصيصية د / ٣٦ » .

ويمكن تفسير هذا التبويب بالمقارنة بينه وبين التبويب التقليدى لعناصر التكاليف ، اذ طبقا لهذا التبويب الأخير تقسم العناصر الى ثلاث مجموعات ، وهى « الأجور » و « المستلزمات السلعية » و « المصروفات » ، وذلك بجانب الأعباء الأخرى غير المرتبطة بالنشاط الجارى .

فبالمقارنة بين وجهتى النظر السابقتين من زاويتى المصطلحات والتبويب يمكن ابراز النقاط الآتية :

١ - استخدم الدليل المحاسبي اصطلاح « الاستخدمات » بدلا من اصطلاح « عناصر التكاليف » لكون الأول أكثر شمولاً ، الأمر الذى مكن أولا من تضمين الدليل المحاسبي المشتريات بغرض البيع حتى يمكن انطباقه على النشاط التجارى بجانب الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، كما مكن ثانيا من اشتمال الدليل على حساب التحويلات الجارية التخصيصية باعتباره مجمع الاستخدمات التى لا تعتبر فنيا من عناصر التكاليف .

٢ - تم تقسيم « المصروفات » بالدليل الى قسمين ، الأول هو « المستلزمات الخدمية » باعتبارها تمثل تكلفة الخدمات المؤداة بواسطة الغير ، والثانى هو « المصروفات التحويلية الجارية » باعتبارها تمثل باقى المصروفات . وبخصيص حساب للمستلزمات الخدمية بالدليل المحاسبي منبثق من هدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية لكون هذه المستلزمات اذا ما اضيفت

الى المستلزمات السلعية فأنهما يعبران معا عن الاستهلاك الوسيط كما هو معروف في المحاسبة القومية .

٣ - أخذ الدليل المحاسبي بالأسلوب المتعارف عليه في المحاسبة من حيث التفرقة بين الاستخدامات المرتبطة بالنشاط الجاري والاستخدامات الأخرى ، فقد تم تجميع هذه الاستخدامات الأخيرة في التحويلات الجارية التخصيصية ، وهذا امر منطقي إذ أن هذه التفرقة إذا كانت أمرا حيويا لتنمية الوظيفة الخدمية للمحاسبة في مجال امداد ادارة الوحدة الاقتصادية بالبيانات مبوبة بالشكل الذي يمكنها من الرقابة وتقييم الاداء ، فهي أيضا ضرورية لامكان تصوير « حساب الانتاج » و « حساب التخصيص » على المستوى القومي .

بعد هذا التحليل والتفسير ، نقسم هذا الباب الى فصول تبعا لتبويب الاستخدامات بالدليل المحاسبي كما يلي :

الفصل الأول	: الأجرور
الفصل الثاني	: المستلزمات السلعية
الفصل الثالث	: المستلزمات الخدمية
الفصل الرابع	: المشتريات بفرض البيع
الفصل الخامس	: المصروفات التحويلية الجارية
الفصل السادس	: التحويلات الجارية التخصيصية



الفصل الأول الأجور

الأجور هي تكلفة القوة العاملة بالوحدة الاقتصادية ولا تقتصر هذه الأجور على ما تدفعه الوحدة من أجور نقدية بل تتعداها لتشمل ما يتمتع به قوة العاملة من مزايا عينية وما تساهم به الوحدة في التأمينات الاجتماعية، ومن الناحية الاقتصادية تعتبر الأجور عائدا لأحد عوامل الإنتاج وعنصرا من عناصر القيمة المضافة .

وينقسم حساب الأجور الى ثلاث حسابات وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول :	الأجور النقدية
المبحث الثاني :	المزايا العينية
المبحث الثالث :	مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية



المبحث الأول

الأجور النقدية

يقصد بالأجور النقدية ما يستحقه العاملون من أجور وما في حكمها فنشمل :

١ - **الوظائف الدائمة :** وتنضمين كافة الفئات بالنسبة للإدارة العليا والمسئول الأول والثاني والثالث .

٢ - **المكافآت الشاملة :** وتتضمن مكافآت الخبراء الوطنيين والاجانب وأجور العمال الموسمين .

٣ - **تكاليف المعارين :** وذلك في حدود ما تتحمله الوحدة من تكاليفهم .

٤ - **تكاليف الإجازات الدراسية .**

٥ - **المكافآت :** وهي التي تمنح مقابل أعمال إضافية مثل الأجر الإضافي ونظير أيام الجمع ومكافآت حضور الجلسات واللجان .

٦ - البدلات والرواتب : وهي التي تمنح لوظائف معينة او طبقا لأوضاع أو ظروف معينة مثل رواتب تمثيل الوظائف العليا ، ورواتب طبيعة العمل ، وبدلات السكن والأغذية والملابس .

القواعد الخاصة بالأجور النقدية :

١ - عدم ارتباط البدلات بالنشاط الإنتاجي : لا تدخل ضمن الأجور النقدية البدلات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي مثل بدل الانتقال الذي يجب توجيهه محاسبيا « مستزمات خدمية - نقل وانتقالات عامة ومواصلات » .

٢ - إجمالي الأجر : تتمثل تكلفة الأجر النقدية بالنسبة للوحدة الاقتصادية في إجمالي الأجر دون صافية أي قبل الاستقطاعات .

٣ - توسيط حساب مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة : لأغراض الموازنة النقدية تمت الأجور بقيدين ، القيد الأول لاثبات استحقاقها ، والقيد الثاني لاثبات صرفها للعاملين ، ويتم ذلك عن طريق توسيط أحد حسابات الالتزامات وهو حساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - أجور مستحقة » .

أما الاستقطاعات فتقيد استحقاقها لحسابات الميزانية المختصة ، وتخصر الاستقطاعات المدفوعة في الموازنة النقدية عن طريق هذه الحسابات ، وفيما يلي بيان بحسابات الميزانية التي تقيد لها هذه الاستقطاعات .

١ - دائنون متنوعون د / ٢٦٣ : ويقيد لهذا الحساب الاستقطاعات الآتية :

أ (الضرائب المستحقة عند المنبع من العاملين ، وتفيد لحساب « مصلحة الضرائب - كسب عمل ودفاع ودمغة د / ٢٦٣٢١١ » .

ب (حصة العاملين في اشتراك هيئة التأمينات الاجتماعية وتفيد لحساب « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - حساب جاري د / ٢٦٣٥١ (١) » .

ج (اشتراكات الادخار وتفيد لحساب « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مقابل ادخار د / ٢٦٣٥٣ » .

٢ - دائنون بمبالغ مستقطعة من العاملين د / ٢٧٣١ : ويقيد لهذا الحساب الاستقطاعات لحساب دائنين مثل أقساط مشتريات العاملين من وحدات أخرى ، واشتراكات الهيئات والنوادي وأستقطاعات تنفيذا لأحكام قضائية ونحو ذلك .

(١) تشترك بعض الهيئات في صندوق التأمين والمعاشات وليس في هيئة التأمينات الاجتماعية ، لدى هذه الحالة تفيد حصة العاملين في حساب « الهيئة العامة للتأمين والمعاشات د / ٢٦٣٧ » .

٣ - أرصدة دائنة متنوعة د / ٢٧٢٢ : و يقيد لهذا الحساب اشتراكات العاملين مقابل التمتع بمزايا عينية تقدمها الوحدة الاقتصادية كعلاج للاسر او نصيب في تكلفة التغذية ونحو ذلك .

ويرى بعض الكتاب ان تقيد هذه الاشتراكات او المساهمة لحساب « مزايا عينية د / ٣١٢ » ، كتسوية او تخفيض مباشر لتكلفة هذه المزايا ، ويرد على ذلك ان هذه المعالجة ان استقامت في حالة استقطاع حصة العاملين في المزايا لعينية من اجورهم النقدية فأنها لا تستقيم في حالة دفع هذه الحصة نقدا بواسطة العاملين ، لان معالجة ذلك بجعل حساب النقدية مدينة وحساب المزايا العينية دائنا يتناقض مع سمة « ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والالتزامات » .

لذلك نرى قيد مساهمة العاملين في المزايا العينية ، سواء خصمت من الاجور النقدية او تم دفعها بواسطة العاملين ، لحساب من حسابات الالتزامات وهو حساب « أرصدة دائنة متنوعة » وذلك لعدم تخصيص حساب لذلك بالدليل المحاسبي .

وبهذا الصدد يلاحظ انه يتعين نسوية حساب المزايا العينية في نهاية كل فترة دورية بجعله دائنا مع جعل حساب « أرصدة دائنة متنوعة » مدينا كما سيرد بمصيلا فيما بعد .

٤ - عملاء قطاع خاص عائلي د / ١٦١٢١ : و يقيد لهذا الحساب الاستقطاعات سدادا لثمن مشتريات العاملين من الوحدة الاقتصادية .

٥ - مدينون متنوعون - سلف العاملين د / ١٦٢٢ : و يقيد لهذا الحساب الاستقطاعات سدادا لسلف العاملين من الوحدة الاقتصادية .

المعالجة المحاسبية للاجور النقدية :

١ - استحقاق الاجر : يقيد اجمالى كشوف الاجور بجعل حساب الاجور النقدية مدينا باجمالى الاجور وحساب الاجور المستحقة دائنا بصافى الاجر مع قيد الاستقطاعات في الحسابات المتعلقة بها ، ويتم ذلك طبقا لاذن التوجيه المحاسبي الآتى :

٢١١	من هـ / اجسور تقسدية
٢٦٤	الى هـ / دائنون متنوعون
٢٦٢١١١	مصلحة الضرائب - كسب عمل ودفاع ودمغة
٢٦٢٥١	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - حساب جارى
٢٦٢٥٢	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مقابل الانفاق
٢٧٢١	الى هـ / دائنون بمبالغ مستقطعة من العاملين
٢٧٢٢	الى هـ / ارصدة دائنة متنوعة
١٦١٢١	الى هـ / عملاء قطاع خاص عائل
١٦٢	الى هـ / مدينون متنوعون
١٦٢٢	سلف العاملين
٢٧٤	الى هـ / مصروفات جارية وتخصيمية مستحقة
٢٧٤١	اجسور مستحقة

٢ - سحب شيك بقيمة صافي الاجور المستحقة : يقيد سحب هذا الشيك
بائن التوجيه المحاسبى الآتى :

٢٧٤	من هـ / مصروفات جارية وتخصيمية مستحقة
٢٧٤١	اجسور مستحقة
١٨٢١	الى هـ / بك تمويل النشاط الجارى

٣ - سداد الالتزامات المترتبة على الاستقطاعات : بينما فيما سبق انواع
الاستقطاعات ، ومن حيث مصر هذه الاستقطاعات يمكن تبويبها الى ثلاث
مجموعات :

أ (استقطاعات يترتب عليها التزامات يتعين على الوحدة الاقتصادية
سدادها طبقا للمواعيد المقررة ، وتتمثل ذلك فى الاستقطاعات المقيدة
لحساب « دائنون متنوعون » و « دائنون بمبالغ مستقطعة من
العاملين » .

ب (استقطاعات يترتب عليها تحصيل كل أو جزء من حقوق الوحدة
الاقتصادية قبل العاملين بها ، ويتمثل ذلك فى الاستقطاعات لحساب
« عملاء قطاع خاص عائل » و « مدينون متنوعون - سلف العاملين » .

ج (استقطاعات يترتب عليها استرداد جزء من تكلفة المزايا العينية ،
ويتمثل ذلك فى مساهمة العاملين فى هذه المزايا والمقيدة لحساب
« ارصدة دائنة متنوعة » .

وطبقا لهيئة التحليل فان سداد الالتزامات المترتبة على الاستقطاعات ينحصر في المجموعة الاولى ، ويتم اثبات السداد طبقا لاذن التوجيه المحاسبي الآتى :

٢٦٢	من هـ / دائنسون متوعسون
٢٦٢٢١١	مصلحة الضرائب - كسب عمل ودفاع وبمفنة
٢٦٢٥١	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - حساب جزى
٢٦٢٥٢	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مقابل اخر
٢٧٢١	من هـ / دائنسون بمبالغ مستقطعة من العاملين
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

وهذا وقد يكون من حق الوحدة الاقتصادية استقطاع عمولة نحصيل عند سداد بعض الالتزامات السابقة ، فاذا فرضنا ان الوحدة سددت الاستقطاعات الخاصة بمشتريات العاملين من وحدات اقتصادية اخرى بعد خصم العمولات المستحقة فان ذلك يقيد باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

٢٧٢١	من هـ / دائنسون بمبالغ مستقطعة من العاملين
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى
٤٤٦	الى هـ / ايرادات متنوعة (١)
٤٤٦٥	عمولات

٤ - الاجور المترتبة للخزينة : قد تترجع بعض الاجور لعدم صرفها لمستحقها لسبب من الاسباب ، فيتم توريدها في خزينة الوحدة الاقتصادية ، ويقيد ذلك باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

١٨١	من هـ / نقدية بالمستندون (حسب نوعه)
٢٧٤	الى هـ / مصروفات جارية وتخصيمية مستحقة
٢٧٤١	اجور مستحقة

٥ - السلف النقدية للعاملين : تسمح اللوائح الخاصة ببعض الوحدات الاقتصادية بمنح سلف نقدية للعاملين بها ، فاذا تمت السلفة بشيك يقيد ذلك باذن توجيه المحاسبي الآتى :

(١) للتعرف على حساب الإيرادات المتوقعة ومكوناته يرجع الى حساب الإيرادات التحويلية في الباب الخاص بالموارد .

١٦٣	من د / مدينسون موقوفسون
١٦٣٢	سلف العاملين
١٨٢٢	الى د / بنك تمويل النشاط الاستثمارى

وبلاحظ ان سلف العاملين ادرجت في قوائم الموازنة النقدية ضمن قائمة مدفوعات النشاط الاستثمارى والراسمالي ، وهذا يفسر جعل حساب بنك تمويل انشطاء الاستثمارى دائنا بالقيد السابق .
ويتم تحصيل السلف النقدية عادة على أقساط شهرية في شكل استقطاعات من الاجور النقدية كما بينا سابقا .



المبحث الثانى

المزايا العينية

تمثل هذه المزايا فيما تقدمه الوحدة للعاملين بها من علاج واغذية وملابس وسكن وما شابه ذلك .

وتكلفة هذه المزايا تتمثل في صافي تكلفتها اى بعد تخفيضها بما يساهم به العاملون مقابل التمتع بهذه المزايا ، مثل ما قد يدفعه العاملون مقابل التغذية في مطعم الوحدة الاقتصادية . وقد بين النظام انواع هذه المزايا فيما يلى :

- صافي تكلفة اغذية تصرف للعاملين .
- صافي تكلفة ملابس تصرف للعاملين .
- صافي تكلفة نقل العاملين .
- تكلفة العلاج الطبى .
- تكلفة خدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وترفيهية .
- تكلفة السكن المجانى .
- مزايا عينية اخرى .

القواعد الخاصة بالمزايا العينية :

١ - **الشكل العينى** : فاذا كانت الوحدة تقدم سسكنا مجانيسا لبعض العاملين اعتبر ذلك من المزايا العينية ، اما ما تدفعه الوحدة لفئة اخرى من العاملين كبذل سكن فيعتبر من الاجور النقدية .

٢ - **عدم ارتباط المزايا بنفقات النشاط الانتاجى** : لا يحمل حساب المزايا العينية بتكلفة الخدمات المؤداة لبعض العاملين والتي تعتبر فنيا مرتبطة بنفقات النشاط

الإنتاجي ، اذ يجب تحميل تكلفة هذه الخدمات على الحسابات الخاصة بها في الاستخدامات ، ومن أمثلة هذه الخدمات .

أ (تكلفة التغذية التي تقدم للعاملين تعويضاً لهم عن الأضرار الصحية التي يتعرضون لها نتيجة طبيعة العمل مثل الوجبات الغذائية الإضافية التي تقدم للقطاسين ، اذ تحمل على حساب « مستلزمات سلعية ح / ٣٢ » . أما الوجبات الغذائية التي تقدم لجميع العاملين فتعتبر من المزايا العينية .

ب (تكاليف الملابس التي يتحتم على العاملين ارتداؤها بسبب العمل ، مثل الملابس التي تصرف للعاملين بالقيادة الطبية الخاصة بالوحدة الاقتصادية ، فتحمل أيضاً على حساب « مستلزمات سلعية ح / ٣٢ » ، أما الملابس التي تصرف كمعونة أو مجرد توحيد الزي فان تكاليفها تعتبر مزايا عينية .

ج (تكاليف نقل العاملين من أماكن التجمع الى مراكز العمل خارج المدن ، فتحمل تكلفة هذه الخدمة على الاستخدامات المختلفة .

٣ - معالجة مساهمة العاملين في المزايا : تقيد هذه المساهمة لحساب « ارمدة دائنة متنوعة ح / ٢٧٣٣ » سواء خصمت هذه المساهمة من الأجور النقدية أو تم دفعها نقداً بواسطة العاملين .

٤ - صافي تكلفة المزايا : عبء المزايا بالنسبة للوحدة الاقتصادية يتمثل في صافي تكلفتها ، لذلك يتعين تسوية حساب المزايا العينية في نهاية كل فترة دورية بجعله دائناً بحصيلة مساهمة العاملين خلال تلك الفترة .

المعالجة المحاسبية للمزايا العينية :

تختلف هذه المعالجة باختلاف الوسيلة التي تقدم بها الوجبة الاقتصادية هذه المزايا للعاملين . وفي هذا الصدد توجد وسيلتان :

١ - أن تقوم الوحدة بتقديم المزايا بواسطة أجهزتها ، فكثر من الوحدات الاقتصادية تقوم بتقديم خدماتها الاجتماعية للعاملين بها كالمطعم أو النادي أو المستشفى ، ويكون تقديم هذه الخدمات كلها أو بعضها بالمجان ، وبقيمة رمزية لا تغطي التكلفة .

٢ - أن تؤدي المزايا بواسطة الغير وتقوم الوحدة بسداد المستحق عن هذه المزايا .

تأدية المزايا العينية بواسطة أجهزة الوحدة :

قد تقوم الوحدة بتقديم بعض المزايا العينية بواسطة أجهزتها مثل إقامة مطعم لتغذية العاملين ، وتتم معالجة تكلفة هذه المزايا طبقاً لما يلي :

١ - معالجة كل جهاز كمركز تكلفة ، ويخصص له حساب بدفتر اسنقاذ مراكز الخدمات الانتاجية ، فيخصص مثلا مركز تكلفة لكل من المطعم، والنادي والمستشفى .
حساب هذه المراكز (يطلق عليها مراكز الخدمات الاجتماعية) تكون جزءا من دفتر اسنقاذ مراكز الخدمات الانتاجية .

٢ - بالنسبة للحسابات المالية يتم تحميل بنود تكاليف مراكز الخدمات الانتاجية على الاستخدامات المختلفة ، فمثلا اجور العاملين بهذه المراكز تدخل ضمن اجور العاملين بالوحدة وتحمل على حساب « اجور نقدية د / ٣١١ » بالقيود السابق بيانه .

٣ - بتحليل بنود الاستخدامات على حسابات المراقبة ثم على حسابات المراكز في ادارة التكاليف يمكن حصر تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية ، وبصفة عامة تمثل هذه التكاليف في اجور نقدية ومزايا عينية (المزايا الخاصة بالعاملين في مراكز الخدمات الاجتماعية) وتأمينات اجتماعية ومستلزمات سلعية ومستلزمات خدمية ومصروفات تحويلية جارية (اهلاك وايجارات وغير ذلك) .

٤ - في نهاية كل فترة دورية ترسل ادارة التكاليف الى الحسابات المالية بيان يادرسالى تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية ، فيتم قيده باذن التوجيه المحاسبي الآتي :

من ٥ / المزايا العينية	
٢١٥	الى ٥ / اجور نقدية
٢١١	الى ٥ / مزايا عينية
٢١٢	الى ٥ / تأمينات اجتماعية
٢١٤	الى ٥ / مستلزمات سلعية
٢٢	الى ٥ / مستلزمات خدمية
٢٤	الى ٥ / مصروفات تحويلية جارية
٢٥	(مع التحليل اللازم)

ويترتب على هذا القيد تسوية حسابات الاستخدامات بزيادة رصيد حساب المزايا العينية وتخفيض ارصدة الاستخدامات الأخرى .

ويتوقف معالجة حصة او مساهمة العاملين في هذه المزايا (ان وجدت) على كيفية تحصيلها ، فقد يدفعها العاملون نقدا ، وقد يخصم من اجورهم نقدية ، ففي حالة دفعها نقدا يكون القيد :

من ٥ / نقدية بالصندوق	
JAL	(حسب نوعه)
٢٢٢٤	الى ٥ / ارصدة دائنة متنوعة

وفي حالة الخصم من الأيجور النقدية يعالج المبلغ المخصوم كاستقطاع
يرحل الى حساب « ارصدة دائنة متنوعة » (انظر قيد استحقاق الاجور
نقدية) .

ولما كانت تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية تمثل اجمالي تكلفة للمزايا
عينية لذلك يتعين تخفيض هذا الاجمالي بمقدار حصة للعاملين (ان وجدت)
لدى يعكس حساب المزايا العينية صافي تكلفتها ، ويتم ذلك بالقيد الآتي كل فترة
ورية .

٢٧٢٢	من هـ / ارصدة دائنة متنوعة
٢١٢	الى هـ / مزايا عينية

نادية المزايا العينية بواسطة الغير :

هناك خلاف في الرأي حول اثبات استحقاق المزايا العينية ، فيفضل البعض
بتوسيط حساب « اجور مستحقة » بينما يفضل البعض الآخر بتوسيط حساب
« موردون » .

١ - **توسيط حساب « اجور مستحقة »** : يفضل البعض هذه المعالجة
استنادا الى ان النظام المحاسبي يقضى بتوسيط حساب « اجور مستحقة » عند
قيد استحقاق الاجور دون تحديد ذلك بالاجور النقدية ، ومن ثم فان الامر
ينسحب ايضا على المزايا العينية كيند من بنود هذه الاجور .

وبناء على هذه المعالجة يقيد استحقاق حصة الوحدة في المزايا (قيمة فواتير
موردى المزايا مطروحا منها حصة او مساهمة العاملين ان وجدت)
بالقيد الآتي :

٢١٢	من هـ / مزايا عينية
٢٧٤	الى هـ / مصروفات جارية وتخصيصية مسند
٢٧٦١	اجور مستحقة

وكما سبق التول يتوقف معالجة حصة او مساهمة العاملين في هذه المزايا
(ان وجدت) على كيفية تحصيلها ، ففي حالة دفعها نقدا يكون القيد :

١٨١	من هـ / نقدية بالمستوفى
٢٧٢٢	الى هـ / ارصدة دائنة متنوعة

وفي حالة الخصم من الاجور النقدية يعالج المبلغ المخصوم كاستقطاع
يرحل الى حساب « ارصدة دائنة متنوعة » .

ويقيد سداد فواتير المزايا العينية كما يلي :

٢٧٤	من د / مصروفات جارية وتفصيلية مستحقة
٢٧٤١	أجور مستحقة
٢٧٢٢	من د / ارصدة دائنة متنوعة
١٨٤١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

٢ - توسيط حساب « موردون » : يفضل البعض الآخر هذه المعالجة استنادا الى أن الامر في جوهره لا يعدو أن يكون توريد سلع أو خدمات ، ومن ثم فإن الحساب الذى يفضل توسيطه هو حساب « موردون » .
وبناء على هذه المعالجة يقيد استحقاق المزايا العينية طبقا لاجمالي فواتير الموردين بالقيد الآتى :

٤١٤	من د / مزايا قنبية
٤١١	الى د / موردون

وعند سداد هذه الفواتير يجعل حساب الموردین مدينا وحساب بنك تمويل انشباط الجارى دائنا .

كما سبق القول تقيد مساهمة العاملين لحساب « ارصدة دائنة متنوعة » سواء دفعت نقدا او تم استقطاعها من الاجور النقدية .

ولما كانت فواتير المزايا تمثل اجمالى تكلفتها لذلك يتعين تخفيض هذا الاجمالي بمقدار حصة العاملين (ان وجدت) لكى يعكس حساب المزايا العينية صافى كلفتها ويتم ويتم ذلك بالقيد الآتى كل فترة دورية :

٢٧٢٢	من د / ارصدة دائنة متنوعة
٤١٤	الى د / مزايا عينية

وكتعليق على الطريقتين نقول انه وان كانت الطريقة الاولى أكثر اتساقا مع النظام المحاسبى الا أنه طبقا لاعتبارات عملية يفضل اتباع الطريقة الثانية ، وتأييدا لذلك نورد التعليق الآتى :

١ - توسيط حساب « أجور مستحقة » يجب ان يكون في حدود حصة الوحدة في المزايا العينية ، وهذا يستلزم عند ورود فواتير المزايا ان تكون الوحدة على علم بمقدار مساهمة العاملين ، الامر الذى لا يتوافر بالنسبة لجميع أنواع المزايا المؤداة بواسطة الغير . وهذا الامر لا يستلزمه توسيط حساب « موردون » اذ ان قيد استحقاق المزايا يشمل اجمالى الفواتير .

٢ - توسط حساب « اجور مستحقة » يؤدي الى تجزئة استحقاق موردى المزايا في حسابين هما حساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - اجور مستحقة » وحساب « ارصدة دائنة متنوعة » ، الامر الذى يساقتض مع وحدة احساب الشخصى . ولكن توسط حساب « موردون » يؤدي الى وحدة الحساب الشخصى الامر الذى يؤدي الى سرعة التعرف على حركة و ارصدة حسابات موردى المزايا .

٣ - توسط حساب « اجور مستحقة » يؤدي الى معالجة المزايا العينية بانسلوب يختلف عن معالجتها في حالة تأديتها بواسطة اجهزة الوحدة ، ولكن توسط حساب « موردون » يؤدي الى تماثل المعالجة كما يتضح مما يلى :

(ا) يجعل حساب « مزايا عينية » مدينا باجمالى تكلفتها مع جعل حسابات الاستخدامات دائنة في حالة تأدية المزايا بواسطة اجهزة الوحدة ، وجعل حساب المورددين دائنا في حالة تأدية المزايا بواسطة الغير ، وبعبارة اخرى يجعل حساب المزايا مدينا باجمالى التكلفة مع توسط حسابات الاستخدامات في الحالة الاولى وتوسط حساب المورددين في الحالة الثانية .

(ب) في كلتا الحالتين تقيد مساهمة العاملين في المزايا لحساب « ارصدة دائنة متنوعة » ، مع تسوية حساب المزايا العينية دوريا لكى يعكس الحساب حساب التكلفة .



المبحث الثالث

مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية

تمثل هذه المساهمة في حصة الوحدة الاقتصادية في التأمينات الاجتماعية تشمل تأمين الشيخوخة والتأمين الصحى وتأمين اصابات العمل وتأمين البطالة .

المعالجة المحاسبية للتأمينات الاجتماعية :

بعد اعداد قوائم الاجور تحسب الوحدة الاقتصادية مساهمتها في التأمينات الاجتماعية طبقا للاوضاع القانونية . وتقيد هذه المساهمة كما يلى :

٢١٣	من ه / مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية
٢٦٢	الى ه / دائنون متنوعون
٢٦٢٥١	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - حساب جارى

هذا وتقوم بعض الوحدات الاقتصادية بحساب مساهمتها في التأمينات الاجتماعية على شوائم الاجور ، فتعتمد خاتمة لهذه المساهمة على هذه القوائم . وفي هذه الحالة يدخل قيد استحقاق هذه المساهمة ضمن قيد استحقاق الاجور نقدية كما يتضح من المثال في نهاية هذا المبحث .

فروق مكافأة ترك الخدمة :

يستحق العاملون الذين التحقوا بالخدمة قبل ٦١/١٢/٣١ فروق مكافأة ترك الخدمة ، وذلك عن زيادة مرتباتهم بعد هذا التاريخ . وفي نهاية كل سنة مالية تقوم الوحدة الاقتصادية بحساب هذه الفروق لاثباتها في الدفاتر . وقبل صدور النظام المحاسبي الموحد كانت هذه الفروق تثبت بجعل حساب الارباح والحسائر مدينا وحساب مخصص مكافأة ترك الخدمة دائنا ، ولما كانت هذه الفروق تمثل التزاما محددًا يتعين طبقا لمقتضيات النظام تقييدها لحساب « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » ، ويتم ذلك في نهاية كل فترة محاسبية باذن التوجيه التالي :

٤١٤	من هـ / مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية
٤١٤	الى هـ / دائنون مشوعون
٤١٤٥٢	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مقابل مكافآت ترك الخدمة

وعندما يترك احد هؤلاء العاملين الخدمة تحسب الوحدة استحقاقه في هذه الفروق على نموذج خاص وترسله مرفقا به شيك بالمستحق الى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ويقيد ذلك بالقيد الآتي :

٤١٤	من هـ / دائنون مشوعون
٤١٤٥٢	الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مقابل مكافآت ترك الخدمة
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجاري

وطبقا لذلك يكون رصيد حساب « مقابل مكافآت ترك الخدمة » في تاريخ معين مثلا المستحق للعاملين بالوحدة ، اي الذين لم يتركوا الخدمة حتى ذلك التاريخ .

تعويضات اصابة العمل :

تقوم الوحدات الاقتصادية بسداد تعويضات اصابة العمل بالنيابة عن هيئة العامة للتأمينات الاجتماعية ، وقد صدرت اخيرا تعليمات يحق بمقتضاها للوحدات الاقتصادية خصم المبالغ المدفوعة كتعويضات من المستحق للهيئة ، ويتيد سداد التعويضات للعامل بالقيد الآتي :

٢٦٢

٢٦٣٥١

١٨٢١

من هـ / دالتسون مقسومون
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - حساب جارى

الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

المثال الأول :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في إحدى شركات القطاع العام خلال شهر معين ، والمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبي .

اولا - وردت للشركة فاتورة ملابس توحيد الزي بمبلغ ٢٠٠ جنيه من إحدى شركات القطاع العام ، ووزعت الملابس على العاملين .

ثانيا - دفعت الشركة لأحد العاملين مبلغ ٣٠ جنيه بشيك لاصابته وذلك باليابة عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ثالثا - سددت الشركة بشيك مبلغ ٢٥٠ جنيه مكافأة ترك الخدمة المستحقة لأحد العاملين بالشركة بمناسبة تركه الخدمة .

رابعا - دفع أحد العاملين مبلغ ١٥ جنيه قيمة مساهمته في المزايا العينية .

خامسا - تقرر منح أحد العاملين سلفة نقدية قدرها ٢٠٠ جنيه ، وتم صرفها بشيك .

سادسا - في نهاية الشهر كانت البيانات المتعلقة بالاجور كما يلي (المبالغ بالجبهات) :

١ - اجور نقدية بيانها كما يلي : ٨٣٠٠ وظائف دائمة - ٨٠٠ مكافآت شاملة - ٢٠٠ رواتب وبدلات .

٢ - حصة الشركة في التأمينات الاجتماعية ١٢٠٠ .

٣ - استقطاعات من الاجور النقدية بيانها كما يلي : ٢٠٠ ضرائب كسب عمل ودمغة - ١٠٠٠ حصة العاملين في التأمينات الاجتماعية - ٤٠ اشتراكات العاملين في الادخار - ١٥ اشتراكات العاملين في النقابة - ٢٠ اقساط سدادا لمشتريات العاملين من الشركة - ٣٤٥ اقساط سدادا لمشتريات العاملين من شركات اخرى - ٢٠ احكام قضائية - ٥ مساهمة العاملين في ملابس توحيد الزي - ١٠ اقساط سدادا لسلف العاملين من الشركة .

وقد تم سحب شيك بالاجور المستحقة ، ولم يقبض أحد العاملين صيلفي استحقاقه وقدره ٤٠ جنيه ، وقد تم توريد المبلغ لصندوق الادارة ، وقد صرف هذا العامل استحقاقه بشيك خلال الشهر التالي .

وفي اوائل الشهر التالي سددت بشيكات الاستقطاعات الآتية : المستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - اقساط مشتريات العاملين من شركات اخرى بعد خصم ٥ جنيه عمولات .

بيانات	مساعد	له	منه
من / مزايا عينية			٢٠٠
الى ه / موردوق . ع . اعمال شركة ... (توريد ملابس توحيد الزي بفاتورة رقم ...)	٢٠٠	٢٠٠	
من ه / دائنون متنوعون ه . ع . للتأمينات الاجتماعية - جارى	٢٠		٢٠
الى ه / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد التمريض المستحق للعامل ... بشيك رقم ...)		٢٠	
من ه / دائنون متنوعون ه . ع . ت . الاجتماعية - م . م . ترك الخدمة	٢٥٠		٢٥٠
الى ه / بنك تمويل النشاط الجارى (مكافأة ترك الخدمة للعامل ... بشيك رقم ...)		٢٥٠	
من ه / نقدية بالصندوق الى ه / ارصدة دائنة متنوعة م . العاملين في المزايا العينية (مساهمة العامل ... في المزايا العينية)	١٥	١٥	١٥
من ه / مدينون متنوعون سلف العاملين	٢٠٠		٢٠٠
الى ه / بنك تمويل النشاط الاستثمارى (سلفة للعامل ... بشيك رقم ...)		٢٠٠	
من ه / اجور نقدية من ه / تأمينات اجتماعية			٩٢٠٠ ١٢٠٠
الى ه / دائنون متنوعون مصلحة الضرائب - كسب عمل .. ه . ع . للتأمينات الاجتماعية - جارى ه . ع . للتأمينات الاجتماعية - ادخار	٢٠٠ ٢٢٠٠ ٤٠	٢٤٤٠	

بيان	مساعد	ليرة	منه
الى هـ / د . يبلغ و . من العاملين نقابة العاملين	١٥	٢٨٠	
اقساط وشهادات العاملين	٢٤٥		
اهكام قضائية	٢٠		
الى هـ / ارضدة دائنة متنوعة		٥٠	
م . العاملين في المزايا العينية	٥٠		
الى هـ / عملاء ق . خ . عالى		٢٠	
الى هـ / مدينسون متنوعون		١٠	
سلف العاملين	١٠		
الى هـ / م . ج . ت . مستحقة		٧٦٠٠	
اجور مستحقة	٧٦٠٠		
(ملخص قوائم الاجور عن شهر ...)			
من هـ / م . ج . ت . مستحقة			٧٦٠٠
اجور مستحقة	٧٦٠٠		
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى		٧٦٠٠	
(شيك رقم ... بصافي الاجور المستحقة)			
من هـ / صناديق الادارة			٤٠
الى هـ / م . ج . ت . مستحقة		٤٠	
اجور مستحقة	٤٠		
(ارتجاع المستحق للعامل .. لصندوق الادارة)			
من هـ / م . ج . ت . مستحقة			٤٠
اجور مستحقة	٤٠		
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى		٤٠	
(شيك رقم ... تسدادا للمستحق للعامل ...)			
من هـ / دائنون متنوعون			٢٢١٠
هـ . ع . للتأمينات الاجتماعية - جارى	٢١٧٠		
هـ . ع . للتأمينات الاجتماعية - اذخر	٤٠		
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى		٢٢١٠	
(شيك رقم ... ورقم ... تسدادا للمستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية)			

بيان	مساعد	له	منه
من ٥ / د . بمبلغ م . من العاملين اقساط مشتريات العاملين	٢٤٥		٢٤٥
الى ٥ / بنك تمويل النشاط الجارى الى ٥ / ايرادات متسوعة عمولات	٥	٢٤٠ ٥	
(شيكات ارقام ... سدادا للمستحق عن مشتريات العاملين من شركات)			

ويلاحظ على الحل ما يلى :

١ - بدأ كل قيد بالحساب العام طبقا للمفهوم الاعتبارى السابق بيانه ، وقد سطررت اليومية بتخصيص خانة « مساعد » لاستخدامها لتحليل كل من المبالغ المدينة والدائنة ، للترحيل الى الحسابات فى دفاتر الاستاذ المساعد .

٢ - فى الحياة العملية يكتب قرين كل حساب رقمه طبقا للدليل المحاسبى وقد اهمل ذلك نظرا لضيق الصفحة .

٣ - قيدت « مساهمة الوحدة فى التأمينات الاجتماعية » بجعلها مدينة . وقيد لحساب « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - جارى » مبلغ ٢٢٠٠ جنيه وهو يشمل مساهمة الوحدة وحصة العاملين . وسدد المستحق للهيئة وقدره ٢١٧٠ جنيه اى بعد خصم التعويض المدفوع بالنيابة عنها وقدره ٣٠ جنيه .

٤ - نتيجة للقيود السابقة جعل حساب مساهمة العاملين فى المزايا اعينية دائنا بمبلغ ٦٥ جنيه (١٥ + ٥٠) ، ويلاحظ ان هذا الحساب يقفل كل فترة دورية ، وذلك بمقدار رصيده فى نهاية تلك الفترة ، كتخفيض لرصيد حساب المزايا العينية كما سبق بيانه .

المثال الثانى :

فى نهاية سنة مالية معينة تجمعت البيانات الآتية ، والمطلوب اجراء مايلزم من قيود تسوية :

١ - بلغت تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية فى الفترة الاخيرة ٦٠٠٠ جنيه (٢١٠٠ جنيه اجور نقدية - ٥٠ جنيه مزايا عينية - ٣٥٠ جنيه تأمينات اجتماعية - ٣١٥٠ جنيه مستلزمات سلعية - ١٠٠ جنيه مستلزمات خدمية - ١٠٠ جنيه اهلاك - ١٥٠ جنيه اجارات) ، هذا علما بان ما سبق ان خصم من جور العاملين كمساهمين فى تكاليف هذه الخدمات ٢٤٠٠ جنيه .

٢ - بلغت فروق مكانة ترك الخدمة المستحقة عن السنة المالية ٨٠٠ جنيه .

بمبلغ	مساعد	لسه	منه
من ٥ / مزايا عينية			١٠٠٠
الى ٥ / اجور نقدية		٢١٠٠	
الى ٥ / مزايا عينية		٥٠	
الى ٥ / تأمينات اجتماعية		٢٥٠	
الى ٥ / مستلزمات منتظمة		٢١٥٠	
الى ٥ / مستلزمات خدمية		١٠٠	
الى ٥ / اهتلاك		١٠٠	
الى ٥ / اجسرات فعليه		١٥٠	
(اجمالي تكلفة مراكز الخدمات الاجتماعية عن شهر ...)			
من ٥ / ارضدة دائمة متنوعة			٢٤٠٠
مساهمة العاملين في المزايا	٢٤٠٠		
الى ٥ / مزايا عينية		٢٤٠٠	
(تخفيض تكلفة المزايا بمساهمة العاملين)			
من ٥ / تأمينات اجتماعية			٨٠٠
الى ٥ / دائنون متنوعون		٨٠٠	
٥ . غ . ت . الاجتماعية - م.م. ترك الخدمة	٨٠٠		
(فرق مكانة ترك الخدمة عن السنة المالية)			

الفصل الثاني

المستلزمات السلعية

خصص النظام المحاسبي حساب « المستلزمات السلعية ح / ٣٢ » لاثبات وتجميع المستلزمات السلعية المستخدمة في نشاط الوحدة الاقتصادية .

نبويب المستلزمات السلعية :

١ - حساب ٣٢١ - خامات : وتشمل الخامات الداخلة في تركيب السلعة او انلازمة لانتاجها ، وينقسم الى الحسابين الفرعيين الآتيين :

٣٢١١	خامات رئيسية	٣٢١٢	خامات مساعدة
------	--------------	------	--------------

٢ - حساب ٣٢٢ - وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل : ويتمثل في المستخدم من الفحومات والمواد البترولية و مواد التزييت والتشحيم والتيار الكهربائي والغاز ، وينقسم الى الحسابات الآتية :

٣٢٢١	فحومات	٣٢٢٤	كهرباء
٣٢٢٢	مواد بترولية	٣٢٢٥	غاز
٣٢٢٣	مواد تزييت وتشحيم	٣٢٢٦	اخرى

٣ - حساب ٣٢٣ - قطع غيار ومهمات : ويشمل قطع الغيار و مواد انصيانة والمهمات المتنوعة ، وينقسم الى الحسابين الفرعيين الآتيين :

٣٢٣١	قطع غيار و مواد الصيانة	٣٢٣٢	مواد ومهمات متنوعة
------	-------------------------	------	--------------------

٤ - حساب ٣٢٤ - مواد تعبئة وتغليف : وتنقسم الى نوعين : مواد مستهلكة اي لا تستردها الوحدة مثل علب الكرتون ، مواد متداولة اي تستردها الوحدة بعد استعمال المنتج مثل الزجاج والصناديق الخشبية في صناعة المياه الغازية ، فينقسم الحساب الى الحسابين الفرعيين الآتيين :

٣٢٤١	مواد تعبئة وتغليف مستهلكة	٣٢٤٢	مواد تعبئة وتغليف متداولة
------	---------------------------	------	---------------------------

٥ - حساب ٣٢٥ - مخلفات : ويمثل هذا الحساب ما قد يستخدم من مخلفات الوحدة في وجه من اوجه نشاطها الانتاجي .

٦ - حساب ٣٢٦ - أدوات كتابية وكتب : ويشمل هذا الحساب تكلفة ما تشتريه أو تستهلكه الوحدة من أدوات كتابية ، كما سيوضح عند بيان المعالجة المحاسبية لهذا البند .

٧ - حساب ٣٢٧ - مياه وانارة : ويشمل هذا الحساب كافة ما استهلكته الوحدة من مياه وما استهلكته من كهرباء لاغراض الانارة فقط ، وينقسم الى حسابين فرعيين كما يلي :

٣٢٧١	مياه	٣٢٧٢	انارة
------	------	------	-------

وبفحص هذا التبويب من جهة ، وبمقارنته بحسابات مخازن المستلزمات السلعية من جهة أخرى (١) ، نلاحظ مايلي :

- ١ - يمكن تقسيم المستلزمات السلعية المستخدمة الى نوعين كما يلي :
(أ) مستلزمات سلعية تشتريها أو تنتجها الوحدة وتخضع عادة لاجراءات التخزين ثم الصرف منها طبقا لاحتياجات نشاط الوحدة ، وتشمل على سبيل المثال الخامات وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف .
(ب) مستلزمات سلعية لا تقبل التخزين بطبيعتها وتمثل في الكهرباء والمياه والانارة .

٢ - لم يفرّد الدليل المحاسبي حسابا لمخزن الأدوات الكتابية ، الامر الذي ادى الى بعض الجدل بخصوص المعالجة المحاسبية لشراء هذه الأدوات .

القواعد الخاصة بالمستلزمات السلعية :

١ - واقعة الصرف من المخازن هي المنشئة للاستخدام بالنسبة للمستلزمات التي سبق تخزينها : يسبق واقعة الصرف من المخازن واقعة شراء واطافة المستلزمات السلعية للمخازن ، وكما سبق ان بينا يقيد استحقاق هذه الواقعة الاخيرة بجعل حساب من حسابات الاصول وهو حساب المخزن المختص لدينا ، وحساب الموردين دائنا .

وتقيد واقعة صرف المستلزمات من المخزن بمقتضى اذن صرف بجعل حساب مخازن المستلزمات السلعية دائنا و « حساب المستلزمات السلعية د / ٣٢ » لدينا ، ومعنى ذلك انه يترتب على صرف المستلزمات من المخازن تحول جزء من تكلفة اصول الوحدة الاقتصادية الى استخدام .

٢ - تسعير المواد المنصرفة على اساس المتوسط المتحرك : يحسب تكلفة المستلزمات السلعية المنصرفة من المخازن على اساس المتوسط المتحرك ، وهو المتوسط المرجح للسعر بعد كل اضافة (٢) .

(١) ، (٢) انظر الفصل الثاني - الباب الثاني ، الخاص بالمخزون .

٢ - واقعة الاستحقاق هي المنشئة للاستخدام بالنسبة للمستلزمات التي لا تقبل التخزين بطبيعتها : تترن واقعة الاستحقاق مع واقعة الاستخدام بالنسبة للمستلزمات السلعية التي لا تقبل التخزين ، ومن ثم فان واقعة الاستحقاق هي المنشئة للاستخدام بالنسبة لهذا النوع من المستلزمات السلعية ، وعند قيد استحقاقها يتم توسط حساب الموردين مع تقسيمه قطاعيا .

المعالجة المحاسبية للمستلزمات السلعية :

تم المعالجة المحاسبية للمستلزمات السلعية طبقا للتواعد السابقة ، الا انه بجانب معالجة صرف المستلزمات من المخازن والمستلزمات السلعية التي لا تقبل تخزين بطبيعتها هناك بعض الجوانب التي تحتاج لمعالجة او مناقشة خاصة ، وهي شراء مستلزمات للاستخدام مباشرة ، وشراء الادوات الكتابية ، وصرف واسترداد مواد التعبئة والتغليف المتداولة .

١ - صرف المستلزمات السلعية : من الناحية العملية لا يتم اعداد اذن توجيه محاسبي لكل اذن صرف ، فبعد تسعيره وقيده في حساب الصنف او الاصنف في دفتر استاذ المخزن يقيد في يومية مساعدة هي يومية صادر المخازن ، وفي نهاية كل فترة دورية يقيد مجموع اليومية المساعدة باذن قيد اليومية العامة التالي :

من ٥ / مستلزمات سلعية	
٢٢١	مهمات (١)
٢٢٢	وقود زيوت وقوى محركة للتشغيل
٢٢٣	قطع فيلر ومهمات
٢٢٤	مواد تعبئة وتغليف (٢)
٢٢٥	مخلفات
٢٢٦	ادوات كتابية وكتب (٣)
١٢١١	الى ٥ / موزن المخلفات
١٢١٢	الى ٥ / موزن المهمات (٤)
١٢١٣	الى ٥ / موزن الوقود
١٢١٤	الى ٥ / موزن قطع الفيلر والمهمات
١٢١٥	الى ٥ / موزن مواد التعبئة والتغليف

(١) يتم في الحياة العملية تحليل الخبايا الى خامات رئيسية وخامات مساعدة وبالمثل بالنسبة لباقي انواع المستلزمات السلعية .

(٢) انظر معالجة صرف مواد التعبئة والتغليف المتداولة .

(٣) انظر معالجة الادوات الكتابية .

(٤) قد يكون مخزن الخبايا الرئيسية مستقلا عن موزن الخبايا المساعدة طبقا للتنظيم المخزني بالوحدة الاقتصادية ، وفي هذه الحالة يجعل كل مخزن دائنا بالنسبة له ، وبالمثل بالنسبة لباقي مخازن المستلزمات السلعية .

ويستخدم هذا الاذن في الترحيل كما يلي :

أ . الترحيل الى دفتر الاستاذ العام بجعل حساب المستلزمات السلعية
مدينة باجمالى المنصرف .

ب) الترحيل الى دفتر الاستاذ العام بجعل حساب كل مخزن دائننا
بالمنصرف منه .

ج) الترحيل الى دفتر استاذ مساعد الاستخدامات بجعل حساب
مساعد للمستلزمات السلعية مدينة بالمنصرف منه .

هذا وقد ترجع بعض المستلزمات السلعية الى المخزن ، ويتم ذلك بمقتضى
اشعارات رد ، وبعد تسعير هذه الاشعارات وتقيدها في حسابات الاصناف في
دفتر استاذ المخزن تقيد في يومية صادر المخازن باللون الاحمر او بين اقواس ،
وقد تقيد هذه الاشعارات في يومية خاصة هي يومية مرتجع المخازن ، ويقتيد
مجموعها في نهاية كل فترة دورية بعكس اذن قيد اليومية السابق وعند الترحيل من
هذا الاذن الى حسابات الاستخدامات تقيد القيم في الجانب الاصلى بالمسداد
الاحمر او وضعها بين قوسين ، وبذلك يمكن التوصل الى تكلفة صافى المسزومات
المستخدمة دون حاجة لتصوير حساباتها بجانبين (مدين ودائن) .

٢ - المستلزمات السلعية التي لا تقبل التخزين بطبيعتها : وتمثل في استهلاك
التيار الكهربائى لاغراض القوى المحركة (كهرباء) والمياه والاثارة . ويقتيد اسحقاقها
باذن التوجيه التالى :

٢٢	من هـ / مستلزمات سلعية
٢٢٢	وقود وزيوت وقوى ومحركة للتشغيل
٢٢٧	مياه وانسالة
٢٦١٢	الى هـ / موردون قطاع عام اعمال
x x	موردو قطاع عام اعمال - نقدا

ويقتيد السداد باذن التوجيه التالى :

٢٦١٢	من هـ / موردو قطاع عام اعمال
x x	موردو قطاع عام اعمال - نقدا
١٨٢٠	الى هـ / بلك تمويل النشاط الجارى

٣ - شراء مستلزمات سبلمية عند الضرورة للاستخدام مباشرة :

تتضى قواعد الرقابة على حركة المخازن ان يتم ايداع مشتريات المستلزمات السلعية بمخازن الوحدة ثم يتم الصرف منها بمقتضى انون صرف حسب احتياجات الوحدة ولكن قد تستدعى ضرورات العمل شراء كميات قليلة من هذه المستلزمات وارسالها للمركز الطالب لاستخدامها مباشرة .

فاذا فرضنا شراء مواد تعبئة وتغليف مستهلكة نقدا من احدى شركات القطاع الخاص ، وتم الاستخدام مباشرة ، يقيد استحقاق هذه المستلزمات باذن التوجيه التالى :

٢٢	من هـ / مستلزمات سبلمية
٢٢٤	مواد تعبئة وتغليف
٢٦١٢	الر. هـ / موردو قطاع خاص
x x	موردو قطاع خاص - نقدا

ويتم التوجيه المحاسبى للسداد بجعل حساب الموردين مدينا وحساب بنك تمويل النشاط الجارى دائنا .

٤ - شراء الأدوات الكتابية : لم يفرد بالدليل المحاسبى حسابا لمخزن الأدوات الكتابية الامر الذى ادى الى اختلاف الراى بخصوص المعالجة المحاسبية لشراء هذه المستلزمات ، وفي هذا الصدد يقترح معالجتان :

المعالجة الاولى : طبقا لهذه المعالجة تعتبر الادوات الكتابية مستهلكة محاسبيا وقت شرائها .

فاذا فرضنا شراء ادوات كتابية بالاجل من احدى شركات القطاع العام ، فبالرغم من ايداع هذه المستلزمات عمليا بالمخزن ، يقيد استحقاق هذه المستلزمات باذن التوجيه التالى :

٢٢	من هـ / مستلزمات سبلمية
٢٢٦	ادوات كتابية وكتب
٢٦١١٢	الى هـ / موردو قطاع عام اعمال
x x	شركة ...

ونرى ان هذه المعالجة تخالف قواعد الرقابة الداخلية كما قد تؤدي الى المقابلة غير السليمة بين الموارد والاستخدامات بالاضافة الى عدم التمكن من تحقيق اغراض محاسبة التكاليف على اساس سليم ، ويتضح ذلك من التعليق الانسى :

(أ) لا تحقق المعالجة السابقة الرقابة على حركة الادوات الكتابية من شراء وايداع بالمخزن ثم الصرف منها .

(ب) اعتبار الادوات الكتابية مستهلكة وقت الشراء يؤدي الى اخطاء عند مقابلة موارد واستخدمات السنوات المختلفة وخاصة اذا تم شراء ادوات كتابية بكميات كبيرة في بعض السنوات ، اذ ان الواقعة التي تنشأ الاستخدام هي الصرف للاستعمال حسب الاحتياجات وليست واقعة الشراء .

(ج) اذا سلمنا بأنه يمكن تحقيق الرقابة الداخلية بتخصيص سجل احصائي لمتابعة حركة الادوات الكتابية على أساس الاصناف والكميات فقط ، واذا سلمنا - مع التحفظ - ان الوحدات الاقتصادية تقوم عادة بشراء الادوات الكتابية طبقا لاحتياجاتها السنوية ، فان اعتبار هذه الادوات مستهلكة وقت شرائها لا يمكن من توزيع تكلفتها على حسابات المراقبة والمراكز الفرعية على أساس سليم ، الامر الذي قد لا يمكن من تحقيق اهداف محاسبة التكاليف .

المعالجة الثانية : طبقا للانتقادات السابقة نفضل المعالجة الفنية ، وبمقتضاها تحمل الادوات الكتابية على حساب « مخزن قطع الغيار والمهمات د / ١٣١٣ » ، باعتبار ان هذه الادوات تدخل ضمن المهمات المتنوعة .
فعند شراء ادوات كتابية بالاجل من احدى شركات القطاع العام وايداعها بالمخزن يتم التوجيه المحاسبي بالقيد الآتي :

١٣١٣	من ه / مخزن قطع الغيار والمهمات
٢٦١١٢	الى ه / موردو قطاع عم اعمال
× ×	شركة ...

ويتم صرف الادوات الكتابية بمقتضى اذون تندمج في اذن قيد اليومية الخاص باجمالى يومية صادر المخازن ، وتفيد تكلفتها على حساب « ادوات كتابية د / ٣٢٦ » ولحساب « مخزن قطع الغيار والمهمات د / ١٣١٣ » .

هذا وقد تنشأ بالوحدات مكتبة تحتوى على مراجع علمية ، ونرى معالجة تكلفة تلك المكتبة كأصل ثابت يندرج تحت حساب « اثاث ومعدات مذاتب - مهمات مكتبية د / ١١٦٣ » ، على ان يتم اهلاكها على أساس اعادة التقدير .

ه - معالجة مواد التعبئة والتغليف المتداولة : قلنا ان هناك نوعان من هذه المواد ، « النوع الاول » : يشمل مواد مستهلكة ، ومن ثم فان صرفها من المخازن لا يثير مشكلة خاصة فيقيد المنصرف منها ضمن الملخص الدورى لاذون الصرف كما

سبق بيانه ، أما « النوع الثاني » : فيشمل مواد متداولة أي تسترد بها الوحدة بعد استعمال المنتج ، وبهذا فان المحاسبة عليها تتضمن معالجة المصرف منها والمسرد علاوة على ما قد ينشأ من مسؤولية العميل عن مواد تالفة أو غير مستردة . وبخصوص هذا الوضع تطلب الوحدات عادة من مملائها دفع تأمين عن هذه المواد . وتعالج حركة مواد التعبئة والتغليف بإحدى طريقتين :

الطريقة الاولى : تحميل حساب « مستلزمات سلعية - مواد تعبئة وتغليف متداولة د / ٣٢٤٢ » بالقيمة الدفترية للمواد وقت صرفها ، ثم جعله دائماً بالقيمة المقدرة لهذه المواد عند ردها ، مع الاخذ في الحسبان مسؤولية العميل عن المواد التالفة أو غير المستردة .

ويعاب على هذه الطريقة انها لا تؤدي الى احكام الرقابة على مواد التعبئة والتغليف المتداولة طرف العملاء ، ولذلك نكتفى بذكرها .

الطريقة الثانية : توسط حساب « بضائع لدى الغير - مواد تعبئة وتغليف متداولة » للمحاسبة على حركة المواد مع تحميل حساب « مستلزمات سلعية - مواد تعبئة وتغليف متداولة د / ٣٢٤٢ » بالفرق بين القيمة الدفترية للمواد عند الصرف والقيمة المقدرة لها عند الرد ، مع الاخذ في الحسبان مسؤولية العميل عن المواد التالفة أو غير المستردة .

وطبقاً لهذه الطريقة يعكس رصيد حساب « بضائع لدى الغير - مواد تعبئة وتغليف متداولة » في تاريخ معين قيمة المواد التي لا زالت طرف العملاء حتى ذلك التاريخ ، الامر الذي يؤدي الى احكام الرقابة على حركة هذه المواد .

وكمثال لتطبيق هذه الطريقة نفرض ان الوحدة الاقتصادية باعت لاحدى شركات القطاع العام انتاج تام بمبلغ ٩٠٠ جنيه ، وكان هذا الانتاج معبأ في مواد تعبئة وتغليف متداولة قيمتها ٢٠٠ جنيه ، وعند رد هذه المواد قدرت قيمتها بمبلغ ١٧٠ جنيه مع مسؤولية الشركة عما قيمته ١٠ جنيه ، وقد خصم هذا المبلغ من التأمين الذي سبق ان دفعته الشركة . فتكون اذون التوجيه المحاسبى كما يلي :

(أ) اذن توجيه بيع الانتاج التام وتقسيم المواد للعميل

م.د	بيان	مساعد	له	منه
١٦١١٢	من هـ / عباءة ق . ع . اعمدة			٩٠٠
x x	شركة	٩٠٠		
١٢٤	من هـ / بضائع لدى الغير			٢٠٠
x x	مواد ت . ت . متداولة	٢٠٠		
٤١١	الى هـ / مساهمات بيعات انتاج تام		٩٠٠	
٤١١١	لعملى بيعات	٩٠٠		
١٢١٤٢	الى هـ / مخزن م . ت . متداولة		٢٠٠	

(ب) اذن توجيه استرداد المواد وخصم مسئولية العميل من التامين

م.د	بيان	مساعد	له	منه
١٢١٤٢	من هـ / مخزن م . ت . متداولة			٢٧٠
٤٢	من هـ / مستلزمات سلعية			٢٠
٢٢٤٢	مواد ت . ت . متداولة	٢٠		
٢٦٢	من هـ / دائنون متوعون			١٠
٢٦٢١	تأمينات للغير	١٠		
١٢٤	الى هـ / بضائع لدى الغير		٢٠٠	
x x	مواد ت . ت . متداولة	٢٠٠		

تسوية المستلزمات السلعية بفروق الجرد :

تقضى مبادئ المراقبة الداخلية بوضع برنامج زمنى مسبق للجرد المستمر يتم على أساسه جرد الأصناف المختلفة الموجودة بالمخازن على مدار السنة ، وسواء تم تنفيذ ذلك أو تم إجراء الجرد الفعلى مرة واحدة فى نهاية السنة يجب مطابقة قوائم الجرد على ارصدة حسابات الاصناف فى دفتر استاذ مساعد المخزن لتسوية فروق الجرد ، وقد تكون نتيجة هذه المطابقة وجود عجز أو زيادة فى المخزن .

١ - معالجة العجز : تتوقف هذه المعالجة على ما اذا كان العجز طبيعيا (مسوحا به) أو غير طبيعى (غير مسحوح به) ، ويكون العجز طبيعيا اذا كان فى حدود المعيار أو المعدلات المحددة مقدما بواسطة الفنين ، وحيث أن هذا العجز لا يمكن تفاديه فيعالج فنيا كعنصر من عناصر التكلفة ويقيد بحسب حساب مستلزمات سلعية مدينا ، ويتم ذلك باذن التوجيه الآتى :

٢٢	من هـ / مستلزمات سلعية
٤٤١	حسابات (على سجل الحساب)
١٢١١	الى هـ / مخزن الحسابات

أما العجز غير الطبيعي فهو ذلك العجز الذي يزيد عن المعايير أو المعدلات الفنية الموضوعية ، وفي هذه الحالة يجب أن يفترض مبدئياً وجود شخص مسئول عن هذا العجز ، يفترض أن العجز في مخزن الخامات يقيد تكلفته (١) بجعل حساب الارصدة المدينة الاخرى مديناً (مع فتح حساب للشخص المسئول) وحساب المخزن دائناً ، وذلك بمقتضى اذن التوجيه الآتي :

١٧٢	من هـ / الارصدة المدينة الاخرى
* *	حساب ...
١٢١١	الى هـ / مخزن الحسابات

أما إذا لم يمكن تحديد الشخص المسئول فالرأي الذي يتفق مع المبادئ العلمية لحاسبة التكاليف هو اعتبار تكلفة هذا العجز بمثابة خسارة رأسمالية وذلك بعد استصدار التصديق المالي من المسئولية المختصة ، ويقيد تكلفة هذا العجز بأذن التوجيه الآتي :

٤٤٤	من هـ / خسارة رأسمالية
١٢١١	الى هـ / مخزن الحسابات

٢ - معالجة الزيادة : إذا كانت هذه الزيادة في حدود المعدلات المسموح بها للزيادة الطبيعية للمستلزمات أثناء التخزين أو نتيجة لفروق الوزن أو العدد أو القياس أثناء صرف المستلزمات خلال العام ، تعالج هذه الزيادة كتصحيح للمستلزمات السلعية المستخدمة ، يفترض أن هذه الزيادة في مخزن الخامات تقيد بأذن التوجيه الآتي :

١٢١١	من هـ / مخزن الحسابات
٤٤	الى هـ / مستلزمات سلعية
٢٢١	حسابات

(١) هناك رأي بتقيد قيمة هذا العجز بسعر السوق وفي هذه الحالة تعالج العملية كما لو كانت مبيعات حسابات (أو ما في حكمها) وتقيد كما سبق عند شرح الإيرادات التحويلية . والواقع أن تقيد العجز غير الطبيعي على أساس التكلفة أو سعر السوق أمر يتوقف على اللوائح الداخلية للوحدة الاقتصادية .

- أما إذا كانت الزيادة غير طبيعية فيتمين مراجعة حسابات المخازن وأجراء
 قيود التسوية طبقا لما تسفر عنه عملية المراجعة .
- * فقد تكون الزيادة مرجعها عدم اثبات مشتريات ، وفي هذه الحالة
 يتم إجراء القيود الخاصة باثبات هذه المشتريات .
- * وقد تكون الزيادة مرجعها تكرار اثبات اذن الصرف ، وفي هذه الحالة
 يتم التصحيح بإلغاء هذا التكرار .

المثال الأول :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام خلال
 فترة معينة ، والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

اولا : اشترت الشركة بالأجل أدوات كتابية من شركة قطاع خاص بمبلغ
 ٢٨٠٠ جنيه أودعت المخازن .

ثانيا : دفعت الشركة بشيكات ما يلي :

- ١ - ٦٠٠ جنيه فاتورة استهلاك التيار الكهربائي منه ٥٥ لغراض القوة
 المحركة والباقي لأغراض الانارة .
- ٢ - ٤٠ جنيه فاتورة استهلاك المياه .

بيانات	مساعد	له	منه
من هـ / مخزن قطع الخيزر والمهمات			٢٨٠٠
الى هـ / موردين . خاص شركة ...	٢٨٠٠	٢٨٠٠	
(شراء أدوات كتابية بفاتورة رقم ...)			
من هـ / مستلزمات مسلمية وقود وزيوت وقوى محرك للتشغيل مياه وانسالة	٥٥ ٩٠		٦٤٠
الى هـ / موردين . ع . أعمال موردين . ع . أعمال - نقدا	٦٤٠	٦٤٠	
(فاتورة استهلاك التيار الكهربائي رقم ... وفاتورة استهلاك المياه رقم ...)			
من هـ / موردين . ع . أعمال موردين . ع . أعمال - نقدا		٦٤٠	٦٤٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى	٦٤٠		
(سداد فاتورتي استهلاك التيار الكهربائي والمياه بشيكات رقم ...)			

المثال الثاني:

كان مجموع يومية صابر المخازن بأحدى شركات القطاع العام في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٢ كما يلي (المبالغ بالجنيهات) :

٢٦٠٠ خامات رئيسية - ١٣٠ خامات مساعدة - ٥٠ مواد بترولية - ٧٠ مواد تزييت وتشحيم - ٤٠ غاز - ٥٥٠ قطع غيار ومواد صيانة - ٦٠ مواد ومهمات متنوعة - ٣٠٠ مواد تعبئة وتغليف مستهلكة - ١٢٠ مخلفات - ٨٠ أدوات كتابية .

والمطلوب قيد اليومية العامة الخاص باثبات مجموع هذه اليومية عن هذا الشهر .

بيانات	مساعد	له	منه
من هـ / مستلزيمات سلعية			٤٠٠٠
شيكات	٢٧٢٠		
وقود وزيوت وقوى محرك للتشغيل	١٦٠		
قطع غيار ومهمات	٦١٠		
مواد تعبئة وتغليف	٣٠٠		
مخلفات	١٢٠		
أدوات كتابية	٨٠		
الى هـ / مخزن الخامات		٢٧٢٠	
الى هـ / مخزن الوقود		١٦٠	
الى هـ / مخزن قطع الغيار والمهمات		٦١٠	
الى هـ / مخزن مواد تعبئة وتغليف		٣٠٠	
الى هـ / مخزن المخلفات		١٢٠	
(مجموع يومية صابر المخازن عن شهر ديسمبر)			

المثال الثالث :

في ٣٠/٦/١٩٨١ تم جرد مخازن المستلزيمات السلعية ، وبمطابقة نتائج هذا الجرد على حسابات الاصناف في دفاتر استاذ المخزن وعلى حسابات المخازن بدفتر الاستاذ العام تبين ما يلي :

نتيجة الفحص	نتيجة الجرد		المخزن
	زيادة	عجز	
بمضمون العجز في بعض اصناف الخامات اسفر الفحص ان سببه اخطاء في ابيات تكلفة حسابات منهجرة في اشهر ماضية . وبمضمون الزيادة في اصناف اخرى اسفر الفحص ان سببها عدم ابيات فاتورة شراء بالأجل من شركة قطاع عام بتاريخ ١/٢٨ .	٨٠٠	٢٠٠	مخزن الخامات

نتيجة الفحص	نتيجة الجرد		المخزن
	زيادة	عجز	
أسفر الفحص أن ما قيمته ١٠٠ جنيه من هذا العجز في حدود المسموح به ، كما أسفر الفحص عن مسئولية أمين المخزن عن باقي العجز .		٥٠٠	مخزن قطع الغيار والمهمات
أسفر الفحص أن الزيادة نتيجة لفروق الصدد والقياس عند صرف المستلزمات .	٦٠		مخزن مواد التعبئة والتغليف
أسفر الفحص أن هذا العجز غير مسموح به ، ونظرا لعدم تحديد المسئولية قررت السلطة الادارية المختصة أن تتحمل الشركة هذا العجز .		١٠٠	مخزن المخالفات

والمطلوب ما يلزم من قيود لقسوية فروق جرد مخازن المستلزمات السلعية طبقا لنتائج الجرد الفعلي .

بيان	مساعد	لـ	منه
من هـ / مستلزمات تسليمية حسابات	٢٠٠		٢٠٠
الى هـ / مخزن الحسابات (تصحيح قيود ارقام ... بتاريخ ...)		٢٠٠	
من هـ مخزن الحسابات			٨٠٠
الى هـ / موردو قطاع عام اعمال شركة	٨٠٠	٨٠٠	
(البتات فاتورة رقم ... بتاريخ ...)			
من هـ / مستلزمات تسليمية قطع غيار ومهمات	١٠٠		١٠٠
الى هـ / مخزن قطع الغيار والمهمات (البتات العجز المسموح به بالمخزن)		١٠٠	

بـ	مساعد	لـ	مـ
من هـ / ارضة مدينة اخرى حسب امين المخزن	٤٠٠		٤٠٠
الى هـ / مخزن قطع الفيلز والمهمات (اثبات مسئولية امين المخزن قن العجز في الطبعي)		٤٠٠	
من هـ / مخزن مواد التعبئة والتغليف الى هـ / مستلزمات سلعية مواد تعبئة وتغليف (اثبات الزيادة المسموح بها بالمخزن)	٤٠٠	٦٠	٦٠
من هـ / خسكر راسمالية الى هـ / مخزن المخلفات (اثبات العجز الغير مسموح به في مخزن المخلفات)		١٠٠	١٠٠



الفصل الثالث

المستلزمات الخدمية

خصص النظام المحاسبي حساب « المستلزمات الخدمية د / ٣٣ » لاثبات وتجميع تكلفة الخدمات بواسطة الغير واللازمة لنشاط الوحدة الاقتصادية .

تبويب المستلزمات الخدمية :

١ - حساب ٣٣١ - مصروفات صيانة : ويقصد بها الصيانة التي يؤديها الغير واللازمة للمحافظة على الطاقة الانتاجية للاصول الثابتة . أما المصروفات التي تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية فتعتبر نفيا نفقات رأسمالية تضاف الى تكلفة الاصول الثابتة . وتبويب مصروفات الصيانة الى حسابات فرعية كما يلي :

صيانة مجرى مائية	٣٣١١	صيانة آلات ومعدات	٣٣١٥
صيانة مباني وانشاءات	٣٣١٢	صيانة وسائل النقل	٣٣١٦
صيانة مرافق وشبكات	٣٣١٣	صيانة الك	٣٣١٧
صيانة طرق	٣٣١٤	صيانة اخرى	٣٣١٨

٢ - حساب ٣٣٢ - مصروفات تشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن : مصروفات التشغيل لدى الغير عبارة عن قيمة الفواتير التي يستحقها الغير بسبب قيامه بعمليات تشغيله لحساب الوحدة الاقتصادية ، وتنصب هذه العمليات على الانتاج التام وغير التام ، وطبقا لهذا التعريف يخرج عن نطاق هذه المصروفات ما يلي :

١ () قيمة الفواتير المستحقة للغير عن تشغيل مستلزمات سلعية ، اذ ان هذه المستلزمات عند رجوعها تعلق على المخزن المختص بتكلفتها الاصلية مضافا اليها مصروفات التشغيل لدى الغير ، وذلك نظرا لطبيعة الجرد المستمر الذي يستلزمه النظام للمحاسبة على حركة مخازن المستلزمات السلعية . (١)

ب () قيمة الفواتير المستحقة للغير عن مصروفات تشغيل على عناصر الاصول الثابتة في دور التكوين ، اذ تعتبر هذه المصروفات بندا من بنود تكلفة هذه الاصول فتحمل على حساب تكوين سلعى .

(١) انظر فيما بعد في هذا الفصل المعالجة المحاسبية لمصروفات التشغيل لدى الغير .

ومصروفات مقاولي الباطن تتفق في طبيعتها مع مصروفات التشغيل لسدى الغير الا ان العرف جرى على استخدام هذا الاصطلاح بالنسبة لمنشآت المقاولين ، وهذه المصروفات تتمثل في المستخلصات المستحقة لمقاولي الباطن عن عقود مع المقاول الاصيل .»

٣ - حساب ٣٣٣ - خدمات ابحاث وتجارب : هذا النوع من الخدمات يتمثل في تكلفة الابحاث والتجارب التي يؤديها الغير لحساب الوحدة الاقتصادية ، ويلاحظ في هذا الصدد انه اذا كانت الابحاث والتجارب متعلقة بمشروع جديد فانه يتعين طبقا للقواعد المحاسبية ومقتضيات النظام المحاسبي ، تأجيل تحميل تكاليف هذه الخدمات على حسابات النتيجة وذلك بتحميلها على حساب من حسابات الاصول وهو حساب « نفقات ايرادية مؤجلة - تجارب بدء التشغيل » ، وذلك لحين استكمال المشروع والبدء في استخدامه ، فيكون ذلك ايدانا بالبدء في اهلاك تجارب بدء التشغيل طبقا لمعدلات الاهلاك المقررة لحساب النفقات ايرادية المؤجلة .

٤ - حساب ٣٣٤ - نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال : وينقسم هذا الحساب الى الحسابات الفرعية الآتية :

٣٣٤١	نشر وطبع	٣٣٤٢	علاقات عامة واستقبال
٣٣٤٢	دعاية واعلان		

٥ - حساب ٣٣٥ - نقل وانتقالات عامة ومواصلات : وينقسم هذا الحساب الى الحسابات الفرعية الآتية :

٣٣٥١	نقل وانتقالات عامة	٣٣٥٤	تلفراف
٣٣٥٢	بدلات انتقال	٣٣٥٥	بريد
٣٣٥٤	تليفون	٣٣٥٦	تيكز

٦ - حساب ٣٣٦ - تاجر معدات ووسائل نقل : ويظهر في هذا الحساب ما تدفعه الوحدة للغير مقابل تاجر المعدات ووسائل النقل . وينقسم هذا الحساب الى الحسابات الفرعية الآتية :

٣٣٦١	تاجر آلات	٣٣٦٢	تاجر خيتم وكراسي
٣٣٦٢	تاجر آلات حاسبة	٣٣٦٤	تاجر وسائل نقل

٧ - حساب ٣٣٧ - تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات : ويظهر في

هذا الحساب ما تدفعه الوحدة للمؤسسات والمصالح مقابل الخدمات التي تؤديها لها ، مثال ذلك ما تدفعه الوحدة لوزارة الداخلية مقابل اجور الحراسة .

٨ - حساب ٣٣٨ - مصروفات خدمية متنوعة : وينقسم هذا الحساب

الى الحسابات المساعدة والفرعية الآتية :

اشتراكات		٣٣٨١
في هيئات محلية واقليمية	٣٣٨١١	
في هيئات دولية	٣٣٨١٢	
مصروفات تأمين		٣٣٨٢
مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة		٣٣٨٣
ضرائب ورسوم مدفوعة لحكومات اجنبية		٣٣٨٤
عمولة ومصروفات بنك		٣٣٨٥
عمولات اخرى		٣٣٨٦
متنوعة		٣٣٨٧

القواعد الخاصة بالمستلزمات الخدمية :

١ - تأدية الخدمات بواسطة الغير : يقتصر مفهوم المستلزمات الخدمية

على الخدمات المؤداة للوحدة بواسطة الغير ، وتوضيح ذلك نتخذ كمثال صيانة الأصول الثابتة . فاذا تمت هذه الصيانة بواسطة الغير فان المبلغ المستحق لهذا الغير عن هذه الخدمة يعتبر مستلزمات خدمية ، أما اذا تمت عملية الصيانة بواسطة جهاز داخلي أي مركز الصيانة فان تكلفة هذا المركز لا تعتبر مستلزمات خدمية وإنما يتعين تحليتها وتحميلها على بنود الاستخدامات من اجور ومستلزمات سلعية الى آخره .

٢ - اقتصار تحميل حساب المستلزمات الخدمية بالخدمات التي لا تعتبر

فنيا جزء من تكلفة استخدام آخر (أي بخلاف المستلزمات الخدمية) او اصل من الاصول او تسوية لورد من الموارد : اذا كانت القاعدة الاولى تستلزم تأدية الخدمات بواسطة الغير فليس معنى ذلك تحميل حساب « المستلزمات الخدمية ح / ٣٣ » بكل هذه الخدمات ، فقد يتعين توجيه بعض هذه الخدمات لحساب آخر .

وهذه القاعدة تستفاد من الشرح والتعليق السابق على بنود المستلزمات

الخدمية ، ومن باب التأكيد نورد كمثال ما تدفعه الوحدة مقابل تأجير وسائل النقل ، فقد يكون هذا المصروف :

(خاص بنقل مشتريات الوحدة من البضائع بفرض بيعها ، وفي هذه الحالة يعالج المصروف فنيا كجزء من تكلفة المشتريات ، ومن ثم يحمل

على حساب « مشتريات بغرض البيع د / ٣٤ » ، وهو من حسابات الاستخدامات .

ب) أو خاص بنقل مشتريات الوحدة من المستلزمات السلعية (خامات رئيسية مثلا) ، وفي هذه الحالة يعالج المصرف فنيا كجزء من تكلفة هذه الخامات ومن ثم يحمل على حساب « مخزن الخامات د / ١٣١١ » ، وهو من حسابات الأصول .

ج) أو خاص بنقل مشتريات الوحدة من الأصول الثابتة ، وفي هذه الحالة يعالج المصرف فنيا كجزء من تكلفة هذه الأصول ، ومن ثم يحمل على حساب « تكوين سلعى د / ١٢١ » ، وهو من حسابات الأصول .

د) أو خاص بنقل مبيعات الوحدة من الانتاج القام (أو من البضائع) ، وفي هذه الحالة يعالج المصرف فنيا كنسوية لايراد المبيعات ، ومن ثم يحمل على حساب « نقل انتاج تام د / ٤١١٥ » (أو حساب نقل مبيعات بضائع د / ٤١٨١٥) ، وهو من حسابات الموارد .

هـ) أو خاص بحالات اخرى كما هو الحال فى استئجار وسائل نقل لاستخدامها فى نقل معدات الوحدة بين مواقع العمل كما هو الحال فى منشآت المقاولين ، وكما هو الحال فى استئجار سيارات لاستخدامها لاغراض عامة ، وفى هذه الحالات يعالج المصرف كمستلزمات خدمية ، ويعمل على حساب « تأجير معدات ووسائل نقل د / ٣٣٦٤ » .

٣ - توسيط حساب الموردين : سواء كان الحصول على خدمات الغير بالنقد أو بالاجل يلزم توسط حساب الموردين أى اثابتها بقيددين : الاول لاثبات استحقاق الخدمة . والثانى لاثبات السداد ، ويراعى تحليل حساب الموردين قطاعيا .

المعالجة المحاسبية للمستلزمات الخدمية :

تتم المعالجة المحاسبية للمستلزمات الخدمية طبقا للقواعد السابقة ، الا ان معالجة الخدمات المتمثلة فى مصروفات التشغيل لدى الغير تحتاج لمناشئة خاصة لاقتران تأدية هذه الخدمات برسالة مستلزمات سلعية أو انتاج للغير وردها بعد اجراء العمليات التشغيلية المطلوبة .

١ - استحقاق وسداد المستلزمات الخدمية : كما سبق القول يتعين اثبات استحقاق الخدمات بقيد مستقل عن قيد السداد ، فاذا فرضنا أنه ورد للوحدة الاقتصادية فائرة من احدى شركات القطاع العام مقابل الاعلان عن منتجات الشركة يقيد استحقاق هذه الخدمة باذن التوجيه القالى :

٢٣	من د / مستلزمات خدمية
٢٣٤	نشر واعلان ومصروفات طبع ودمية واستقبال
٢٦١١٢	الى د / موردو قطاع عام اعمال
x x	شركة ...

ويقيد السداد باذن التوجيه التالى :

٢٦١١٢	من د / موردو قطاع عام اعمال
x x	شركة ...
١٨٢١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

٢ - مصروفات التشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن : كما سبق ان بينا يحمل هذا الحساب بقيمة الفواتير التى يستحقها الغير بسبب قيامه بعمليات تشغيلية تنصب على الانتاج التام او غير التام ، كما يحمل الحساب بقيمة الفواتير المستحقة لمقاولى الباطن بالنسبة لمنشآت المقاولين لان هذه الفواتير تمثل خدمات متعلقة بانتاج هذه المنشآت .

فبخصوص فواتير المقاولين من الباطن لا تخلف المعالجة عما سبق ان بيناه بالنسبة للمستلزمات الخدمية عموما ، فاذا فرضنا ان المقاول من الباطن احدى شركات القطاع الخاص يقيد استحقاق الفاتورة باذن التوجيه التالى :

٢٣	من د / مستلزمات خدمية
٢٣٢	مصروفات تشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن
٢٦١١٢	الى د / موردو القطاع الخاص
x x	شركة ...

ويقيد سداد الفاتورة بجعل حساب الموردين مدينا وحساب بنك تمويل النشاط الجارى دائنا .

أما بخصوص فواتير مصروفات التشغيل لدى الغير فان الأمر يحتاج لمعالجة خاصة لاقتران العملية برسالة وارتجاع مستلزمات سلعية او انتاج تام او غير تام ، وتتم هذه المعالجة تبعا للقواعد الآتية :

(ا) توسيط حساب « بضائع لدى الغير د / ١٣٤ » للمحاسبة على حركة المستلزمات السلعية او الانتاج .

(ب) قصر تحميل حساب مصروفات التشغيل لدى الغير بالفواتير المتعلقة بالانتاج التام وغير التام ، وبذلك يخرج عن نطاق هذا الحساب الفواتير المتعلقة بعمليات تشغيلية على مستلزمات سلعية ، اذ ان

هذه المستلزمات عند رجوعها تقيّد على حساب المخزن المخصر بتكلفتها الاصلية مضافا اليها مصروفات التشغيل ، وهذا معناه التوجيه المحاسبي لهذه المصروفات كجزء من تكلفة أصل من الاصول (١) .

وايضاحا لحالة مصروفات التشغيل المتعلقة بالانتاج التام (او غير التام) نفرض أن الوحدة ارسالت لاحدى شركات القطاع العام ٤٠٠ وحدة من الانتاج التام لاحدى شركات القطاع العام لاجراء عمليات تشغيلية علما بأن تكلفة الوحدة ٢ جنيه ومتفق على اجراء العمليات التشغيلية بمعدل ٢٠٠ جنيه للوحدة ، وتم ارجاع ٣٠٠ وحدة من هذا الانتاج بعد اجراء العمليات المطلوبة ، فيتم اثبات ارسال الانتاج باذن التوجيه الآتى :

م.د	بيان	مساعد	له	منه
١٢٤	من د / بضائع لدى الغير			٨٠٠
x x	انتاج تام	٨٠٠		
١٢٣	الى د / مخزون انتاج تام		٨٠٠	

ويتم اثبات ارتجاع الانتاج التام واستحقاق مصروفات التشغيل باذن التوجيه الآتى :

م.د	بيان	مساعد	له	منه
١٢٢	من د / مخزون انتاج تام			٦٠٠
٢٢	من د / مستلزمات خدمية			٦٠
٢٢٢	مصروفات تشغيل لدى الغير	٦٠		
١٢٤	الى د / بضائع لدى الغير		٦٠٠	
x x	انتاج تام	٦٠٠		
٢٦١١٢	الى د / مورد ق . ع . اعمال		٦٠	
x x	شركة ...	٦٠		

وايضاحا لحالة مصروفات التشغيل المتعلقة بالمستلزمات السلعية نفرض بيانات المثال السابق مع افتراض ان العمليات متعلقة بخامات رئيسية ، فيتم اثبات ارسال الخامات باذن التوجيه الآتى :

(١) انظر القاعدة الثانية الخاصة بالمستلزمات الخدمية .

م.د	بيان	مساعد	لسه	منه
١٢٤	من / بضائع لدى الغير			٨٠٠
x x	مستلزمات سلعية	٨٠٠		
١٢١١	الى ه / مخزن الخامات		٨٠٠	

ويتم اثبات ارتجاع الخامات واستحقاق مصروفات التشغيل باذن التوجيه
الانى :

م.د	بيان	مساعد	لسه	منه
١٢١١	من ه / مخزن الخامات			٦٦٠
١٢٤	الى ه / بضائع لدى الغير		٦٠٠	
x x	مستلزمات سلعية	٦٠٠		
٢٦١١٢	الى ه / موردين ق . ع . اعمال		٦٠	
x x	شركة ...	٦٠		

المستلزمات الخدمية والسلفة المستديمة :

كثيرا ما تنشأ المستلزمات الخدمية في شكل مدفوعات صغيرة تصرف من
السلفة المستديمة ، وتعالج هذه المستلزمات مع غيرها من المبالغ التي دفعت من
السلفة ، كما لو نم دفعها جميعا عن طريق البنك وقت اعادة تمويل السلفة بما تم
صرفه منها خلال الفترة .

وهذه المدفوعات الصغيرة قد تكون في صورة استخدامات كسداد فاتورة
مصروفات صيانة ، او سداد التزامات مثبتة في الدفاتر مثل الاحكام القضائية
السابق استقطاعها من الاجور النقدية ، كما قد تمثل هذه المدفوعات في شكل
اصول مثل سلفة تقرر منحها لاحد العاملين ، وسبق ان اوضحنا كيفية تسوية
السلفة المستديمة في الفصل الخاص بالنقدية بالصندوق وبالبنوك .

تسوية المستلزمات الخدمية في نهاية الفترة المحاسبية :

بنحص حساب المستلزمات الخدمية في نهاية العام قد تبين لنا (تطبيقا لاساس
الاستحقاق) وجود مستلزمات خدمية مستحقة او مقدمة .

وتقيد المستلزمات الخدمية المستحقة طبقا للقاعدة التي يستلزمها النظام
وهي توسط حساب الموردين ، فبفرض وجود اعلان مستحق لاحدى شركات القطاع
العام في نهاية الفترة تتم التسوية باذن التوجيه الآتى :

٣٣	من د / مستلزمات خدمية
٣٣٤	نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال
٢٦١١٢	الى د / موردو قطاع عام اعمال
x x	شركة ...

وهكذا تظهر المستلزمات الخدمية المستحقة ضمن رصيد حساب الموردين في الميزانية ويتم سدادها في العام التالي .

اما المستلزمات الخدمية المقدمة فيتم قيدها على حساب « الارصدة المدينة الاخرى د / ١٧٢ » وذلك لان النظام لم يفرد حسابا خاصا لمعالجة الخدمات ، نفرض وجود اعلان مقدم تتم التسوية باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

١٧٢	من د / الارصدة المدينة الاخرى
x x	دعاية واعلان مقدم
٣٣	الى د / مستلزمات خدمية
٣٣٤	نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال

وطبقا لذلك تظهر المستلزمات الخدمية المقدمة في الميزانية ضمن رصيد حساب « الارصدة المدينة الاخرى » ، وفي بداية العام التالي يجرى قيد التسوية العكسي الآتى :

٣٣	من د / مستلزمات خدمية
٣٣٤	نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال
١٧٢	الى د / الارصدة المدينة الاخرى
x x	دعاية واعلان مقدم

المثال الأول :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام ، والمطلوب قيود اليومية كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي .

أولا : وردت خلال شهر معين الفواتير الآتية :

- ١ - ٢٠٠٠ جنيه فاتورة أبحاث قام بها مكتب خبرة لحساب الشركة .
- ٢ - ١٠٠٠ جنيه فاتورة توريد تغذية العاملين بالشركة من متعهد التغذية وهو شركة قطاع خاص .
- ٣ - ٨٠٠ جنيه فاتورة تأجير سيارات من شركة قطاع خاص لنقل العاملين بالشركة من مراكز التجمع .
- ٤ - ٣٠٠ جنيه فاتورة دعاية واعلان من اتحاد الاذاعة والتلفزيون .

ثانيا : ورد من البنك خلال الشهر اشعار يفيد أنه قيد على الحساب الجارى للشركة مبلغ ٥٠٠ جنيه عمولة ومصروفات تحصيل .

بيان	مساعد	لسه	منه
من هـ / مستلزمات خدمية خدمات ابحاث وتجارب	٢٠٠٠		٢٠٠٠
الى هـ / موردو قطاع خاص مكتب ...	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
(استحقاق فاتورة رقم ... قيمة ابحاث وتجارب)			
من هـ / مزايا عينية			١٠٠٠
الى هـ / موردو قطاع خاص شركة ...	١٠٠٠	١٠٠٠	
(اثبات فاتورة تنفيذ العاملين رقم ...)			
من هـ / مستلزمات خدمية تاجير معدات ووسائل نقل	٨٠٠		٨٠٠
الى هـ / موردو قطاع خاص شركة ...	٨٠٠	٨٠٠	
(فاتورة تاجير سيارة نقل العاملين رقم ...)			
من هـ / مستلزمات خدمية نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال	٢٠٠		٢٠٠
الى هـ / موردو قطاع عام اعمال اتحاد الاذاعة والتلفزيون	٢٠٠	٢٠٠	
(فاتورة دعوية واعلان رقم ...)			
من هـ / مستلزمات خدمية مصروفات خدمية متنوعة	٥٠		٥٠
الى هـ / موردو ق . ع . اعمال موردو ق . ع . اعمال - نقدا	٥٠	٥٠	
(اشعار رقم ... بعمولة ومصروفات البنك الدورية)			
من هـ / موردو ق . ع . اعمال موردو ق . ع . اعمال - نقدا	٥٠		٥٠
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى (خصم اشعار رقم ... من الحساب الجارى بالبنك)		٥٠	

المثال الثاني :

بفحص حسابات الاستخدمات الخاصة بشركة قطاع عام بتاريخ ٨١/٦/٣٠
تجمعت المعلومات الآتية :

- ١ - هناك ١٠٠ جنيه مقابل تأجير خيام وكراسي مستحق لشركة قطاع خاص .
- ٢ - هناك ٣٠٠ جنيه مقابل اجور الحراسة مستحقة لوزارة الداخلية .
- ٣ - تتضمن الاستخدمات مبلغ ٢٠٠ جنيه اعلان يخص السنة المالية القادمة .
- ٤ - تتضمن الاستخدمات مبلغ ٦٠٠ جنيه قسط تأمين على مخازن الشركة لمدة سنة تبدأ من ١/١/١٩٨١ .

والمطلوب :

- ١ - قيود التسوية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ .
- ٢ - قيود التسوية العكسية بتاريخ ١٩٨١/٧/١ .

قيود التسوية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠

بيان	مساعد	له	منه
من د / مستلزمات خدمية تأجير معدات ووسائل نقل	١٠٠		١٠٠
الى د / موردو قطاع خاص شركة ...	١٠٠	١٠٠	
(فاتورة تأجير خيام وكراسي رقم ...)			
من د / مستلزمات خدمية تكاليف خدمات المصالح والمؤسسات	٢٠٠		٢٠٠
الى د / موردو قطاع عام خدمات وزارة الداخلية	٢٠٠	٢٠٠	
(اجور الحراسة المستحقة مطالبة رقم ...)			
من د / ارضدة مدينة اخرى نشر واعلان مقدم	٢٠٠		٢٠٠
الى د / مستلزمات خدمية نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال	٢٠٠	٢٠٠	
(قيمة الاعلان المنفوع مقبلا)			

بيان	مساعد	له	منه
من د / ارصدة مدينة اخرى تأمين مقدم	٢٠٠		٢٠٠
الى د / مستلزمات خدمية مصروفات خدمية متنوعة	٢٠٠	٢٠٠	
(قيمة التأمين على مخازن الشركة المدفوع مقدما)			

قيود التسوية العكسية بتاريخ ١٩٨١/٧/١

بيان	مساعد	له	منه
من د / مستلزمات خدمية نشر واعلان ومصروفات طبع ودعاية واستقبال	٢٠٠		٢٠٠
الى د / ارصدة مدينة اخرى نشر واعلان مقدم	٢٠٠	٢٠٠	
(قيد التسوية العكسي للاعلان المقدم من السنة المالية الماضية)			
من د / مستلزمات خدمية مصروفات خدمية متنوعة	٢٠٠		٢٠٠
الى د / ارصدة مدينة اخرى تأمين مقدم	٢٠٠	٢٠٠	
(قيد التسوية العكسي للتأمين المقدم من السنة المالية الماضية)			

ويلاحظ ان قيود التسوية العكسية متعلقة فقط بالاستخدامات المدفوعة مقدما في السنة الماضية . اما الاستخدامات المستحقة في السنة الماضية فيكون مصيرها السداد ، ويقيد ذلك في التاريخ او التواريخ التي يتم فيها هذا السداد .



الفصل الرابع

المشتريات بغرض البيع

خصص النظام المحاسبي حساب « المشتريات بغرض البيع د / ٣٤ » لاثبات ونجميع تكلفة البضائع التي تشتريها الوحدة الاقتصادية بغرض بيعها بحالتها أي دون إجراء عمليات صناعية عليها .

القواعد الخاصة بالمشتريات بغرض البيع :

١ - واقعة الشراء هي المنشئة للاستخدام بالنسبة للمشتريات بغرض البيع : طبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي تعالج عملية شراء البضائع بغرض بيعها من الاستخدامات ، وهذه المعالجة تختلف عن حالة شراء المستلزمات السلعية للتخزين ، إذ أن تكلفة المشتريات في هذه الحالة تحمل على حساب المخزن المختص وهو من حسابات الأصول (١) .

ونتيجة لمعالجة شراء البضائع من الاستخدامات فإن حركة هذه البضائع لا تكون ممسوكة بطريقة الجرد المستمر ، إذ أن حركة هذه البضائع تكون مبعثرة في عدة حسابات ، إذ تثبت مشترياتها في حساب « مشتريات بغرض البيع د / ٣٤ » ، ومبيعاتها في حساب « صافي مبيعات بضائع بغرض البيع د / ٤١٨١ » ، ويمثل حساب « مخزون بضائع بغرض البيع د / ١٣٥ » تكلفة مخزون أول المدة من هذه البضائع على أن يتم تسويته في نهاية الفترة المحاسبية بحيث يعكس رصيده تكلفة مخزون آخر المدة باستخدام حساب « تغير مخزون البضائع بغرض البيع بالتكلفة د / ٤١٨٢ » .

٢ - تكلفة المشتريات بغرض البيع : نحققا لموضوعية القياس تحسب هذه التكلفة على أساس فواتير الشراء مضافا إليها مصروفات الشراء المباشر حتى تصل هذه المشتريات الى مخازن الوحدة المشتريية . ولا يدخل ضمن هذه التكلفة فوائد التمويل .

وأذا تم نقل المشتريات بواسطة وسائل تملكها الوحدة فإن مقابل هذا النقل يدخل ضمن تكلفة المشتريات مع جعل حساب « خدمات مباءة د / ٤١٧ » دائنا .

(١) سبق أن بينا أن واقعة الصرف من المخازن هي المنشئة للاستخدام بالنسبة للمستلزمات السلعية التي يتم تخزينها .

٣ - **توسيط حساب الموردين** : يلزم توسط هذا الحساب بالنسبة للمشتريات بفرض البيع ، كما يلزم تحليل حساب الموردين بحسب القطاعات .

المعالجة المحاسبية للمشتريات بفرض البيع :

أ - **اثبات الشراء والسداد** : كما سبق القول يتعين اثبات شراء البضائع بقيد مستقل عن قيد السداد ، فاذا فرضنا ان الوحدة الاقتصادية اشترت بضائع بالاجل من شركة قطاع عام تسليم مخازن المشتري تثبت هذه الفاتورة باذن التوجيه التالي :

٢٤	من هـ / مشتريات بفرض البيع
٢٦١١٢	الى هـ / مورد ق . ع . اعمال
x x	شركة ...

وعند سداد الفاتورة يثبت ذلك باذن التوجيه التالي :

٢٦١١٢	من هـ / مورد ق . ع . اعمال
x x	شركة ...
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

٢ - **معالجة مخلفات المشتريات** : تعالج مخلفات مشتريات البضائع بفرض البيع كما سبق بيانه بالنسبة لمخلفات مشتريات المستلزمات السلعية (١) .

٣ - **اثبات الدفعات المقدمة لشراء بضائع** : كما سبق ان بينا تعالج هذه الدفعات مباشرة في حساب الموردين بجعل هذا الحساب مديننا وحساب بنك تمويل النشاط الجارى دائنا .

مثال :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بأحدى شركات القطاع العام خلال فترة معينة ، والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبى لهذه العمليات :

١ - اشترت الشركة بالاجل بضائع بفرض بيعها من احدى شركات القطاع العام بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه تسليم مخازن البائع ، وقدرت تكاليف نقلها بواسطة سيارات الشركة بمبلغ ٢٥٠ جنيه ، كما قدرت مخلفات هذه المشتريات بمبلغ ١٥٠ جنيه .

(١) انظر الفرع الثالث - المبحث الاول - الفصل الثانى - الباب الثانى ، الخاص بالمعالجة المحاسبية لحركة مخازن المستلزمات السلعية .

٢ - دفعت الشركة لاحدى شركات القطاع الخاص مبلغ ٤٠٠ جنيهه تحت
 ذمة توريد بضائع .

بيان	مساعد	له	منه
من د / مشتريات بفرض البيع			١٢١٠٠
من / مخزن المخلفات			١٥٠
الى د / موردوق . ع . اعمال شركة ...	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	
الى د / خدمات مباعه		٢٥٠	
(شراء بضائع بفاتورة رقم ... وتكاليف نقلها بواسطة سيارات الشركة مع تقدير قيمة مخلفات المشتريات)			
من د / موردوق . خاص شركة ...	٤٠٠		٤٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى (شيك رقم ... كدفعة تحت ذمة توريد بضائع)		٤٠٠	



الفصل الخامس

المصرفات التحويلية التجارية

التحويلات اصطلاح نخطيطي ، ويشمل الدليل المحاسبي على ثلاث حسابات للتحويلات وهي حساب « المصرفات التحويلية الجارية د / ٣٥ » وحساب « تحويلات جارية تخصيصية د / ٣٦ » وحساب « إيرادات تحويلية د / ٤٤ » ، وبالرغم من ذلك لم يقدم النظام المحاسبي تعريفا للتحويلات .

وقد عرفت اللجنة الفنية الدائمة لتفسير النظام التحويلات بأنها « كل ما يقبض أو يصرف من جانب الوحدة دون أن يقابله سلعة أو خدمة » ، إلا أن هذا التعريف قد ينتقد على أساس أنه لا يتلاءم مع كثير من بنود المصرفات التحويلية الجارية ، فالاهلاك مثلا يعتبر نفقة مقابل خدمات الأصول الثابتة ، والإيجار كمثل آخر يعتبر أيضا نفقة مقابل الانتفاع بعقارات الغير .

وفي ضوء ما أجريناه من مقارنة ومناقشة للأسلوب التقليدي لتبويب « عناصر التكاليف » من جهة وتبويب « الاستخدامات » بالدليل المحاسبي من جهة أخرى (١) ، يمكن القول أن المصرفات التحويلية الجارية تمثل بصفة عامة مصرفات مرتبطة بالأنشطة الجارية للوحدة الاقتصادية دون أن تشمل هذه المصرفات على المستلزمات الخدمية بمفهومها المحدد ، وذلك لتخصيص مجموعة محاسبية لهذه المستلزمات تحقيقا لهدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية .

وطبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي ينقسم حساب المصرفات التحويلية الجارية الى الحسابات الآتية : « ضرائب ورسوم سلعية د / ٣٥١ » و « اهلاك د / ٣٥٢ » و « إيجارات فعلية د / ٣٥٣ » و « فرق الإيجار المحسوب د / ٣٥٤ » و « فوائد محلية د / ٣٥٥ » و « فوائد خارجية د / ٣٥٦ » و « فرق الفوائد المحسوبة د / ٣٥٧ » و « فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام د / ٣٥٨ » و « فرق تقويم التغير في مخزون البضائع بفرض البيع د / ٣٥٩ » .

ونتناول في المباحث التالية شرح هذه الحسابات والمعالجة المحاسبية لها فيما عدا حسابي فرق التقويم مرجئين شرحهما لحين التعرض للحسابين المقابلين لهما في الموارد ، وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

(١) أنظر صفحة (١٤٣) من هذا الكتاب .

المبحث الأول	: الضرائب والرسوم السلعية
المبحث الثاني	: الاهلاك
المبحث الثالث	: الاجارات الفعلية
المبحث الرابع	: فرق الاجار المحسوب
المبحث الخامس	: الفوائد المحلية والخارجية
المبحث السادس	: فرق الفوائد المحسوبة



المبحث الأول

الضرائب والرسوم السلعية

يتمثل هذا الحساب في الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على السلع المستخدمة في النشاط الانتاجي للوحدة الاقتصادية كما يشمل اية اعباء رسومية تفرض على ممارسة هذا النشاط ، وينقسم الى الحسابات الفرعية الآتية :

٢٥١١	رسوم جمركية عن المستخدم	٢٥١٣	حصيلة الخزنة
٢٥١٢	رسوم انتاج	٢٥١٤	ضرائب اخرى

الفرع الأول

رسوم جمركية عن المستخدم

قد تقوم الوحدة الاقتصادية باستيراد مستلزمات سلعية مباشرة أو عن طريق وكيل ، وفي هذه الحالة تدفع الوحدة رسوما جمركية تمثل جزءا من تكلفة الاعتمادات المستندية المفتوحة ، وبالتالي تتمثل هذه الرسوم في تكلفة هذه المستلزمات عند تسلمها وايداعها المخازن . وعند صرف هذه المستلزمات للاستخدامات في النشاط الانتاجي ينعكس قدر من هذه الرسوم في حساب « مستلزمات سلعية د / ٣٢ » .

المعالجة المحاسبية :

هذه الرسوم الجمركية تعتبر عنصر من عناصر تكاليف الانتاج على مستوى

الوحدة الاقتصادية ولكنها لا تدخل ضمن التكلفة على المستوى القومي .
 فلاغراض الاحاسبة القومية يستدعى الامر حساب « الرسوم الجمركية عن
 المستخدم » وفصلها عن حساب « المستلزمات السلعية د / ٣٢ » .

وتعمل الطريق الامثل في هذا الصدد ان يتم فصل هذه الرسوم وبيانها
 على اذون الصرف اولا بأول وبذلك يكون حساب « الرسوم الجمركية عن
 المستخدم » حساباً متصل يمسك خلال العام . ولكن النظام راعى ما يكتنف هذا
 الاسلوب من صعوبات عملية ، واكتفى بأن يتم فصل هذه الرسوم وتجريدها من
 حساب المستلزمات السلعية مرة واحدة في نهاية الفترة المالية . ويتم ذلك عن طريق
 المعادلة الآتية :

الرسوم الجمركية عن المستخدم

$$\begin{aligned} &= \text{الرسوم الجمركية المستحقة خلال العام} \\ &+ \text{الرسوم الجمركية عن المخزون اول العام} \\ &- \text{الرسوم الجمركية عن المخزون آخر العام} \end{aligned}$$

ويتطلب تطبيق هذه المعادلة ان يراعى عند جرد المخزون من المستلزمات
 السلعية تحديد الاصناف التي استوردتها الوحدة مباشرة وكمياتها ، ويتحدد
 نسبة الرسوم الجمركية الداخلة في تكلفة الوحدة يمكن استخراج الرسوم
 الجمركية عن المخزون . اما الرسوم الجمركية المستحقة خلال العام فيمكن
 تحديدها بتحليل حساب « اعتمادات مستندية لشراء بضائع - رسوم جمركية
 د / ١٣٦٢ » .

ونقيد الرسوم الجمركية عن المستخدم عند اجراء الجرد في نهاية السنة
 المالية بقيد النسوية الآتى :

٢٥١١	ب / رسوم جمركية عن المستخدم
٣٢	الى د / مستلزمات سلعية

ويبرب على قيد التسوية السابق فصل الرسوم الجمركية في حساب
 خاص مع تخفيض رصيد حساب المستلزمات السلعية بمقدارها .

الفرع الثانى

رسوم الانتاج وحصيلة الخزنة

تمثل رسوم الانتاج في الرسوم التي تفرضها الدولة على بعض السلع
 التي تنتجها الوحدات الاقتصادية مثل الكحول والكبريت ، وتقوم الوحدة المنتجة
 اى البانعة بدفع هذه الرسوم على ان تحصلها من المشتري باضافتها الى اثمان
 البيع .

أما حصيللة الخزانة فتمثل في فروق الاسعار التي تضيفها الدولة على أسعار بيع بعض السلع ، وينص قرار رفع الاسعار على ان تخصص حصيلتها لخزانة الدولة .

المعالجة المحاسبية :

اثارت المعالجة المحاسبية لرسوم الانتاج وحصيللة الخزانة جدلا بين المحاسبين ، وحسما لهذا الجدل اصدرت اللجنة الدائمة للنظام المحاسبى تعليمات تفصيلية تبين كيفية معالجة رسوم الانتاج وحصيللة الخزانة ، وقد تضمنت هذه التعليمات المعالجة المحاسبية بالنسبة لكل من الوحدة البائعة والمشتري .

١ - بالنسبة للوحدة البائعة : تقيد المبيعات صافية اى دون اشتمالها على رسوم الانتاج أو حصيللة الخزانة ، وهذه تقيد لحساب مصلحة الجمارك أو وزارة الخزانة بحسب الاحوال ، فتقيد فاتورة المبيعات بجعل حساب « عملاء » لدينا بقيمتها مع جعل حساب « صافى مبيعات انتاج تام » (أو « صافى مبيعات بضائع بفرض البيع » بحسب طبيعة نشاط الوحدة صناعيا أو تجاريا) دائما بقيمة الفاتورة مستبعدا منها رسوم الانتاج أو حصيللة الخزانة ، وهذه تقيد لحساب « مصلحة الجمارك - رسوم انتاج » أو « وزارة الخزانة - حصيللة الخزانة » بحسب الاحوال .

فاذا فرضنا ان الوحدة الاقتصادية باعت بالاجل لشركة قطاع عام انتاجا تاما ، وهذا الانتاج يخضع لرسوم الانتاج ، فان فاتورة المبيعات تقيد باذن التوجيه الآتى :

١٦١١٢	من د / عملاء ق . ع . اعمال
x x	شركة ...
٤١١	الى د / صافى مبيعات انتاج تام
٤١١١	اجمالى مبيعات
٢٦٣	الى د / دائنسون متنوعون
٢٦٣٣٣	مصلحة الجمارك - رسوم انتاج

وهكذا يتجمع في حساب « مصلحة الجمارك - رسوم انتاج » المستحق للمصلحة وعند سداد المستحق لها يقيد ذلك باذن التوجيه الآتى :

٢٦٣	من د / دائنسون متنوعون
٢٦٣٣٣	مصلحة الجمارك - رسوم انتاج
١٨٢١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

أما إذا كان الانتاج المباع يخضع لحصيلة الخزانة ، فان فاتورة المبيعات تقيد باذن التوجيه الآتى :

١٦١١٢	من هـ / عملاء ق . ع . اعمال
x x	شركة ...
٤١١	الى هـ / مالى مبيعات انتاج تام
٤١١١	اجمالي مبيعات
٢٦٢	الى هـ / دائنون متنوعون
٢٦٢٤١	وزارة الخزانة - حصيلة الخزانة

وعند سداد المستحق لوزارة الخزانة ، يقيد هذا السداد باذن التوجيه المحاسبى الآتى :

٢٦٢	من هـ / دائنون متنوعون
٢٦٢٤١	وزارة الخزانة - حصيلة الخزانة
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

واذا دققنا فى ثانيا المعالجة المحاسبية طبقا لتعليمات اللجنة الدائمة للنظام المحاسبى يلاحظ ما يلى :

١) اتفاق المعالجة مع ما جاء بالنظام المحاسبى بالفصل الخاص بالأسس والقواعد والمصطلحات المحاسبية ، اذ جاء بهذا الفصل ان المبيعات الفعلية هى المبيعات الصافية المسلمة خلال الفترة . ولا تتضمن « قيمة المبيعات الفعلية » اعانة التصدير ورسوم الانتاج ورسوم المبيعات .

ب) انعكاس رسوم الانتاج او حصيلة الخزانة فى دفاتر البائع فى عملية مالية ، فبقيدتها على حساب عملاء ولحساب مصلحة الجمارك او وزارة الخزانة ينحصر التأثير فى حسابات الميزانية ، الأمر الذى يترتب عليه عدم اشتمال بنود الاستخدامات فى دفاتر المنتج أى البائع على رسوم الانتاج او حصيلة الخزانة ، ومن ثم عدم علاقتها بتكلفة الانتاج وتقويم المخزون من الانتاج فى نهاية السنة .

٢ - بالنسبة للوحدة المشترية : تتضمن تكلفة المستلزمات المشترية رسوم الانتاج او حصيلة الخزانة ، يفرض أن ما تم شراؤه خامات يكون اذن توجيه لفاتورة المشتريات كما يلى :

١٢١١	من هـ / مخزن الخامات
١٢١١	الى هـ / موردين (حسب القطاعات)

وعند صرف هذه الخامات يجعل حساب مستلزمات سلعية مدينا وحساب مخزن الخامات دائما وذلك كما سبق أن بينا .

وفي نهاية الفترة المحاسبية يتم حساب رسوم الانتاج (عن المستخدم) وحصيلة الخزانة (عن المستخدم) على غرار ما هو متبع في معالجة الرسوم الجبركية وذلك على النحو الآتى :

رسوم الانتاج (او حصيلة الخزانة) عن المستخدم

$$\begin{aligned} &= \text{الرسوم (او الحصيلة) المستحقة خلال العام} \\ &+ \text{الرسوم (او الحصيلة) عن المخزون في اول العام} \\ &- \text{الرسوم (او الحصيلة) عن المخزون في آخر العام} \end{aligned}$$

ويتم اثبات نتيجة تطبيق المعادلة السابقة في نهاية السنة المالية بقيد التسوية الآتى :

٢٥١٢	من هـ / رسوم الانتاج
٢٥١٣	من هـ / حصيلة الخزانة
٤٢	الى هـ / مستلزمات سلعية

ويلاحظ على المعالجة السابقة ان رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة تظهر في دفاتر المشتري في نهاية الفترة المحاسبية نتيجة لقيد التسوية السابق الذى ترتيب عليه تخفيض رصيد حساب المستلزمات السلعية بقدر اشماله على رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة طبقا للمعادلة السابقة .

الفرع الثالث

ضرائب اخرى

تمثل هذه الضرائب في الضرائب غير المباشرة الاخرى التى تفرضها الدولة على ممارسة النشاط الانتاجى ومستلزماته مثل ضريبة السيارات ورسوم الدمغة التى تدفعها الوحدة مباشرة مثل الرسوم على ما تملكه من استثمارات والدمغة التى تحملها الوحدة والمستقطعة عند المنبع من مستحققاتها لدى الغير تطبيقا لاحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، والتى تمثل اساسا فى الدمغة على الصرفيات الحكومية .

ولما كان حساب « ضرائب اخرى » يحمل بالضرائب غير المباشرة الاخرى فانه لا يشمل الضرائب المباشرة الآتية :

١ - الضريبة العقارية على ما تملكه الوحدة من عقارات ، فهذه تحمل على حساب « ضرائب عقارية د / ٣٦٨ » .

٢ - ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة القيم المنقولة التي تتحملها الوحدة الاقتصادية ، فهذه تحمل على حساب « ضرائب دخلية ه / ٣٦٩ » .

المعالجة المحاسبية :

١ - **ضرائب ورسوم تدفعها الوحدة :** وتتمثل في ضريبة السيارات ورسوم الدمغة على وثائق ومحركات الوحدة ، ويتم بخصوصها توسط حساب « مصلحة الضرائب - ضرائب أخرى » ، فإذا فرضنا ان الوحدة الاقتصادية دفعت ضريبة السيارات (أو قامت بشراء طوابع دمغة) يثبت قيد الاستحقاق باذن التوجيه الآتي :

٣٥١٤	من د / ضرائب أخرى
٢٦٣	الى ه / دائنسون مقسومون
٢٦٣٢٢٢	مصلحة الضرائب - ضرائب أخرى

ويثبت قيد السداد باذن التوجيه الآتي :

٢٦٣	من ه / دائنسون مقسومون
٢٦٣٢٢٢	مصلحة الضرائب - ضرائب أخرى
١٨٢١	الى ه / بنك تمويل النشاط الجاري

٢ - **رسوم تحجز عند المنبع :** وتتمثل في رسوم الدمغة التي تتحملها الوحدة لخصمها من مستحقاتها لدى الغير ، ونظرا لعدم اقتران هذه الرسوم بأثر نقدي تنقضى الحاجة لتوسيط حساب ، فإذا فرضنا ان احدى المصالح الحكومية سددت بشيك المستحق عليها بعد خصم رسوم الدمغة المستحقة يكون اذن التوجيه كما يلي :

١٨٢١	من ه / بنك تمويل النشاط الجاري (المحصل بعد الخصم)
٣٥١٤	من د / ضرائب أخرى (الرسوم المستقطعة)
١٦١١١	الى ه / عملاء قطاع عام خدمات
x . x	مصلحة ...

المبحث الثاني

الاهلاك

الاهلاك نفقة تعبر عن مقابل خدمة الأصول الثابتة ومساهمتها في النشاط الانتاجي ، ومن ثم يتعين حسابه وتحويله على حسابات النتيجة سواء كانت نتيجة العام فائضا أو عجزا ، ويعرف النظام الاهلاك بأنه توزيع تكلفة الأصل القابل للاهلاك على مدة عمره الانتاجي بطريقة مناسبة ، وقد يطلق على اهلاك أصول معينة اصطلاح « النفاذ » ، والنفاذ ظاهرة مميزة للأصول المتناقصة « القابلة للنفاذ » من مناجم ومحاجر وآبار بتروول وما شابهها .

توبيه الاهلاك :

ينقسم حساب الاهلاك الى حسابات فرعية يخصص كل منها للاهلاك الخاص بنوع معين من الأصول كما يلي :

مزروعات معمرة قابلة للاهلاك	٢٥٢٥	مسدد وادوات	
(سدائق وبساتين ... الخ)	٢٥٢٦	اثاث ومعدات مكتب	
مبنى وانكادات	٢٥٢٧	ثروة هوانية ومالية	
آلات ومعدات	٢٥٢٨	نفقات ايرانية مهجلة	
وسائل نقل وانقل			

القواعد الخاصة بالاهلاك :

حظى موضوع الاهلاك بجدل متعدد الجوانب بين الكتاب والمحاسبين ، ومن أهم جوانب هذا الجدل مناقشة التكلفة التاريخية كأساس لحساب الاهلاك وذلك في ضوء الارتفاع المستمر لاسعار الأصول الثابتة وما يرتبط بذلك من مشكلة صيانة رأس المال معبرا عنه بطاقة انتاجية أو قوة شرائية مستثمرة في الوحدة الاقتصادية ، ولذلك ينادى كثير من الكتاب باستخدام التكلفة الاستبدالية أو التكلفة التاريخية معدلة بالأرقام القياسية للاسعار كأساس لحساب أقساط الاهلاك ، ويتفرع من ذلك مشكلة كيفية معالجة فروق الاهلاك في حالة حسابه على أساس غير التكلفة التاريخية ، اضافة الى ذلك وجود جوانب أخرى تتباين فيها وجهات النظر مثل طريقة حساب الاهلاك ومعدلاته وكيفية تقييده بالدفاتر . لذلك كان منطقيا ان يتناول النظام المحاسبي تلك الجوانب وغيرها بهدف وضع قواعد عامة تلتزم بتطبيقها وحدات القطاع العام ، ويمكن ابراز القواعد التي أخذ بها النظام المحاسبي بخصوص الاهلاك في الجوانب التالية :

- ١ - أساس حساب الاهلاك .
- ٢ - تاريخ بدء الاهلاك .
- ٣ - طريقة حساب الاهلاك .
- ٥ - فروض معدلات الاهلاك .
- ٦ - الاصول المهلكة دفتريا والمستخدمة في الانتاج .
- ٧ - الهلاك الطارئ للاصول الثابتة .
- ٨ - وضع الاصول الثابتة في مجموعات .

اولا - اساس حساب الاهلاك :

أقر النظام المحاسبي الموحد التكلفة التاريخية كأساس لتحديد القيمة الخاضعة للاهلاك ، وتمثل في تكلفة الأصل حتى يكون صالحا للاستعمال ، ولا تتضمن تلك التكلفة أعباء التمويل من فوائد أو فروق عملة ، ولا تستبعد منها أية قيمة مقابل النفاية أو الخردة .

وبخصوص مشكلة ارتفاع أسعار الاصول الثابتة نص النظام على أنه من الضروري تدبير الفرق بين التكلفة الاستبدالية والتكلفة التاريخية للأصل وذلك للحفاظ على القوة الإنتاجية للمال المستثمر بالوحدة ، ويعتبر مقابل فروق التكلفة الاستبدالية كاحتياطي عام عند توزيع الأرباح ، ويظهر ضمن الاحتياطيات باسم « احتياطي ارتفاع أسعار الاصول د / ٢٢٦ » . ويتضح من ذلك ان النظام عالج مشكلة ارتفاع أسعار الأصول كما يلي :

١ - نص النظام على ضرورة تدبير فروق القيمة الاستبدالية دون أن يحدد كيفية ذلك ، ويجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن القرار الوزاري رقم ٩٥٨ لسنة ١٩٦٧ ينص على تجنيب ٥٪ من صافي الربح لتكوين احتياطي ارتفاع أسعار الاصول الثابتة .

٢ - اتبع النظام أساس التكلفة التاريخية عند حساب أقساط اهلاك الاصول كبند من بنود الاستخدامات مع معالجة فروق القيم الاستبدالية كتوزيع أو تصرف في الفائض ، الأمر الذي يترتب عليه إهمال المحاسبة على هذه الفروق في السنة التي تحقق فيها الوحدة خسارة صافية . ومن ثم فإن النظام المحاسبي نظر الى مشكلة ارتفاع أسعار الاصول كمشكلة مالية يمكن حلها بتدبير اموال بحجز احتياطيات من الفائض القابل للتوزيع ، ولم ينظر الى المشكلة نظرة تكاليفية يتم حلها بحساب قسط الاهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية .

ثانيا - تاريخ بدء الاهلاك :

ليس هناك إجماع بين المحاسبين بخصوص تاريخ بدء حساب الاهلاك ، إذ يرى البعض بداية حسابه من تاريخ نقل الملكية ، ولكن الاتجاه العام يقضي

بان العبرة في هذا المجال هو تاريخ بدء الاستعمال . وتمشيا مع هذا الاتجاه نص النظام على ان يتحدد بدء حساب الاهلاك ببدء استخدام الاصل خلال الفترة المالية .

واذا بدء في استخدام الاصل خلال فترة معينة يحسب لهذا الاصل اهلاك كامل عن الفترة (1) ، فاذا فرضنا ان الاصل بدء في استخدامه في 1/12/1981 وان معدل اهلاكه 10٪ سنويا يحسب له اهلاك كامل بمعدل 25٪ عن الفترة من 1/10 الى نهاية 31/12/1981 .

وفي حالة استخدام (تشغيل) الاصل في فترة التجارب يعالج الاهلاك كنفقة رأسمالية ويحمل على حساب « نفقات ايرادية مؤجلة - تجارب بدء التشغيل » .

ثالثا - طريقة حساب الاهلاك :

تتعدد طرق حساب الاهلاك مثل طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتناقص وطريقة معدل ساعة الآلة وغير ذلك ، وليس هنا مجال لمناقشة هذه الطرق او المفاضلة بينها ، ما يعيننا في هذا الصدد ان نشير الى ان النظام اختار طريقة القسط الثابت في حساب الاهلاك ، وقد راعى النظام عدم امكانية تطبيق هذه الطريقة في جميع الاحوال فأشار الى ما يلي :

1 - اهلاك الادوات الصغيرة : من المعروف انه من الصعب عمليا تقدير عمر انتاجي لهذه الادوات بالاضافة الى عدم اهميتها النسبية ، لذلك سلك النظام تجاه هذه الاصول مسلكا عمليا اذ يقضى بتحميل حساب الاهلاك بما يصرف منها اولا بأول دون الانتظار لتخريدها على ان تراقب عهدة العمال من هذه الادوات بالجرد الفعلي والمطابقة على سجلات العهدة الشخصية التي تمسك لهذا الغرض .

2 - اهلاك المهمات : اجاز النظام المحاسبي اهلاك المهمات باعادة تقديرها في نهاية كل فترة محاسبية ، وتعريف المهمات بأنها الادوات اللازمة للانتاج (مثل قوالب الصب والسفندرات) والتي لا تعتبر من مجموعة الآلات ، ويتوقف العمر الانتاجي لهذه المهمات على مدى استعمالها في الانتاج .

(1) انظر قاعدة تقسيم السنة المالية الى اربع فترات ربع سنوية فيما بعد عند مناقشة شروط معدلات الاهلاك .

رابعاً - طريقة اثبات الاهلاك :

هناك طريقتان لاثبات الاهلاك بالدفاتر ، طبقا للطريقة الاولى يتم تخفيض تكلفة الاصل دوريا بأقساط الاهلاك ، فطبقا لها يتم قيد الاهلاك كما يلي :

من د / اهـ / الاهلاك الاصل

الى د / الاهلاك

ويوجه لهذه الطريقة ، التي يمكن ان يطلق عليها الطريقة المباشرة ، انتقادات رئيسيان :

١ - قسط الاهلاك - على احسن الفروض - قيمة تقديرية ، ومن ثم يفضل تراكمها في حساب مستقل يمثل القيمة التقديرية للتناقص في قيمة الاصل الثابت ، اى بعيدا عن حساب الاصل الذى يمثل التكلفة الفعلية من واقع المستندات .

٢ - تخفيض تكلفة الاصل بقيمة الاهلاك يؤدي الى صعوبات عملية عند تطبيق طريقة القسط الثابت المعبر عنه بنسبة مئوية من تكلفة الاصل ، اذ يستدعى الامر الرجوع في كل سنة الى دفاتر السنوات التي تم فيها الاستحواذ على الاصول الثابتة للتعرف على التكلفة الأصلية .

وبناء على هذه الانتقادات يفضل اتباع الطريقة الثابتة التي يمكن ان يطلق عليها الطريقة غير المباشرة والتي تمثل الاتجاه المحاسبي الحديث في تعييد الاهلاك وبمقتضاها يتم قيد الاهلاك كما يلي :

من د / اهـ / اهـ / الاهلاك الاصل

الى د / مخصص اهـ / الاهلاك الاصل

وواضح انه طبقا لهذه الطريقة يعكس حساب الاصل باستمرار تكلفته الأصلية بينما تتراكم أقساط الاهلاك في حساب المخصص ، ولا يقفل حسابى الاصل والمخصص المرتبط به الا عند بيع الاصل او تخريده .

وقد سائر النظام المحاسبي الموحد الاتجاه المحاسبي الحديث اذ يقتضى باتباع الطريقة الثانية ، ولكن يلاحظ انه خالف القواعد المحاسبية فيما يختص بكيفية اظهار مخصصات الاهلاك في الميزانية ، اذ تقضى تلك القواعد باظهار هذه المخصصات مطروحة من الاصول الثابتة المتعلقة بها على اساس انها تمثل قيمة النقص في هذه الاصول ، بينما يقضى النظام باظهار المخصصات في جانب الخصوم بناء على النظرة الاقتصادية لها وهى اعتبارها مصدرا من مصادر التمويل الذاتى .

خامسا - فروض معدلات الاهلاك :

حدد النظام المحاسبي معدلات لاهلاك الاصول الثابتة اوردها في الملحق رقم (1) وقد اعدت هذه المعدلات على اساس الفروض الآتية :

١ - عدد ايام العمل في السنة ٣٠٠ يوم فأقل .

٢ - مدة التشغيل اليومي وريدية واحدة .

٣ - الاصول الثابتة يشتراه جديدة .

ويراعى تقسيم السنة المالية الى اربع فترات ربع سنوية تحمل كل فترة بحصتها في الاهلاك السنوي ، وهذا التقسيم يجعل من تطبيق الفرض الاول ان « عدد ايام العمل في الفترة الربع سنوية ٧٥ يوما فأقل » .

وعند التطبيق العملي للفروض التي حسبت على اساسها معدلات الاهلاك تصادفنا الحالات الآتية :

١ - الاصول التي لا تعمل اطلاقا خلال الفترة الربع سنوية : من المعروف ان هذه الاصول تتعرض للتقادم ، وقد قرر النظام المحاسبي بخصوصها قاعدة حكيمية تقضى باهلاكها بمعدل ٥٠٪ من معدلات الاهلاك ، وواضح ان هذه القاعدة تفترض ان نصف الاهلاك يرجع الى ظاهرة التقادم والنصف الآخر مرجعه الاستعمال .

اما اذا استخدم الاصل اي مدة خلال الفترة الربع سنوية فيحسب عنها معدل اهلاك بالكامل .

ولايضاح ذلك نفرض اصل معين معدل اهلاجه ٢٠٪ سنويا ، ولاعتبارات موسمية لم يستخدم اطلاقا في الفترة الاولى والثالثة بينما استخدم لمدة ثلاثين وخمسين يوما في الفترتين الثانية والرابعة على التوالي ، فيحسب معدل اهلاك الاصل عن كل فترة وسنويا كما يلي :

$$= 20\% \times \frac{1}{4} \times 50\% = 25\%$$

$$= 20\% \times \frac{1}{4} = 5\%$$

$$= 20\% \times \frac{1}{4} \times 50\% = 25\%$$

$$= 20\% \times \frac{1}{4} = 5\%$$

الفترة الاولى (٥٠٪ اهلاك)

الفترة الثانية (اهلاك كامل)

الفترة الثالثة (٥٠٪ اهلاك)

الفترة الرابعة (اهلاك كامل)

الاهلاك عن السنة

١٥٪

٢ - الأصول التي تم تشغيلها أكثر من ٧٥ يوم خلال الفترة الربع سنوية أو التي يزيد تشغيلها اليومي عن وريدية واحدة : من المتعين في هذه الحالة زيادة معدلات الاهلاك لان حجم التشغيل أو الاستعمال زاد عن الفروض التي بنيت عليها هذه المعدلات .

وإذا استرجعنا الى الاذهان القاعدة الحكيمة التي تفترض ان نصف معدل الاهلاك يغطي عنصر التقادم والنصف الآخر يغطي عنصر الاستعمال فالرأى أن تقتصر الزيادة على عنصر الاستعمال ، ولايضاح ذلك نفرض ان معدل الاهلاك السنوي لاصل ثابت هو « م » ، وأنه قد تم تشغيل الاصل وريدتين خلال فترة ربع سنوية فان معدل الاهلاك عن هذه الفترة .

$$\frac{\text{وريدتين}}{\text{وريدية}} \times 50\% \times \frac{M}{4} + 50\% \times \frac{M}{4} =$$

$$150\% \times \frac{M}{4} =$$

وإذا فرض أنه قد تم تشغيل الاصل لمدة ٩٠ يوم خلال الفترة الربع سنوية فان معدل الاهلاك عن هذه الفترة

$$\frac{90 \text{ يوم}}{75 \text{ يوم}} \times 50\% \times \frac{M}{4} + 50\% \times \frac{M}{4} =$$

$$\frac{15 \text{ يوم}}{75 \text{ يوم}} \times 50\% \times \frac{M}{4} + \frac{M}{4} =$$

$$\left(\frac{15}{75} \times 50\% + 1 \right) \frac{M}{4} =$$

٣ - الأصول المشتراة قديمة : طبقا للتعديل الذي أدخله الجهاز المركزي للمحاسبات يحسب لهذه الأصول معدلات اهلاك على أساس ١٥٠٪ من معدلات اهلاك الأصول المشتراة جديد ، ويلاحظ أن هذه القاعدة تفترض ان النزعة المركزية للاعمار الانتاجية للاصول القديمة تعادل ثلثي اعمار الأصول الجديدة (١) .

(١) قبل هذا التعديل كان النظام المحاسبي يقضى بان تحسب معدلات الاهلاك للاصول المشتراة قديمة على أساس مثل معدل اهلاك الأصول المشتراة جديدة ، وهذا مبنى على افتراض ان النزعة المركزية للاعمار الانتاجية للاصول القديمة تعادل نصفها بالنسبة للاصول الجديدة .

سادسا - الاصول المهلكة دفتريا والمستخدمة في الانتاج :

واضح ان هذا الوضع يثير مشكلة ذو جانبين ، الجانب الاول ان هذه الاصول تؤدي خدمات لنشاط الوحدة الاقتصادية ، ومن ثم يتعين حساب متقابل لهذه الخدمات ضمن الاستخدمات ، والجانب الثانى انه يتعين الا يتراكم في حساب مخصص الاهلاك قيمة اكبر من القيمة الخاضعة للاهلاك ، وعلاجا لهذه المشكلة يقضى النظام المحاسبى وتعديلاته بما يلى :

١ - يستمر حساب قسط الاهلاك لهذه الاصول بنسبة ٥٠٪ من قيمة القسط ، ويستثنى من ذلك الاصول المخصصة لمراكز الانتاج في الوحدات الاقتصادية التى تعمل بالتعددين او الوحدات المتخصصة في انتاج البترول او تكريره دون ما عداها من اصول المراكز الاخرى (خدمات انتاجية وتسويقية وادارية وتمويلية) اذ تطبق نسبة ٢٥٪ من قيمة القسط .

٢ - يراعى حساب النسبتين (٥٠٪ ، ٢٥٪) على اساس المعدل الاصلى للتشغيل لوردية واحدة مهما كانت ساعات التشغيل .

٣ - يقيد هذا الاهلاك لحساب « احتياطي ارتفاع اسعار الاصول ح / ٢٢٦ » .

سابعا - الهلاك الطارئ للاصل :

تغطى معدلات الاهلاك التقادم العادى اى المتوقع في الظروف العادية ، فاذا نشأت ظروف تؤدي الى تقادم الاصل فان الخسارة التى تنجم عن ذلك تحمل على حسابات النتيجة (حساب « خسائر رأسمالية - ح / ٣٦٤ ») ، وذلك في الفترة المالية التى تم خلالها التقادم غير المتوقع .

كما قد تهلك بعض الاصول الثابتة نتيجة حادث عرضى ، فتحمل الخسارة التى تنجم في هذه الحالة على حسابات النتيجة في السنة المالية التى وقع الحادث خلالها .

ويرتبط بموضوع الهلاك الطارئ حالة الانشاءات المعدة خصيصا لالات معينة بحيث لا تصلح هذه الانشاءات الا لهذا الغرض ، ولذلك تخضع هذه الانشاءات لقواعد الاهلاك الخاصة بالالات ، فاذا رفعت الالات اعتبرت القيمة غير المهلكة للانشاءات خسارة تحمل على حسابات النتيجة عن السنة المالية التى تم خلالها رفع الالات .

ثامنا - وضع الاصول الثابتة في مجموعات :

راعى النظام المحاسبى ما قد يعترض تطبيق معدلات الاهلاك من صعوبات عملية لذلك اجاز النظام ان توضع الاصول الثابتة في مجموعات افقية او رأسية

على أن تطبق قواعيد الاهلاك على المجموعة بصرف النظر عن مكوناتها ، والمجموعة الافتية تعنى الأصول المتجانسة المتشابهة من حيث النوع مثل مجموعة محطة توليد الكهرباء ومجموعة آلات ورش الصيانة ، أما المجموعة الرأسية فتعنى الأصول المكلمة لبعضها البعض كخط انتاجى لسلعة أو مجموعة سلع . وقد يتم التجميع على أساس جغرافى مثل مجموعة آلات منجم فى منطقة جغرافية معينة .

المعالجة المحاسبية للاهلاك :

يثبت الاهلاك دوريا كل فترة ربع سنوية ، ويتم ذلك بالقيود الآتى :

٢٥٢	من هـ / الاهلاك (مع التحويل حسب نوع الأصول)
٢٢١	الى هـ / مخصص الاهلاك (مع التحويل حسب نوع الأصول)

وإذا كان الاهلاك خاصا بأصول تم اهلاكها دفتريا فيقيد كما يلى :

٢٥٢	من هـ / الاهلاك (مع التحويل حسب نوع الأصول)
٢٢٦	الى هـ / احتياطي ارتفاع اسعار الأصول

ويخصوص اهلاك الأدوات الصغيرة يقيد ما يصرف منها مباشرة على حساب الاهلاك دون انتظار لتخريدها ، ويتم ذلك بالقيود الآتى :

٢٥٢	من هـ / الاهلاك
٢٥٢٥	معد وادوات
٢٢١	الى هـ / مخصص الاهلاك
٢٢١٥	معد وادوات

تخريد وبيع الأصول الثابتة :

تقرر الوحدة الاقتصادية تخريد الأصل الثابت عندما يصبح غير صالح للاستعمال الاقتصادي ، وفى هذه الحالة يتم التأشير فى سجل الأصول الثابتة بما يفيد تخريد الأصل ، ثم تجرى القيود اللازمة لتنفيذ هذا التخريد .

١ - أثبات قسط اهلاك الأصل المخرد : بتطبيق قواعيد الاهلاك بحسب للأصل قسط اهلاك عن الفترة الربع سنوية التى تم خلالها قرار التخريد ، ويثبت هذا القسط كما سبق أن بينا فى البحث الخاص بالاهلاك .

٢ - استخراج الرصيد الدفترى للأصل المخرد : يستخرج هذا الرصيد

بإقتال حساب مخصص الاهلاك المرتبط بهذا الاصل المخرد ، فاذا فرضنا ان الاصل المخرد متمثل في آلات ومعدات يتم ذلك باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

١٢١٣	من هـ / مخصص اهـلاك آلات ومعدات
١١٣	الى هـ / آلات ومعدات

٣ - ايداع الاصل المخرد بمخزن المخلفات : قد يتم رفع الاصل وايداعه في مخزن المخلفات ، وفي هذه الحالة تنشأ مشكلة محاسبية اذ لم يفرد بالدليل المحاسبي حساب خاص لمخلفات الاصول المخردة مع قصر حساب مخزن المخلفات على اثبات حركة مخلفات الانتاج والمشتريات ، الا انه من الناحية العملية يقيد ايداع مخلفات الاصول الثابتة بجعل حساب مخزن المخلفات مدينا ، ونحن نؤيد هذا المسلك العملى للرقابة على حركة مخزن المخلفات لحين تخصيص حساب لذلك بالدليل المحاسبي ، وطبقا لذلك يقيد ايداع القيمة الدفترية للاصل المخرد باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

١٢١٥	من هـ / مخزن المخلفات
١١٤	الى هـ / آلات ومعدات

واذا كان الاصل المخرد قد تم اهلاكه دفتريا ، فلا يكون هناك محل لاجراء القيد السابق ، وتراقب مخلفات هذا الاصل بالمخزن بأسلوب الرقابة الكمية .

اما اذا تم الابقاء على الاصل المخرد في موقعه لحين البيع فتظل القيمة الدفترية منعكسة في حساب الاصل ذاته لحين البيع ، ويكتفى في هذه الحالة بالتأشير في سجل الاصول الثابتة بما يفيد تخريده .

٤ - بيع الاصل المخرد : كما سبق ان بينا يتم توسط حساب « مدينون مختلفون - مدينو بيع اصول » ، وتعالج ارباح (او خسائر) بيع مخلفات الاصل الثابت كارباح (او خسائر) رأسمالية ، فبفرض بيع مخلفات الاصل بربح يكون القيد كما باذن التوجيه المحاسبي الآتى :

١٧١١	من هـ / مدينون مختلفون مدينو بيع اصول
١٢١٥	الى هـ / مخزن المخلفات (١)
٤٤٢	الى هـ / ارباح رأسمالية

(١) او الى هـ / آلات ومعدات اذا كان الاصل لايزال في موقعه .

وفي حالة بيع مخلفات الاصل بخسارة يكون القيد كما باذن التوجيه المحاسبي الآتي :

١٧١	من هـ / مدينون مختلفون
١٧١١	مدينو بيع اصول
٤٦٤	من هـ / خسائر رأسمالية
١٣٢٥	الى هـ / مخزن المخلفات (١)

وفي كلتا الحالتين يقيد تحصيل ثمن البيع بجعل حساب « بنك تمويل النشاط الجارى » مدينا وحساب « مدينون مختلفون - مدينو بيع اصول » دائنا .

هذا ويلاحظ انه في حالة بيع مخلفات الاصل السابق اهلاكه دفتريا ، كما هو الحال بالنسبة لمخلفات العدد والإدوات الصغيرة ، يعالج ثمن البيع كأرباح رأسمالية ، فتثبت فاتورة البيع باذن التوجيه المحاسبي الآتي :

١٧١	من هـ / مدينون مختلفون
١٧١١	مدينو بيع اصول
٤٤٣	الى هـ / ارباح رأسمالية

المثال الأول :

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من كشوف حساب اقساط الاهلاك عن الفترة من ١٩٨٢/٤/١ الى ١٩٨٢/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

ملاحظات	معدل الاهلاك (٢)	تكلفة الاصل	بيان الاصل
مشتراه قديمة	٪ ٤	١٠٠٠٠	مباني وانشاءات
سبق اهلاؤها دفتريا	٪ ١٠	٢٠٠٠٠	آلات ومعدات
مشتراه قديمة وسبق اهلاؤها دفتريا	٪ ٢٠	٥٠٠٠	وسائل نقل وانتقال
	٪ ١٢٥	١٦٠٠٠	اثاث ومعدات مكاتب

والمطلوب :

- ١ - بيان كيفية حساب اقساط الاهلاك عن الفترة .
- ٢ - قيد اثبات اقساط الاهلاك .

(١) او الى هـ / آلات ومعدات اذا كان الاصل لا يزال في موقعه .

(٢) كما هو وارد بملحق النظام المحاسبي الموحد .

١٠٠٠ =	$\frac{1}{2} \times \% 4$	$\times 100000 =$	اهلاك المباني والانشاءات
٧٥٠٠ =	$\% 10 \times \frac{1}{2} \times \% 10$	$\times 200000 =$	اهلاك الآلات والمعدات
١٢٥٠ =	$\% 50 \times \frac{1}{2} \times \% 20$	$\times 50000 =$	اهلاك وسائل النقل والانتقال
٣٧٥ =	$\% 50 \times \% 10 \times \frac{1}{2} \times \% 12 \frac{1}{2}$	$\times 16000 =$	اهلاك الاثاث ومعدات المكاتب

١.١٢٥

اجمالي

بيان	مساعد	له	منه
من د / اهلاك مباني وانشاءات آلات ومعدات وسائل نقل وانتقال اثاث ومعدات مكاتب	١٠٠٠ ٧٥٠٠ ١٢٥٠ ٣٧٥		١.١٢٥
الى د / مخصص اهلاك مباني وانشاءات آلات ومعدات	١٠٠٠ ٧٥٠٠	٨٥٠٠	
الى د / احتياطي ارتفاع اسعار الاصول (اهلاك الاصول عن الفترة من ٤/١ الى ٦/٣٠)		١٦٢٥	

المثال الثاني :

في ١٩٨١/١١/٣٠ تقرر تخريد آلات ومعدات تكلفتها ١٠٠٠٠ جنيه ،
ورصيد مخصص الاهلاك الخاص بها حتى ١٩٨١/٩/٣٠ يبلغ ٩٠٠٠ جنيه ،
واودعت المخلفات بالمخزن . وفي تاريخ لاحق بيعت هذه المخلفات بمبلغ ٥٢٥ جنيه
تم تحصيلها بشيك .

فاذا علمت ان هذه الآلات مشتراة قديمة ، وان معدل اهلاك هذه الآلات
بملحق النظام المحاسبي ١٠٪ سنويا ، فالمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر باذن
التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

معدل اهلاك الآلات عن الفترة من ١٠/١ الى ١١/٣٠

$$\% 10 \times \frac{1}{2} \times \% 10 =$$

$$\% 375 =$$

بيانات	مساعد	لسه	منه
من هـ / اهتلاك آلات ومعدات	٢٧٥		٢٧٥
الى هـ / مخصص اهتلاك آلات ومعدات	٢٧٥	٢٧٥	
(قسبط الاهتلاك عن الفترة من ١٠/١ الى ١١/٣٠ بمعدل ٢٧٥٪)			
من هـ / مخصص اهتلاك آلات ومعدات	٩٢٧٥		٩٢٧٥
الى هـ / آلات ومعدات		٩٢٧٥	
(اقفال مخصص الاهتلاك الخاص بالاصل المفرد)			
من هـ / مخزن المخلفات الى هـ / آلات ومعدات		٦٢٥	٦٢٥
(ايداع مخلفات الآلات والمعدات المخردة بمخزن المخلفات - اشعار اضافة رقم ...)			
من هـ / مدينون مختلفون مدينو بيع اصول	٥٢٥		٥٢٥
من هـ / خسائر رأسمالية			١٠٠
الى هـ / مخزن المخلفات		٦٢٥	
(بيع مخلفات آلات ومعدات بفتورة رقم ...)			
من هـ / بنك تمويل النشاط الجارى			٥٢٥
الى هـ / مدينون مختلفون مدينو بيع اصول	٥٢٥	٥٢٥	
(تحصيل ثمن بيع مخلفات آلات ومعدات بشيك رقم ...)			

المبحث الثالث الايجارات الفعلية

خصص النظام المحاسبي حساب « الايجارات الفعلية د / ٣٥٣ » لاثبات تكلفة ايجارات العقارات المستحقة للغير .

تبويب الايجارات الفعلية :

طبقا لدليل المحاسبي تنقسم الايجارات الفعلية الى الحسابات الفرعية الآتية :

٣٥٣١	اراضى فضلاء	٣٥٣٣	مبساتى سكنية ومخازن
٣٥٣٢	اراضى للاستعمال		وجراجات

القواعد الخاصة بالايجارات الفعلية :

- ١ - يقتصر هذا الحساب على ايجارات العقارات (اراضى ومباني) فلا يتضمن الايجارات المستحقة للغير نظير استئجار اية أصول ثابتة اخرى اذ تحمل على حساب « مستلزمات خدمية - تأجير معدات ووسائل نقل د / ٣٣٦ » ، وهذا يتمشى مع المفهوم الاقتصادي للايجارات .
- ٢ - توسط حساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - ايجارات مستحقة د / ٢٧٤٢ » .

المعالجة المحاسبية للايجارات الفعلية :

تم المعالجة المحاسبية للايجارات الفعلية طبقا للقواعد السابقة ، فعلى سبيل المثال اذا استحق ايجار مخازن يثبت قيد الاستحقاق باذن التوجيه الآتى :

٣٥٣	من د / ايجارات فعلية
٢٧٤	الى د / مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة
٢٧٤٢	ايجارات مستحقة

ويثبت قيد السداد باذن التوجيه الآتى :

٢٧٤	من د / مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة
٢٧٤٢	ايجارات مستحقة
١٨٢١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

تسوية الأيجارات الفعلية في نهاية الفترة المحاسبية :

تقيد الأيجارات المستحقة طبقاً للقاعدة العامة وهي توسط حساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - إيجارات مستحقة د / ٢٧٤٢ » . أما الأيجارات المقدمة فيتم قيدها على حساب « الأرصدة المدينة الأخرى د / ١٧٢ » فإذا فرضنا وجود إيجار مخازن مقدم تتم التسوية باذن التوجيه الآتى :

١٧٢	من د / الأرصدة المدينة الأخرى
x x	إيجار مخازن مقدم
٢٥٢	الى د / إيجارات فعلية

وبذلك تظهر الأيجارات المقدمة في الميزانية ضمن رصيد حساب « الأرصدة المدينة الأخرى » ، وفي بداية العام تتم التسوية العكسية باذن التوجيه الآتى :

٢٥٢	من د / إيجارات فعلية
١٧٢	الى د / الأرصدة المدينة الأخرى
x x	إيجار مخازن مقدم



المبحث الرابع

فرق الأيجار المحسوب

كثيراً ما تزاوّل الوحدات الاقتصادية نشاطها في عقارات مملوكة لها ، وفي هذه الحالة تظهر أعباء هذه العقارات متمثلة على الأخص في الأهلاك ضمن المصروفات التحويلية الجارية ، فلتوفير البيانات اللازمة التي تمكن المحاسب القومى من حساب عناصر القيمة المضافة استلزم النظام المحاسبى حساب فرق الأيجار للعقارات المملوكة .

ويمكن تبرير حساب فرق الأيجار على أساس أنه تطبيق محاسبى لمفهوم اقتصادى وهو « تكلفة الفرصة البديلة » فهذا الفرق يعتبر من بنود « الاستخدامات المحسوبة » التي تمكن من تقييم الأداء وإجراء المقارنات بين نتائج النشاط الجارى للوحدات المتماثلة على أساس موضوعى أى غير متأثر بملكية أو عدم ملكية هذه الوحدات للعقارات التي تستخدمها في ممارسة نشاطها .

وتحقيقاً لذلك اشتمل الدليل المحاسبى على حسابين متقابلين لفرق الأيجار هما :

١ - فرق الأيجار المحسوب د / ٣٥٤ : وهو من حسابات الاستخدامات المحسوبة استكمالاً للقيمة الأيجارية في حالة تملك الوحدة للعقارات التي تستخدمها مباشرة نشاطها ، إذ أن هذه القيمة الأيجارية هي التعبير الموضوعي لخدمة هذه العقارات لنشاط الوحدة ، وهذا يفسر التكييف المحاسبي لحساب ٣٥٤ بالدليل المحاسبي كأحد الاستخدامات المرتبطة بالنشاط الجاري ضمن مجموعة المصروفات التحويلية الجارية .

٢ - فرق الأيجار المحسوب د / ٤٤٧ : وهو من حسابات الموارد تعبيرا عن الأيراد المحسوب للوحدة الاقتصادية نتيجة لتملكها للعقارات التي تزاوّل فيها نشاطها وهذا يفسر التكييف المحاسبي لحساب ٤٤٧ كأحد الموارد غير المرتبطة بالنشاط الجاري ضمن مجموعة الأيرادات التحويلية .

كيفية حساب فرق الأيجار :

عرف النظام المحاسبي فرق الأيجار المحسوب في أنه يتمثل في الفرق بين القيمة الأيجارية والعقارية للمباني والمنشآت التي تملكها الوحدة كما لو كانت مؤجرة من الغير وقيمة اهلاك المباني طبقاً لمعدلات الاهلاك التي تحسبها الوحدة على تكلفة مبانيها . ومن هذا التعريف يتضح أن حساب هذا الفرق يستلزم :

- ١ - معرفة القيم الأيجارية للعقارات التي تملكها الوحدة .
- ٢ - حصر اهلاك هذه العقارات من الدفاتر .
- ٣ - يكون الفرق معادلاً للفرق بين القيم الأيجارية للعقارات واهلاكها .

ولم يحدد النظام كيفية حساب القيم الأيجارية ، وفي هذا الصدد يقترح ما يلي :

- ١ - بالنسبة للأراضي الزراعية تتخذ ضريبة الأيطان أساساً لتقدير القيمة الأيجارية .
- ٢ - بالنسبة للمباني يتم تحديد القيمة الأيجارية طبقاً للقواعد التي تتضمنها القوانين التي تنظم العلاقة بين المالك والمستاجر .

أهداف حساب فرق الأيجار :

من العرض السابق يتضح أن الأهداف الرئيسية المبتغاة من حساب فرق الأيجار يمكن تخليصها فيما يلي :

- ١ - توفير البيانات اللازمة للمحاسب القومي لتحديد عناصر القيمة المضافة ، فهذا الفرق يعتبر استكمالاً للقيمة الأيجارية في حالة تملك الوحدة للعقارات التي تستخدمها مباشرة نشاطها .

٢ - تقييم الاداء واجراء المقارنات بين نتائج النشاط الجارى للوحدات المتماثلة على أساس موضوعي ، ويلاحظ بهذا الخصوص أن حساب « فرق الايجار المحسوب د / ٣٥٤ » يظهر في المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية ، وبذلك يكون رصيد هذه المرحلة أي « فائض العمليات الجارية » مقياسا موضوعيا لاداء الوحدة لعدم تأثره بواقعة ملكية أو عدم ملكية الوحدات لعقاراتها .

المعالجة المحاسبية لفرق الايجار المحسوب :

١ - اثبات فرق الايجار المحسوب :

٣٥٤	من ه / فرق الايجار المحسوب
٤٤٧	الى ه / فرق الايجار المحسوب

٢ - اقفال د / ٣٥٤ واظهاره في المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية :

٢٨١	من ه / العمليات الجارية
٣٥٤	الى د / فرق الايجار المحسوب

٣ - اقفال د / ٤٤٧ واظهاره في المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية :

٤٤٧	من ه / فرق الايجار المحسوب
٢٨١	الى ه / العمليات الجارية



المبحث الخامس

الفوائد المحلية والخارجية

يستحق على الوحدة فوائد مقابل اقتراض اموال الغير ، فاذا كانت هذه الاموال محلية قيدت الفوائد المستحقة على حساب « فوائد محلية د / ٣٥٥ » ، أما الفوائد المستحقة على الاموال المقرضة من الخارج فتقيد على حساب « فوائد خارجية د / ٣٥٦ » .

القواعد الخاصة بالفوائد :

يتعين توسط حساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - فوائد مستحقة د / ٢٧٤٣ » ، وذلك بالنسبة لكل من الفوائد المحلية والخارجية .

المعالجة المحاسبية للفوائد :

طبقا لذلك تتم المعالجة المحاسبية للفوائد ، فعلى سبيل المثال اذا استحققت فوائد محلية يثبت قيد الاستحقاق باذن التوجيه الآتى :

٢٥٥	من هـ / فوائد مطيعة
٧٧٤	الى هـ / مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة
٢٧٤٣	فوائد مستحقة

ويثبت قيد السداد باذن التوجيه الآتى :

٢٧٤	من هـ / مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة
٢٧٤٣	فوائد مستحقة
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

تسوية الفوائد في نهاية الفترة المحاسبية :

يتم تسوية الفوائد المستحقة بتوسيط حساب « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - فوائد مستحقة د / ٢٧٤٣ » ، أما الفوائد المقدمة (ان وجدت) فيتم تسويتها باستخدام حساب « الارصدة المدينة الاخرى د / ١٧٢ » .



المبحث السادس

فرق الفوائد المحسوبة

مفهوم فرق الفوائد :

قد تختلف مصادر التمويل للوحدة الاقتصادية من فترة لأخرى ، كما تختلف هذه المصادر من وحدة اقتصادية لأخرى ، لذلك استلزم النظام المحاسبى حساب فرق الفوائد توفيراً للبيانات التى تحقق القياس الموضوعى لعناصر القيمة المضافة .

وتحقيقاً لذلك اشتمل الدليل المحاسبى على حسابين متقابلين لفرق الفوائد هما :

١ - فرق الفوائد المحسوبة د / ٣٥٧ : وهو من حسابات الاستخدامات المحسوبة استكمالاً للفوائد المحسوبة على المال المستثمر فى نشاط الوحدة الاقتصادية ، وهذا يفسر التكييف المحاسبى لحساب ٣٥٧ بالدليل المحاسبى كأحد الاستخدامات المرتبطة بالنشاط الجارى ضمن مجموعة المصروفات التحويلية الجارية .

٢ - فرق الفوائد المحسوبة ه / ٤٤٨ : وهو من خصصات الموارد تعبيرا عن الإيراد المحسوب للوحدة الاقتصادية نتيجة لتخطيط مصادر تمويلها بشكل يجعل الفوائد الفعلية تقل عن الفوائد المحسوبة على المال المستثمر ، وهذا يفسر التكييف المحاسبي لحساب ٤٤٨ كأحد الموارد غير المرتبطة بالنشاط الجارى ضمن مجموعة الإيرادات التحويلية .

كيفية حساب فرق الفوائد :

يتمثل هذا الحساب في الفرق بين الفائدة على المال المستثمر وفقا لمعدل الاقتراض الذى تحدده وزارة الخزانة وقيمة الفوائد المحطية والخارجية المستحقة الدفع مقابل اقتراض اموال الغير والداخلية ضمن المال المستثمر ، ويراعى عند حساب الفوائد على المال المستثمر عدم تكرار قيمة المباني والانشاءات التى قدر لها ايجار محسوب .

ومن هذا التعريف يتضح ان حساب الفرق يستلزم اتباع الخطوات الآتية :

- ١ - تحديد المال المستثمر طبقا للمفهوم الوارد بالنظام المحاسبي .
- ٢ - تخفيض المال المستثمر بقيمة المباني والانشاءات المملوكة للوحدة والتى قدر لها ايجار محسوب منعا للازدواج .
- ٣ - حساب الفائدة على صافي المال المستثمر (أى بعد التخفيض السابق) بمعدل ١١٪ وهو المعدل الذى حددته وزارة المالية اخيرا .
- ٤ - تحديد الفوائد المحطية والخارجية المستحقة الدفع للغير عن الجزء المقرض من المال المستثمر ، وذلك بتحليل حسابى « فوائد محلية د / ٣٥٥ » و « فوائد خارجية د / ٣٥٦ » .
- ٥ - يكون فرق الفوائد المحسوبة معادلا للفرق بين الفوائد المحسوبة على صافي المال المستثمر والفوائد المستحقة الدفع للغير عن الجزء المقرض من المال المستثمر .

وقد اورد النظام المحاسبي تعريفيين للمال المستثمر ، التعريف الاول يركز على موارد المال المستثمر بينما يركز التعريف الثانى على استخدامات هذه الموارد .

وطبقا للتعريف الأول يتم تحديد المال المستثمر كما يلي :

راس المال المدفوع		x
الاحتياطيات بما في ذلك الاحتياطيات المجنبة عن ارباح العام	x	
احتياطي يستثمر في سندات حكومية	x	
الفاصل غير الموزع		x
المخصصات التي لها طبيعة الاحتياطيات مثل مخصص الطوارئ		x
المخصصات المؤجلة		x
المخصصات المهمة للاهلاك		x
القروض الطويلة الاجل		x
المستخدم في تمويل توسعات الوحدة من :		x
تسهيلات ائتمانية	x	
ارصدة دائنة للبنوك	x	
قروض قصيرة الاجل محلية او اجنبية	x	
		x
		x
- خسائر مرحلة		x
المال المستثمر		x

وطبقا للتعريف الثاني يتم تحديد المال المستثمر كما يلي :

اصول ثابتة بالتكلفة الاصلية قبل الاهلاك		x
+ قيمة الفرق بين :		
مجموع الاصول المتداولة	x	
(مستبعدا منها مقابل احتياطي شراء سندات حكومية)		
مجموع الخصوم المتداولة	x	
(مستبعدا منها المستخدم من التسهيلات الائتمانية والارصدة		
الدائنة للبنوك والقروض قصيرة الاجل في تمويل توسعات		
الوحدة)		x
المال المستثمر		x

وكمثال نفرض ان المال المستثمر ١٥٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكلفة المباني والانشاءات ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه والفوائد المدفوعة والمستحقة للغير عن الجزء المقرض من المال المستثمر ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، فيحسب فرق الفوائد كما يلي :

المال المستثمر	١٥٠٠٠٠
- تكلفة المباني والانشاءات	٢٠٠٠٠
المصافي	١٢٠٠٠٠
فائدة على المصافي بمعدل ١١٪	١٣٢٠٠٠
- فوائد مدفوعة ومستحقة	٥٠٠٠٠
فرق الفوائد المحسوبة	٨٢٠٠٠

اهداف حساب فرق الفوائد :

قياسا على ما قلناه بالنسبة لاهداف حساب فرق الايجار فان الاهداف الرئيسية المبتغاة من حساب فرق الفوائد يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - توفير البيانات اللازمة للمحاسب القومي لتحديد عناصر القيمة المضافة اذ ان الفوائد هي عائد رأس المال .

٢ - تقييم الاداء واجراء المقارنات بين نتائج النشاط الجارى للوحدات المتماثلة على أساس موضوعي ، فحساب فرق الفوائد يؤدي الى تحييد تباين الهيكل التويلي في الوحدات الاقتصادية .

المعالجة المحاسبية لفرق الفوائد المحسوبة :

١ - اثبات فرق الفوائد المحسوبة :

٣٥٧	من د / فرق الفوائد المحسوبة
٤٤٨	الى هـ / فرق الفوائد المحسوبة

٢ - اقفال حسابي الفرق : كما هو الحال بالنسبة لفرق الايجار المحسوب يقفل حسابي فرق الفوائد في حساب العمليات الجارية على ان يظهر « د / ٣٥٧ » في المرحلة الاولى بينما يظهر « د / ٤٤٨ » في المرحلة الثانية .

المثال الاول :

ظهرت الارصدة الآتية في دفاتر احدي الوحدات الاقتصادية في نهاية سنة مالية معينة (المبالغ بالجنيهات) :

٢٠٠٠٠٠ مباني وانشاءات - ٥٠٠٠٠ اهلاك مباني وانشاءات - ١٢٠٠٠ ايجارات فعلية - ٢١٥٠٠٠ فوائد محلية - ١٤٠٠٠٠ فوائد خارجية .

فاذا علمت :

- ١ - القيمة الايجارية للمباني والانشاءات تبلغ ١٤٠٠٠ جنيه .
- ٢ - المال المستثمر بالشركة يبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه .
- ٣ - بتحليل الفوائد المحلية والخارجية تبين أن الفوائد المستحقة للغير عن الجزء المقرض من المال المستثمر تبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

- ١ - بيان كيفية حساب فرق الايجار المحسوب و فرق الفوائد المحسوبة .
- ٢ - قيود اثبات الفرقين .

حساب فرق الايجار و فرق الفوائد

القيمة الايجارية للمباني والانشاءات	١٤٠٠٠
- اهلاك المبنى والانشاءات	٥٠٠٠
فرق الايجار المحسوب	٩٠٠٠
المال المستثمر	١٢٠٠٠٠٠
- تكلفة المبنى والانشاءات	٢٠٠٠٠٠
الصافي	١٠٠٠٠٠٠
فوائد محسوبة بمعدل ١١٪	١١٠٠٠٠
فوائد فعلية عن الجزء المقرض من المال المستثمر	٢٥٠٠٠
فرق الفوائد المحسوبة	٨٥٠٠٠

اثبات فرق الايجار و فرق الفوائد

من د / فرق الايجار المحسوب	٩٠٠٠
من د / فرق الفوائد المحسوبة	٨٥٠٠٠
الى د / فرق الايجار المحسوب	٩٠٠٠
الى د / فرق الفوائد المحسوبة	٨٥٠٠٠

المثال الثاني :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام ، والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبي .

أولاً - باعت الشركة ما يلي :

١ - ١٠٠ وحدة من الانتاج التام صنف س بسعر ٥ جنيه للوحدة على الحساب لاحدى شركات القطاع العام ويشمل هذا السعر ٥٠٠ ر. جنيه حصيله الخزانه .

٢ - ١٥٠ وحدة من الانتاج السابق بنفس السعر على الحساب لاحدى المصالح الحكومية ، وفي ناريج لاحق سددت هذه الجهة المستحق بشيك بعد حجز ٥ جنيه مقابل رسوم الدمغة على الصرفيات الحكومية .

ثانياً - اشترت الشركة ما يلي :

٣٠٠ وحدة من الخامات الرئيسية على الحساب من إحدى شركات القطاع العام بسعر ٢ جنيه للوحدة ويتضمن هذا السعر ١٠٠ ر. جنيه رسم انتاج .

ثالثاً - دفعت الشركة ما يلي :

١ - ٩٠٠ جنيه بشيك المستحق لوزارة الخزانه عن الحصيله .

٢ - ٤٠ جنيه بشيك مقابل ايجار جراجات .

٣ - ٥٠ جنيه بشيك مقابل ايجار آلات كاتبة من احدى شركات القطاع الخاص .

٤ - ٦٠٠ جنيه بشيك قيمة الفائدة السنوية المستحقة عن قرض محلى .

رابعاً - صرف للاستعمال ادوات صغيرة تكلفتها ٤٠ جنيه .

بيان	مساعد	له	منه
من هـ / عملاق ق . ع . اعمال شركة ...	٥٠٠		٥٠٠
الى هـ / صافي مبيعات صنف س اجمالي مبيعات	٤٥٠	٤٥٠	
الى هـ / دائنون متنوعون وزارة الخزانه - حصيله الخزانه (فاتورة رقم ...)	٥٠	٥٠	

بيان	مساعد	له	منه
من هـ / عملاء ق . ع . خدمات مصنعة ...	٧٥٠		٧٥٠
الى هـ / صافي مبيعات صنف س اجمالي مبيعات	٦٧٥	٦٧٥	
الى هـ / دائنون متنوعون وزارة الخزانة - حسيبة الخزانة (فاتورة رقم ...)	٧٥	٧٥	
من هـ / بنك تمويل النشاط الجارى من هـ / ضرائب اخرى			٧٤٥ ٥
الى هـ / عملاء ق . ع . خدمات مصنعة ... (تسديد المستحق على ... بشيك رقم ...)	٧٥٠	٧٥٠	
من هـ / مخزن الخامات الى هـ / موردين ق . ع . اعمال شركة ... (شراء خامات رئيسية بفاتورة رقم ...)	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
من هـ / دائنون متنوعون وزارة الخزانة - حسيبة الخزانة الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد المستحق عن الحسيبة بشيك رقم ...)	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠
من هـ / ايجارات فعلية الى هـ / م.ج.ت. مصنعة ايجارات مصنعة (المستحق عن ايجار الجراجات)	٤٠	٤٠	٤٠
من هـ / م.ج.ت. مصنعة ايجارات مصنعة الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد ايجار الجراجات بشيك رقم ...)	٤٠	٤٠	٤٠

بيان	مساعد	له	منه
من د / مستلزمات خدمية تاجر معدات ووسائل نقل	٥٠		٥٠
الى د / موردو ق . خاص موردو ق . خاص - نقدا	٥٠	٥٠	
(المستحق عن اجار وسائل النقل)			
من د / موردو ق . خاص موردو ق . خاص - نقدا	٥٠		٥٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد المستحق عن اجار وسائل نقل بشيك رقم ...)		٥٠	
من د / فوائد محلية			٦٠٠
الى د / م.ج.ت. مستحقة اجارات مستحقة	٦٠٠	٦٠٠	
(استحقاق الفائدة عن قرض ...)			
من د / م.ج.ت. مستحقة فوائد مستحقة	٦٠٠		٦٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد الفوائد المستحقة بشيك رقم ...)		٦٠٠	
من د / الاهلاك عدد أدوات	٤٠		٤٠
الى د / مخصص الاهلاك عدد أدوات	٤٠	٤٠	
(صرف أدوات صغيرة باذن صرف رقم ...)			

المثال الثالث (تسوية الاستخدامات في نهاية العام) :

بغرض اعداد الحسابات الخنامية لاحدى شركات القطاع العام عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ تجمعت البيانات الآتية ، والمطلوب اجراء ما يلزم من قيود تسوية .

١ - بلغت الرسوم الجبركية المستحقة عن المستلزمات السلعية المستوردة خلال العام ٢١٠٠ جنيه والرسوم عن المخزون منها اول العام وآخره ٢٥٠ جنيه و ٣٥٠ جنيه على التوالي .

٢ - بلغت رسوم الانتاج المستحقة عن المستلزمات السلعية المشتراة خلال العام ٤٠٠ جنيه ، والرسوم عن المخزون منها اول العام وآخره ٣٠ جنيه و ٢٠ جنيه على التوالي .

٣ - بلغت فروق مكافأة ترك الخدمة المستحقة لبعض العاملين عن السنة الحالية ٢٠٠ جنيه .

٤ - تقيد الشركة اقساط الاهلاك كل ثلاث شهور وكانت الاقساط الخاصة بالثلاث أشهر الاخرة ٢٠٠ جنيه اهلاك مباني وانشاءات - ٩٠٠ جنيه اهلاك آلات ومعدات (منها ١٠٠ جنيه خاصة بالآلات تم اهلاكها دفتريا) - ٢٠٠ جنيه اهلاك وسائل نقل وانتقال (منها ٥٠ جنيه خاصة بنسيارات تم اهلاكها دفتريا) - ٥٠ جنيه اهلاك عدد وأدوات - ٨٠ جنيه اهلاك اثاث ومعدات مكاتب .

٥ - تم تخريد أدوات صغيرة تكلفتها ٢٠ جنيه ولم يقيد ذلك بالدفاتر علما بان الوحدة سبق ان اهلتها بالكامل وقت الصرف .

٦ - تبين ان هناك مقدمات ومستحقات كما يلي : ٢٠ جنيه ايجار وسائل نقل مقدم - ٨٠ جنيه ايجار مخازن مقدم - ٧٠ جنيه مستحق عن صيانة الآلات الكاتبة لشركة من شركات القطاع الخاص - ٢٠٠ جنيه فوائد مستحقة عن قروض محلية .

٧ - بلغ فرق الايجار المحسوب ٤٠٠ جنيه وفرق الفوائد المحسوبة ٢٨٠٠ جنيه .

٨ - تقوم الشركة بتسوية تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية كل ثلاث شهور وقد تبين ان تكاليف هذه المراكز في تلك الفترة : ١٠٠ جنيه اجور نقدية - ١٠ جنيه مزايا عينية - ٢٥ جنيه مساهمة الوحدة في التأمينات الاجتماعية - ٤٠٠ جنيه مستلزمات سلعية - ٣٠ جنيه مستلزمات خدمية - ٧٠ جنيه مصروفات تحويلية جارية (١٠ جنيه اهلاك و ٦٠ جنيه ايجارات) .

هذا علما بان ما سبق ان خصم من اجور العاملين مساهمة في تكاليف هذه الخدمات بلغ ٢٠٠ جنيه .

بيان	مساعد	سنة	بقي
من ٥ / رسوم جبركية عن المستخدم			٤٠٠٠
من ٥ / رسوم انتاج عن المستخدم			٤١٠
الى ٥ / مستلزمات سلعية (الرسوم عن المستلزمات المستخدمة)		٤٤١٠	
من ٥ / تامينات اجتماعية			٤٠٠
الى ٥ / دائنون متووعون		٤٠٠	
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - مقابل مكافاة ترك الخدمة (فروق مكافاة ترك الخدمة عن السنة الحالية)	٢٠٠		
من ٥ / الاهلاك			١٤٢٠
مباني وانشاءات	٢٠٠		
آلات ومعدات	٩٠٠		
وسائل نقل وانتقال	٢٠٠		
عدد وادوات	٥٠		
اثاث ومعدات ومكاتب	٨٠		
الى ٥ / مخصص اهلاك	٢٠٠	١٢٨٠	
مباني وانشاءات	٨٠٠		
آلات ومعدات	١٥٠		
وسائل نقل وانتقال	٥٠		
عدد وادوات	٨٠		
الى ٥ / احتياطي ارتفاع اسعار الاصول (اقساط الاهلاك عن الثلاث اشهر الاخيرة)		١٥٠	
من ٥ / مخصص اهلاك عدد وادوات	٢٠		٢٠
الى ٥ / عدد وادوات (تفريد ادوات صغيرة)		٢٠	

بيان	مساعد	له	منه
من هـ / الارصدة المدينة الاخرى تاجير وسائل نقل مقدم ايجار مخازن مقدم	٢٠ ٨٠		١٠٠
الى هـ / مستلزمات خدمية تاجير معدات ووسائل نقل	٢٠	٢٠	
الى هـ / ايجارات فعلية (التفتحات المدفوعة مقدما)		٨٠	
<hr/>			
من هـ / مستلزمات خدمية مصرفات صيانة	٧٠		٧٠
من هـ / فوائد محلية			٢٠٠
الى هـ / موردوق . خاص شركة ...	٧٠	٧٠	
الى هـ / م.ج.ت. مستحقة فوائد مستحقة	٢٠٠	٢٠٠	
<hr/>			
(التفتحات المستحقة في نهاية العام)			
<hr/>			
من هـ / فرق الايجار المسحوب من هـ / فرق الفوائد المحسوبة			٤٠٠ ٢٨٠٠
الى هـ / فرق الايجار المحسوب الى هـ / فرق الفوائد المحسوبة		٤٠٠ ٢٨٠٠	
<hr/>			
(اثبتت فرق الايجار وفرق الفوائد)			
<hr/>			
من هـ / مزايا عينية			٦٢٥
الى هـ / اجور نقدية		١٠٠	
الى هـ / مزايا عينية		١٠	
الى هـ / تأمينات اجتماعية		٢٥	
الى هـ / مستلزمات سلعية		٤٠٠	
الى هـ / مستلزمات خدمية		٢٠	
الى هـ / اهلاك		١٠	
الى هـ / ايجارات فعلية		٦٠	
<hr/>			
(تكلفة مراكز الخدمات الاجتماعية عن الثلاث اشهر الاخيرة)			

بيان	مساعد	لسه	منه
من ه / ارسدة دائنة متشوعة مساهمة العاملین المزايا	٢٠٠		٢٠٠
الى ه / مزايا عينية (تخفيض المزايا العينية بحصيلة مساهمة العاملین)		٢٠٠	

• • •

الفصل السادس التحويلات الجارية التخصيصة

يقصد بالتحويلات الجارية التخصيصة الاعباء التي تحملها الوحدة وغير مرتبطة بنشاطها ولا تحصل في مقابلها على سلع أو خدمات ، وبذلك فهي لا تدخل ضمن تكلفة الانتاج على مستوى الوحدة أو على المستوى القومي ، فتظهر في المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية على مستوى الوحدة ، كما تظهر في « حساب التخصيص » على المستوى القومي . وتنقسم هذه التحويلات الى الحسابات المساعدة الآتية :

رقم الدليل	الحساب المساعد	رقم الدليل	الحساب المساعد
٢٦١	تبرعات	٢٦٦	ديون معدومة
٢٦٢	اعانات للغير	٢٦٧	مخصصات (بخلاف
٢٦٣	تعويضات وغرامات		مخصصات الاهلاك)
٢٦٤	خسائر رأسمالية	٢٦٨	ضرائب عقارية
٢٦٥	مصروفات سنوات سابقة	٢٦٩	ضرائب دخلية

وبسبب اختلاف طبيعة هذه الحسابات وما يترتب على ذلك من اختلاف المعالجة المحاسبية نقسمها الى المجموعات الآتية :

١ - اعباء يتم دفعها نقداً ومن ثم تؤثر على الموازنة النقدية ، ومن حيث طبيعة الحساب الذي يتم توحيته تنقسم هذه المجموعة الى :

١ (اعباء يتم بخصوصها توسط حساب « مصروفات جارية وتخصيصة مستحقة » وتشمل حسابات « تبرعات » و « اعانات للغير » و « تعويضات وغرامات » و « مصروفات سنوات سابقة » .

ب) اعباء تمثل ضرائب مباشرة تتحملها الوحدة وتشمل حسابات « ضرائب عقارية » و « ضرائب دخلية » ، ويتم بخصوصها توسط حساب « دائنون متنوعون - مصلحة الضرائب د / ٢٦٣٢ » .

٢ - خسائر تنتج من البيع العرضي للاصول الثابتة والاستثمارات المالية وتنعكس هذه الخسائر في حساب « خسائر رأسمالية » .

٣ - اعباء لا تؤثر على الموازنة النقدية لكونها تسويات غير نقدية وتشمل حسابات « ديون معدومة » و « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » .

وطبقا لهذا التقسيم للتحويلات الجارية التخصيصية نقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول : التبرعات والاعانات والتعويضات
ومصرفات السنوات السابقة
المبحث الثاني : الضرائب العقارية والدخلية
المبحث الثالث : الخسائر الرأسمالية
المبحث الرابع : الديون المعدومة والمخصصات بخلاف
مخصصات الاملاك



المبحث الأول

التبرعات والاعانات والتعويضات ومصرفات السنوات السابقة

القواعد الخاصة بهذه الحسابات :

ويتم بخصوصها توسط الحساب السابق ذكره وهو حساب « مصرفات جارية وتخصيصية مستحقة د / ٢٧٤ » ، مع تحليله الى حساباته الفرعية كما يلي :

الحساب الوسيط	الاستخدامات
تبرعات واعانات مستحقة للغير د / ٢٧٤٤	تبرعات ه / ٣٦١
تبرعات واعانات مستحقة للغير د / ٢٧٤٤	اعانات للغير ه / ٣٦٢
تعويضات وغرامات مستحقة ه / ٢٧٤٥	تعويضات وغرامات ه / ٣٦٣
مصرفات سنوات سابقة مستحقة د / ٢٧٤٦	مصرفات سنوات سابقة ه / ٣٦٥

المعالجة المحاسبية :

طبقا لذلك تتم المعالجة المحاسبية لهذه الاستخدامات ، فاذا فرضنا على سبيل المثال ان الوحدة الاقتصادية دفعت بشيك تبرعا للغير يثبت قيد الاستحقاق باذن التوجيه الآتى :

٣٦١	من ه / تبرعات
٢٧٤	الى ه / مصرفات جارية وتخصيصية مستحقة
٢٧٤٤	تبرعات واعانات مستحقة للغير

ويثبت قيد السنداد باذن التوجيه الآتى :

٢٧٤	من هـ / مصروفات جارية وتخصيصة مستحقة
٢٧٤٤	تبرعات واعانات مستحقة للفهر
١٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

والحساب الذى يستدعى التعليق هو « مصروفات سنوات سابقة » ، فيدرج فى هذا الحساب المصروفات التى تخص سنوات سابقة ولم يسبق حسابها كمستحقات ضمن مصروفات هذه السنوات .

وثبيان طبيعة هذا الحساب نفرض انه فى اوائل السنة المالية وردت للوحدة الاقتصادية فائورة اعلان من اتحاد الاذاعة والتليفزيون بمبلغ ٣٠٠ جنيه تخص السنة السابقة ، وبالفحص تبين ان هذه الفاتورة لم تقيد كمستحقات ضمن مصروفات تلك السنة ، وقد دفعت الوحدة قيمة الفاتورة بشيك ، فتكون القيود باذن التوجيه المحاسبى كما يلى :

بيان	مساعدة	له	منه
من هـ / مصروفات سنوات سابقة			٢٠٠
الى هـ / م.ج.ت. مستحقة		٢٠٠	
مصروفات سنوات سابقة مستحقة	٢٠٠		
(فاتورة رقم ... تخص السنة السابقة)			

من هـ / م.ج.ت. مستحقة			٢٠٠
مصروفات سنوات سابقة مستحقة	٢٠٠		
الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى		٢٠٠	
(سداد فاتورة رقم ... بشيك رقم ...)			

وقد يكون المصروف غير نقدى ومن ثم لا اثر له على الموازنة النقدية ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل لتوسيط حساب مصروفات جارية وتخصيصة مستحقة ، وكمثال نفرض انه فى اوائل السنة المالية تبين من فحص اهلاكات الفترة الاخيرة فى السنة الماضية انها تتضمن ٢٠٠٠ جنيه اهلاك سيارة مشتراة قديمة وان هذا الاهلاك حسب بالمعدلات الواردة بملحق النظام المحاسبى ، فيكون اذن التوجيه المحاسبى بتصحيح او تسوية حساب مخصص الاهلاك كما يلى :

بيان	مساعد	له	منه
من هـ / مصروفات سنوات سابقة			١٠٠٠
الى هـ / مخصص اهلاكا وسائل نقل وانقال	١٠٠٠	١٠٠٠	
(تصحيح قيد رقم ... بتاريخ ...)			



المبحث الثانى الضرائب العقارية والدخلية

حساب ٣٦٨ - ضرائب عقارية :

وتتمثل فى الضرائب، التى تتحملها الوحدة على ما تملكه من اديان ومبانى ،
وتعالج محاسبيا بتوسيط حساب « مصلحة الضرائب - ضرائب عقارية حـ /
٢٦٣٢٢٢ » ، وبذلك تكون قيود التوجيه المحاسبى كما يلى :

١ - قيد الاستحقاق :

٣٦٨	من هـ / ضرائب عقارية
٢٦٣	الى هـ / دائنون متنوعون
٢٦٣٢٢٢	مصلحة الضرائب - ضرائب عقارية

٢ - قيد السداد :

٢٦٣	من هـ / دائنون متنوعون
٢٦٣٢٢٢	مصلحة الضرائب - ضرائب عقارية
٣٨٢١	الى هـ / بنك تمويل النشاط الجارى

حساب ٣٦٩ - ضرائب دخلية :

يحمل هذا الحساب بـضرائب الدخل التى تدفعها او تنحملها الوحدة
بحجزها عند المنبع .

١ - ضرائب دخلية مدفوعة : وتتمثل فى ضريبة ارباح العمام ، ويتم
بخصوصها توسط حساب « مصلحة الضرائب - ضرائب ارباح العمام حـ /
٢٦٣٢٢١ » ، فيقيد استحقاق هذه الضرائب من واقع الاقرار الضريبي باذن

التوجيه الآتي :

٣٦٩	من د / ضرائب دخلية
٢٦٣	الى د / دائنون متسوعون
٢٦٣٢٢١	مصلة الضرائب - ضرائب ارباح العلم

ويقيد سداد هذه الضرائب باذن التوجيه الآتي :

٣٦٣	من د / دائنون متسوعون
٢٦٣٢٢١	مصلة الضرائب - ضرائب ارباح العلم
١٨٢١	الى د / بنك تمويل النشاط الجارى

٢ - ضرائب دخلية محجوزة عند المتبع : وتمثل في كل من ضريبة القيم المنقولة على ايرادات الأوراق المالية والضريبة على فوائد الديون ، اذ ان اجراءات تحصيل هذه الضرائب تقضى بحجزها عند المنبع . وبالنسبة لهذه الضرائب تنتفى الحاجة لتوسيط حساب لعدم وجود اثر نقدي لها ومن ثم عدم تاثر الموازنة النقدية بهذه الضرائب .

وتوضيح كيفية معالجة ذلك نفرض ان الوحدة قبضت ١٣٥٠ جنيه ايرادا لاستثماراتها بعد خصم ضريبة القيم المنقولة عند المنبع وقدرها ٦٥٠ جنيه ، فتكون القيود باذن التوجيه المحاسبى كما يلى :

بيان	مساعدة	إليه	منه
من د / ا.ج.ت. مستحقة			١٣٥٠
ا.ا. مالية مستحقة	١٣٥٠		
من د / ضرائب دخلية			٦٥٠
الى د ا.ا. مالية		٢٠٠٠	
(استحقاق ايرادات الاوراق المالية)			
من د / بنك تمويل النشاط الجارى			١٣٥٠
الى د / ا.ج.ت. مستحقة		١٣٥٠	
ا.ا. مالية مستحقة	١٣٥٠		
(تحصيل ايرادات الاوراق المالية)			

ويلاحظ ان هذه المعالجة المحاسبية تتفق مع ما يقضى به النظام وهو اثبات ايرادات الاوراق المالية بالقيمة الاجمالية .

وكمثال آخر نفرض انه استحق للوحدة الاقتصادية الفائدة السنوية على اقراض قيمته ٢٠٠٠ جنيه بمعدل ٥٪ ، وحصلت الوحدة الفوائد وقيمتها ٦٧ جنيه

بعد خصم الضريبة على فوائد الديون ، فتكون القيسود بأذن التوجيه المحاسبي كما يلي :

بيانات	مساعد	له	منه
من هـ / ا.ج.ت. مستحقة فوائد دائنة مستحقة	٦٧		٦٧
من د / ضرائب دخلية الى هـ / فوائد دائنة (استحقاق الفوائد على اقراض ...)		١٠٠	٢٢
من هـ / بنك تمويل النشاط الجاري الى هـ / ا.ج.ت. مستحقة فوائد دائنة مستحقة (تحصيل الفوائد المستحقة)	٦٧	٦٧	٦٧

ويلاحظ على هذه المعالجة المحاسبية أن حساب « الفوائد الدائنة د / ٤٤١ » جعل دائنا بالفوائد الاجمالية أى قبل خصم الضرائب وذلك بالقياس على ما يقضى به النظام المحاسبي بخصوص معالجة إيرادات الاوراق المالية .



المبحث الثالث

الخسائر الرأسمالية

تعريف الخسائر الرأسمالية :

هى الخسائر الناتجة عن البيع العرضى لاصل من الاصول الثابتة بأقل من قيمته الدفترية (التكلفة - مخصص الاهلاك) ، أو الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية بأقل من تكلفتها أخذاً فى الحسبان مخصص هبوط الاسعار الخاص بالاستثمارات المالية المباعة ان وجد .

المعالجة المحاسبية للخسائر الرأسمالية :

يخضع بيع الاصول الثابتة والاستثمارات المالية لقاعدة أساسية وهى توسيط حساب « مدينون مختلفون د / ١٧١ » مع تحليله بحسب الاحوال .

وقد سبق شرح المعالجة المحاسبية للارباح الرأسمالية الناتجة من بيع اصل من الاصول الثابتة .

وكمثال للخسائر الرأسمالية في حالة بيع استثمارات مالية ، نفرض ان الوحدة الاقتصادية باعت أوراق مالية محلية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، علما بان تكلفتها ٥٧٠٠ جنيه وأنه سبق تكوين مخصص هبوط أسعار لهذه الاوراق المالية بمبلغ ٤٠٠ جنيه ، فيتم اثبات ذلك باذن التوجيه الآتى :

بيـان	مساعد	له	منه
من د / مدينون مختلفون مدينو بيع اوراق مالية	٥٠٠٠		٥٠٠٠
من د / مخصصات اخرى - مخصص ا . مالية			٤٠٠
من د / خسائر رأسمالية			٢٠٠
الى د / استثمارات في اوراق محلية (بيع اوراق مالية محلية بفاتورة رقم ٠٠٠)		٥٧٠٠	

ويقيد تحصيل ثمن بيع الاوراق المالية بجعل حساب « بنك تمويل النشاط الجارى » مدينا وحساب « مدينون مختلفون - مدينو بيع اوراق مالية » دائنا .
بالاضافة الى ذلك هناك اتجاه يرى تحميل حساب الخسائر الرأسمالية بالخسائر الفانجة من بيع مستلزمات سلعية او مخلفات ، اذ لم يخصص بالدليل المحاسبى حسابات خاصة لاثبات خسائر بيع المستلزمات السلعية والمخلفات على غرار ما اتبعه بالنسبة لارباحها ، وسنعود لمناقشة ذلك عند التعرض لمعالجات المحاسبية للايرادات التحويلية في الباب الخاص بحسابات الموارد .



المبحث الرابع

الديون المعدومة والمخصصات

بخلاف مخصصات الاهلاك

هذه الاعباء لا تؤثر على الموازنة النقدية لكونها تسويات غير نقدية ، ويتم اثباتها طبقا للعملية المتعلقة بها وهى اعدام دين او تكوين مخصص .

حساب ٣٦٦ - ديون معدومة :

وهى الديون التى انقطع الامل كلية في تحصيلها . وهناك طرق مختلفة لمعالجة الديون المعدومة ولكن النظام المحاسبى رتب اسلوبا مهينا لمعالجة هذه الديون . ولارنباط هذه المعالجة بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها نؤجل شرحها لحين شرح هذا المخصص في المبحث الحالى .

حساب ٣٦٧ - مخصصات (بخلاف مخصصات الاهلاك) :

طبقا لسبب « استقلال كل من حسابات الميزانية والنتيجة » (١) خصص الدليل المحاسبي حساب « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » لتكوين أو تعديل المخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك .

وبصفة عامة تنقسم المخصصات الى نوعين ، النوع الاول مخصصات تقييم اصول وتكون مقابل النقص المحتمل أو المؤكد (ولا يمكن قياسه) في قيم الاصول ، أما النوع الثانى فهو مخصصات التزامات وتكون لمقابلة التزامات متنازع عليها أو محققة ولكن غير محدد قيمتها ، ومن ثم يخرج من اطار المخصصات الالتزامات أو الدائنية المحددة بصفة نهائية فتقيد مباشرة للحساب للدائن المختص مثل :

١ - فروق مكافأة ترك الخدمة فتقيد لحساب « الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » كما سبق ان بينا .

٢ - الضريبة المستحقة على ارباح العام من واقع الاقرار الضريبي الذى تقدمه الوحدة فتقيد لحساب « مصلحة الضرائب » كما سبق ان بينا .

وقد بوب النظام المحاسبي المخصصات في حسابات مساعدة هي « مخصص الاهلاك » و « مخصص الضرائب المتنازع عليها » و « مخصص الديون المشكوك في تحصيلها » و « مخصصات اخرى » ، وطبقا لما سبق ان بيناه من ان حساب « الاهلاك » يستخدم في تكوين أو تعديل حساب « مخصصات الاهلاك » ، وطبقا لوجه استخدامه حساب « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » يتم تكوين أو تعديل المخصصات على اختلاف انواعها طبقا للعلاقات بالجدول الآتى :

المخصصات (حسابات ميزانية)	مقابل المخصصات (حسابات نتيجة)
د / مخصص الاهلاك د / ٢٢١	د / الاهلاك د / ٢٥٢
د / مخصص الضرائب المتنازع عليها د / ٢٢٢	د / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك د / ٣٦٧
د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها د / ٢٢٣	
د / مخصصات اخرى د / ٢٢٤	

ويلاحظ ان مقابل المخصصات من حسابات النتيجة (استخدامات) لذلك يتم اقفالها في نهاية السنة المالية في حساب العمليات الجارية ، أما المخصصات فهي من حسابات الميزانية (خصوم) وتختلف وجهات النظر بخصوص اظهارها في الميزانية ، وبهذا الخصوص نورد التعليق الآتى :

(١) انظر صفحة (٢٢) من هذا الكتاب .

١- تركز القواعد المحاسبية على مسبب تكوين المخصصات ، وطبقا لذلك تظهر مخصصات الاصول مطروحة من الاصول المتعلقة بها بسبب كونها تمثل قيمة النقص في هذه الاصول . اما مخصصات الالتزامات فتظهر في جانب الخصوم بسبب كونها تمثل التزامات بالنسبة للوحدة الاقتصادية .

٢ - يقضى النظام المحاسبى الموحد باظهار جميع المخصصات في جانب الخصوم بناء على النظرة الاقتصادية لها والتي تركز على نتيجة تكوين المخصصات وهى حبس اموال بالوحدة الاقتصادية كمصدر من مصادر التمويل الذاتى .

وقبل ان نخوض في شرح المخصصات التى يتم تكوينها او تعديلها باستخدام حساب « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » ، نورد فيما يلى بصفة عامة المعالجة المحاسبية لهذه المخصصات .

أ (تكوين المخصص او تعديل رصيده بالزيادة :

٣٦٧	من د / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك
x x	الى د / المخصص المعين

ب (تعديل رصيد المخصص بالنقص او الغائه :

x x	من د / المخصص المعين
٤٤٤	الى د / ايرادات سنوات سابقة

ونورد فيما يلى شرح هذه المخصصات وهى « مخصص الضرائب المتنازع عليها » و « مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها » و « مخصصات اخرى » ، ونختتم ذلك بشرح « مخصص الصيانة » باعتباره من اهم انواع المخصصات الأخرى .

١ - **مخصص الضرائب المتنازع عليها** : يثار موضوع الضرائب المتنازع عليها اذا اعترضت مصلحة الضرائب على نقاط فى الاقرار الضريبي المقدم بواسطة الوحدة ، ولبيان كيفية معالجة هذا الموضوع نفرض ان الوحدة قدمت اقرارها الضريبي عن سنة مالية معينة مبينا به ضرائب قدرها ٩٠٠ جنيه وتم دفعها بشيك . وقد اعترضت مصلحة الضرائب على هذا الاقرار مبينة ان الضرائب المستحقة تبلغ ١٢٠٠ جنيه . وقررت الوحدة تكوين مخصص بالضرائب المتنازع عليها ، وقد تم التصالح بين الطرفين على اساس ان الضرائب تبلغ ١١٠٠ جنيه ، ودفعت الوحدة المبلغ المستحق بشيك . فتكون القيدون

التوجيه المحاسبي كما يلي :

بيان	مساهد	له	منه
من د / ضرائب دخلية			٩٠٠
الى د / دائنون متنوعون مصلحة الضرائب - ضرائب ارباح العلام (ضرائب العلام من واقع الاقرار)	٩٠٠	٩٠٠	
من د / دائنون متنوعون مصلحة الضرائب - ضرائب ارباح العلام	٩٠٠		٩٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى (سداد الضرائب بشيك رقم ...)		٩٠٠	
من د / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك الى د / مخصص الضرائب المتنازع عليها (تكوين المخصص المكور)		٢٠٠	٢٠٠
من د / مخصص الضرائب المتنازع عليها الى د / بنك تمويل النشاط الاستثمارى الى د / ايرادات سنوات سابقة (سداد المستحق لمصلحة الضرائب بشيك وترحيل فائض المخصص لحساب ايرادات سنوات سابقة)		٢٠٠ ١٠٠	٢٠٠

ويلاحظ ان النظام ادرج المدفوع عن الضرائب المتنازع عليها في قوائم الموازنة النقدية ضمن القائمة المخصصة لمدفوعات النشاط الاستثمارى والراسمالي ، وهذا ما حدا بنا الى جعل حساب بنك تمويل النشاط الاستثمارى (د / ١٨٢٢) دائننا بالمدفوع عن هذه الضرائب . ونرى اعتبار المدفوع عن الضرائب المتنازع عليها من مدفوعات النشاط الجارى لارتباطها بالضريبة على الارباح بالرغم من انها تدفع عمليا في سنة او سنوات تالية ، هذا علما بأن المدفوع عن الضرائب الدخلية وتشمل (ضرائب ارباح العلام) والمدفوع عن مصروفات سنوات سابقة تدرج في قائمة مدفوعات النشاط الجارى .

٢ - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها : رتب النظام أسلوبا معيناً لمعالجة هذا المخصص ، وهذا الأسلوب يخضع للقواعد الآتية :

(أ) في نهاية كل فترة مالية يكون مخصص للديون المشكوك فيها وذلك بعد دراسة كافة أرصدة الحسابات الشخصية المدينة .

(ب) يحمل حساب المخصص خلال العام بما يعدم من هذه الديون . ومن ثم لا يحمل حساب الديون المعدومة إلا بما يعدم من ديون لم يسبق تكوين مخصص لها .

وفي ضوء ذلك تكون المعالجة المحاسبية لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة كما يلي :

(أ) تكوين المخصص أو زيادته :

٣٦٧	من د / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك
٢٢٢	الى د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها

(ب) اعدام دين بقدر المخصص او يقل عنه :

٢٢٢	من د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
١٦١	الى د / عملاء (١) بحسب القطاعات

(ج) اعدام دين يزيد عن المخصص :

٢٢٢	من د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها
٣٦٦	من د / ديون معدومة
١٣١	الى د / عملاء (بحسب القطاعات)

د - اعدام دين لم يكن له مخصص :

٣٦٦	من د / ديون معدومة
١٦١	الى د / عملاء (بحسب القطاعات)

وكمثال نورد فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

٣٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك - ٥٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها .

(١) أو الى حساب آخر من الحسابات الشخصية المدينة مثل « مدينون متنوعون - سلف العاملين » في حالة اتخاذ قرار باعدام رصيد سلفة معينة .

وعند الجرد تقرر اعدام نين قدره ٤٠٠ جنيه على احدى شركات القطاع الخاص ، كما تبين ان الديون المشكوك في تحصيلها تبلغ ٧٠٠ جنيه .

فتكون قيود التسوية اللازمة وحساب مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك وحساب مخصص ديون مشكوك في تحصيلها كالآتي :

قيود التسوية

بيانات	مساعد	له	منه
من ٥ / م . د . مشكوك في تحصيلها			٤٠٠
الى ٥ / عملاء ق . خ . اعمال شركة ...	٤٠٠	٤٠٠	
(قرار اعدام دين على شركة ...)			
من ٥ / . بخلاف م . الاهلاك			٦٠٠
الى ٥ / م . د . مشكوك في تحصيلها		٦٠٠	
(تعديل رصيد المخصص لكي يساوى الديون المشكوك فيها عند الجرد)			

٥ / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك

٦/٣٠	من ٥ / العمليات الجارية (اقبال)	٣٦٠٠	٦/٣٠	رصيد منقول الى ٥/م.د. مشكوك في تحصيلها	٣٠٠٠ ٦٠٠
		<u>٣٦٠٠</u>			<u>٣٦٠٠</u>

٥ / مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

٦/٣٠	رصيد منقول	٥٠٠	٦/٣٠	الى ٥ / عملاء ق.خ. اعمال	٤٠٠
٦/٣٠	من ٥/م.د. بخلاف م. الاهلاك	٦٠٠	٦/٣٠	رصيد مرهل (ميزانية)	٧٠٠
		<u>١١٠٠</u>			<u>١١٠٠</u>

٣ - مخصصات اخرى : وهذه المخصصات يجب تحديد اغراضها بصفة قاطعة مع فصل كل مخصص في حساب مستقل ، ومن امثلة هذه المخصصات مخصص هبوط أسعار الاستثمارات المالية ومخصص التعويضات بسبب المنازعات القضائية ، فاذا فرض ان القيمة السوقية للاستثمارات المالية يقل

عن رصيدها الدفترى ٦٠٠ جنيه فان تكوين مخصص بهذا المبلغ يتم بالقيود الآتى :

بيان	له	منه
من ه / مخصصات بخلاف مخصصات الاملاك		٦٠٠
الى ه / مخصصات اخرى - مخصص ا . مالية	٦٠٠	

ومن اهم انواع المخصصات الاخرى « مخصصات هبوط اسعار الانتاج النام » و « مخصص الصيانة » ، ونؤجل شرح المخصص الاول لحين شرح حساب مخزون الانتاج التام ، ونخصص الجزء التالى من المبحث لشرح المخصص الثانى .

٤ - **مخصص الصيانة** : من المعروف ان تكاليف صيانة الاصول الثابتة تتفاوت خلال الاعمار الانتاجية لها ، فتكون قليلة نسبيا فى السنوات الاولى وتزيد بعد ذلك ، لذلك ينادى كثير من المحاسبين باستخدام « مخصص الصيانة » كأسلوب محاسبى لمحاولة تطبيق القسط الثابت بالنسبة لتكاليف صيانة الاصول الثابتة .

ومراعاة لهذا الاتجاه نص النظام على تكوين مخصص للصيانة ، ويستفاد من النص ان المعالجة المحاسبية لهذا المخصص تخضع للقواعد الآتية :

١ (تخصيص مبلغ ثابت تحمل به تكاليف الفترة المالية ، وذلك لتحقيق عدالة توزيع مصروفات الصيانة والعمرات الدورية للاصل خلال عمره الانتاجى .

ب) اذا كان رصيد مخصص الصيانة فى نهاية الفترة المالية مدينا يحمل على تكاليف الفترة ، اما اذا كان الرصيد دائنا يرحل كمصروفات مستحقة فى الميزانية ، والرأى فى هذا الصدد اظهار الرصيد الدائن للمخصص بالميزانية تحت عنوان « مخصص اخرى » .

ج) يعاد النظر دوريا فى مدى تناسب معدل مصروفات الصيانة مع مصروفات الصيانة الفعلية .

وفى ضوء هذا تكون المعالجة المحاسبية لمخصص الصيانة من بداية الفترة المالية حتى آخرها كما يلى :

(ا) في بداية الفترة المالية : يتم تكوين مخصص الصيانة للفترة المالية باستخدام حساب « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » كما يلي :

٣٦٧	من ا / مخصصات بهلاك مخصصات الاهلاك
٤٢٤	الى ا / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة

(ب) خلال الفترة المالية : تحمل تكاليف الصيانة على حسابات الانستخدامات المعنية ، فتكلفة الصيانة المؤداء بواسطة الغير تحمل على حساب مستلزمات خدمية ، وتكلفة الصيانة المؤداة بواسطة الوحدة تحمل على الاستخدامات المختلفة ، فمثلا اجور العاملين بها تحمل على حساب اجور نقدية . وبتحليل بنود الاستخدامات على حسابات المراقبة ، ثم على حسابات المراكز في ادارة التكاليف يمكن حصر تكلفة « مركز الصيانة » وبصفة عامة تمثل هذه التكلفة في اجور نقدية ومزايا عينية وتأمينات اجتماعية ومستلزمات سلعية ومستلزمات خدمية واهلاك .

(ج) في ختام الفترة المحاسبية : ترسل ادارة التكاليف الى الحسابات المالية بيان بالتكاليف الفعلية لمركز الصيانة ليكون اساسا لاذن التوجيه المحاسبى الآتى :

٢٢٤	من ا / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة
٤١١	الى ا / اجور نقدية
٢١٢	الى ا / مزايا عينية
٢١٢	الى ا / تأمينات اجتماعية
٢٢	الى ا / مستلزمات سلعية
٢٢	الى ا / مستلزمات خدمية
٢٥٢	الى ا / اهلاك

وكمثال نفرض ان رصيد مخصص الصيانة في بداية السنة كان ٢٠٠ جنيه وان المبلغ الثابت الخاص بهذا المخصص كان ٣٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة كان بيان التكاليف الفعلية لمركز الصيانة ٣٥٠٠ جنيه كما يلي :

٩٠٠ اجور نقدية - ٥٠ مزايا عينية - ٢٥٠ تأمينات اجتماعية - ٢٠٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ جنيه مستلزمات خدمية - ١٠٠ اهلاك .

فطبقا لهذه البيانات يثبت المبلغ الثابت الخاص بمخصص الصيانة باذن التوجيه المحاسبى الآتى :

بيان	منه	ليه
من د / مخصصات بفصلاف مخصصات الاملاك		٢٠٠٠
الى د / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة	٢٠٠٠	
(المبلغ الثابت الخاص بمخصص الصيانة)		

وفي نهاية السنة يتم تسوية حساب مخصص الصيانة طبقا لآخطار ادارة التكاليف كما يلي :

بيان	منه	ليه
من د / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة		٢٥٠٠
لاى د / اجور نقدية	٩٠٠	
الى د / مزايا عينية	٥٠	
الى د / تامينات اجتماعية	٢٥٠	
الى د / مستلزمات سلعية	٢٠٠٠	
الى د / مستلزمات خدمية	٢٠٠	
الى د / املاك	١٠٠	
(تحصيل المخصص بالتكاليف الفعلية للصيانة)		
من د / مخصصات بفصلاف مخصصات الاملاك		٢٠٠
الى د / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة	٢٠٠	
(تحصيل الرصيد المدين للمخصص على استخدامات السنة)		

وطبقا لهذه البيانات يظهر حساب « مخصصات اخرى - مخصص الصيانة » خلال السنة كما يلي :

د / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة

٧/١	رصيد منقول من ح/م. بخلاف م . الاهلاك	٢٠٠ ٢٠٠٠	٦/٢٠	رصيد مرهسل (ميزان المراجعة)	٢٢٠٠
٧/١		٢٢٠٠			٢٢٠٠
٦/٢٠	رصيد منقول	٢٢٠٠	٦/٢٠	الى ه / ا . نقدية	٩٠٠
٦/٢٠	رصيد مرهسل	٢٠٠	٦/٢٠	الى ه / م . عينية	٥٠
			٦/٢٠	الى ه / ت . اجتماعية	٢٥٠
			٦/٢٠	الى ه / م . سلعية	٢٠٠٠
			٦/٢٠	الى ه / م . خدمية	٢٠٠
			٦/٢٠	الى ه / اهلاك	١٠٠
		٢٥٠٠			٢٥٠٠
٦/٢٠	من ح/م. بخلاف م . الاهلاك	٢٠٠	٦/٢٠	رصيد منقول	٢٠٠
		٢٠٠			٢٠٠

واذا فرضنا ان التكاليف الفعلية لمركز الصيانة كانت ٢٨٥٠ جنيهه فقط (٩٠٠ اجور نقدية - ٥٠ مزايا عينية - ٢٥٠ تأمينات اجتماعية - ١٣٥٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١٠٠ اهلاك) ، فان اثبات قيد التسوية الاول في نهاية السنة يترتب عليه ابقاء حساب المخصص برصيد دائن قدره ٣٥٠ جنيهه ، ومن ثم لا يكون هناك محل لقيد التسوية الثانى على ان يظهر هذا الرصيد بالميزانية تحت عنوان « مخصصات اخرى » ، ويتضح ذلك من تصوير الحساب كما يلى :

د / مخصصات اخرى - مخصص الصيانة

٧/١	رصيد منقول من ه / م . بخلاف م . الاهلاك	٢٠٠ ٢٠٠٠	٦/٢٠	رصيد مرهسل (ميزان المراجعة)	٢٢٠٠
٧/١		٢٢٠٠			٢٢٠٠
٦/٢٠	رصيد منقول	٢٢٠٠	٦/٢٠	الى ه / ا . نقدية	٩٠٠
			٦/٢٠	الى ه / م . عينية	٥٠
			٦/٢٠	الى ه / ت . اجتماعية	٢٥٠
			٦/٢٠	الى ه / م . سلعية	١٣٥٠
			٦/٢٠	الى ه / م . خدمية	٢٠٠
			٦/٢٠	الى ه / اهلاك	١٠٠
			٦/٢٠	رصيد مرهسل (ميزانية)	٢٥٠
		٢٢٠٠			٢٢٠٠

المثال الأول :

تمت العمليات الآتية باحدى شركات القطاع العام ، والمطلوب القبول كما تظهر باذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

١ - دفعت الشركة ١٥٠ جنية بشيك تبرع للمجهود الحربى .

٢ - دفعت الشركة ٦٠٠ جنية بشيك وذلك قيمة الفائدة السنوية على احدى القروض المحلية والتي حل تاريخ استحقاقها علما بان ما يخص السنة الماضية من هذه الفوائد مبلغ ١٠٠ جنية أخذ في الحسبان عند تسوية الاستخدامات فى نهاية تلك السنة .

٣ - تقرر اعدام دين على احدى الشركات بالقطاع الخاص وقدره ٦٠٠ جنية علما بأن رصيد مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها فى الدفاتر ٨٠٠ جنية .

بيــــــــــــان	مساعد	له	منه
من د / تبرعات			١٥٠
الى د / م . ج . ت . مستحقة تبرعات واعانات مستحقة للفجر	١٥٠	١٥٠	
(استحقاق تبرع للمجهود الحربى)			
من د / م . ج . ت . مستحقة تبرعات واعانات مستحقة للفجر	١٥٠		١٥٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى		١٥٠	
(سداد التبرعات بشيك رقم ...)			
من د / فوائد محلية			٥٠٠
الى د / م . ج . ت . مستحقة فوائد مستحقة	٥٠٠	٥٠٠	
(استحقاق نصيب السنة من فوائد قرض ...)			
من د / م . ج . ت . مستحقة فوائد مستحقة	٦٠٠		٦٠٠
الى د / بنك تمويل النشاط الجارى		٦٠٠	
(سداد فائدة قرض ... بشيك رقم ...)			
من د / مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها			٦٠٠
الى د / عملاء ق . خ . اعمال شركة ...	٦٠٠	٦٠٠	
(اعدام الدين المستحق على ...)			

المقال الثاني : (تسوية الاستخدامات في نهاية العام)

بفرض اعداد الحسابات الختامية لاحدى شركات القطاع العام عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ تجمعت البيانات الآتية والمطلوب قيود التسوية اللازمة :

- ١ - هناك ١٠٠ جنيه ضرائب عقارية مستحقة .
- ٢ - بفحص حساب ايرادات اوراق مالية وجد ان رصيده ٧٨٠ جنيه ممثلا لصافي الايراد بعد خصم ضريبة القيمة المنقولة علما بان اجمالي الايراد ١٠٠٠ جنيه .
- ٣ - بفحص حسابات العملاء تبين ما يلي :
 - أ (رصيد احدى المصالح الحكومية بدفتر استاذ العملاء يعادل ٤٠ جنيه ويتمثل في المبالغ التي خصمتها هذه المصلحة مقابل الدفنة على الصرفيات الحكومية ولم يتم تسويتها وقت السداد .
 - ب) تقرر اعدام ١٠٠ جنيه على احدى شركات القطاع الخاص ، وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٥٠٠ جنيه ، هذا علما بان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالدفاتر ٨٠ جنيه .
- ٤ - تبين من اخطارات ادارة التكاليف ان تكلفة مركز الصيانة خلال الفترة : ٦٠٠ جنيه اجور نقدية - ٤٠ جنيه مزايا عينية - ٢٠٠ جنيه تأمينات اجتماعية - ٥٠٠ جنيه مستلزمات سلعية - ٣٠٠ جنيه مستلزمات خدمية - ٦٠ جنيه اهلاك . هذا علما بان رصيد مخصص الصيانة بالدفاتر ١٩٠٠ جنيه .

بيان	مساعد	له	منه
من ٥ / ضرائب عقارية			١٠٠
الى ٥ / دائنون متنوعون		١٠٠	
مصلحة الضرائب - ضرائب عقارية (الضرائب العقارية المستحقة في نهاية العام)	١٠٠		
من ٥ / ضرائب دفعية			٢٢٠
الى ٥ / ايرادات اوراق مالية (تسوية حساب الايرادات بالضريبة المعنوية)		٢٢٠	

بيان	مساعد	منه	له
من د / ضرائب أخرى			٤٠
الى د / عملاء ق . ع . خدمات مصصلحة ...	٤٠	٤٠	
(تسوية حساب مصالحة ... برسوم الدمغة المحتجزة)			
—————			
من د / مخصص ديون مشكوك في تحصيلها			٨٠
من د / ديون معدومة			٢٠
الى د / عملاء ق . خ . أعمال شركة ...	١٠٠	١٠٠	
(اعدام الدين المستحق على شركة ...)			
—————			
من د / مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك			٥٠٠
الى د / مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		٥٠٠	
(الديون المشكوك فيها عند الجرد)			
—————			
من د / مخصصات أخرى - مخصص صيانة			١٧٠٠
الى د / اجور نقدية		٦٠٠	
الى د / مزايا عينية		٤٠	
الى د / تأمينات اجتماعية		٢٠٠	
الى د / مستلزمات سلمية		٥٠٠	
الى د / مستلزمات خدمية		٢٠٠	
الى د / اهتلاك		٦٠	
(تحميل مخصص الصيانة بالتكاليف الفعلية)			



الباب الخامس

حسابات الموارد

تقديم الباب - الإطار العام لتبويب الموارد بالدليل :

استخدم النظام المحاسبي اصطلاح « الموارد » ليعبر عن الإيرادات والأرباح التي تتحقق أو تحسب للوحدة الاقتصادية خلال فترة معينة نتيجة لمباشرة نشاطها الجارى ، وارتباط بنود الموارد بالنشاط الجارى للوحدة قد يكون ارتباطا مباشرا أو غير مباشر ، كما أنها قد تشمل بعض البنود غير المرتبطة بهذا النشاط مثل الإيرادات الخاصة بسنوات سابقة .

وطبقا للإطار العام للدليل المحاسبي يتم تبويب الموارد الى أربعة مجموعات ، وهى « إيرادات النشاط الجارى د / ٤١ » و « الاعانات د / ٤٢ » و « إيرادات الأوراق المالية د / ٤٣ » و « الإيرادات التحويلية د / ٤٤ » (١) .

ويمكن تفسير هذا التبويب بالمقارنة بينه وبين التبويب التقليدى للإيرادات ، إذ طبقا لهذا التبويب الأخير تقسم الإيرادات عادة الى مجموعتين ، وهى « إيرادات النشاط الجارى » و « الإيرادات الأخرى » ، وتشمل المجموعة الأخيرة الإيرادات غير الذاتية والعرضية .

فبالمقارنة بين وجهتى النظر السابقتين من زاويتى المصطلحات والتبويب يمكن إبراز النقاط الآتية :

١ - استخدم الدليل المحاسبي اصطلاح « الموارد » بدلا من اصطلاح الإيرادات لكون الاصطلاح الاول يتصف بالشمول ، اذ يمكن ان يشتمل على ما لا يعتبر فنيا إيرادات كالأرباح الرأسمالية وأرباح بيع المستلزمات السلعية .

٢ - اشتمل الدليل المحاسبي على مجموعة محاسبية خاصة بالاعانات ، وهى ما تمنحه الدولة لبعض الوحدات الاقتصادية لمساعدتها فى مزاولة نشاطها الانجاسى أو لتمكينها من المنافسة الأجنبية ، وذلك تحقيقا لاهداف المحاسبة القومية .

١١: هناك مجموعة خامسة أضيفت بالدليل المحاسبي وهى « أرباح مشروعات التعمير والاسكان واسمه اصطلاح الأرباح د / ٤٥ » ، وقد نظر النظام المحاسبي لهذه الأرباح نظرة خاصة ، علاوة على أن نشاط هدد المشروعات يتم عادة بالبيع بالفضيظ ، الأمر الذى يتطلب مناقشة الآراء الخاصة بتنسيق توزيع الأرباح على سنوات الاعانة ، لذلك نأجل - - هذا الموضوع لبحث خاص .

٣ - أخذ الدليل المحاسبي بالاسلوب المتعارف عليه في المحاسبة من حيث التفرقة بين ايرادات النشاط الجارى والايرادات الاخرى ، فقد انعكست هذه الايرادات الاخرية في حسابات ايرادات الاوراق المالية والايرادات التحويلية .

بعد هذا التحليل والتفسير ، نقسم هذا الباب الى فصول تبعا لتبويب الموارد بالدليل المحاسبي كما يلى :

الفصل الأول : ايرادات النشاط الجارى
الفصل الثانى : الاعانات وايرادات الاوراق المالية
الفصل الثالث : الايرادات التحويلية



الفصل الأول

إيرادات النشاط الجارى

يعرف النظام المحاسبى إيرادات النشاط الجارى بأنها قيمة السلع التى تنتجها الوحدة الاقتصادية وقيمة الخدمات التى تؤديها .

وبالنظر الى خريطة الحسابات بالدليل المحاسبى نجد ان إيرادات النشاط الجارى تشمل « صافى مبيعات انتاج تام د / ٤١١ » و « تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة د / ٤١٢ » و « فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام د / ٤١٣ » و « تغير مخزون الانتاج غير التام بالتكلفة د / ٤١٤ » و « مشفولات داخلية تامة بالتكلفة د / ٤١٥ » و « إيرادات تشغيل للغير د / ٤١٦ » و « خدمات مباعه د / ٤١٧ » و « بضائع بفرض البيع د / ٤١٨ » و « مخلفات انتاج د / ٤١٩ » .

وطبقا لتبويب إيرادات النشاط الجارى بالدليل المحاسبى نقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول	: صافى مبيعات الانتاج التام
المبحث الثانى	: تغير مخزون الانتاج بالتكلفة
المبحث الثالث	: فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام
المبحث الرابع	: المشفولات الداخلية التامة بالتكلفة
المبحث الخامس	: إيرادات التشغيل للغير والخدمات المباعه
المبحث السادس	: البضائع بفرض البيع
المبحث السابع	: مخلفات الانتاج



المبحث الأول

صافى مبيعات الانتاج التام

تحليل وتبويب صافى المبيعات :

يتعين تحليل المبيعات على مستوى الصنف او القسم ، وهذا التحليل مطلوب على مستوى حساب المبيعات والبند المكونة له اذ يقسم حساب « صافى مبيعات انتاج تام د / ٤١١ » الى :

صافي مبيعات صنف / قسم - دائن		٤١١١
اجمالي مبيعات صنف / قسم - دائن	٤١١١١	
مردودات داخلة صنف / قسم - مدين	٤١١١٢	
مرتجعات مبيعات صنف / قسم - مدين	٤١١١٣	
خصم مسبوح به صنف / قسم - مدين	٤١١١٤	
نقل الانتاج تام صنف / قسم - مدين	٤١١١٥	
هدايا وعينات صنف / قسم - مدين	٤١١١٦	

القواعد الخاصة بصافي المبيعات :

يلاحظ على تبويب صافي مبيعات الانتاج التام أنها تعادل اجمالي المبيعات من واقع الفواتير ومتضمنة قيمة الهدايا والعينات ، ومستبعدا من ذلك « المردودات الداخلة » و « مرتجعات المبيعات » و « الخصم المسبوح به » و « نقل الانتاج التام » و « الهدايا والعينات » ، الامر الذي يستدل منه ان النظام المحاسبي اتخذ قواعد خاصة لقياس صافي مبيعات الانتاج التام . هذا بالاضافة الى ضرورة استبعاد رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة من صافي المبيعات ، وتوسيط حساب العملاء لاغراض الموازنة النقدية . وفيما يلي ايضاح لهذه القواعد الخاصة :

١ - معالجة المردودات والمرتجعات : كثيرا ما تعالج هذه المردودات او المرتجعات كحسابات مدينة تقفل في الجانب المدين من الحساب الختامي ، ولكن النظام المحاسبي استبدل ذلك بمعالجتها كتسوية لحساب المبيعات ، اذ ان المردودات او المرتجعات في جوهرها لا تعدو ان تكون تخفيضا لما سبق تحقيقه من مبيعات . ويلاحظ ان النظام المحاسبي استخدام اصطلاح « مردودات داخلة » ليعبر عن المردودات من مبيعات العام الماضي ، واصطلاح « مرتجعات مبيعات » ليعبر عن مردودات مبيعات العام الحالي .

٢ - معالجة الخصم المسبوح به : ان المعالجة التقليدية لهذا الخصم اعتباره كبنء من بنوء النفقات واقفاله في الجانب المدين من الحساب الختامي ولكن النظام المحاسبي استبدل ذلك بمعالجة الخصم كتسوية او تخفيض للمبيعات السابق اثباتها ولعل الهدف من ذلك هو محاولة النظام لتحقيق قياس الايراد على اساس « اسعار نقدية » الامر الذي يحقق موضوعية القياس ، الا أنه بتتبع آثار هذه المعالجة نجد أنها قد لا تحقق الهدف منها بصورة شاملة ، اذ يقتصر تحققه بالنسبة للمبيعات الاجلة التي اعقبها السماح بخصم ، فان عدم تحقق الخصم يؤدي الى بقاء هذه المبيعات على اساس اسعار آجلة ، الامر الذي يؤدي الى امتزاج الاسعار الاجلة مع الاسعار النقدية في رصيد حساب صافي

المبيعات ، ويتوقف قدر هذا الامتزاج على قرار العملاء بخصوص السداد أو عدم السداد خلال المهلة المتفق عليها (١) .

٣ - معالجة تكاليف نقل الانتاج التام : قبل صدور النظام المحاسبي كانت هذه التكاليف تعالج بتحميلها على حساب « النقل للخارج » كحساب من حسابات الاستخدمات ، ولكن النظام استبدل ذلك بمعالجة هذه التكاليف كتسوية أو تخفيض لايراد المبيعات لتحقيق موضوعية قياس الايراد على أساس « الاسعار تسليم مخازن الوحدة الاقتصادية » ، أى دون تأثر باختلاف اسعار البيع لاختلاف شروط التسليم .

٤ - معالجة الهدايا والعينات : قد تقدم الوحدة لعملائها هدايا وعينات من انتاجها ، ويقضى النظام المحاسبي بمعالجة ذلك بجعل حساب « صافي مبيعات - اجمالي مبيعات » دائنا مع جعل حساب « صافي مبيعات - هدايا وعينات » مدينا ، ويلاحظ على هذه المعالجة انه وان كان لا يترتب عليها تغير رصيد حساب صافي المبيعات الا انها تؤدي الى زيادة اجمالي المبيعات مع استحداث حساب هدايا وعينات وجعله مدينا بنفس قيمة الزيادة ، الامر الذي يترتب عليه امكانية حصر قيمة الهدايا والعينات كل فترة دورية واخصاها للاجراءات الرقابية .

٥ - استبعاد رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة : كما سبق ان اوضحنا تفيد المبيعات صافية أى دون اشتغالها على رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة وغير ذلك من الرسوم التي يقوم البائع بتحصيلها وتسديدها للجهة الحكومية المختصة ، وقد بينا كيفية معالجة ذلك عند مناقشة رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة .

٦ - قوسيط حساب العملاء : لاغراض الموازنة النقدية يلزم توسيط حساب العملاء بالنسبة لمبيعات النشاط الجارى سواء تم البيع بالاجل أو بالنقد مع التحليل اللازم لهذا الحساب على أساس القطاعات المختلفة .

المعالجة المحاسبية لصادف المبيعات :

في ضوء القواعد السابقة تكون المعالجة المحاسبية للعمليات المتعلقة بمبيعات الانتاج التام كما يلي :

١ - المبيعات : يفرض أن الوحدة باعت انتاج تام بالاجل لاحدى شركات القطاع العام يقيد استحقاق هذه المبيعات باذن التوجيه الاتي :

(١) لمزيد من المناقشة والتحليل يرجع الى مجلة « التكاليف » عدد خاص ، مايو / اكتوبر ١٩٧٧ ، « الدراسة التحليلية للدليل المحاسبي كمنطلق لاكتشاف مجالات التطوير » ، بقلم المؤلف .

١٦١١٢ x x	من ح/عملاء قطاع عام اعمال شركة ...
٤١١١ ٤١١١١	الى ح/صافى مبيعات صنف / قسم اجمالى مبيعات

٢ - المردودات الداخلة ومرتجعات المبيعات : يفرض ان احدى شركات القطاع الخاص ردت للوحدة انتاج تام من مبيعات العام الماضى تقيد هذه العملية بانن التوجيه الاتى :

٤١١١ ٤١١١٢	من ح/صافى مبيعات صنف / قسم مردودات داخلة
١٦١٢٢ x x	الى ح/عملاء قطاع خاص اعمال شركة ...

وبفرض ان ما تم رده كان من مبيعات العام الحالى يكون انن التوجيه كما يلى :

٤١١١ ٤١١١٣	من ح/صافى مبيعات صنف / قسم مرتجعات مبيعات
١٦١٢٢ x x	الى ح/عملاء قطاع خاص اعمال شركة ...

٣ - الخصم المسموح به : يفرض ان احدى شركات القطاع العام سددت قبعة فاتورة مبيعات بعد خصم مبلغ معين طبقا لشروط الدفع تقيد هذه العملية بانن التوجيه الاتى :

١٨٢١ ٤١١١ ٤١١١٤	من ح/بنك تمويل النشاط الجارى من ح/صافى مبيعات صنف / قسم خصم مسموح به
١٦١١٢ x x	الى ح/عملاء قطاع عام اعمال شركة ...

٤ - نقل الانتاج التام : فى حالة استخدام وسائل نقل الغير يتم توسط حساب الموردين ، يفرض ان متعهد النقل احدى شركات القطاع الخاص يكون انن التوجيه الخاص باستحقاق مصاريف النقل كما يلى :

٤١١١	من ح/صافى مبيعات صنف / قسم نقل انتاج تام
٤١١١٥	
٢٦١٢	
x x	

ويلاحظ ان نقل الانتاج التام فى هذه الحالة وان كان يعتبر بطبيعته خدمة بواسطة الغير الا ان تكلفته لا تحمل على حساب مستلزمات خدمية وانما يعالج فنيا كتسوية لحساب صافى المبيعات (١) .

اما فى حالة استخدام وسائل نقل الوحدة فتحسب مصاريف النقل تقديريا على اساس اسعار المثل ، وتعالج خدمة وسائل نقل الوحدة كما لو كانت خدمات مبيعة للغير ، فيكون اذن التوجيه فى هذه الحالة كما يلى :

٤١١١	من ح/صافى مبيعات صنف / قسم نقل انتاج تام
٤١١١٥	
٤١٧	

ويلاحظ على هذه المعالجة عدم زيادة اجمالى موارد الوحدة الاقتصادية ، ولكن يترقب عليها تسوية هذه الموارد بانقاص رصيد حساب صافى مبيعات وزيادة رصيد حساب خدمات مبيعة بنفس القيمة تحقيقا لموضوعية قياس مصادر الموارد المختلفة .

٥ - الهدايا والعينات : كما سبق ان اوضحنا تتم المعالجة المحاسبية لهذه العملية بجعل حساب « صافى مبيعات - اجمالى مبيعات » دائنا مع جعل حساب « صافى مبيعات - هدايا وعينات » مدينا ، وطبقا لذلك تقيد الهدايا والعينات باذن التوجيه الاتي :

٤١١١	من ح/صافى مبيعات صنف / قسم هدايا وعينات
٤١١١٦	
٤١١١	الى ح/صافى مبيعات صنف / قسم اجمالى مبيعات
٤١١١١	

(١) انظر القواعد الخاصة بالمستلزمات الخدمية .

وتختلف الآراء بخصوص أساس تقييم الهدايا والعينات ، إذ يرى البعض تقييمها على أساس التكلفة بينما يحدد البعض الآخر تقييمها على أساس أسعار البيع ، وقرى أن تقوم بأسعار البيع لاتساق ذلك مع المعالجة السابقة إذ أن ذلك يؤدي إلى تجانس المبالغ المقيدة في حساب إجمالي مبيعات :

وتمشيا مع طبيعة المعالجة المحاسبية السابقة يستحسن تصوير حساب صافي مبيعات مزودا بخانات تحليلية للمردودات ، والمرتجات ، والخصم المسموح به ، والنقل ، والهدايا والعينات :

الدفعات المقدمة من العملاء :

قد نحصل الوحدة الاقتصادية من عملائها مبالغ تحت ذمة مبيعات ، وتعالج هذه المتحصلات مباشرة في حساب العملاء ، فبفرض أن الوحدة حصنت بشيك مبلغا من شركة قطاع عام تحت ذمة مبيعات إنتاج نام يقيد ذلك باذن التوجيه المحاسبى الآتى :

١٨٢١	من د / بنك تمويل النشاط الجارى
١٦١٢٢	الى د / عملاء قطاع عام اعمال
× ×	شركة ...

وعند تسليم هذه المبيعات في تاريخ لاحق يجعل حساب العملاء لدينا وحساب صافي مبيعات إنتاج تام دائما ، وإذا لم يتم التسليم حتى نهاية السنة المالية فإن الأرصدة الدائنة للعملاء تظهر كأرصدة شاذة في جانب الخصوم بالميزانية وتحت اسم « عملاء » ، أى دون إجراء مقاصة بين الأرصدة العادية وانشادة للعملاء .

مثال :

في تاريخ معين خلال شهر يوليو ١٩٨١ تمت العمليات الآتية بالحدى شركات القطاع العام بخصوص المنتج « ص » والمطلوب القيود كما تظهر بانون التوجيه المحاسبى وحساب صافي مبيعات صنف « ص » .

١ - باعت الشركة بالنقد للجمهور ما قيمته ٤٣٠٠ جنيه ، واودع المبلغ بالحساب الجاري بالبنك .

٢ - باعت الشركة بالاجل لمصلحة حكومية ما قيمته ٢٧٠٠ جنيه بشرط تسليم مخازن المشتري ، وطبقا لفاتورة متمهد النقل (شركة قطاع خاص) بلغت تكلفة نقل الانتاج المباع ٧٠ جنيه .

٣ - باعت الشركة بالاجل لشركة قطاع عام ما قيمته ٤٠٠٠ جنيه بشرط تسليم مخازن المشتري ، ويتضمن هذا المبلغ ٨٠٠ جنيه حصيلة خزانه ، وقد تم نقل الانتاج المباع بسيارات الشركة وحسب لذلك قيمة تقديرية ٩٠ جنيه .

٤ - باعت الشركة بالاجل لشركة قطاع خاص ما قيمته ٣٩٠٠ جنيه بشرط تسليم مخازن البائع ، وطبقا لطلب العميل تم نقل الانتاج المباع بسيارات الشركة مقابل ١٠٠ جنيه .

٥ - رد للشركة انتاج تام قيمته ١٥٠ جنيه سبق بيعه في العام الماضي لاهدى شركات القطاع العام .

٦ - رد للشركة انتاج تام قيمته ٢٠٠ جنيه سبق بيعه خلال هذا الشهر لاهدى شركات القطاع الخاص .

٧ - حصلت الشركة بشيك مبلغ ١٩٦٠ جنيه سدادا للمستحق على احدى شركات القطاع الخاص وقدره ٢٠٠٠ جنيه طبقا لشروط الدفع .

٨ - حصلت الشركة بشيك مبلغ ١٧٠٠ جنيه سدادا للمستحق على مصلحة حكومية وقدره ١٨٠٠ جنيه بعد خصم رسوم الدمغة المستحقة .

٩ - قدمت الشركة هدايا وعينات قيمتها ١٦٠ جنيه .

١٠ - حصلت الشركة بشيك مبلغ ١٥٠٠ جنيه من شركة قطاع خاص تحت نية بيع كمية معينة من الانتاج التام .

بيان	مساعد	له	منه
من ح/عملاء ق.خ. عائلي عملاء ق.خ. عائلي - نقدا	٤٣٠٠		٤٣٠٠
الى ح/صافي مبيعات صنف ص اجمالي مبيعات	٤٣٠٠	٤٣٠٠	
(حصيلة المبيعات النقدية للجمهور بتاريخ ٠٠٠)			
من ح/بنك تمويل النشاط الجاري			٤٣٠٠
الى ح/عملاء ق.خ. عائلي عملاء ق.خ. عائلي - نقدا	٤٣٠٠	٤٣٠٠	
(ايداع حصيلة المبيعات بالبنك بقسيمة رقم ٠٠٠)			
من ح/عملاء ق.ع. خدمات مصنعة ٠٠٠	٢٧٠٠		٢٧٠٠
الى ح/صافي مبيعات صنف ص اجمالي مبيعات	٢٧٠٠	٢٧٠٠	
(بيع انتاج تام بفاتورة رقم ٠٠٠)			
من ح/صافي مبيعات صنف ص نقل انتاج تام	٧٠		٧٠
الى ح/موردو ق. خاص شركة ٠٠٠	٧٠	٧٠	
(مصاريف نقل المبيعات بفاتورة رقم ٠٠٠)			
من ح/عملاء ق.ع. اعمال شركة ٠٠٠	٤٠٠٠		٤٠٠٠
الى ح/صافي مبيعات صنف ص اجمالي مبيعات	٣٢٠٠	٣٢٠٠	
الى ح/دائنون متنوعون وزارة الخزانة - حصيلة الخزانة	٨٠	٨٠	
(بيع انتاج تام بفاتورة رقم ٠٠٠)			

بيان	مساعد	له	منه
من ح/صافي مبيعات صنف ص نقل انتاج تام	٩٠		٩٠
الى ح/خدمات مبيعات		٩٠	
(مقابل مصاريف نقل المبيعات بفاتورة رقم ٠٠٠)			
من ح/عملاء ق٠خ٠ اعمال شركة ٠٠٠	٤٠٠٠		٤٠٠٠
الى ح/صافي مبيعات صنف ص اجمالي مبيعات	٣٩٠٠	٣٩٠٠	
الى ح/خدمات مبيعات		١٠٠	
(بيع انتاج تام بفاتورة رقم ٠٠٠ ومقابل نقلها طبقا لطلب العميل بفاتورة رقم ٠٠٠)			
من ح/صافي مبيعات صنف ص مردودات داخلية	١٥٠		١٥٠
الى ح/عملاء ق٠ع٠ اعمال شركة ٠٠٠	١٥٠	١٥٠	
(اشعار دائن رقم ٠٠٠)			
من ح/صافي مبيعات صنف ص مرتجعات مبيعات	٢٠٠		٢٠٠
الى ح/عملاء ق٠خ٠ اعمال شركة ٠٠٠	٢٠٠	٢٠٠	
(اشعار دائن رقم ٠٠٠)			
من ح/بنك تمويل النشاط الجاري			١٩٦٠
من ح/صافي مبيعات صنف ص خصم مسموح به	٤٠		٤٠
الى ح/عملاء ق٠خ٠ اعمال شركة ٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
(سداد المستحق على شركة ٠٠٠ بشيك رقم ٠٠٠)			

بيسان	مساعد	لسه	منه
من ه / بنك تمويل النشاط الجارى			١٧٠٠
من ه / فرائب اخرى			١٠٠
الى ه / عملاء ق . ع . خدمات مصصلحة ...	١٨٠٠	١٨٠٠	
(تحصيل المستحق على مصصلحة ... بشيك رقم ...)			
من ه / صافي مبيعات صنف ه هدايا وعينات	١٦٠		١٦٠
الى ه / صافي مبيعات صنف ه اجملى مبيعات	١٦٠	١٦٠	
(هدايا وعينات بلان صرف رقم ...)			
من ه / بنك تمويل النشاط الجارى			١٥٠٠
الى ه / عملاء ق . خ . اعمال شركة ...	١٥٠٠	١٥٠٠	
(شيك رقم ... تحت لمة بيع انتاج تام)			

ح/٤١١١ - صافي مبيعات صنف س

تاريخ	بيان	اجمالي مبيعات	تاريخ	بيان	هدايا وعينات	تقليل انتاج تام	خصم مسموح به	مرتجعات مبيعات	مردودات داخلية	اجمالي
		٤١١١١			٤١١١٦	٥١١١٥	٣١١١٤	٤١١١٣	٤١١١٢	
	من ح/ عملاء	٤٣٠٠		الى ح/ موردين		٧٠				٧٠
	من ح/ عملاء	٢٧٠٠		الى ح/ خدمات جباة		٩٠				٩٠
	من ح/ عملاء	٣٢٠٠		الى ح/ عملاء					١٥٠	١٥٠
	من ح/ عملاء	٣٩٠٠		الى ح/ عملاء			٤٠	٢٠٠		٢٠٠
	من ح/ صافي مبيعات	١٦٠		الى ح/ صافي مبيعات						١٦٠

المبحث الثانى

تغير مخزون الانتاج بالتكلفة

هذا المبحث مخصص لحساب التغير فى مخزون كل من الانتاج التام وغير التام الا انه استكمالا للمعالجة المحاسبية لمخزون الانتاج ، نضمن هذا المبحث الجوانب الأخرى المتعلقة بهذا المخزون ، فيشمل هذا المبحث الموضوعات الآتية :

- ١ - مفهوم التغير فى المخزون .
- ٢ - القواعد الخاصة بالتغير فى المخزون .
- ٣ - المعالجة المحاسبية لتغير مخزون الانتاج التام .
- ٤ - المعالجة المحاسبية لفروق جرد مخزون الانتاج التام .
- ٥ - مخصص هبوط أسعار الانتاج التام .
- ٦ - المعالجة المحاسبية لتغير مخزون الانتاج غير التام .

أولا - مفهوم التغير فى المخزون :

قبل صدور النظام المحاسبى كان التغير فى المخزون ينعكس بطريقة غير مباشرة فى الحسابات الختامية . اذ اعتاد المحاسبون قبل صدوره على اقفال حسابات المخزون أول المدة (بضاعة أول المدة) واثبات المخزون آخر المدة بتوسيط الحساب الختامى مباشرة .

ولكن النظام المحاسبى استبدل هذا الاجراء بان افرد بالدليل المحاسبى حسابات وسيطة للتغير فى المخزون تطبيقا لسمة استقلال كل من حسابات الميزانية والنتيجة (١) ، وهذا الاستقلال يرتكز على التفرقة بين رصيد المخزون فى تاريخ معين وما يلحق هذا المخزون من تغير بين تاريخين معينين أى خلال فترة معينة ، فالمخزون من حسابات الميزانية والتغير فى المخزون من حسابات النتيجة .

ثانيا - القواعد الخاصة بالتغير فى المخزون :

اتخذ النظام المحاسبى موقفا خاصا من حسابات التغير فى المخزون بهدف تحقيق التاليف بين البيع والانتاج كظاهرتين من ظواهر تحقق الايراد ، وهذا الموقف يرتكز على القواعد الآتية :

- ١ - انعكاس التغير فى المخزون بالتكلفة : ينعكس حساب التغير فى المخزون بالدفاتر بتكلفته نتيجة لتقويم المخزون بهذه التكلفة ، وهذا التقويم يعتبر تطبيقا لظاهرة البيع .

(١) أطر المبحث الثانى - الفصل الثالث - الباب الاول .

٢ - تكيف حسابات التغير كحسابات موارد : وهذا التكيف يعتبر تطبيقاً لظاهرة الانتاج ، اذ ان هذا التكيف يعتبر خطوة أولى للتوصل الى قيمة « الانتاج بسعر البيع » ، والخطوة الثانية في التأليف بين « الانتاج » و « البيع » كظاهرتين من ظواهر التحقق تتمثل في اشتغال الدليل المحاسبي على حسابي « فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام - ح/٤١٢ و ح/٢٥٨ » ، كما سيتضح فيما بعد :

ثالثاً - المعالجة المحاسبية لتغير مخزون الانتاج التام :

لا يظهر حساب « مخزون الانتاج التام » حركة هذا الانتاج خلال الفترة المالية اذ انه غير ممسوك طبقاً لاسلوب الجرد الدفترى المستمر نتيجة للمدخل النوعي لتقويم الاستخدامات بالدليل المحاسبي ، لذلك فان رصيد حساب المخزون في اول السنة المالية يمثل تكلفة المخزون في ذلك التاريخ ، وبظل كذلك حتى نهاية السنة المالية ، وفي تلك التاريخ يتم تسوية حساب المخزون باستخدام حساب « تغير مخزون الانتاج التام بالتكلفة ح/٤١٢ » طبقاً لما يلي :

١ - اقفال مخزون اول السنة :

٤١٢	من ح/تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة
١٢٢	الى ح/مخزون انتاج تام (اول السنة)

٢ - اثبات المخزون آخر السنة من قوائم الجرد :

١٢٢	من ح/مخزون انتاج تام (آخر السنة)
٤١٢	الى ح/تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

واذا دققنا فيما يترقب على القيد السابقين من آثار محاسبية نستنتج نتيجتين متلازمتين :

١ - تسوية حساب مخزون الانتاج التام بحيث يصبح رصيده ممثلاً لتكلفة مخزون آخر السنة ، ويظهر الحساب بهذا الرصيد في « انية » .

٢ - فتح حساب تغير مخزون الانتاج التام بالتكلفة ، والذي يصبح رصيده ممثلاً لما لحق المخزون من تغير اثناء السنة ، وكحساب من حسابات الموارد يقفل في حساب العمليات الجارية ضمن قيود اقفال حسابات النتيجة .

ورصيد حساب التغير في المخزون قد يكون دائناً اذا كانت تكلفة المخزون آخر السنة اكبر من اول السنة ، وتتمثل هذه الحالة اذا كان حجم الانتاج التام خلال السنة اكبر من المبيعات ، وفي هذه الحالة يقفل حساب التغير بالقيود الآتي :

٤١٢	من ح/تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة
٢٨١	الى ح/العمليات الجارية

وفي هذه الحالة يظهر تغير المخزون في الجانب الدائن من حساب العمليات الجارية مضافا لصادف مبيعات الانتاج التام كخطوة أولى للتوصل لقيمة الانتاج التام بسعر البيع .

وقد يكون الرصيد مدينا اذا كان قد تم سحب على المخزون خلال السنة ، وبعبارة أخرى اذا كانت تكلفة المخزون آخر السنة اقل من اول السنة ، وتمثل هذه الحالة اذا كان حجم الانتاج خلال السنة اقل من المبيعات ، فيقل حساب التغير في هذه الحالة كما يلي :

٢٨١	من ح/العمليات الجارية
٤١٢	الى ح/تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

ويلاحظ أن حساب التغير من حسابات الموارد ، فظهور رصيد مدين له لا يغير من طبيعته ، وطبقا لذلك يظهر حساب التغير في الحساب الختامي مطروحا في جانب الموارد من صافي مبيعات الانتاج التام كخطوة للتوصل الى الانتاج التام بسعر البيع .

وكتعليق أخير على معالجة التغير في المخزون نقول انه كان من الممكن تحقيق تسوية حساب المخزون مباشرة بقيد واحد ، بفرض حالة التغير بالزيادة يكون قيد التسوية بقدر هذه الزيادة فقط كما يلي :

١٣٣ -	من ح/مخزون انتاج تام
٤١٢	الى ح/تغير مخزون انتاج بالتكلفة

وفي حالة التغير بالنقص يكون قيد تسوية حساب المخزون بمقدار النقص عكس القيد السابق ، ولكن يبدو ان النظام المحاسبي استخدم اسلوب تسوية المخزون بقيدتين تمشيا مع المعالجة التقليدية لتسوية المخزون بقيدتين (قيد اقفال مخزون اول السنة وقيد اثبات مخزون آخر السنة) .

رابعاً - المعالجة المحاسبية لفروق جرد مخزون الانتاج التام :

قلنا سابقا ان حساب مخزون الانتاج التام لا يمثل حركة هذا المخزون خلال السنة وانما يثبت فيه نتيجة الجرد الفعلي للمخزون ، طبقا لذلك لا يتم اثبات فروق جرد مخزون الانتاج من خلال حساب المخزون ذاته وانما من خلال حساب النتيجة الذي يتأثر باثبات المخزون ، وهو حساب التغير في المخزون (١) .

(١) هذا بخلاف المعالجة المحاسبية لفروق جرد مخازن المستلزمات السلعية ، اذ تثبت هذه الفروق بتسوية حسابات المخازن ذاتها نظرا لانها تمثل حركة هذه المستلزمات .

ولكن كيف يتم حصر فروق جرد المخزون ؟ تمسك الوحدات الاقتصادية بطاقت
 وسجلات احصائية بالمخازن وادارة التكاليف لاثبات حركة كل منتج ، وعند اجراء
 الجرد الفعلى تقارن ارصدة هذه البطاقات والسجلات بنتائج الجرد ، وباستخدام
 تكلفة وحدة المنتج من واقع حسابات التكاليف نتوصل الى تكلفة فروق الجرد سواء
 كانت عجز او زيادة .

١ - معالجة العجز : تتوقف هذه المعالجة على ما اذا كان العجز طبيعيا
 (مسموح به) او غير طبيعى (غير مسموح به) ، ويكون العجز طبيعيا اذا كان فى
 حدود المعايير اى المعدلات المحددة مقدما بواسطة الفنيين ، وهذا العجز لا يثبت
 فى الدفاتر ، وايضاها لذلك نسوق التدليل الاتى :

● العجز الطبيعى لا يمكن تفاديه . ومن ثم يجب ان يؤثر فى رصيد المرحلة الاولى
 من حساب العمليات الجارية اى فائض (او عجز) العمليات الجارية .

● الاقتصار على اثبات الجرد الفعلى لمخزون الانتاج التام ، وعدم اثبات العجز
 الطبيعى بؤدى الى انقاص رصيد حساب التغير فى مخزون الانتاج التام بقدر
 العجز الطبيعى ، ومن ثم التأثير التلقائى فى فائض او عجز العمليات الجارية .

ولكى تعكس الدفاتر فروق الجرد بغض النظر عن طبيعتها قد يفضل اثبات
 العجز الطبيعى ، وطبقا للتدليل السابق ينحصر تأثير هذا الاثبات فى حساب تغير
 مخزون الانتاج التام ، وطبقا لذلك قد يقيد العجز الطبيعى باذن التوجيه الاتى :

٤١٢	من هـ / تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة
٤١٢	الى هـ / تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

اما العجز غير الطبيعى فهو ذلك العجز الذى كان يجب الا يحدث لزيادته عن
 المعدلات الفنية الموضوعه ، ومن ثم يجب الا يتاثر فائض او عجز العمليات الجارية
 بهذا العجز ، فبعد اثبات جرد مخزون الانتاج التام يجعل حساب التغير فى المخزون
 دائنا ، يجعل هذا الحساب دائنا ايضا بتكلفة العجز غير الطبيعى للمخزون مع تحميل
 هذه القيمة على حساب الارصدة المدينة الاخرى (مع فتح حساب للشخص المسئول)
 وطبقا لذلك بقيد العجز غير الطبيعى باذن التوجيه الاتى :

١٧٢	من حـ / الأرصدة المدينة الأخرى
x x	حساب ...
٤١٢	الى هـ / تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

أما إذا لم يكن تحديد الشخص المسئول فتعالج تكلفة هذا العجز كخسارة رأسمالية وذلك بعد استصدار التصديق المالى من المسئولية المختصة ، فيقيد تكلفة العجز غير الطبيعي فى هذه الحالة بانذن التوجيه الاتي :

٢٦٤	من ح/ خسائر رأسمالية
٤١٢	الى ح/ تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

وإذا تتبعنا تأثير كل من القيدتين السابقين على حساب العمليات الجارية نجد انه يؤدي الى زياده فائض العمليات الجارية او تحفيض عجز العمليات الجارية بمقدار بكفة العجز غير الطبيعي ، لان هذا العجز يجب الا يؤثر فى المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية . الا انه يلاحظ بالنسبة للقيد الاخير اعادة تحميل تكلفة هذا العجز كخسارة رأسمالية فى المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية .

٢ - معالجة الزيادة : اذا كانت هذه الزيادة فى حدود المعدلات المسموح بها للزيادة الطبيعية للانتاج اتقاء التخزين او فروق الوزن او العياس عند بيع الانتاج ، فتضاف هذه الزيادة للبطاقات والسجلات الاحصائية ، ويثبت بالدفاتر الجرد الفعلى لمخزون الانتاج التام لان ذلك سيؤدي الى التأثير التلقائى فى فائض أو عجز العمليات الجارية .

أما اذا كانت الزيادة غير طبيعية فيجب مراجعة حركة المنتجات التامة كما تظهرها البطاقات والسجلات الاحصائية .

● فقد يتبين من الفحص خطأ فى اثبات اشعارات اضافة المنتجات التامة للمخزون ، وفى هذه الحالة يتم تصحيح البطاقات والسجلات الاحصائية ، ويثبت نتيجة جرد مخزون الانتاج التام بالدفاتر كما سبق ان بينا .

● وقد يتبين من الفحص وجود انتاج تام بالمخزن تم بيعه فى اواخر السنة المالية ، واثبتت الفاتورة الخاصة بذلك ، ولكن لم يتسلمه العميل بعد ، وفى هذه الحالة يستبعد هذا الانتاج من قوائم الجرد ويثبت بالدفاتر جرد مخزون الانتاج التام بعد هذا الاستبعاد .

خامسا - مخصص هبوط أسعار الانتاج التام :

قلنا سابقا انه اذا كانت تكلفة الانتاج التام تزيد عن قيمته بأسعار البيع يتعين تكوين مخصص بالفرق ، وهذا المخصص يطلق عليه « مخصص هبوط أسعار الانتاج التام » ويتم تكوين أو تعديل هذا المخصص فى نهاية كل سنة مالية فى ضوء جرد المخزون .

وإذا استرجعنا الى الانهان المعالجة المحاسبية لحساب « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » ، فان المعالجة المحاسبية للمخصص تتم فى نهاية كل سنة مالية طبقا لما يلى :

فاذا حسب المخصص على مستوى كل منتج على حدة فانه يعادل ٢٥٠٠ جنيه،
اما اذا حسب المخصص على مستوى كل خط انتاجي فانه يعادل ٥٠٠ جنيه كما يلي :

المخصص على مستوى الخط «س» (١)	=	_____
المخصص على مستوى الخط «ص» (١٦٨٠٠ - ١٧٠٠٠)	=	٢٠٠
المخصص على مستوى الخط «ع» (٢٦٧٠٠ - ٢٧٠٠٠)	=	٢٠٠
اجمالي المخصص	=	٥٠٠

اما اذا حسب المخصص على مستوى المنتجات جميعها اى على مستوى الوحدة الاقتصادية ، فانه لن يكون هناك مبرر لهذا المخصص طبقا للبيانات السابقة ، لان قيم المنتجات بأسعار البيع (٨٨٢٠٠ جنيه) تزيد عن تكلفة انتاجها (٨٧٠٠٠ جنيه) .

وحساب المخصص على مستوى من المستويات السابقة مقبول من الناحية العملية بشرط الثبات اى اتباع نفس الاسلوب فى نهاية كل سنة مالية .

فاذا فرضنا ان الوحدة تتبع الاسلوب الاول فى قياس المخصص ، وكان رصيده المنقول من السنة المالية الماضية ٢٢٠٠ جنيه ، فان قيد تسوية المخصص فى نهاية السنة الحالية كما يلي :

بيان	له	منه
من ح/م . بخلاف م . الاملاك		٢٠٠
الى ح/مخصصات اخرى - م٠١٠٥٠١٠٠ التام	٢٠٠	

واذا فرضنا ان الوحدة تتبع الاسلوب الثالث ، وكان رصيد المخصص المنقول من السنة المالية الماضية ٤٠٠ جنيه ، يتم الغاء المخصص فى نهاية السنة الحالية بقيد التسوية الاتى :

بيان	له	منه
من ح/مخصصات اخرى - م٠١٠٥٠١٠٠ التام		٤٠٠
الى ح/ ايرادات سنوات سابقة	٤٠٠	

(١) قيمة المخزون بأسعار البيع على مستوى الخط «س» اكبر من تكلفته .
ومن ثم لا يكون مخصص لهذا الخط .

سادسا - المعالجة المحاسبية لتغير مخزون الانتاج غير التام :

يتمثل الانتاج غير التام في نهاية السنة المالية في الخامات التي اجريت عليها عمليات انتاجية في مراحل معينة ، ولكن لا يمكن بيعها بحالتها .

ويظهر في حساب « مخزون انتاج غير تام » نتيجة جرد هذا المخزون ، فرصيده في اول السنة المالية يمثل تكلفة المخزون في ذلك التاريخ ، ويظل كذلك حتى نهاية السنة المالية ، وفي ذلك التاريخ يتم تسوية حساب المخزون باستخدام حساب « تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة ح/ ٤١٤ » ، وذلك كما سبق ان بينا بالنسبة لمخزون الانتاج التام .



المبحث الثالث

فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام

مفهوم فرق تقويم التغير في المخزون :

استكمالا للموقف الخاص للنظام المحاسبي ، وهو معالجة التغير في المخزون بالتكلفة كبد من بدود الموارد ، استلزم حساب فرق تقويم التغير في المخزون حتى ينعكس التغير في المخزون في الحساب الختامي (حساب العمليات الجارية) على أساس اسعار البيع ، الامر الذي يمكن من التوصل الى قيمة الانتاج بسعر البيع (١) طبقا للعلاقة الاتية :

الانتاج بسعر البيع

= صافي المبيعات + التغير في المخزون بالتكلفة + فرق تقويم التغير في المخزون

التغير في المخزون بالتكلفة

= تكلفة مخزون آخر السنة - تكلفة مخزون اول السنة

التغير في المخزون باسعار البيع

= المخزون آخر السنة باسعار البيع - المخزون اول السنة باسعار البيع

فرق تقويم التغير في المخزون

= التغير باسعار البيع - التغير بالتكلفة

(١) او البضائع بغرض البيع اذا كان نشاط الوحدة الاقتصادية تجاريا .

هذا ويمكن ان يحسب فرق تقويم التغير في المخزون مباشرة باعتباره معادلا لفرق تقويم مخزون آخر السنة ناقصا فرق تقويم مخزون اول السنة (٢) ، اى طبقا للعلاقة الانية :

فرق تقويم التغير في المخزون

= فرق تقويم مخزون آخر السنة - فرق تقويم مخزون اول السنة

ويحسب فرق التقويم بالنسبة للتغير في مخزون الانتاج التام ومخزون البضائع بفرض البيع ، ولكن لا يتطلب النظام حساب فرق تقويم للتغير في مخزون الانتاج غير التام استنادا الى عدم امكانية بيعه بحالته .

وبالنسبة للانتاج التام يشتمل الدليل على حسابين لفرق التقويم استكمالا للتأيف بين الانتاج والبيع كظاهرتين لتحقيق الايراد ، وهذا الحسابان هما :

١ - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام - ح/٤١٣ : وهو من حسابات الموارد المحسوبة واشتمال الدليل على هذا الحساب يتغير استكمالا لتطبيق ظاهرة الانتاج ، اذ انه يمكن من قياس « الانتاج بسعر البيع » لاغراض المحاسبة القومية .

٢ - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام - ح/٣٥٨ : وهو من حسابات الاستخدامات المحسوبة ، واشتمال الدليل على هذا الحساب يعتبر انتقالا من ظاهرة الانتاج الى ظاهرة البيع التى لا تزال تعتبر المعيار الاساسى لتحقيق الايراد على مستوى الوحدة الاقتصادية .

القواعد الخاصة بفرق تقويم التغير :

١ - اتخاذ متوسط اسعار المبيعات الفعلية أساسا لحساب فرق التقويم : قد تتغير اسعار البيع خلال السنة أو قد يكون هناك اكثر من سعر للانتاج الواحد كما هو الحال فى وجود سعر بيع فى السوق المحلية وسعر بيع فى الاسواق الخارجية ، وفى مثل هذه الحالات يستخرج متوسط اسعار البيع (المتوسط المرجح) طبقا للخطوات التالية :

(أ) تحسب « قيمة المبيعات الفعلية » ، وقد عرف النظام المحاسبى هذه القيمة بأنها القيمة الصافية للمبيعات المسلمة خلال الفترة (تسليم مخازن الوحدة البائعة وطبقا للقيم الصافية الموضحة بفواتير البيع) مطروحا منها قيمة مرتجعات مبيعات الفترة من السوق المحلى والخارجى ، ولا تتضمن « قيمة المبيعات الفعلية » اعانة التصدير ، ورسوم الانتاج ورسوم المبيعات .

(ب) يستخرج متوسط المبيعات الفعلية وذلك بقسمة « قيمة المبيعات الفعلية » على الكميات المباعة خلال الفترة المالية .

(٢) فرق تقويم المخزون (سواء كان اول السنة أو آخرها) يعادل قيمة المخزون بأسعار البيع ناقصا تكلفته .

ويستخدم هذا المتوسط في حساب فرق تقويم التغير في المخزون وفي تسوية حسابي حركة الانتاج التام بسعر البيع ١٢٧/د ، و د الانتاج التام تحت البيع د/٢٧١ ، كما سيتبين عند مناقشة حسابات الاصول .

٢ - اظهر حسابي الفرق في المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية : حساب ٤١٢ من بنود ايرادات النشاط الجارى ، وحساب ٢٥٨ من بنود المصروفات التحويلية الجارية ، لذلك يظهر الحسابان في المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية ، حتى يمكن في هذه المرحلة اظهار د الانتاج بسعر البيع ، وقياس د فائض العمليات الجارية ، طبقا لظاهرة البيع .

٣ - اظهر حساب ٤١٢ في الجانب الدائن من الحساب الختامي : هذا الحساب من حسابات الموارد ، لذلك يظهر دائما في الجانب الدائن من الحساب الختامي ، فان كان فرق التقويم سالبا (١) - التغير في المخزون باسعار البيع اقل من التغير بالتكلفة - فان حساب ٤١٢ يظهر مطروحا من د صافي مبيعات الانتاج التام ، في الجانب الدائن من الحساب للتوصل الى د الانتاج التام بسعر البيع .

٤ - اظهر حساب ٢٥٨ في الجانب المدين من الحساب الختامي : هذا الحساب من حسابات الاستخدامات ، لذلك يظهر دائما في الجانب المدين من الحساب الختامي ، فاذا كان فرق التقويم سالبا يظهر حساب ٢٥٨ في الحساب الختامي مطروحا من المصروفات التحويلية الجارية .

كيفية حساب فرق تقويم التغير :

ايضاها لكيفية استخدام المعادلات السابقة ومتوسط اسعار المبيعات الفعلية في حساب فرق تقويم التغير في المخزون ، نفرض البيانات التالية المستخرجة من دفتر شركة قطاع عام :

١ - مخزون الانتاج التام اول السنة بالتكلفة ٤٩٠٠ جنيه وبسعر البيع ٦٠٤٠ جنيه (٢) .

٢ - صافي مبيعات الانتاج التام خلال السنة ١٣٦٨٠٠ جنيه (٩٠٠٠ وحدة) .

٣ - مخزون الانتاج التام اخر السنة ٦٠٠ وحدة وتكلفة الوحدة ١٢ر٤٠٠ جنيه .

١٣٦٨٠٠

فيكون متوسط سعر البيع = $\frac{136800}{9000}$

= ١٥ر٢٠٠ جنيه

(١) على اساس مفهوم جبرى .

(٢) من المفروض انه تم حساب تكلفة المخزون اول السنة وقيمته بسعر البيع

طبقا لتكلفة الوحدة ومتوسط سعر بيعها في السنة الماضية .

ويحسب التغير في المخزون وفرق تقويم التغير طبقا للمعادلات السابقة كما بالجدول الاتي :

٧٤٤٠	(١٢٠٤ × ٦٠٠)	١ - مخزون آخر السنة بالتكلفة
٤٩٠٠		٢ - مخزون أول السنة بالتكلفة
٩١٢٠	(١٥٠٢ × ٦٠٠)	٣ - مخزون آخر السنة بسعر البيع
٦٠٤٠		٤ - مخزون أول السنة بسعر البيع
٢٥٤٠	(٢ - ١)	٥ - التغير في المخزون بالتكلفة
٢٠٨٠	(٤ - ٣)	٦ - التغير في المخزون بالبيع
٥٤٠	(٥ - ٦)	٧ - فرق تقويم التغير في المخزون

ويمكن حساب فرق تقويم التغير في المخزون مباشرة طبقا للمعادلة السابق بيانها كما بالجدول الاتي :

١٦٨٠	(٧٤٤٠ - ٩١٢٠)	١ - فرق تقويم مخزون آخر السنة
١١٤٠	(٤٩٠٠ - ٦٠٤٠)	٢ - فرق تقويم مخزون أول السنة
٥٤٠	(٢ - ١)	٣ - فرق تقويم التغير في المخزون

ويفضل استخدام الاسلوب الاول لحساب فرق تقويم التغير في المخزون لانه يتضمن حساب التغير في المخزون بالتكلفة ، وهو معلومة تظهر في حساب العمليات الجارية .

هذا ويتكون مخزون الانتاج التام في الوحدات الاقتصادية عادة من منتجات متعددة ، والجدول في الصفحة التالية يعرض صورة لكيفية حساب فرق التقويم على مستوى كل منتج واجمالي هذا الفرق (١) ، وكأمر بديهي يقتصر الامر على اثبات هذا الاجمالي بالدفاتر .

(١) الارقام الاجمالية في هذا الجدول افتراضية .

جدول حساب فرق تقويم التغيير في المخزون

فروق التقويم	التغيير بالبيع	التغيير بالتكلفة	المخزون اول السنة						المخزون اخر السنة						المنتجات
			المخزون بالبيع	المخزون بالتكلفة	سعر البيع	تكلفة الوحدة	كمية	المخزون بالبيع	المخزون بالتكلفة	سعر البيع	تكلفة الوحدة	كمية			
(١٣)	(١٢)	(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)			
١١-١٢	١٠-٥	٩-٤	٨×٦	٧×٦				٢×١	٢×١						
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	وحدة	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	وحدة			
٤٠	٢٦٠	٢٢٠	١٠٤٠	٨٠٠	١٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	١٢٠٠	١٠٢٠	١٢٠٠	١٠٢٠	١٠٠٠	المنتج (أ)		
(١٣٤)	(٥٠٠)	(٣٦٦)	٥٥٠٠	٤٤٦٦	٢٥٠٠	٢٠٢٠	٢٢٠٠	٥٠٠٠	٤١٠٠	٢٥٠٠	٢٠٥٠	٢٠٠٠	المنتج (ب)		
x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	المنتج (ج)		
x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	المنتج (د)		
x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x	المنتج (هـ)		
			٢٩٠٠٠	٢٤٢٠٠				٢٤٩٠٠	٢٠٧٠٠				الإجمالي		
(٦٠٠)	(٤١٠٠)	(٢٥٠٠)													

المعالجة المحاسبية لفرق تقويم التغير :

١ - اثبات الفرق : بعد حساب فرق تقويم التغير في نهاية السنة المالية كما سبق بيانه يتم اثباته في الدفاتر ، فيفرض ان هذا الفرق كان موجبا يتم اثباته كما يلي :

٢٥٨	من ح/ فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام
٤١٣	الى ح/ فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام

٢ - اقفال حسابي الفرق : يقفل حسابي الفرق ضمن قيود اقفال حسابات النتيجة كما يلي :

٢٨١	من ح/ العمليات الجارية
٢٥٨	الى ح/ فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام
٤١٣	من ح/ فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام
٢٨١	الى ح/ العمليات الجارية

وإذا كان فرق التقويم سالبا فان القيود اللازمة لاثبات الفرق والاقفال تكون عكس القيود السابقة مع ملاحظة اظهار حسابي الفرق في الحساب الختامي كما سبق بيانه .

المثال الاول (تغير المخزون بالزيادة) :

في ٢٠/٦/١٩٨١ استخرجت الارصدة الاتية من دفاتر احدى شركات القطاع العام (المبالغ بالجنيهات) :

٦٤٠٠ مخزون انتاج تام (٨٠٠٠ قيمة المخزون على اساس اسعار البيع) -
٣٠٠٠ مخزون انتاج غير تام - ٩٨٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام .

فاذا علمت :

١ - تكلفة مخزون الانتاج التام اخر السنة ٦٨٠٠ جنيه وقيمه على اساس اسعار البيع ٨٥٠٠ جنيه .
٢ - تكلفة مخزون الانتاج غير التام اخر السنة ٣٧٥٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - قيود التسوية والاقفال اللازمة .
٢ - الحسابات الاتية : حساب مخزون انتاج تام ، حساب مخزون انتاج غير تام ، حساب صافي مبيعات انتاج تام ، حساب تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة ، حسابي فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام ، حساب تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة .

٣ - بيان تأثير البيانات السابقة على حساب العمليات الجارية .

يخصب التغيير في المخزون وفرق تقويم التغيير طبقا للمعادلات السابقة في جدول كالآتي :

انتاج غير تام	انتاج تام	بيان
٣٧٥٠	٦٨٠٠	١ - مخزون آخر السنة بالتكلفة
٣٠٠٠	٦٤٠٠	٢ - مخزون أول السنة بالتكلفة
—	٨٥٠٠	٣ - مخزون آخر السنة بأسعار البيع
—	٨٠٠٠	٤ - مخزون أول السنة بأسعار البيع
٧٥٠	٤٠٠	٥ - التغيير في المخزون بالتكلفة (٢ - ١)
—	٥٠٠	٦ - التغيير في المخزون بأسعار البيع (٤ - ٣)
—	١٠٠	٧ - فرق تقويم التغيير في المخزون (٥ - ٦)

بيان	له	منه
من ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة		٦٤٠٠
من ح/ت م٠١٠ غير تام بالتكلفة		٣٠٠٠
الى ح/م٠١٠ تام (أول السنة)	٦٤٠٠	
الى ح/م٠١٠ غير تام (أول السنة)	٣٠٠٠	
(اقفال مخزون أول السنة في حسابات التغيير)		
من ح/م٠١٠ تام (آخر السنة)		٦٨٠٠
من ح/م٠١٠ غير تام (آخر السنة)		٣٧٥٠
الى ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة	٦٨٠٠	
الى ح/ت م٠١٠ غير تام بالتكلفة	٣٧٥٠	
(اثبات مخزون آخر السنة طبقا لقوائم الجرد)		
من ح/ف٠ت٠م٠٠ انتاج تام (ح/٢٥٨)		١٠٠
الى ح/ف٠ت٠م٠٠ انتاج تام (ح/٤١٣)	١٠٠	
(اثبات فرق تقويم التغيير في المخزون)		

بيان	له	منه
من ح/صافي مبيعات انتاج تام		٩٨٠٠٠
من ح/ت٠م٠١٠ تام بالتكلفة		٤٠٠
من ح/ف٠ت٠م٠١٠ انتاج تام (ح/٤١٣)		١٠٠
من ح/ت٠م٠١٠ غير تام بالتكلفة		٧٥٠
الى ح/العمليات الجارية	٩٩٢٥٠	
(اقفال الحسابات المذكورة في حساب العمليات الجارية)		
—————		
من ح/العمليات الجارية		١٠٠
الى ح/ف٠ت٠م٠١٠ انتاج تام (ح/٣٥٨)	١٠٠	
(اقفال الحساب المذكور في حساب العمليات الجارية)		
—————		

ح/١٣٣ - مخزون انتاج تام

٦/٣٠	من ح/ت٠م٠١٠ تام بالتكلفة	٦٤٠٠	٧/١	رصيد منقول	٦٤٠٠
٦/٣٠	رصيد مرحل (ميزانية)	٦٨٠٠	٦/٣٠	الى ح/ت٠م٠١٠ تام بالتكلفة	٦٨٠٠
		<u>١٣٢٠٠</u>			<u>١٣٢٠٠</u>

ح/١٣٢ - مخزون انتاج غير تام

٦/٣٠	من ح/ت٠م٠١٠ غير تام بالتكلفة	٣٠٠٠	٧/١	رصيد منقول	٣٠٠٠
٦/٣٠	رصيد مرحل (ميزانية)	٣٧٥٠	٦/٣٠	الى ح/ت٠م٠١٠ غير تام بالتكلفة	٣٧٥٠
		<u>٦٧٥٠</u>			<u>٦٧٥٠</u>

د/٤١١ - صافي مبيعات انتاج تام

٦/٣٠	رصيد منقول	٩٨٠٠٠	٦/٣٠	الى د/العمليات الجارية	٩٨٠٠٠
		<u>٩٨٠٠٠</u>			<u>٩٨٠٠٠</u>

د/٤١٢ - تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

٦/٣٠	من د/م٠١٠م تام	٦٨٠٠	٦/٣٠	الى د/م٠١٠م تام	٦٤٠٠
		<u>٦٨٠٠</u>	٦/٣٠	الى د/العمليات الجارية	٤٠٠
					<u>٦٨٠٠</u>

د/٤١٣ - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام

٦/٣٠	من د/ف٠ت٠م٠١٠م تام	١٠٠	٦/٣٠	الى د/العمليات الجارية	١٠٠
		<u>١٠٠</u>			<u>١٠٠</u>

د/٤١٤ - تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة

٦/٣٠	من د/م٠١٠م غير تام	٣٧٥٠	٦/٣٠	الى د/م٠١٠م غير تام	٣٠٠٠
		<u>٣٧٥٠</u>	٦/٣٠	الى د/العمليات الجارية	٧٥٠
					<u>٣٧٥٠</u>

د/٣٥٨ - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام

٦/٣٠	من د/العمليات الجارية	١٠٠	٦/٣٠	الى د/ف٠ت٠م٠١٠م تام	١٠٠
		<u>١٠٠</u>			<u>١٠٠</u>

٢٨١/هـ - العمليات الجارية

الجانب المدين

مصرفات تحويلية جارية	x	
ضرائب ورسوم سلعية	[x]	
...	x	
...		
...		
...		
فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	(١) ١٨٠٠٠	
	١٠٠	
		١٨١٠٠

٢٨١/هـ العمليات الجارية

الجانب الدائن

ايرادات النشاط الجارى		
الانتاج بسعر البيع	٩٨٠٠٠	
صافى مبيعات انتاج تام	٤٠٠	
تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة	١٠٠	
فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام		
		٩٨٥٠٠
تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة		٧٥٠

المثال الثانى (تغير المخزون بالنقص) :

فى ١٩٨١/٦/٣٠ استخرجت الارصدة الاتية من دفاتر احدى شركات القطاع العام (المبالغ بالجنيهات) :

٦٤٠٠ مخزن انتاج تام (٨٠٠٠ قيمة المخزون على اساس اسعار البيع) -

٣٠٠٠ مخزون انتاج غير تام - ٩٨٠٠٠ صافى مبيعات انتاج تام (١٠٠٠٠ وحدة) .

فاذا علمت :

- ١ - مخزون الانتاج التام آخر السنة ٦٠٠ وحدة وتكلفة الوحدة ٨٠٢٠ جنيه
- ٢ - تكلفة مخزون الانتاج غير التام آخر السنة ٢٧٥٠ جنيه .

فالمطلوب :

- ١ - قيود التسوية والاقفال اللازمة .
- ٢ - الحسابات الاتية : حساب مخزون انتاج تام ، حساب مخزون انتاج غير تام ، حساب صافى مبيعات انتاج تام ، حساب تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة ، حسابى فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام ، حساب تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة .

(١) هذا الرقم افتراضى

٢ - بيان تأثير البيانات السابقة على حساب العمليات الجارية .

$$\text{متوسط سعر البيع} = \frac{98000}{10000} = 9.800 \text{ جنيه}$$

ويحسب التغير في المخزون وفرق التقويم طبقا للمعادلات السابقة في جدول كالآتي :

٤٨١٢	(٦٠٠ × ٨٠٢٠)	١ - مخزون آخر السنة بالتكلفة
٦٤٠٠		٢ - مخزون أول السنة بالتكلفة
٥٨٨٠	(٦٠٠ × ٩٨٠٠)	٣ - مخزون آخر السنة بسعر البيع
٨٠٠٠		٤ - مخزون أول السنة بسعر البيع
(١٥٨٨)	(٢ - ١)	٥ - التغير في المخزون بالتكلفة
(٢١٢٠)	(٤ - ٣)	٦ - التغير في المخزون بسعر البيع
(٥٣٢)	(٥ - ٦)	٧ - فرق تقويم التغير في المخزون

بيان	له	منه
من ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة		٦٤٠٠
من ح/ت م٠١٠ غير تام بالتكلفة		٣٠٠٠
الى ح/م م٠١٠ تام (أول السنة)	٦٤٠٠	
الى ح/م م٠١٠ غير تام (أول السنة)	٣٠٠٠	
(اقفال مخزون أول السنة في حسابات التغير)		
<hr/>		
من ح/م م٠١٠ تام (آخر السنة)		٤٨١٢
من ح/م م٠١٠ غير تام (آخر السنة)		٢٧٥٠
الى ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة	٤٨١٢	
الى ح/ت م٠١٠ غير تام بالتكلفة	٢٧٥٠	
(اثبات مخزون آخر السنة طبقا لقوائم الجرد)		

د/١٣٢ - مخزون انتاج غير تام

٦/٣٠	من د/ت م٠١٠ غير تام بالتكلفة	٢٠٠٠	٧/١	رصيد منقول	٢٠٠٠
٦/٣٠	رصيد مرحل (ميزانية)	٢٧٥٠	٦/٣٠	الى د/ت م٠١٠ غير تام بالتكلفة	٢٧٥٠
		<u>٥٧٥٠</u>			<u>٥٧٥٠</u>

د/٤١١ - صافي مبيعات انتاج تام

٦/٣٠	رصيد منقول	٩٨٠٠٠	٦/٣٠	الى د/ت العمليات الجارية	٩٨٠٠٠
		<u>٩٨٠٠٠</u>			<u>٩٨٠٠٠</u>

د/٤١٢ - تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

٦/٣٠	من د/ت م٠١٠ تام	٤٨١٢	٦/٣٠	الى د/ت م٠١٠ تام	٦٤٠٠
٦/٣٠	من د/ت العمليات الجارية	١٥٨٨			
		<u>٦٤٠٠</u>			<u>٦٤٠٠</u>

د/٤١٣ - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام

٦/٣٠	من د/ت العمليات الجارية	٥٢٢	٦/٣٠	الى د/ت ف٠ت٠ت٠ م٠١٠ تام د/٣٥٨	٥٢٢
		<u>٥٢٢</u>			<u>٥٢٢</u>

د/٤١٤ - تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة

٦/٣٠	من د/ت م٠١٠ غير تام	٢٧٥٠	٦/٣٠	الى د/ت م٠١٠ غير تام	٣٠٠٠
٦/٣٠	من د/ت العمليات الجارية	٢٥٠			
		<u>٣٠٠٠</u>			<u>٣٠٠٠</u>

هـ/٢٥٨ - فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام

٦/٢٠	من هـ/ف٠ت٠ت٠ م٠١٠ تام هـ/٤١٢	٥٢٢	٦/٢٠	البره/العمليات الجارية	٥٢٢
		<u>٥٢٢</u>			<u>٥٢٢</u>

هـ/ العمليات الجارية

الجانب المدين

مصرفات تحويلية جارية	x	
ضرائب ورسوم سلعية	x	
...	x	
...		
...		
فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	<u>١٨٠٠٠ (١)</u>	
	<u>(٥٢٢)</u>	١٧٤٦٨

هـ/٢٨١ - العمليات الجارية

الجانب الدائن

ايرادات النشاط الجارى		
الانتاج بسعر البيع	٩٨٠٠٠	
صافى مبيعات انتاج تام	(١٥٨٨)	
- تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة	(٥٢٢)	
- فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام		
تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة		٩٥٨٨٠ (٢٥٠)

المثال الثالث (حالة خاصة) :

نلاحظ فى المثال الاول ان كلا من تغير المخزون بالتكلفة وفرق تقويم التغير كان بالزيادة وايضا كان كلاهما بالنقص فى المثال الثانى .

هذه هى الحالة العامة ، ولكن قد يحدث ان يكون احدهما بالزيادة والاخر بالنقص اذا حدث تغير فى هيكل تسعير المنتجات فى السنة المالية .

(١) هذا الرقم افتراضى .

وكمثال لهذه الحالة نفرض شركة قطاع عام تنتج منتجين «أ» و «ب» ، وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قوائم ودفاتر الشركة :

١ - بيانات من قوائم الجرد (المبالغ بالجنيهات) :

جرد ١٩٨١/٦/٣٠		جرد ١٩٨٠/٦/٣٠		بيان
بالتكلفة	بسر البيع	بالتكلفة	بسر البيع	
٥٨٠٠	٦٦٧٠	٦٠٠٠	٦٣٠٠	منتج «أ»
١١٧٠٠	١٢٨٧٠	١٢٠٠٠	١٢٦٠٠	منتج «ب»
١٧٥٠٠	١٩٥٤٠	١٨٠٠٠	١٨٩٠٠	اجمالي

٢ - أرصدة مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) : ١٨٠٠٠ مخزون انتاج تام - ٩٨٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام .

والمطلوب :

- ١ - قيود التسوية اللازمة .
 - ٢ - بيان تأثير البيانات السابقة على حساب العمليات الجارية .
- يحسب فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام على مستوى المنتجين طبقا للمعادلات السابقة كما في الجدول الاتي :

١٧٥٠٠		١ - مخزون آخر السنة بالتكلفة
١٨٠٠٠		٢ - مخزون أول السنة بالتكلفة
١٩٥٤٠		٣ - مخزون آخر السنة بسر البيع
١٨٩٠٠		٤ - مخزون أول السنة بسر البيع
(٥٠٠)	(٢ - ١)	٥ - التغير في المخزون بالتكلفة
٦٤٠	(٤ - ٣)	٦ - التغير في المخزون بسر البيع
١١٤٠	(٥ - ٦)	٧ - فرق تقويم التغير في المخزون

يلاحظ في هذا الجدول أن تكلفة المخزون تغيرت بالنقص بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، بينما تغيرت بالزيادة قيمة المخزون بسعر البيع بمبلغ ٦٤٠ جنيه ، وبناء عليه فإن فرق تقويم التغير في المخزون يبلغ ١١٤٠ جنيه بالزيادة ، ومعنى ذلك أن هذا الفرق بالزيادة غطى النقص في تغير المخزون بالتكلفة (- ٥٠٠) وترك تغيرا بالزيادة (٦٤٠) في المخزون بسعر البيع ، ونتج ذلك من تغيير هيكل تسعير المنتجين ، إذ لو دققنا في بيانات الجرد نلاحظ أن سعر بيع كل من المنتجين كان بمعدل ١٠٥٪ من تكلفة الإنتاج (٦٣٠٠ ÷ ٦٠٠٠ و ١٢٦٠٠ ÷ ١٢٠٠٠) ، وتغيرت السياسة السعرية في السنة الحالية بحيث أصبحت ١١٥٪ من تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتج الأول (٦٦٧٠ ÷ ٥٨٠٠) و ١١٠٪ بالنسبة للمنتج الثاني (١٢٨٧٠ - ١١٧٠٠) .

ويمكن تفسير وتحقيق قيمة فرق تقويم التغير في المخزون بتطبيق المعادلة السابق بيانها كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{فرق تقويم مخزون آخر السنة (١٩٥٤٠ - ١٧٥٠٠)} &= ٢٠٤٠ \\ \text{فرق تقويم مخزون أول السنة (١٨٩٠٠ - ١٨٠٠٠)} &= ٩٠٠ \\ \hline \text{∴ فرق تقويم التغير في المخزون} &= \underline{\underline{١١٤٠}} \end{aligned}$$

بعد هذا التمهيد والتحليل تكون قيود التسوية واثار البيانات على حساب العمليات الجارية كما يلي :

بيان	له	منه
من ح/ت ٠١٠م تام بالتكلفة الى ح/م ٠١٠م تام (اقفال مخزون أول السنة في حساب التغير)	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
من ح/م ٠١٠م تام الى ح/ت ٠١٠م تام بالتكلفة (اثبات مخزون آخر السنة طبقا لقوائم الجرد)	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠
من ح/ف ٠١٠م تام - ح/ ٣٥٨ الى ح/ف ٠١٠م تام - ح/ ٤١٣ (اثبات فرق تقويم التغير في المخزون)	١١٤٠	١١٤٠

٢٨١/د - العمليات الجارية

الجانب المدين

مصرفات تحويلية جارية	x	
ضرائب ورسوم سلعية	x	
... ..	x	
	١٨٠٠٠ (١)	
فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	١١٤٠	١٩١٤٠

٢٨١/د - العمليات الجارية

الجانب الدائن

ايرادات النشاط الجارى		
الانتاج بسعر البيع	٩٨٠٠٠	
صافى مبيعات انتاج تام	(٥٠٠)	
تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة	١١٤٠	
فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام		٩٨٦٤٠

المثال الرابع : (فروق الجرد ومخصص هبوط الأسعار) :

تنتج شركة قطاع عام ثلاث منتجات «أ» و «ب» و «ج» ، وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قوائم ودقاتر الشركة :

١ - بيانات من قوائم الجرد (المبالغ بالجنيهات) :

جود ١٩٨١/٦/٣٠		جود ١٩٨٠/٦/٣٠		بيان
بسر البيع	بالتكلفة	بسر البيع	بالتكلفة	
١٦٨٠٠	١٤٠٠٠	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	منتج «أ»
١٧٦٠٠	١٦٠٠٠	١٣٢٠٠	١٢٠٠٠	منتج «ب»
١٤٤٠٠	١٦٠٠٠	١٢٦٠٠	١٤٠٠٠	منتج «ج»
٤٨٨٠٠	٤٦٠٠٠	٣٧٨٠٠	٣٦٠٠٠	اجمالي

٢ - أرصدة مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) : ٣٦٠٠٠ مخزون انتاج تام - ١٤٠٠ مخصصات أخرى (مخصص هبوط أسعار الانتاج التام) .

(١) هذا الرقم افتراضى .

فاذا علمت أنه بمطابقة نتائج الجرد الفعلى للمنتجات الثلاث فى ٦/٣٠/١٩٨١ على بطاقات حركة المنتجات بالمخزن تبين ما يلى :

نتيجة الفحص	فروق الجرد بالتكلفة		بيان
	زيادة	عجز	
اسفر الفحص أن ما قيمته ٦٠ جنية فقط من هذا العجز يرجع لأسباب طبيعية ، كما اسفر عن مسئولية أمين مخزن المنتجات عن باقى العجز .		٤٦٠	منتج «أ»
اسفر الفحص أن ما قيمته ٤٠ جنية فقط من هذا العجز يرجع لأسباب طبيعية ، ونظرا لعدم تحديد المسئولية عن باقى العجز قررت السلطة الادارية المحنصة أن تتحمل الشركة هذا العجز .		٢٤٠	منتج «ب»
اسفر الفحص أن سبب زيادة الجرد يرجع للى خطأ فى اثبات اشعارات الاضافة فى بطاقة حركة المنتج	٦٠٠		منتج «ج»

فالمطلوب :

- ١ - قيود التسوية اللازمة .
 - ٢ - تصوير حساب كل من « مخزون انتاج تام » و « تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة » و « مخصصات أخرى - مخصص هبوط أسعار الانتاج التام » .
- يحسب فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام على مستوى المنتجات طبقا للمعادلات السابقة كما فى الجدول الاتى :

٤٦٠٠٠		١ - مخزون آخر السنة بالتكلفة
٣٦٠٠٠		٢ - مخزون أول السنة بالتكلفة
٤٨٨٠٠		٣ - مخزون آخر السنة بسعر البيع
٣٧٨٠٠		٤ - مخزون أول السنة بسعر البيع
١٠٠٠٠	(٢ - ١)	٥ - التغير فى المخزون بالتكلفة
١١٠٠٠	(٤ - ٣)	٦ - التغير فى المخزون بسعر البيع
١٠٠٠	(٥ - ٦)	٧ - فرق تقويم التغير فى المخزون

ويستنتج من رصيد مخصص هبوط أسعار الانتاج التام فى ميزان المراجعة أن الشركة تطبق أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى كل منتج ، لذلك يتعين تسوية المخصص بحيث يحقق زيادة رصيده من ١٤٠٠ جنية الى ١٦٠٠ جنية ، وذلك طبقا لنتائج جرد ٦/٣٠/١٩٨١ .

بيان	مساعد	له	منه
من ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة الى ح/م٠١٠ تام (اقفال مخزون اول السنة المالية)		٢٦٠٠٠	٢٦٠٠٠
من ح/م٠١٠ تام الى ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة (اثبات مخزون آخر السنة المالية)		٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠
من ح/ف٠ت٠م٠١٠ تام (ح/٣٥٨) الى ح/ف٠ت٠م٠١٠ تام (ح/٤١٣) (اثبات فرق تقويم التغير في المخزون)		١٠٠٠	١٠٠٠
من ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة (أ) الى ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة (اثبات العجز الطبيعي في كل من المنتجين «أ» و «ب»)		١٠٠	١٠٠
من ح/أرصيدة مدينة أخرى حساب أمين المخزن من ح/خسائر رأسمالية	٤٠٠		٤٠٠
الى ح/ت م٠١٠ تام بالتكلفة (اثبات العجز غير الطبيعي في كل من المنتجين «أ» و «ب»)		٧٠٠	٣٠٠
من ح/م٠ بخلاف م٠ الاهلاك الى ح/مخصصات أخرى - م٠١٠١٠٠ التام (تعديل رصيد المخصص بما يتفق ونتائج جرد المخزون)		٢٠٠	٢٠٠

(١) من الممكن عدم اثبات هذا القيد .

د/١٢٢ - مخزون انتاج تام

٦/٣٠	من د/ت م٠١٠ م تام بالتكلفة	٣٦٠٠٠	٧/١	رصيد منقول	٣٦٠٠٠
٦/٣٠	رصيد مرحل (ميزانية)	٤٦٠٠٠	٦/٣٠	الى د/ت م٠١٠ م تام بالتكلفة	٤٦٠٠٠
		<u>٨٢٠٠٠</u>			<u>٨٢٠٠٠</u>

د/٤١٢ - تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة

٦/٣٠	من د/م٠١٠ م تام	٤٦٠٠٠	٦/٣٠	الى د/م٠١٠ م تام	٣٦٠٠٠
٦/٣٠	من د/ت م٠١٠ م تام بالتكلفة	١٠٠	٦/٣٠	الى د/ت م٠١٠ م تام بالتكلفة	١٠٠
٦/٣٠	من د/ارصدة مدينة اخرى	٤٠٠	٦/٣٠	الى د/العمليات الجارية (اقبال)	١٠٧٠٠
٦/٣٠	من د/خسائر رأسمالية	٣٠٠			
		<u>٤٦٨٠٠</u>			<u>٤٦٨٠٠</u>

د/٢٣٤ - مخصصات اخرى - مخصص هبوط اسعار الانتاج التام

٧/١	رصيد منقول	١٤٠٠	٦/٣٠	رصيد مرحل (ميزانية)	١٦٠٠
٦/٣٠	من د/م٠ بخلاف م الاملاك	٢٠٠			
		<u>١٦٠٠</u>			<u>١٦٠٠</u>

المبحث الرابع

المشغولات الداخلية التامة بالتكلفة

قد لا يقتصر النشاط الانتاجي للوحدة الاقتصادية على الانتاج بفرض المتاجرة وانما قد يتعداه الى انتاج بعض الاصول لاستخدامها ذاتيا . وبعبارة اخرى قد يوجه جزء من النشاط الانتاجي للوحدة لاغراض التكوين الرأسمالي ، وقد خصص النظام المحاسبي الموحد حساب « مشغولات داخلية تامة د/٤١٥ ، لحصر تكلفة تلك الاصول التي تنتج بفرض الاستخدام الداخلي . ويعرف النظام المحاسبي هذه المشغولات بانها تتمثل في انتاج الوحدة من الاصول لا بقصد البيع للغير ، انما بقصد الاستخدام الذاتي في العمليات الرأسمالية بدلا من اسناد هذه المشغولات للغير .

القواعد الخاصة بالمشغولات الداخلية :

١ - تكييف المشغولات الداخلية كحساب من حسابات الموارد : طبقا لخريطة الحسابات بالتدليل يتم تكييف المشغولات الداخلية كبنود من بنود إيرادات النشاط الجارى .

ويمكن ايضاح مدلول هذا التكييف اذا استرجعنا الى الازمان المعالجة التقليدية للمشغولات الداخلية عندما كان مجال المحاسبة محصورا على مستوى الوحدة الاقتصادية ، اذ كانت هذه المشغولات تعالج بجعل الاصول المعنية مدينة وحسابات الاستخدامات دائنة ، اى برسمة هذه الاستخدامات ، وبعبارة اخرى لا تعتبر هذه المشغولات كعنصر من عناصر إيرادات النشاط الجارى لان هذه الإيرادات تنحصر فنيا في الايراد المحقق من بيع الانتاج المعد لهذا الغرض .

ولكن هذه المعالجة تغيرت بالنظام المحاسبى نتيجة لهدف ربط حسابات الوحدة بالحسابات القومية لانه بالصعود الى المستوى القومى يصبح الانتاج هو الظاهرة التى تحكم تحقق الايراد ، ومن ثم فلا مجال للتفرقة بين الانتاج بغرض الاستخدام الدائى والانتاج بغرض البيع .

٢ - عدم التفرقة بين مشغولات الاصول الثابتة وغيرها من الاصول : يرى البعض قصر استخدام حساب المشغولات الداخلية على مشغولات الاصول الثابتة ، الا اننا نؤيد الرأى القائل بعدم التفرقة بين مشغولات الاصول الثابتة وغيرها من الاصول مثل قطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف ، ونسوق لتأييد هذا الرأى التدليل الاتى :

(أ) اتساق هذا الرأى مع تعريف النظام المحاسبى لهذه المشغولات ، اذ عرفت بانها «تتمثل فى انتاج الوحدة من الاصول لا بقصد البيع للغير وانما بقصد الاستخدام الذاتى» ، فهذا التعريف لا يقصر المشغولات على الاصول الثابتة .

(ب) اتساق هذا الرأى مع الحكمة من تكييف المشغولات الداخلية كحساب من حسابات الموارد ، فاذا كانت هذه الحكمة تقضى بعدم التفرقة بين الانتاج بغرض البيع والمشغولات بغرض الاستخدام الذاتى واعتبارهما كإيرادات نشاط جارى ، فمن باب اولى عدم التفرقة بين هذه المشغولات على أساس طبيعتها اى كونها اصول ثابتة او مستلزماات سلعية .

٣ - تقويم المشغولات على اساس التكلفة : طبقا للنظام المحاسبى يتم تقويم المشغولات الداخلية على اساس تكلفة انتاجها من اجور ومستلزماات سلعية وخدمية ومصروفات تحويلية جارية ، ولعل اختيار النظام للتكلفة كأساس لتقويم المشغولات الداخلية يرجع الى الحجة القائلة بانه لا يجوز للوحدة الاقتصادية ان تبيع من نفسها .

٤ - استبعاد المشغولات الداخلية من الحسابات الختامية التقليدية : تقتصر الحسابات الختامية التقليدية على عرض القيم المحاسبية المتعلقة بنشاط الوحدة بغرض الاتجار ، ومن ثم يراعى عند تصوير حساب « الانتاج والتجارة » استبعاد المشغولات الداخلية من الجانب الدائن مقابل استبعاد تكلفة « مراكز العمليات الراسمالية ح/٩ » من الجانب المدين (١) .

(١) انظر الفصل الثانى - الباب السادس .

المعالجة المحاسبية للمشغولات :

تم المعالجة المحاسبية للمشغولات خلال الفترة المحاسبية طبقا للاطار التالي :

١ - يمسك في قسم التكاليف دفتر استناد مساعد المشغولات يضم حسابات او بطاقات لحصر تكلفة كل مشغولة من الاستخدامات المختلفة .

٢ - بالنسبة للحسابات المالية يتم تحميل تكاليف المشغولات على الاستخدامات المختلفة اى دون تفرقة بين الاستخدامات الخاصة بهذه المشغولات والاستخدامات الخاصة بالانتاج بفرض البيع .

٣ - بتحليل بنود الاستخدامات على حسابات المراقبة ثم على حسابات المشغولات في دفتر الاستناد المساعد يمكن حصر تكلفة العمليات الراسمالية وتكلفة كل مشغولة داخلية .

٤ - عند اتمام كل مشغولة يخطر قسم التكاليف الحسابات المالية بتكلفة انتاجها . وطبقا لهذه الاخطارات يتم اثبات المشغولات الداخلية التامة تبعاً لما يلي :

(أ) مشغولات الاصول الثابتة : اذا كانت المشغولات تمثل اصولاً ثابتة يجب توسط حساب تكوين سلعي ح/ ١٢١ ، فبفرض ان هذه المشغولات تتمثل في اثاث ومعدات مكاتب يتم الاثبات من واقع اخطارات ادارة التكاليف باذن التوجيه الاتي :

١٢١	من ح/ تكوين سلعي
١٢١٦	اثاث ومعدات مكاتب
٤١٥	الى ح/ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

وعند البدء في استخدام هذه المشغولات تضاف الى الاصول الثابتة ، ويقيد ذلك باذن التوجيه الاتي :

١٢١	من ح/ اثاث ومعدات مكاتب
١٢١	الى ح/ تكوين سلعي
١٢١٦	اثاث ومعدات مكاتب

(ب) مشغولات المستلزمات السلعية : اذا كانت المشغولات تمثل مستلزمات سلعية تثبت تكلفة هذه المشغولات من واقع اخطارات التكاليف وانون استلامها بتحميلها على حساب المخزن المختص ، فبفرض ان هذه المشغولات تتمثل في قطع غيار يتم الاثبات بمقتضى اذن التوجيه الاتي :

١٣١٣	من ح/ مخزن قطع الغيار والمهمات
٤١٥	الى ح/ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

وعند صرف هذه المشغولات من المخازن لا يخرج الامر عن صرف مستلزمات
 سلعية من المخازن وتعالج كما سبق بيانه .
 وفي نهاية السنة يقفل حساب المشغولات ، كحساب من حسابات الموارد ، في
 حساب العمليات الجارية بالقيود الاتي :

٤١٥	من د/مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
٢٨١	الى د/العمليات الجارية

ولايضاح ابعاد هذه المعالجة المحاسبية نفرض ان تكلفة المشغولات الداخلية
 التامة خلال السنة المالية ١١٨٠٠ جنيه (٢٠٠٠ اجور - ٨٠٠٠ مستلزمات سلعية -
 ١٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٨٠٠ مصروفات تحويلية جارية) ، وان هذه المشغولات
 تتمثل في ٩٠٠٠ جنيه اثاث ومعدات مكاتب و ٢٨٠٠ جنيه مواد تعبئة وتغليف ،
 فتكون القيود المتعلقة بهذه المشغولات في الحسابات المالية وحساب المشغولات
 الداخلية التامة بالتكلفة د/٤١٥ ، وملخص حساب مراقبة العمليات الراسمالية
 د/٩ ، وتأثير هذه البيانات على حساب العمليات الجارية كما يلي :

بيان	مساعد	له	منه
من د/تكوين سلعي (١) اثاث ومعدات مكاتب	٩٠٠٠		٩٠٠٠
من د/مخزن مواد تعبئة وتغليف			٢٨٠٠
الى د/مشغولات داخلية تامة بالتكلفة (تكلفة المشغولات الداخلية التامة)		١١٨٠٠	
من د/مشغولات داخلية تامة بالتكلفة الى د/العمليات الجارية (اقفال حساب المشغولات الداخلية)		١١٨٠٠	١١٨٠٠

(١) هذا القيد يمثل اجمالي المشغولات على مدار السنة ، وفي الواقع العملي
 تقيد هذه المشغولات في تواريخ مختلفة بحسب تدفق اخطارات تكلفة هذه المشغولات
 من ادارة التكاليف .

هـ/٤١٥ - مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

١١٨٠٠	الي/ح/العمليات الجارية	٩٠٠٠	من/ح/تكوين سلعي
		٢٨٠٠	من/ح/م ^٠ م ^٠ تعبئة وتغليف
١١٨٠٠		١١٨٠٠	

هـ/٩ - مراقبة العمليات الراسمالية

تاريخ	بيان	٩٣١	٩٣٢	٩٣٢	٩٣٥	اجمالي
		٢٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠	١١٨٠٠

هـ/٢٨١ - العمليات الجارية

٢٠٠٠	اجور (١)	١١٨٠٠	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
٨٠٠٠	مستلزمات سلعية		
١٠٠٠	مستلزمات خدمية		
٨٠٠	م ^٠ تحويلية جارية		

وعند تصوير حساب الانتاج والمتاجرة يستبعد من الجانب المدين تكلفة العمليات الراسمالية (١١٨٠٠ جنيه) مقابل استبعاد المشغولات الداخلية من الجانب الدائن ، اتساقا مع طبيعة الحسابات الختامية التقليدية ومع عدم التأثير في نتيجة العام نظرا لتقويم هذه المشغولات بالتكلفة .

المشغولات غير التامة في نهاية السنة :

لم يفرد النظام المحاسبي حسابا للمشغولات غير التامة ولم يبين كيفية معالجتها في نهاية السنة المالية ، وفي هذا الصدد يوجد رأيان :

١ - اضافة المشغولات غير التامة الى القيمة الجردية لحساب انتاج غير تام هـ/١٣٢ ، ومن ثم تنعكس هذه المشغولات في حساب العمليات الجارية ضمن حساب تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة هـ/٤١٤ .

(١) ان تكلفة المشغولات من الاجور وقدرها ٢٠٠٠ جنيه لا تظهر بشكل منفصل في حساب العمليات الجارية بل من خلال رصيد حساب الاجور على مستوى الوحدة الاقتصادية ، ونفس القول ينطبق على تكلفة المشغولات من باقى الاستخدامات ، واثبتت قيم هذه الاستخدامات منفصلة لجرد ايضاح تأثير تكاليف المشغولات الداخلية على حساب العمليات الجارية .

٢ - استخدام حساب و مشغولات داخلية تامة بالتكلفة ح/٤١٥ ، لمعالجة المشغولات غير التامة .

ونرى اتباع الراى الثانى لان اتباع الراى الاول يزدى بالتبعية الى مشكلة اخرى وهى كيفية اظهار تكاليف مراكز العمليات الراسمالية بقدر تكلفة المشغولات غير التامة فى حساب الانتاج والمتاجرة ، اذفى الى ذلك ان اظهار هذه التكاليف باى شكل كان فى حساب الانتاج والمتاجرة لا يتسق مع طبيعة هذا الحساب ، كما ان ذلك يجافى روح النظام المحاسبى الذى يبدو اتجاهاه نحو استبعاد تكاليف مراكز العمليات الراسمالية من حساب الانتاج والمتاجرة كما يستفاد من معالجة المشغولات التامة .

وباتباع الراى الثانى تعالج المشغولات غير التامة فى نهاية السنة المالية طبقا للاطار الاتى :

١ - دن واقع اخطارات ادارة التكاليف الخاصة بتكلفة المشغولات غير التامة فى نهاية الفترة المحاسبية يتم تسوية حساب هذه المشغولات بجعله دائنا ، مع جعل حساب تكوين سلعى (فى حالة كون المشغولات تمثل اصول ثابتة) او حساب مخزون انتاج غير تام (١) (فى حالة كون المشغولات مستلزومات سلعية) ، وطبقا لذلك تتم معالجة المشغولات غير التامة فى نهاية السنة المالية بقيد التسوية الاتى :

١٢١	من ح/تكوين سلعى
١٢٢	من ح/مخزون انتاج غير تام
٤١٥	الى ح/مشغولات تامة بالتكلفة

وبذلك يتعامل رصيد حساب المشغولات مع رصيد حساب مراقبة العمليات الراسمالية الامر الذى يمكن من استبعادهما معا عند تصوير حساب الانتاج والمتاجرة

٢ - فى بداية السنة المالية التالية يثبت قيد التسوية العكسى الاتى :

٤١٥	من ح/مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
١٢١	الى ح/تكوين سلعى
١٢٢	الى ح/مخزون انتاج غير تام

وإذا دققنا فى النتائج المترتبة على هذا القيد نلاحظ ما يلى :

(١) جعل حساب المشغولات مدينا بتكلفة المشغولات غير التامة اول السنة ، وهذا منطقي اذ ان هذا الحساب سيجعل دائنا باجمالى تكلفة هذه المشغولات (اى فى كل من السنة الماضية والحالية) وذلك عند اتمامها خلال السنة الحالية ، وبذلك يعكس رصيد هذا الحساب تكلفة الجهد المبذول فى هذه المشغولات خلال السنة .

(١) استخدم حساب مخزون انتاج غير تام لاثبات المشغولات غير التامة فى نهاية السنة المالية ، اذ لا يمكن استخدام حساب معين من حسابات مخازن المستلزومات السلعية لانها تظهر حركة هذه المستلزومات بالمخازن . وهذه المعالجة تتسق مع راى اللجنة الفنية الدائمة لتفسير النظام .

ب) تخفيض رصيد حساب الكوئين السلعي بكلفة المشغولات غير التامة اول السنة ، لان هذا الحساب سيجعل مدينا باجمالى بخلفه هذه المشغولات عند اتمامها خلال اسنه الحالية .

ج) تخفيض رصيد مخزون الانتاج غير التام بتكلفة المشغولات غير التامة اول السنة ، وهذا يؤدى الى نفيه هذا الحساب من هذه المشغولات بحيث يصبح رصيده ممثلا لتكلفة هذا المخزون بمعناه المتعارف عليه .

هذا ويلاحظ انه عند اتمام المشغولات خلال السنة المالية ستقيد طبقا للاسلوب المعروف بجعل حساب مخزن معين من مخازن المستلزمات السلعية مدينا .

٣ - طبقا لما هو متبع عند تحليل بنود الاستخدامات خلال السنة المالية على حسابات المراقبة يتم تحميل تكاليف العمليات الرأسمالية على حساب « مراقبة العمليات الرأسمالية » ، ومن الناحية العامة يمثل رصيد هذا الحساب فى نهاية السنة تكلفة اتمام مشغولات وتكلفة مشغولات جديدة سواء تمت خلال السنة أو ظلت غير تامة حتى نرايتها ، وبعبارة اخرى يكون رصيد هذا الحساب معادلا لتكلفة المشغولات التامة خلال السنة ناقصا تكلفة المشغولات غير التامة اول السنة مضافا الى ذلك تكلفة المشغولات التامة آخر السنة .

٤ - تقيد اجمالى تكلفة المشغولات التامة خلال السنة كما هو معروف بجعل حساب المشغولات الداخلية التامة دائنا ، ويستوى فى ذلك المشغولات التى كانت غير تامة فى بداية السنة أو المشغولات الجديدة .

٥ - فى نهاية السنة المالية تثبت تكلفة المشغولات غير التامة بقيد التسوية السابق بيانه .

ولايضاح ابعاد هذه المعالجة المحاسبية نفرض البيانات الاتية الخاصة بالمشغولات الداخلية خلال سنة مالية معينة :

١ - تكلفة المشغولات غير التامة فى ٧/١ تبلغ ١٢٠٠ جنيه (٢٠٠ اجور - ٧٨٠ مستلزمات سلعية - ١٢٠ مستلزمات خدمية - ١٠٠ مصروفات تحويلية جارية) ، وتمثل هذه المشغولات فى ٩٠٠ جنيه اثاث ومعدات مكاتب و ٣٠٠ جنيه مواد تعبئة وتغليف .

٢ - تكلفة المشغولات التامة خلال السنة ١١٨٠٠ جنيه (٢٠٠٠ اجور - ٨٠٠٠ مستلزمات سلعية - ١٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٨٠٠ مصروفات تحويلية جارية) ، وتمثل هذه المشغولات فى ٩٠٠٠ جنيه اثاث ومعدات مكاتب ، ٢٨٠٠ جنيه مواد تعبئة وتغليف .

٣ - تكلفة المشغولات غير التامة فى ٦/٣٠ تبلغ ٢٠٠٠ جنيه (٣٠٠ اجور - ١٢٢٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١٨٠ مصروفات تحويلية جارية) ، وتمثل هذه المشغولات فى ١٢٠٠ جنيه اثاث ومعدات مكاتب و ٨٠٠ جنيه مواد تعبئة وتغليف .

فيكون القيود المتعلقة بهذه المشغولات خلال السنة في الحسابات المالية و حساب المشغولات الداخلية التامة بالتكلفة ، وملخص حساب « مراقبة العمليات الرأسمالية » وتأثير هذه البيانات على حساب العمليات الجارية كما يلي :

تاريخ	بيسان	مساعد	له	منه
٧/١	من ح/م . داخلية تامة بالتكلفة الى ح/تكوين سلمي اثاث ومعدات مكاتب الى ح/مخزون انتاج غير تام (تكلفة المشغولات غير التامة اول السنة)	٩٠٠	٩٠٠ ٢٠٠	١٢٠٠
اثناء السنة	من ح/تكوين سلمي اثاث ومعدات مكاتب من ح/مخزن م . تعبئة وتغليف الى ح/م . داخلية تامة بالتكلفة (تكلفة المشغولات التامة اثناء السنة)	٩٠٠٠	١١٨٠٠	٩٠٠٠ ٢٨٠٠
٦/٣٠	من ح/تكوين سلمي اثاث ومعدات مكاتب من ح/مخزون انتاج غير تام الى ح/م . داخلية تامة بالتكلفة (تكلفة المشغولات غير التامة اخر السنة)	١٢٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠ ٨٠٠
٦/٣٠	من ح/م . داخلية تامة بالتكلفة الى ح/العمليات الجارية (اقفال حساب المشغولات الداخلية)		١٢٦٠٠	١٢٦٠٠

د/٤١٥ - مشغولات داخلية تامة بالتكلفة

اثناء	من د/تكوين سلمي	٩٠٠٠	٧/١	الى د/تكوين سلمي	٩٠٠
السنة	من د/م م م ت وتقليف	٢٨٠٠	٧/١	الى د/م م م غير تام	٣٠٠
٦/٢٠	من د/تكوين سلمي	١٢٠٠	٦/٢٠	الى د/العمليات	١٢٦٠٠
٦/٢٠	من د/م م م غير تام	٨٠٠		الجارية	
		١٢٨٠٠			١٢٨٠٠

د/٩ - مراقبة العمليات الراسمالية

التاريخ	بيان	٩٣١	٩٣٢	٩٣٢	٩٣٥	اجمالي
		٢١٠٠	٨٥٤٠	١٠٨٠	٨٨٠	١٢٦٠٠

د/٢٨١ - العمليات الجارية

٢١٠٠	اجور	١٢٦٠٠	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
٨٥٤٠	مستلزمات سلبية		
١٠٨٠	مستلزمات خدمية		
٨٨٠	م تحويلية جارية		

ويلاحظ ان تكلفة العمليات الراسمالية ، كما سبق ان بيينا ، تعادل تكلفة المشغولات التامة خلال السنة ناقصا تكلفة المشغولات غير التامة اول السنة مضافا الى ذلك تكلفة المشغولات غير التامة آخر السنة ، فمثلا تكلفة العمليات من الاجور تعادل ٢٠٠٠ - ٢٠٠ + ٢٠٠ جنيه .



المبحث الخامس

ايرادات التشغيل للغير والخدمات المباعة

اولا - حساب ٤١٦ - ايرادات تشغيل للغير :

يقيد في هذا الحساب الايرادات التي تتقاضاها الوحدة عن تشغيل لحساب الغير وذلك على مواد او منتجات لا تملكها الوحدة .

ثانيا - حساب ٤١٧ - خدمات مباعة :

وتتمثل في الايرادات التي تحققت للوحدة من مباشرة النشاط الخدمي مثل نشاط الفنادق ودور العرض والمسارح والنقل العام .

المعالجة المحاسبية :

يتم توسط حساب العملاء (بحسب القطاعات) بالنسبة لكل من ايرادات التشغيل للغير والخدمات المباعة ، اذ ان حساب العملاء يتم توسطه بخصوص مبيعات النشاط الجاري سواء كان في شكل سلع او خدمات .

فاذا فرضنا ان الوحدة قامت باجراء عمليات تشغيلية لحساب احدى شركات القطاع العام يقيد استحقاق الايراد باذن التوجيه الاتي :

١٦١١٢	من ح/عملاء قطاع عام اعمال
x x	شركة ...
٤١٦	الى ح/ايرادات تشغيل للغير

ويقيد تحصيل هذا الايراد بجعل حساب بنك تمويل النشاط الجاري مدينا ، وحساب عملاء دائنا .

ويقيد الايراد اليومي لدور العرض او المسارح او هيئة النقل العام باذن التوجيه الاتي :

١٦١٢١	من ح/عملاء قطاع خاص عائلي
x x	عملاء قطاع خاص عائلي - نقدا
٤١٧	الى ح/خدمات مباعة

ويقيد ايداع هذا الايراد بالبنك بجعل حساب بنك تمويل النشاط الجارى لدينا
وحساب عملاء دائنا .

واذا كان حساب الخدمات المباعة مخصص اصلا للوحدات التى تباشر النشاط
الخدمى فان وحدات النشاط الانتاجى قد تباشر بعض النشاط الخدمى ، كما هو الحال
اذا قامت الوحدة بنقل مبيعاتها للعملاء بواسطة سياراتها مقابل اجور متفق عليها ،
فاذا فرضنا ان الوحدة الاقتصادية باعت بالاجل لشركة قطاع عام انتاج تام بمبلغ
٥٠٠٠ جنيه تسليم مخازن الوحدة الاقتصادية ، وتم نقل هذه المبيعات على سيارات
الشركة مقابل ٥٠ جنيه ، فان ذلك يقيد بانن التوجيه الاتى :

بيانات	مساعد	له	منه
من ح/ عملاء ق.ع. اعمال شركة ...	٥٠٥٠		٥٠٥٠
الى ح/ صافى مبيعات انتاج تام اجمالى مبيعات	٥٠٠٠	٥٠٠٠	
الى ح/ خدمات مباعة		٥٠	

اضف الى ذلك ان الخدمات المباعة قد تتمثل فى خدمة نشاط معين بالوحدة
الاقتصادية لنشاط آخر ، كما هو الحال فى استخدام سيارات الوحدة فى نقل
مشترياتها من المستلزمات السلعية او البضائع او نقل مبيعاتها من الانتاج التام او
البضائع ، وفى هذه الحالات لا يكون هناك محل لاستخدام حساب العملاء ، وقد بينا
فيما سبق المعالجة المحاسبية لهذه الحالات .



المبحث السادس

البضائع بفرض البيع

تعريف وتقويم البضائع بفرض البيع :

تتمثل هذه البضائع فى السلع التى تشتريها الوحدة الاقتصادية بفرض بيعها
بالحالة التى اشترت بها دون اجراء عمليات صناعية عليها ، فهذه البضائع تتعلق
بالوحدات الاقتصادية التى تباشر نشاطا تجاريا .

وتقوم البضائع بفرض البيع في ختام السنة المالية بتكلفتها حتى مخازن الوحدة الاقتصادية ، واذا كانت هذه التكلفة تزيد عن قيمة البضائع بأسعار البيع يكون مخصص بالفرق يطلق عليه « مخصص هبوط أسعار البضائع » ، كأحد حسابات مخصصات اخرى ، ويعالج هذا المخصص كما سبق أن بينا بالنسبة لمخصص هبوط أسعار الانتاج التام .

تدوير حساب بضائع بفرض البيع :

نظرا لعدم كفاية الارقام المخصصة بالدليل لحسابات ايرادات النشاط الجارى على مستوى ثلاث ارقام استخدم الدليل اصطلاح « بضائع بفرض البيع ح/ ٤١٨ » ، ليشمل حسابات الموارد الخاصة بهذه البضائع وهي صافى المبيعات وتغير مخزون البضائع بالتكلفة وفرق تقويم التغير في مخزون البضائع ، فهذا الحساب يتم تدويره في الدليل الى حسابات فرعية وجزئية كما يلى :

صافى مبيعات صنف/قسم		٤١٨١
اجمالي مبيعات صنف/قسم - دائن	٤١٨١١	
مردودات داخله صنف/قسم - مدين	٤١٨١٢	
مرتجعات مبيعات صنف/قسم - مدين	٤١٨١٢	
خصم مسموح به صنف/قسم - مدين	٤١٨١٤	
نقل مبيعات بضائع صنف/قسم - مدين	٤١٨١٥	
هدايا وعينات صنف/قسم - مدين	٤١٨١٦	
تغير مخزون بضائع بفرض البيع بالتكلفة		٤١٨٢
فرق تقويم التغير في مخزون بضائع بفرض البيع		٤١٨٣

من هذا التدوير يتضح ان حساب « البضائع بفرض البيع » في الوحدات الاقتصادية التى تباشر نشاطا تجاريا يقابل « الانتاج التام بسعر البيع » الخاص باللوحات التى تقوم بنشاط صناعى ، كما يتضح ان حساب « بضائع بفرض البيع » يعادل « المشتريات بفرض البيع » مقومة بأسعار البيع ، وهذا يفسر ظهور انتاج النشاط التجارى في قائمة الانتاج والقيمة المضافة طبقا للعلاقة الآتية :

انتاج النشاط التجارى

البضائع بفرض البيع - المشتريات بفرض البيع

القواعد الخاصة والمعالجة المحاسبية :

يسرى على مكونات البضائع بفرض البيع القواعد الخاصة بحسابات « صافى مبيعات الانتاج التام » ، و « مخزون الانتاج التام بالتكلفة » ، و « فرق تقويم التغير

في مخزون الانتاج القائم ، (١) ، ومن ثم فان المعالجة المحاسبية لهذه الحسابات تطبق بالنسبة لمكونات البضائع بفرض البيع .



المبحث السابع مخلفات الانتاج

اضيف هذا الحساب ضمن تعديلات مارس ١٩٦٨ كحساب من حسابات الموارد ، ويجعل دائئا بالقيمة التقديرية لمخلفات النشاط الانتاجي .

القواعد الخاصة بمخلفات الانتاج :

١ - تكيف مخلفات الانتاج كحساب من حسابات الموارد : طبقا لتعديلات مارس ١٩٦٨ يتم تكيف مخلفات الانتاج كبنود من بنود ايرادات النشاط الجاري ، ويمكن ايضا مدلول هذه المعالجة اذا استرجعنا الى الازمان المعالجة التقليدية لهذه المخلفات ، ان كانت تعالج باحدى طريقتين . طبقا للطريقة الاولى تعتبر المحصلات من بيع هذه المخلفات ايرادا اضافيا للوحدة الاقتصادية ، وطبقا للطريقة الثانية تعالج صافي القيمة البيعية للمخلفات وقت نشأتها كتسوية اى تخفيض لتكلفة المنتج الرئيسى .

ولكن هذه المعالجة تغيرت طبقا لتعديلات مارس ١٩٦٨ ، ان اضيف للدليل المحاسبي حساب « مخلفات انتاج ح/٤١٩ » لكي يجعل دائئا بالقيمة التقديرية لهذه المخلفات وقت نشأتها اى انتاجها ، ولعل الحكمة من ذلك هي اعتبار هذه المخلفات من مكونات الانتاج على المستوى القومى .

٢ - تقويم مخلفات الانتاج : يتم تقويم هذه المخلفات على اساس صافي قيمتها البيعية في ضوء متوسط اسعار بيعها في العام السابق .

المعالجة المحاسبية لمخلفات الانتاج :

يثبت ايداع هذه المخلفات بالمخزن على اساس قيمتها التقديرية بالقييد الاتي :

١٣١٥	من ح/مخزن المخلفات
٤١٩	الى ح/مخلفات انتاج

وفي نهاية العام يقلل هذا الحساب في حساب العمليات الجارية كما يلي :

٤١٩	من ح/مخلفات انتاج
٢٨١	الى ح/العمليات الجارية

(١) انظر التلات مباحث الاولى من هذا الفصل .

الفصل الثاني

الإعانات وإيرادات الأوراق المالية

أولا - الإعانات

يتمثل هذا الحساب أصلا في الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لبعض الوحدات لمساعدتها في مزاولة نشاطها الانتاجي أو لتمكينها من المنافسة الاجنبية ، كما تشمل الضرائب والرسوم السلعية التي تستردها الوحدة تطبيقا لقانون « الدروباك » .

القواعد الخاصة بالإعانات :

- ١ - التفرقة بين « اعانات انتاج ح/ ٤٢١ » و « اعانات تصدير ح/ ٤٢٢ » .
- ٢ - تعتبر الاعانات في حكم ايرادات النشاط الجاري اذ انها تمكن الوحدة من مزاولة نشاطها الانتاجي أو تمكينها من بيع منتجاتها في الاسواق الخارجية بأسعار مناسبة ، وطبقا لذلك تظهر الاعانات في المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية التي يتمثل رصيدها في « فائض العمليات الجارية » .
- ٣ - لاغراض الموازنة النقدية يلزم توسيط حساب ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - اعانات مستحقة ح/ ١٧٣١ » .

المعالجة المحاسبية للإعانات :

طبقا للقواعد السابقة تكون المعالجة المحاسبية لاستحقاق الاعانات وتحصيلها كما يلي :

١ - استحقاق الإعانة :

١٧٣	من ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة اعانات مستحقة
١٧٣١	
٤٢١	الى ح/ اعانات انتاج
٤٢٢	الى ح/ اعانات تصدير

٢ - تحصيل الإعانة :

١٨٢١	من ح/ بنك تمويل النشاط الجاري
١٧٣	الى ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة
١٧٣١	اعانات مستحقة

ثانيا - ايرادات الاوراق المالية

يقتمل هذا البند من الايرادات فيما تحصل عليه الوحدة نتيجة مساهمتها في رأس مال الوحدات الاخرى وكذلك فوائد السندات الحكومية المشتراة طبقا لاحكام القانون .

الآواعد الخاصة بايرادات الاوراق المالية :

١ - توسيط حساب « ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - ايرادات اوراق مالية مستحقة ح/١٧٣٢ ، وذلك لغراض الموازنة النقدية .

٢ - ابراج ايرادات الاوراق المالية بالقيمة الاجمالية مع تقييد ضريبة القيم المنقولة المحجوزة عند المنبع على حساب « ضرائب دخلية ح/٣٦٩ ، .

المعالجة المحاسبية لايرادات الاوراق المالية :

بفرض استحقاق ايرادات اوراق مالية خاضعة لضريبة القيم المنقولة يقيد ذلك باذن التوجيه الاتي :

١٧٣	من ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة
١٧٣٢	ايرادات اوراق مالية مستحقة
٣٦٩	من ح/ ضرائب دخلية
٤٣	الى ح/ ايرادات اوراق مالية

واذا كانت ايرادات الاوراق غير خاضعة للضريبة يقيد استحقاق هذه الايرادات باذن التوجيه الاتي :

١٧٣	من ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة
١٧٣٢	ايرادات اوراق مالية مستحقة
٤٣	الى ح/ ايرادات اوراق مالية

ويقيد التحصيل كما هو معروف بجعل حساب « بنك تمويل النشاط الجارى » مدينا وحساب « ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - ايرادات اوراق مالية مستحقة » دائنا .



الفصل الثالث

الإيرادات التحويلية

توبيخ الإيرادات التحويلية :

تشمل الإيرادات التحويلية مجموعة من الإيرادات العرضية غير المرتبطة بالنشاط الجارى للوحدة الاقتصادية ، ويتمثل هذا الحساب فى مجموعة الحسابات المساعدة الآتية :

رقم الدليل	الحساب المساعد	رقم الدليل	الحساب المساعد
٤٤١	فوائد دائنة	٤٤٥	تعويضات وغرامات
٤٤٢	ايجارات دائنة	٤٤٦	ايرادات متنوعة
٤٤٣	أرباح رأسمالية	٤٤٧	فرق الأيجار المحسوب
٤٤٤	ايرادات سنوات سابقة	٤٤٨	فرق الفوائد المحسوبة

وينظر فاجصة لهذه الحسابات نلاحظ انها غير متجانسة لا تجمعها الا صفة عدم الارتباط او الارتباط غير المباشر بالنشاط الجارى للوحدة الاقتصادية . وباستبعاد حسابى « فرق الأيجار المحسوب » و « فرق الفوائد المحسوبة » لسابق شرحها توضح المعالجة المحاسبية لباقى حسابات « الإيرادات التحويلية » فى المباحث الآتية :

المبحث الأول : الفوائد الدائنة والأيجارات الدائنة
وأيرادات السنوات السابقة
والتعويضات والغرامات

المبحث الثانى : الأرباح الرأسمالية

المبحث الثالث : الأيرادات المتنوعة

المبحث الأول

الفوائد الدائنة والايجارات الدائنة وايرادات السنوات السابقة والتعويضات والغرامات

يجب بالنسبة لهذه الحسابات توسط حساب « إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة ح/ ١٧٢ » ، مع التحليل الى حساباته طبقا للبيان الآتي :

المسوارد	الحساب الوسيط
فوائد دائنة ح/ ٤٤١	فوائد دائنة مستحقة ح/ ١٧٢٢
ايجارات دائنة ح/ ٤٤٢	ايجارات دائنة مستحقة ح/ ١٧٢٤
ايرادات سنوات سابقة ح/ ٤٤٤	ايرادات سنوات سابقة مستحقة ح/ ١٧٢٧
تعويضات وغرامات ح/ ٤٤٥	تعويضات وغرامات مستحقة ح/ ١٧٢٥

اولا - حساب ٤٤١ - فوائد دائنة :

تتضمن الفوائد المستحقة للوحدة الاقتصادية على الاقتراض والبنوك والحسابات الجارية للعملاء .

وإذا كانت هذه الفوائد تخضع للضريبة تثبت بالقيمة الاجمالية مع تقييد الضريبة على فوائد الديون المحجوزة عند المنبع على حساب « ضرائب دخلية ح/ ٣٦٩ » ، (١) .

ثانيا - حساب ٤٤٢ - ايجارات دائنة :

تتضمن المبالغ المستحقة على الغير نظير انتفاعهم ببعض الاصول الثابتة المملوكة للوحدة الاقتصادية والغير مستخدمة في عمليات الانتاج سواء كانت هذه الاصول عقارات او اصول ثابتة اخرى .

ثالثا - حساب ٤٤٤ - ايرادات سنوات سابقة :

قد تقبض الوحدة خلال السنة ايرادات تخص سنة او سنوات سابقة ولم يسبق حسابها كاييرادات مستحقة في السنوات المنكورة . في هذه الحالة ليس امامنا مفر من ادراجها ضمن ايرادات السنة الحالية تحت حساب « ايرادات سنوات سابقة » .

(١) لبيان كيفية تطبيق ذلك محاسبيا يراجع معالجة الضرائب الدخلية كبنود من بنود التحويلات الجارية التخصيصية .

وكمثال نفرض ان الوحدة الاقتصادية حصلت بشيك ٢٠٠ اجنيه فوائد عن اقراض طويل الاجل ، وهذه الفوائد تخص السنة الماضية ، وبالفحص تبين ان هذه الفوائد لم تحسب كايراد مستحق لتلك السنة ، فيعالج استحقاق وتحصيل هذه الفوائد كما يلي :

بيان	مساعد	له	منه
من ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة ايرادات سنوات سابقة مستحقة الى ح/ ايرادات سنوات سابقة (الفوائد المستحقة السنة الماضية عن اقراض ٠٠٠)	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠
من ح/ بنك تمويل النشاط الجارى الى ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة ايرادات سنوات سابقة مستحقة (تحصيل الفوائد المستحقة بشيك رقم ٠٠٠)	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠

ويلاحظ انه اذا كانت هذه الفوائد قد حسبت كايراد مستحق للسنة الماضية فان الامر لا يعدو ان يكون تحصيل حق من حقوق الوحدة الاقتصادية ، ويتقيد ذلك كما يلي :

بيان	مساعد	له	منه
من ح/ بنك تمويل النشاط الجارى الى ح/ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة فوائد دائنة مستحقة	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠

هذا وقد تتمثل ايرادات السنوات السابقة فى تسوية المخصصات بالتخفيض أو الالغاء كما هو الحال بالنسبة لمخصص « هبوط أسعار الانتاج القائم » ، كما قد يحدث ذلك بالنسبة لمخصص الاهلاك اذا تبين فى السنة الحالية خطأ فى تطبيق قواعد الاهلاك فى السنة الماضية مما ترتب عليه حساب اقساط تلك السنة بالزيادة ، فيتم تصحيح ذلك بتخفيض مخصص الاهلاك بمقدار هذه الزيادة بقيد التسوية الاتية :

٢٣٦	من ح/مخصص املاك (مع التحليل حسب نوع الأصول)
٤٤٤	الى ح/ ايرادات سنوات سابقة

ويلاحظ في هذه الحالات انه لا محل لتوسيط حساب ايرادات جازية وتخصيصية لان الامر لا يعدو ان يكون تسويات محاسبية .

رابعا - حساب ٤٤٥ - تعويضات وغرامات :

يقيد في هذا الحساب صافي ما قد يستحق للوحدة من تعويضات وغرامات من الغير .

فاذا فرضنا انه استحق للوحدة الاقتصادية تعويضات تم تحصيلها بشيك يثبت قيد الاستحقاق باذن التوجيه الآتي :

١٧٢	من ح/ ايرادات جازية وتخصيصية مستحقة
١٧٣٥	تعويضات وغرامات مستحقة
٤٤٥	الى ح/تعويضات وغرامات

ويقيد التحصيل ، كما هو معروف ، بجعل حساب « بنك تمويل النشاط الجارى ، مدينا وحساب « ايرادات جازية وتخصيصية مستحقة ، دائنا .



المبحث الثانى

الأرباح الرأسمالية

تعريف الأرباح الرأسمالية :

هى الأرباح الناتجة عن البيع العرضى لأصل من الأصول الثابتة بأكثر من قيمتها الدفترية (التكلفة - مخصص الاملاك) ، او الناتجة عن بيع الاستثمارات المالية بأكثر من تكلفتها ، اخذا في الحسبان مخصص هبوط الأسعار الخاص بالاستثمارات المالية المباعة ان وجد .

المعالجة المحاسبية للأرباح الرأسمالية :

يخضع بيع الأصول الثابتة والاستثمارات المالية لقاعدة أساسية وهى توسيط حساب « مدينون مختلفون ح/ ١٧١ ، مع التبريد بحسب الأصول .

وقد سبق شرح المعالجة المحاسبية للأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع أصل من الأصول الثابتة ، ونكتفى هنا بشرح معالجة هذه الأرباح في حالة بيع الاستثمارات المالية .

وكمثال لهذه المعالجة نفرض أن الوحدة الاقتصادية باعت استثمارات في أوراق مالية محلية بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، علما بأن تكلفة هذه الاستثمارات ٥٢٠٠ جنيه ومخصص هبوط الأسعار الخاص بهذه الاستثمارات ٢٠٠ جنيه ، فتقيد هذه العملية كما ياذن التوجيه الآتي :

بيسان	مساعدة	له	منه
من ح/مدينون مختلفون مدينو بيع أوراق مالية محلية	٥٠٠٠		٥٠٠٠
من ح/مخصصات أخرى - مخصص مالية الى ح/استثمارات في ا.م. محلية		٥٢٠٠	٢٠٠
الى ح/أرباح رأسمالية		١٠٠	

ويقيد تحصيل ثمن البيع بجعل حساب « بنك تمويل النشاط الجارى » مدينا وحساب « مدينون مختلفون » دائنا .

وبفرض عدم وجود مخصص الاوراق المالية فاننا نكون بصدد حدوث خسائر رأسمالية .

هذا ونشير الى أن اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام قد اتخذت موقفا معينا من الأرباح الرأسمالية ، ونؤجل ليضاح ذلك لحين التعرض لموضوع توزيع الفائض .



المبحث الثالث

الايرادات المتنوعة

تبويب الإيرادات المتنوعة :

الايرادات المتنوعة تشمل إيرادات غير متجانسة بعضها يؤثر في الموازنة النقدية والبعض الآخر لا يعدو أن يكون تسويات غير نقدية . وينقسم الى الحسابات الفرعية الآتية :

أرباح بيع مستلزمات	٤٤٦٤	أرباح بيع مخلفات	٤٤٦١
سلعية بخلاف المخلفات		خصم مكتسب	٤٤٦٢
عمولات	٤٤٦٥	ديون سبق أعدامها	٤٤٦٣

ونظرا لاختلاف طبيعة هذه الإيرادات نبين المعالجة المحاسبية لها بترتيب معين في الفروع التالية .

الفروع الأولى

أرباح بيع مخلفات

قد تقوم الوحدة الاقتصادية ببيع ما يتجمع لديها من مخلفات ، الأمر الذي يترقب عليه ربح (أو خسارة) يعادل الفرق بين ثمن بيع هذه المخلفات وقيمتها الدفترية أي القيمة التي صدرت بها عند ايداعها بالمخزن . وقبل أن نبين المعالجة المحاسبية لذلك ، يستحسن أولا تجميع الحسابات الخاصة بالمخلفات بالدليل مع بيان طبيعة كل منها .

الحسابات الخاصة بالمخلفات بالدليل :

١ - هـ/١٣١٥ - مخزن المخلفات : كما سبق أن بينا يظهر هذا الحساب حركة المخلفات ، وقد تكون هذه المخلفات من النشاط الانتاجي أو من المشتريات ، ويتم اثبات حركة هذا المخزن على أساس القيمة التقديرية لهذه المخلفات عند ايداعها بالمخزن .

وكحساب من حسابات الأصول يمثل رصيد هذا الحساب في تاريخ معين القيمة التقديرية للمخلفات الموجودة بالمخزن في ذلك التاريخ .

٢ - هـ/٣٢٥ - مستلزمات سلعية - مخلفات : قد يتم التصرف في المخلفات بإعادة استخدامها في نشاط الوحدة الاقتصادية ، وفي هذه الحالة تحمل على حساب « مستلزمات سلعية - مخلفات » (١) .

وكحساب من حسابات الاستخدامات يمثل رصيد هذا الحساب في تاريخ معين مجموع القيم التقديرية للمخلفات المستخدمة في نشاط الوحدة الاقتصادية من بداية السنة المالية حتى ذلك التاريخ .

٣ - هـ/٤١٩ - مخلفات انتاج : يجعل هذا الحساب دائما بالقيم التقديرية لمخلفات النشاط الانتاجي فقط وقت ايداعها بالمخزن (٢) .

وكحساب من حسابات الموارد يمثل رصيد هذا الحساب في تاريخ معين مجموع القيم التقديرية لمخلفات الانتاج من بداية السنة المالية حتى ذلك التاريخ .

(١) انظر الفصل الثاني - الباب الرابع .

(٢) انظر المبحث السابع - الفصل الاول - الباب الخامس .

٤ - هـ / ٤٤٦١ - ارباح بيع مخلفات : يجعل هذا الحساب دائنا بأرباح بيع المخلفات سواء كانت مخلفات انتاج أو مشتريات ، وينشأ الربح اذا كان ثمن البيع اعلى من القيمة الدفترية للمخلفات المباعة .

وكحساب من حسابات الموارد يمثل رصيد هذا الحساب في تاريخ معين مجموع ارباح بيع المخلفات من بداية السنة المالية حتى ذلك التاريخ .

وقد تعرضنا فيما سبق لشرح القواعد الخاصة والمعالجة المحاسبية للحسابات الثلاث الاولى ، ونورد فيما يلي القواعد الخاصة والمعالجة المحاسبية للحساب الرابع .

القواعد الخاصة بالحساب :

١- توسيط حساب من حسابات الحقوق : حساب « ارباح بيع مخلفات » ، بند من بنود الإيرادات المتنوعة ، لذلك فان الحساب الذي يتم توسيطه عند بيع المخلفات هو حساب « إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة - إيرادات متنوعة مستحقة » ، وذلك طبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي .

وقد صدر بهذا الخصوص توصية من اللجنة الفنية الدائمة بتوسيط حساب « عملاء » ، وهو نفس الحساب الذي يستخدم بالنسبة لمبيعات النشاط الجارى ، ونحن نؤيد هذه التوصية مع قصرها على مبيعات مخلفات الانتاج ، فتوسيط حساب العملاء بالنسبة لهذه المخلفات يستقيم علميا للمبررات الآتية :

١ (نشأة مخلفات الانتاج امر حتمى ومتلازم مع طبيعة النشاط الانتاجى ، لذلك يفضل معالجة مبيعات هذه المخلفات كمبيعات نشاط جارى .

ب) استخدام حساب العملاء بالنسبة لبيع مخلفات الانتاج يستقيم مع المعالجة المحاسبية لايداع هذه المخلفات بالمخزن ، اذ تقيّد لحساب « مخلفات انتاج » ، وهو من حسابات إيرادات النشاط الجارى ، ومن ثم يفضل معالجة بيع هذه المخلفات كمبيعات نشاط جارى .

• ولما كانت هذه المبررات غير متوافرة بالنسبة لمخلفات المشتريات . نرى استخدام الحساب الذى يستقيم مع خريطة الحسابات بالدليل وهو حساب « إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة - إيرادات متنوعة مستحقة » بخصوص بيع مخلفات المشتريات .

٢ - معالجة الخسائر : لم يفرد بالدليل حسابا مقابلا فى الاستخدامات لاثبات ما قد يترتب على بيع المخلفات من خسائر ، ولمعالجة هذه الخسائر يوجد رأيان :

١ (تجميل الخسائر على حساب « خسائر رأسمالية ح / ٣٦٤ » ، وقد ينتقد هذا الرأى على أساس انه لا يتسق مع شرح النظام المحاسبي

لحساب خسائر رأسمالية ، الذي يقصر هذه الخسائر على ما ينتج من بيع الأصول الثابتة والأوراق المالية .

(ب) قيد الخسائر في الجانب المدين من حساب « أرباح بيع مخلفات د / ٤٤٦١ » ، لكي تتقاص مع الأرباح الناتجة من بيع هذه المخلفات ، على أن يظهر رصيد هذا الحساب (دائئا أو مدينا) في جانب الموارد من حساب العمليات الجارية ، وذلك لتوصيف حساب أرباح بيع مخلفات بالدليل كحساب من حسابات الموارد (١) .

المعالجة المحاسبية لأرباح بيع المخلفات :

في ضوء القواعد السابقة تتم المعالجة المحاسبية لبيع المخلفات ، وكمثال لبيع مخلفات الانتاج نفرض ان هذه الوحدة باعت بالاجل لاصدى شركات القطاع العام مخلفات انتاج بمبلغ ٨٠٠ جنيه وكانت قيمتها الدفترية ٧٠٠ جنيه فيكون اذن التوجيه كما يلي :

بيانات	مساعد	له	منه
من د / عملاء قطاع عام اعمال شركة ...	٨٠٠		٨٠٠
الى د / مخزن المخلفات		٧٠٠	
الى د / إيرادات متسوفة		١٠٠	
أرباح بيع مخلفات	١٠٠		

وبفرض أن ثمن البيع في المثال السابق كان ٦٥٠ جنيه يكون اذن التوجيه كما يلي :

من د / عملاء قطاع عام اعمال شركة ...	٦٥٠		٦٥٠
من د / إيرادات متسوفة			٥٠
أرباح بيع مخلفات	٥٠		
الى د / مخزن المخلفات		٧٠٠	

(١) إذا كان رصيد الحساب مدينا (الخسائر اكبر من الأرباح) ، فانه يظهر بالطرح في جانب الموارد من حساب العمليات الجارية .

وكمثال لبيع مخلفات المشتريات نفرض ان الوحدة باعت بالاجل لاهدى شركات القطاع العام مخلفات مشتريات بمبلغ ٦٠٠ جنيه وكانت قيمتها الدفترية ٥٥٠ جنيه ، فيكون اذن التوجيه كما يلي :

بيانات	مساعدة	له	منه
من ٥ / ايرادات ج . ت . مستحقة			١٠٠
ايرادات متنوعة مستحقة	١٠٠		
الى ٥ / موزن المخلفات		٥٥	
الى ٥ / ايرادات متنوعة		٥	
ارباح بيع مخلفات	٥		

الفرع الثاني

ارباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات

تشتري المستلزمات السلعية (بخلاف المخلفات) بفرض استخدامها في النشاط الانتاجي ، ولكن قد يحدث كانشط عرضي ان تباع الوحدة الاقتصادية بعض هذه المستلزمات ، الامر الذي يترتب عليه ربح (او خسارة) يعادل الفرق بين ثمن بيع هذه المستلزمات وتكلفتها .

وقد تم تعديل مسمى هذا الحساب من « ارباح بيع خامات » الى « ارباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات » ، بمقتضى قرار اللجنة الفنية الدائمة للنظام المحاسبي الموحد بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢٦ . والحكمة من هذا التعديل هو تسمية الحساب بشكل يتصف بالشمول لكي تثبت فيه نتيجة البيع العرضي لجميع انواع المستلزمات بخلاف المخلفات .

القواعد الخاصة بالحساب :

١ - **توسيط حساب من حسابات الحقوق :** حساب « ارباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات » بند من بنود الايرادات المتنوعة ، لذلك فان الحساب الذي يتم توسيطه عند بيع هذه المستلزمات هو حساب « ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - ايرادات متنوعة مستحقة » ، وذلك طبقا لخريطة الحسابات بالدليل المحاسبي .

وقد صدر بهذا الخصوص توصية من اللجنة الفنية الدائمة بتوسيط حساب « مدينون مختلفون - مدينو بيع اصول د / ١٧١١ » ، وهو نفس الحساب

الذي يستخدم عند البيع العرضي لعناصر الاصول الثابتة ، ونحن نؤيد هذه التوصية لان كلا من الاصول الثابتة والمستلزمات السلعية عوامل انتاج تشتريهم الوحدة الاقتصادية للاستخدام لا للبيع ، ومن ثم فإنه من المنطقي استخدام حساب واحد عند البيع العرضي لكل من الاصول الثابتة وهذه المستلزمات .

٢ - نطاق استخدام الحساب : يثبت في هذا الحساب نتيجة البيع العرضي لجميع انواع المستلزمات السلعية فيما عدا المخلفات ، اذ ان هذه المستلزمات تشترك في خاصية واحدة وهي الشراء بفرض الاستخدام في النشاط الانتاجي . اما نتيجة بيع المخلفات فتثبت في الحساب المخصص لها (١) ، لان هذه المخلفات بالتعريف تنشأ داخل الوحدة الاقتصادية .

٣ - معالجة الخسائر : لم يفرد بالدليل حسابا مقابلا في الاستخدامات لاثبات ما قد يترتب على بيع المستلزمات السلعية بخلاف المخلفات من خسائر ، ولمعالجة هذه الخسائر يوجد رأيان :

(أ) تحميل الخسائر على حساب « خسائر رأسمالية د / ٣٦٤ » ، وكما سبق القول قد ينتقد هذا الرأي على أساس عدم اتساقه مع شرح النظام المحاسبي لحساب خسائر رأسمالية .

(ب) قيد الخسائر في الجانب المدين من حساب « ارباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات د / ٤٤٦٤ » ، لكي تتقاص مع الأرباح الناتجة من بيع هذه المستلزمات ، مع اظهار رصيد الحساب (دائنا أو مدينا) في جانب الموارد من حساب العمليات الجارية .

المعالجة المحاسبية لأرباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات :

في ضوء القواعد السابقة تتم المعالجة المحاسبية لمبيعات المستلزمات السنعية بخلاف المخلفات ، وكمثال نفرض أن الوحدة الاقتصادية باعت بالأجل مواد تعبئة وتغليف بمبلغ ٩٠٠ جنيه ، وكانت تكلفة هذه المستلزمات ٨٠٠ جنيه ، فيكون اذن التوجيه كما يلي :

بيانات	مساعد	له	منه
من ه / مدينون مختلفون مدينو بيع اصول	٩٠٠		٩٠٠
الى ه / مخزن مواد تعبئة وتغليف		٨٠٠	
الى ه / ايرادات متنوعة		١٠٠	
١ . بيع م . سلعية بخلاف المخلفات	١٠٠		

(١) انظر الفرع السابق من هذا البحث .

ويفرض ان ثمن البيع في المثال السابق كان ٧٥٠ جنيه يكون اذن التوجيه كما يلي :

٧٥٠	من هـ / مدينون مختلفون مدينو بيع اصول	٧٥٠
٥٠	من هـ / ايرادات متنوعة أ . بيع م . سلمية بظائف المقتضات	٥٠
٨٠٠	الى هـ / مخزن مواد تعبئة وتغليف	

الفرع الثالث

ديون سبق اعدامها وعمولات

يخضع حساب « ديون سبق اعدامها » وحساب « عمولات » لمعالجة محاسبية واحدة ، وهي توسط حساب « ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - ايرادات متنوعة مستحقة حـ / ١٧٣٦ » .

اولا - حساب ٤٤٦٣ - ديون سبق اعدامها :

يتمثل ذلك فيما تحصله الوحدة خلال السنة من ديون سبق اعدامها في سنة او سنوات سابقة ، وتم معالجتها المحاسبية كما يلي :

١ - اثبات الاستحقاق :

١٧٣	من هـ / ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة ايرادات متنوعة مستحقة
١٧٣٦	
٤٤٦	الى هـ / ايرادات متنوعة
٤٤٦٣	ديون سبق اعدامها

٢ - اثبات التحصيل :

١٨٢١	من هـ / بنك تمويل النشاط الجارى
١٧٣	الى هـ / ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة
١٧٣٦	ايرادات متنوعة مستحقة

ثانياً - حساب ٤٤٦٥ - عمولات :

وتتمثل في العمولات التي تتقاضاها الوحدة بصفة عارضة ، وتم معالجتها المحاسبية كما يلي :

١ - اثبات الاستحقاق :

١٧٢	من ح/ ايرادات جارية وتخصيبية مستحقة
١٧٢٦	ايرادات متنوعة مستحقة
٤٤٦	الى ح/ ايرادات متنوعة
٤٤٦٥	عمولات

٢ - اثبات التخصيل :

١٨٢١	من ح/ بنك تمويل النشاط الجارى
١٧٢	الى ح/ ايرادات جارية وتخصيبية مستحقة
١٧٢٦	ايرادات متنوعة مستحقة

وقد تتحقق هذه العمولات بالاستقطاع عند سداد انواع معينة من الالتزامات المستحقة للغير ، كما هو الحال في العمولات التي تستحق للشركة عند سداد بعض حسابات « ديون بمبالغ مستقطعة من العاملين » (١) ويلاحظ ان هذه العمولات ليس لها اثر على الموازنة النقدية ، اذ انها تحققت بسداد خصم معين بأقل من قيمته الدفترية ، ومن ثم تنفى الحاجة لتوسيط حساب من حسابات الحقوق .

(١) انظر صفحة (١٤٩) من هذا الكتاب .

الفرع الرابع

خصم مكتسب

يتمثل هذا الخصم عادة فيما تحصل عليه الوحدة من خصم مقابل تعجيل الدفع ، والرأى الراجع هو معالجة هذا الخصم طبقا للمعالجة التقليدية لانقضاء الحاجة لتوسيط حساب ، لانه لا يوجد اثر نقدي لهذا الخصم ومن ثم فلا اثر له على الموازنة النقدية ، اذ أن الايراد تحقق بسداد خصم معين بأقل من قيمته الدفترية .

فاذا فرضنا ان الوحدة سددت رصيد أحد موردي القطاع العام وقدره ٥٠٠ جنيه بشيك بمبلغ ٤٨٥ جنيه طبقا لشروط الدفع يكون اذن التوجيه كما يلي :

م.د	بيان	مساعد	له	منه
٢٦١١٢ x x	من ح/موردين ق.ع. اعمال شركة ...	٥٠٠		٥٠٠
١٨٢١	الى ح/بنك تمويل النشاط الجارى		٤٨٥	
٤٤٦	الى ح/ايرادات متنوعة		١٥	
٤٤٦٢	خصم مكتسب	١٥		

المثال الاول :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام خلال شهر يناير ١٩٧٨ ، والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبى لهذه العمليات :

أولا : بنعت تكلفة المشغولات الداخلية التامة طبقا لاختارات ادارة التكاليف ٤٢٠٠ جنيه منها ٣٠٠٠ جنيه أثاث ومعدات مكاتب والباقي قطع غيار، وأودع الجميع بالمخازن .

ثانيا : قامت الشركة باجراء عمليات تشغيلية على مستلزمات سلعية خاصة باحدى شركات القطاع العام ، وبلغت قيمة الفاتورة ٤٠٠٠ جنيه حصلت الشركة منها ١٨٠٠ جنيه بشيك .

ثالثا : باعف الشركة بالاجل ما يلي :

١ - انتاج تام لشركة قطاع خاص بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه تسليم مخازن البائع ، وبتففق الطرففن تم نقل هذه المبيعات على سيارات الشركة مقابل ٦٠ جنيه .

٢ - انتاج تام لشركة قطاع عام بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تسليم مخازن المشتري ، وقد تم نقل هذه المبيعات بسيارات الشركة وحسب لذلك قيمة تقديرية ٩٠ جنيه .

رابعا : بلغت القيمة التقديرية لمخلفات النشاط الانتاجى ٢٠٠ جنيه ، وتم اضافة هذه المخلفات للمخزن .

بيان	مساعد	له	منه
من د/ تكوين سلعى اثاث ومعدات مكاتب	٢٠٠٠		٢٠٠٠
من د/ مخزن قطع الغيار والمهمات الى د/ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة (المشغولات التامة طبقا لاختبارات ادارة التكاليف)		٤٢٠٠	١٢٠٠
من د/ عملاء ق.خ اعمال شركة ...	٤٠٠٠		٤٠٠٠
الى د/ ايرادات تشغيل للغير (فاتورة رقم ٠٠٠)		٤٠٠٠	
من د/ بنك تمويل النشاط الجارى الى د/ عملاء ق.ع. اعمال شركة ...	١٨٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠
(تحصيل دفعة من المستحق على شركة ... بشيك رقم ٠٠٠)			

بيان	مساعد	له	منه
من ح/عملاء ق.ع. اعمال شركة ٠٠٠	٨٠٦٠		٨٠٦٠
الى ح/صافى مبيعات انتاج تام اجمالي مبيعات	٨٠٠٠	٨٠٠٠	
الى ح/خدمات مبيعة (بيع انتاج تام وتكاليف نقله بفاتورة رقم ٠٠٠)		٦٠	
من ح/عملاء ق.ع. اعمال شركة ٠٠٠	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
الى ح/صافى مبيعات انتاج تام اجمالي مبيعات	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
(بيع انتاج تام بفاتورة رقم ٠٠٠)			
من ح/صافى مبيعات انتاج تام نقل انتاج تام	٩٠		٩٠
الى ح/خدمات مبيعة (قيمة نقل انتاج تام بواسطة سيارات الشركة - فاتورة رقم ٠٠٠)		٩٠	
من ح/مخزن المخلفات الى ح/مخلفات انتاج		٢٠٠	٢٠٠
(القيمة التقديرية لمخلفات الانتاج - اشعار اضافة رقم ٠٠٠)			

المثال الثاني :

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام ،
والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

أولا : استحقت الايرادات الآتية وقبضت بشيكات :

- ١ - ٦٠٠ جنيه الفائدة السنوية عن اقراض للغير منها مبلغ ٥٥٠ جنيه يخص السنة الماضية ، ولم يحسب كايراد مستحق لتلك السنة .
- ٢ - ١٢٠٠ جنيه اعانة تصدير .

ثانيا : باعت الشركة ما يلي :

- ١ - خامات رئيسية بمبلغ ٤٨٠ جنيه بالاجل لاحدى شركات القطاع العام ، علما بأن تكلفتها ٤٠٠ جنيه .
- ٢ - مخلفات انتاج بمبلغ ٣٠٠ جنيه بالاجل لاحدى شركات القطاع الخاص علما بأن قيمتها الدفترية ٢٦٠ .
- ٣ - أدوات صغيرة سبق تخريدها بمبلغ ١٥٠ جنيه ، وحصلت القيمة بشيك .
- ٤ - مخلفات مشتريات بمبلغ ١٠٠ جنيه ، وحصلت القيمة بشيك ، علما بأن هذه المخلفات سبق ايداعها بالمخزن بدون قيمة .
- ٥ - استثمارات في أوراق عالية محلبة بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، وحصلت القيمة بشيك ، علما بأن تكلفتها ١٠٤٠٠ جنيه ومخصص هبوط الاسعار الخاص بها ٦٠٠ جنيه .

ثالثا : دفعت الشركة ما يلي :

- ١ - رصيد احد موردي القطاع الخاص وقدره ٢٠٠٠ جنيه بشيك بعد خصم ٢٪ طبقا لشروط الدفع .
- ٢ - تعويض قدره ٣٠٠ جنيه لاحد الاطراف . وذلك لفض نزاع قضائي بينه وبين الشركة .

رابعا : حصلت الشركة ديونا سبق اعدامها في السنة الماضية قدرها ٣٠٠

جنيه .

بيان	مساعد	له	منه
من ح/ج ٠ ت ٠ مستحقة فوائد دائنة مستحقة ايرادات سنوات سابقة مستحقة الى ح/فوائد دائنة الى ح/ايرادات سنوات سابقة (استحقاق الفائدة السنوية عن اقراض ٠٠٠)	٥٠ ٥٥٠	٥٠ ٥٥٠	٦٠٠
من ح/بنك تمويل النشاط الجارى الى ح/ج ٠ ت ٠ مستحقة فوائد دائنة مستحقة ايرادات سنوات سابقة مستحقة (تحصيل الفوائد المستحقة عن اقراض ٠٠٠ بشيك رقم ٠٠٠)	٥٠ ٥٥٠	٦٠٠	٦٠٠
من ح/ج ٠ ت ٠ مستحقة اعانات مستحقة الى ح/اعانات تصدير (استحقاق اعانات تصدير)	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
من ح/بنك تمويل النشاط الجارى الى ح/ج ٠ ت ٠ مستحقة اعانات مستحقة (تحصيل اعانات التصدير المستحقة بشيك رقم ٠٠٠)	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
من ح/مدينون مختلفون مدينو بيع اصول الى ح/مخزن الخامات الى ح/ايرادات متنوعة ارباح مبيعات خامات (بيع خامات بفاتورة رقم ٠٠٠)	٤٨٠ ٨٠	٤٠٠ ٨٠	٤٨٠

بيان	عساعد	له	منه
من ح/ عملاء ق. ح. ٠٠ اعمال شركة ٠٠٠	٣٠٠		٣٠٠
الى ح/ مخزن المخلفات الى ح/ ايرادات متنوعة ارباح بيع مخلفات (بيع مخلفات انتاج بقاتورة رقم ٠٠٠)	٤٠	٢٦٠ ٤٠	
من ح/ مدينون مختلفون مدينو بيع اصول الى ح/ ارباح رأسمالية (بيع ادوات صغيرة مخردة بقاتورة رقم ٠٠٠)	١٥٠	١٥٠	١٥٠
من ح/ بنك تمويل النشاط الجارى الى ح/ مدينون مختلفون مدينو بيع اصول (تحصيل ثمن بيع ادوات صغيرة بشيك رقم ٠٠٠)	١٥٠	١٥٠	١٥٠
من ح/ ا. ج. ت. مستحقة ايرادات متنوعة مستحقة الى ح/ ايرادات متنوعة ارباح بيع مخلفات (بيع مخلفات مشتريات بقاتورة رقم ٠٠٠)	١٠٠ ١٠٠	١٠٠	١٠٠
من ح/ بنك تمويل النشاط الجارى الى ح/ ا. ج. ت. مستحقة ايرادات متنوعة مستحقة (تحصيل ثمن بيع مخلفات مشتريات بشيك رقم ٠٠٠)	١٠٠	١٠٠	١٠٠

بيــــــــان	مساعد	له	منه
من ح/مدينون مختلفون مدينو بيع اوراق مالية محلية	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠
من ح/مخصصات اخرى - مخصص ا٠ مالية			٦٠٠
الى ح/استثمارات فى ا٠ مالية محلية		١٠٤٠٠	
الى ح/ارباح رأسمالية		٢٠٠	
(بيع اوراق مالية محلية بفاتورة رقم ٠٠٠)			
من ح/بنك تمويل النشاط الجارى			١٠٠٠٠
الى ح/مدينون مختلفون	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	
مدينو بيع اوراق مالية محلية			
(تحصيل ثمن بيع اوراق مالية محلية بشيك رقم ٠٠٠)			
من ح/موردو ق٠ خاص	٢٠٠٠		٢٠٠٠
شركة ٠٠٠			
الى ح/بنك تمويل النشاط الجارى		١٦٦٠	
الى ح/ايرادات متنوعة		٤٠	
خصم مكتسب	٤٠		
(سداد المستحق لشركة ٠٠٠ بشيك رقم ٠٠٠)			
من ح/تعويضات وغرامات			٢٠٠
الى ح/م٠ج٠ت٠ مستحقة		٢٠٠	
تعويضات وغرامات مستحقة	٢٠٠		
(استحقاق تعويض لـ ٠٠٠)			
من ح/م٠ج٠ت٠ مستحقة			٢٠٠
تعويضات وغرامات مستحقة	٢٠٠		
الى ح/بنك تمويل النشاط الجارى		٢٠٠	
(سداد التعويض المستحق لـ ٠٠٠ شيك رقم ٠٠٠)			

بيان	مساعدة	له	منه
من ح/ا ج ٠ ت ٠ مستحقة ايرادات متنوعة مستحقة	٢٠٠		٢٠٠
الى ح/ايرادات متنوعة ديون سبق اعدامها	٢٠٠	٢٠٠	
(استحقاق تحصيل ديون سبق اعدامها بتاريخ ٠٠٠)			
من ح/بنك تمويل النشاط الجارى			٢٠٠
الى ح/ا ج ٠ ت ٠ مستحقة ايرادات متنوعة مستحقة	٢٠٠	٢٠٠	
(تحصيل ديون سبق اعدامها بشيك رقم ٠٠٠)			



الباب السادس

الحسابات والقوائم الختامية

تقديم الباب :

في ختام السنة المالية تعد الوحدة الاقتصادية الحسابات والقوائم الختامية وذلك لبيان نتيجة نشاطها من ربح أو خسارة وكذلك مركزها المالي .

وتلتزم شركات القطاع العام عند اعداد هذه الحسابات والقوائم بما تضمنه النظام المحاسبي من أسس وقواعد ومصطلحات وتعريف محاسبية وطبقا لمعدلات الاهلاك الواردة به . وتنقسم هذه الحسابات والقوائم ، كما سبق أن بينا ، الى مجموعتين :

١ - مجموعة الحسابات والقوائم التي استحدثها النظام وتشمل :

- ١) حساب العمليات الجارية .
- ب) قائمة الاستخدامات والموارد الرأسمالية .
- ج) قوائم الموازنة النقدية .

٢ - مجموعة الحسابات والقوائم التقليدية وتشمل :

- ١) حساب الانتاج و المتاجرة .
- ب) حساب الارباح والخسائر وحساب التوزيع .
- ج) الميزانية .

وسنخصص الفصول التالية لشرح هذه الحسابات والقوائم تاركين قائمة الاستخدامات والموارد الرأسمالية وقوائم الموازنة النقدية لطبعة خاصة ، وطبقا لذلك نقسم هذا الباب الى الفصول الآتية :

الفصل الاول : حساب العمليات الجارية
الفصل الثاني : الحسابات الختامية التقليدية
الفصل الثالث : الميزانية



الفصل الأول

حساب العمليات الجارية

استحدث النظام المحاسبي الموحد حساب العمليات الجارية بفرض ربط حسابات الوحدة بالحسابات القومية ، فهو يقابل حساب الانتاج وحساب التخصيص على المستوى القومى .

القواعد الخاصة بالحساب :

١ - حساب العمليات الجارية حساب نتيجة العام : فهو الذى يقفل فيه حسابات الموارد والاستخدامات ، ولذلك افرد له رقم فى الدليل المحاسبي وهو ٢٨١ ، أما الحسابات الختامية التقليدية فتحولت الى حسابات او قوائم احصائية اى خارجة عن نطاق القيد المزدوج .

٢ - تبويب الاستخدامات على أساس نوعى : يتم تبويب بنود الاستخدامات فى حساب العمليات الجارية على أساس نوعى اى طبقا لنوع او طبيعة الاستخدامات من اجور ومستلزمات سلمية ٠٠٠ الخ ، اى دون تحليلها من زاوية الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، وهذا التبويب منطقي اذا تبينا انه من اهداف حساب العمليات الجارية توفير البيانات بالشكل الذى يمكن من حساب القيمة المضافة وعوائد عوامل الانتاج لاغراض المحاسبة القومية .

٣ - اظهار المشغولات الداخلية كموارد : يظهر فى حساب العمليات الجارية اراءات النشاط الجارى طبقا للمفهوم الاقتصادي للانتاج ، اى مستوى فى ذلك الانتاج بفرض البيع او بفرض التكوين الراسمالي ، وبعبارة اخرى يظهر فى الحساب فى جانب الموارد المشغولات الداخلية ، وذلك بخلاف الحسابات الختامية التقليدية .

٤ - تصوير الحساب على مراحل : يصور حساب العمليات الجارية على ثلاث مراحل ، تستخرج المرحلة الاولى (فائض او عجز العمليات الجارية) ، أما رصيد المرحلة الثانية فدمثل (الفائض القابل للتوزيع او العجز الجارى) ، أما المرحلة الثالثة فدين كيفية التوزيع او التصرف فى الفائض القابل للتوزيع .

بعد ايضاح القواعد الخاصة بحساب العمليات الجارية نبحت فى هذا الفصل أولا قود التسوية وقبود الاقفال باعتبارهما القبود التى تسبق اعداد حساب العمليات الجارية ، وثاناً مراحل اعداد هذا الحساب ، وثالثاً توزيع الفائض الذى ينعكس فى المرحلة الثالثة من الحساب ، ورابعاً قائمة الانتاج والقيمة المضافة التى

تعد من البيانات التي توفرها المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية ، وطبقا لذلك نقسم هذا الفصل الى المباحث الاتية :

المبحث الاول : قيود التسوية وقيود الاقفال
المبحث الثاني : مراحل حساب العمليات الجارية
المبحث الثالث : توزيع نتيجة العام (الفائض)
المبحث الرابع : قائمة الانتاج والقيمة المضافة

● ● ● المبحث الأول

قيود التسوية وقيود الاقفال

يجرى في نهاية كل سنة مالية نوعين من القيود ، قيود تسوية حسابات النتيجة وقيود اقفالها . ومن المفيد ان نسترجع هنا تعليقنا على سمة استقلال كل من حسابات الميزانية وحسابات النتيجة ، فنتيجة لهذا الاستقلال امكن فصل قيود التسوية عن قيود الاقفال دون اى تداخل بينهما ، فاشتمال الدليل المحاسبي على حسابات التغير في المخزون ، على سبيل المثال ، يمكن من تسوية حسابات المخزون باستخدام حسابات التغير ثم اقفال هذه الحسابات (كحسابات نتيجة) في حساب العمليات الجارية ، بخلاف المعالجة التقليدية التي كانت يتم بمقتضاها تسوية حسابات المخزون باستخدام الحساب الختامي مباشرة ، الامر الذي يترتب عليه تداخل بين قيود التسوية والاقفال .

اولا - قيود التسوية :

يقصد بهذه القيود تسوية او تعديل ارصدة حسابات النتيجة لكي يعكس كل منها ما يخص السنة المالية تطبيقا لاساس الاستحقاق وما تسفر عنه نتائج الجرد ، هذا بالاضافة الى ما يستلزمه النظام المحاسبي الموحد من قيود تسوية خاصة لتحقيق هدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية ، فقيود تسوية حسابات النتيجة تشمل بصفة خاصة :

- ١ - القيود الخاصة بالمستحقات والمقدمات .
- ٢ - القيود الخاصة بتسوية حسابات المخصصات .
- ٣ - القيود الخاصة بتسوية حسابات المخزون .
- ٤ - قيود تسوية خاصة ، وتشمل :
 - (ا) فصل الرسوم الجمركية عن المستخدم .
 - (ب) فصل رسوم الانتاج وحصيلة الخزانة (عن المستخدم) .
 - (ج) اثبات فروق تقويم التغير في المخزون .

- (د) اثبات فرق الايجار المحسوب
- (هـ) اثبات فرق الفوائد المحسوبة

هذا وتشمل قيود التسوية ، على سبيل التجاوز ، قيود تصحيح الاخطاء التي قد تكتشف في نهاية السنة المالية ، وهذه القيود لا تقع تحت حصر .

ولاجراء تصحيح قيد معين يجب اولا التعرف على « القيد الخطأ » الذي تم اثباته ، وطبقا لدراستنا للاصول المحاسبية وما تضمنه النظام المحاسبى من قواعد خاصة نتعرف على « القيد الصحيح » الذى كان من الواجب اثباته ، ومن خلال ذلك نتعرف على « قيد التصحيح » اى القيد الذى يتم بموجبه تصحيح القيد الخطأ .

وكمثال لذلك نفرض انه في نهاية سنة مالية تبين من فحص الاملاكات المثبتة في الدفاتر في الفترات السابقة انها تشمل ٢٠٠٠ جنيه خاصة باصول تم اهلاكها دفتريا قيدت لحساب مخصص الاهلاك وحسب هذا المبلغ على اساس معدلات الاهلاك الواردة بملحق النظام المحاسبى .

واضح ان ما تم اثباته بخصوص اهلاك هذه الاصول مدمجا في اقساط الاهلاك في نهاية الفترات المحاسبية كان كما يلى :

بيان	له	منه
من د/اهلاك		٢٠٠٠
الى د/مخصص اهلاك	٢٠٠٠	

واضح ان هناك نوعين من الخطأ ، الاول خاص بالتوجيه المحاسبى اذا كان يجب قيد الاهلاك لحساب « احتياطي ارتفاع اسعار الاصول » ، والثانى خطأ في حساب قسط الاهلاك اذ كان يجب ان يكون ١٠٠٠ جنيه فقط ، طبقا لذلك فان القيد الصحيح الذى كان يجب اثباته كما يلى :

بيان	له	منه
من د/اهلاك		١٠٠٠
الى د/احتياطي ارتفاع اسعار الاصول	١٠٠٠	

وبمقارنة هذا القيد بالقيد الخطأ يمكن استنتاج قيد التصحيح كما يلى .

بيان	له	منه
من د/مخصص اهلاك		٢٠٠٠
الى د/اهلاك	١٠٠٠	
الى د/احتياطي ارتفاع اسعار الاصول	١٠٠٠	

قائمة التسوية :

كاجراء عملي من المفيد تخصيص ملف خاص بالحسابات الختامية يتضمن اذون التسوية ، على ان يتبع ذلك تصوير ورقة عمل او قائمة تسوية ، وهذه القائمة تأخذ عادة الشكل الآتي :

الأرصدة بعدالتسويات		التسويات (٢)			الأرصدة (١) قبلالتسويات		بيان الحساب		
		تسوية ثانية		تسوية أولى			الاسم	الرقم	
دائن	مدين	دائن	الرقم مدين	دائن	الرقم مدين	دائن	مدين		

ويمكن تبسيط وتطوير قائمة التسوية كما في النموذج في الصفحة التالية ،
ويلاحظ على هذا النموذج ما يلي :

١ - تقسيم القائمة الى اربعة اقسام بحسب الاجماليات المحاسبية (اصول
واستخدامات وخصوم وموارد) ، وتبعاً لذلك لا يستدعي الأمر تقسيم كل من خانة
« الأرصدة قبل التسويات » و « الأرصدة بعد التسويات » الى خانتين فرعيتين

- (١) المقصود بالأرصدة قبل التسويات أرصدة ميزان المراجعة .
(٢) تعد خانات للتسويات بحسب عدد التسويات التي يتعرض لها كل حساب .

نموذج لقائمة التسوية

الأرصدة بعد التسويات	التسويات				الأرصدة قبل التسويات	بيان الحساب	
	تسوية ثانية		تسوية أولى			الرقم	الاسم
	المبلغ	الرقم	المبلغ	الرقم			
						اصول	
x				x		مجموع الاصول	
						استخدامات	
						مجموع الاستخدامات	
x				x		مجموع الاصول والاستخدامات	
x x				x x		خصوم	
						مجموع الخصوم	
x				x		موارد	
						مجموع الموارد	
x				x		مجموع الخصوم والموارد	
x x				x x			

(مدين ودائن) اعتمادا على ان ارصدة كل من حسابات الاصول والاستخدامات مدينة وارصدة كل من حسابات الخصوم والموارد دائنة ، ويتحقق توازن الارصدة فى القائمة طبقا لمعادلة ميزان المراجعة السابق بيانها .

٢ - الاكتفاء بخانة واحدة للمبالغ بالنسبة لكل تسوية ، اى دون حاجة الى تحليلها الى خانتين فرعيتين (مدين ودائن) ، ويستعاض عن ذلك باسلوب تحريك الارصدة بالزيادة او بالنقص تبعاً لطبيعة الحسابات كما يلى :

(ا) حسابات الاصول والاستخدامات بطبيعتها ذات ارصدة مدينة . لذلك تزيد ارصدها عندما تجعل مدينة وتخفض ارصدها عندما تجعل دائنة .

(ب) حسابات الخصوم والموارد بطبيعتها ذات ارصدة دائنة ، لذلك تزيد ارصدها عندما تجعل دائنة وتخفض ارصدها عندما تجعل مدينة .

على ان يتم التفرقة بين التسويات التى يترتب عليها زيادة الرصيد والتسويات التى يترتب عليها نقص الرصيد بكتابة الاخيرة بمداد مميز او بين قوسين .

وسنورد مثال فى نهاية هذا الباب لتوضيح كيفية استخدام هذا الشكل المطور لقائمة التسوية .

ثانيا - قيود الاقفال :

يقصد بقيود الاقفال القيود التى يترتب عليها اقفال حسابات النتيجة (استخدامات وموارد) بعد تسويتها فى الحساب الختامى اى حساب العمليات الجارية ، ويترتب على قيود الاقفال اختفاء ارصدة حسابات النتيجة تطبيقاً لصفحتها المؤقتة واحلال الحساب الختامى اى حساب العمليات الجارية محلها لتحقيق المقابلة بين الموارد والاستخدامات لكى يمكن استخراج نتيجة العام من « فائض قابل للتوزيع ، او « عجز جارى » .

وتنقل حسابات الاستخدامات بجعلها دائنة وحساب العمليات الجارية مدينة ، اى طبقاً للقيود الآتى :

٢٨١	من ح/العمليات الجارية
٣١١	الى ح/اجور نقدية
٣١٢	الى ح/مزايا عينية
٣١٢	الى ح/تأمينات اجتماعية
x x	الى ح/.....
x x	الى ح/.....

واذا كانت بعض حسابات الاستخدامات بعد تسويتها ذات ارصدة شاذة (اى دائنة) كما هو الحال اذا كان فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام بالنقص ، فيكون رصيد حساب ٣٥٨ دائناً بالرغم من كونه من حسابات الاستخدامات ، وفى هذه الحالة يقفل هذا الحساب بالقيود الآتى :

٣٥٨	من ح/ف . ت . ت . فى مخزون انتاج تام
٢٨١	الى ح/العمليات الجارية

وبالرغم من ذلك يجب مراعاة كون الحساب من حسابات الاستخدامات ، ولذلك يظهر رصيده في الجانب المدين من حساب العمليات الجارية بالطرح في مجموعة المصروفات التحويلية الجارية كما سبق أن بينا .

وتقل حسابات الموارد بجعلها مدينة وحساب العمليات الجارية دائنة ، أي طبقا للقيد الآتي :

٤١١	من ح/صافي مبيعات انتاج تام
٤١٢	من ح/ت . م . انتاج تام بالتكلفة
٤١٣	من ح/ف . ت . ت . في مخزون انتاج تام
x x	من ح/
x x	من ح/
٢٨١	الى ح/العمليات الجارية

واذا كانت بعض حسابات الموارد بعد تسويتها ذات أرصدة شاذة (أي مدينة) كما هو الحال اذا كان فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام بالنقص ، فيكون رصيد حساب ١٢ ، مدينا بالرغم من كونه من حسابات الموارد ، وفي هذه الحالة يقل هذا الحساب بالقيد الآتي :

٢٨١	من ح/العمليات الجارية
٤١٣	الى ح/ف . ت . ت . في مخزون انتاج تام

وكما سبق ان بينا يظهر رصيد هذا الحساب ، لكونه من حسابات الموارد ، في الجانب الدائن من حساب العمليات الجارية لكي يمكن التوصل لقيمة « الانتاج التام بسعر البيع » .



المبحث الثاني

مراحل حساب العمليات الجارية

المرحلة الاولى :

تظهر في هذه المرحلة ايرادات النشاط الجارى وما في حكمها أي الاعانات ، والاستخدامات المسببة لهذه الايرادات أي التي تحملتها الوحدة في سبيل تحقيق هذه الايرادات ، وينتج من مقابلة هذه الموارد والاستخدامات رصيد يمثل « فائض العمليات الجارية » أو « عجز العمليات الجارية » ، فتحتوى هذه المرحلة على بنود الموارد والاستخدامات الآتية :

٤١	ايرادات النشاط الجارى	٣١	اجسود
٤٢	اعسافات	٣٢	مستلزمات سلعية
	عجز العمليات الجارية	٣٣	مستلزمات خدمية
	(مرحل)	٣٤	مشتريات بفرض البيع
		٣٥	مصروفات تحويلية جارية
			فائض العمليات الجارية
			(مرحل)

وكما سبق ان بينا عند دراسة الحسابات المكونة لهذه الموارد والاستخدامات ، نلاحظ على قياس فائض (أو عجز) العمليات الجارية ، كرصيد لهذه المرحلة الاولى ، ما يلى :

١ - قياس الفائض (أو العجز) طبقا لظاهرة البيع ، وذلك لادراج فروق تقويم التغير فى المخزون فى جانبى الاستخدامات والموارد فى هذه المرحلة .

٢ - قياس الفائض (أو العجز) على اساس موضوعى ، أى دون أن يتأثر هذا الرصيد بملكية أو عدم ملكية الوحدة للمعارات التى تمارس فيها نشاطها . وكذلك دون تأثر بالهيكل التمويلى للوحدة الاقتصادية ، وذلك لان هذه المرحلة تتحمل بفرق الايجار المحسوب وفرق الفوائد المحسوبة (ضمن المصروفات التحويلية الجارية) ، بينما يظهر الحسابان المقابلان ضمن الايرادات التحويلية فى المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية .

المرحلة الثانية :

يرحل لهذه المرحلة رصيد المرحلة السابقة ، كما يظهر فيها الايرادات غير المرتبطة بالنشاط الانتاجى للوحدة والتى تتمثل فى ايرادات الاوراق المالية والايرادات التحويلية ، كما تتحمل بالاستخدامات غير المرتبطة بهذا النشاط ، والمتمثلة فى التحويلات الجارية التخصيصية ، ويتمثل رصيد هذه المرحلة فى « الفائض القابل للتوزيع » أو « العجز الجارى » فتتكون هذه المرحلة من البنود الاتية :

	عجز العمليات الجارية		فائض العمليات الجارية
	(منقول)		(منقول)
٤٣	تحويلات جارية تخصيصية	٣٦	ايرادات اوراق مالية
٤٤	الفائض القابل للتوزيع		ايرادات تحويلية
	(مرحل)		العجز الجارى

واظهار الاستخدامات والموارد غير المرتبطة بالنشاط الانتاجى فى مرحلة مستقلة امر مرتبط بالوظيفة الخدمية للمحاسبة فى مجال امداد الادارة والجهات المعنية بالبيانات مبوبة بالشكل الذى يمكنها من الرقابة وتقييم الاداء واتخاذ القرارات ولا شك ان استخراج « فائض (أو عجز) العمليات الجارية » فى مرحلة مستقلة دون تأثر بالايرادات والاستخدامات العرضية امر حيوى فى هذا المجال .

المرحلة الثالثة :

تظهر هذه المرحلة الفائض القابل للتوزيع في جانب ، وكيفية التصرف فيه بين التوزيع والادخار وفقا للقوانين المنظمة لذلك في جانب آخر ، وبذلك تكون البنود المكونة لهذه المرحلة كما يلي :

الفائض القابل للتوزيع (منقول)	فائض محتجز فائض موزع
---------------------------------	-------------------------

ونورد فيما يلي حساب العمليات الجارية بمراحله الثلاث كما ورد بالنظام المحاسبي .



حساب المهيات التجارية عن السنة المنتهية في

الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	البيانات المنشأ الجارية	ج	ج	ج	ج	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب	البيانات المنشأ الجارية	ج	ج	ج
		إيرادات المنشأ الجارية										
		الإنتاج بسعر البيع										
٤١١	٤١١	صاف مبيعات إنتاج تام	x				٢١١		أجر نفعية	x		
٤١٢	٤١٢	تغير مخزون إنتاج تام بالكلفة	x				٢١٢		مزايا نفعية	x		
٤١٣	٤١٣	زود مخزون التغير مخزونه الإنتاج التام	x				٢١٣		مزايا أرباحية	x		
٤١٤	٤١٤	تغير مخزونه إنتاج غير تام بالكلفة	x	x			٢١٤		المصروفات العامة		x	
٤١٥	٤١٥	مخزونات داخلية بالكلفة	x				٢١٥		مخزونات سلمية		x	
٤١٦	٤١٦	إيرادات تشغيل للغير	x				٢١٦		مخزونات فدية		x	
٤١٧	٤١٧	مخرجات صناعة	x				٢١٧		مخرجات نفعية البيع		x	
٤١٨	٤١٨	مخرجات إنتاج وأنت	x				٢١٨		مخرجات نفعية		x	
		بعض ما يخص المبيع							مصروفات نفعية جارية			
٤١٨٨	٤١٨٨	صاف مبيعات	x				٢١٨٨		مزايا زير رسوم سلمية			
٤١٨٩	٤١٨٩	تغير مخزونات مبيعات نفعية البيع بالكلفة	x				٢١٨٩		رسوم مركبة	x		
٤١٩٠	٤١٩٠	زود مخزون التغير مخزونه مبيعات نفعية البيع	x				٢١٩٠		رسوم إنتاج	x		
		إعانات							مصلحة الإنتاج	x		
٤٢١	٤٢١	إعانات إنتاج		x			٢١٩١		مزايا أخرى		x	
٤٢٢	٤٢٢	إعانات رسوم		x			٢١٩٢		الإعانات الأولى			
									مباقي وإقتارات	x		
									آلات ومعدات	x		
									رسائل نقل وانتقال	x		
									مهم وأدوات	x		
									أثاث ومعدات مكتبية	x		
									مباني ومساكن	x		
									مباني إدارية مؤجدة	x		
											x	
												x

المبحث الثالث توزيع نتيجة العام (الفائض)

الاطار العام لتوزيع الفائض :

ينظم توزيع الفائض في شركات القطاع العام قرارات وقواعد معينة قد تتغير لسبب أو لآخر ، وأيا كانت هذه القرارات والقواعد ينقسم الفائض بمقتضاها الى « فائض محتجز » و « فائض موزع » . ويمكن القول ان الاطار العام بتوزيع الفائض بالنسبة لشركات القطاع العام يكون على الوجه الاتي :

- ١ - ٥٪ من الفائض القابل للتوزيع للاحتياطي القانوني .
- ٢ - ٥٪ من الفائض القابل للتوزيع لتكوين احتياطي يستثمر في سفدات حكومية (أو يودع مقابله في البنك المركزي في حساب خاص) .
- ٣ - ٥٪ من الفائض القابل للتوزيع لتكوين احتياطي ارتفاع أسعار الاصول الثابتة .
- ٤ - ٥٪ من رأس المال المملوك كتوزيع اول .
- ٥ - ١٠٪ من الباقي (أي بعد خصم ما سبق) نظير مصروفات الادارة والاشراف .
- ٦ - الاحتياطيات النظامية ، اذ يجوز ان ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي يخصص للاغراض المنصوص عليها في النظام (١) .
- ٧ - يوزع باقى الارباح كتوزيع ثانى .

هذا ويلاحظ ان كلا من التوزيع الاول والتوزيع الثانى يخضع للقواعد الاتية:

١ - يحدد حصة اصحاب رأس المال من هذه التوزيعات بنسبة ٧٥٪ منها ، وتؤول هذه الحصة بالكامل للدولة اذا كانت الوحدة الاقتصادية مملوكة ملكية كاملة للدولة ، اما اذا ساهم رأس المال الخاص مع المال العام في شركة القطاع العام فتقسم هذه الحصة على الدولة وعلى المساهمين بنسبة مساهمة كل منهما في رأس مال الشركة .

٢ - يحدد حصة العاملين من هذه التوزيعات بالباقي اى بنسبة ٢٥٪ منها ، ويتم استخدام هذه الحصة للاغراض الاتية :

- (١) ١٠٪ توزيع نقدي .

(١) قانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ مادة ٥٨ .

- ب) ٥٪ خدمات اجتماعية واسكان محلية .
- ج) ١٠٪ خدمات اجتماعية واسكان مركزية .

المعالجة المحاسبية لاثبات التوزيعات :

يلزم اجراء فيود اليومية الخاصة بالتوزيعات فى نفس السنة التى تحقق فيها الفائض القابل للتوزيع أى قبل تصوير الميزانية . وفيما يلى بيان بهذه الفيود :

١ - الفائض المحتجز :

٢٨١	من ح/ العمليات الجارية
٢٢١	الى ح/ احتياطي قانوني
٢٢٢	الى ح/ احتياطي يستثمر فى سندات حكومية
٢٢٦	الى ح/ احتياطي ارتفاع اسعار الاصول الى ح/ احتياطي . . .

٢ - الفائض الموزع :

٢٨١	من ح/ العمليات الجارية
٢٦٤١	الى ح/ دائنو توزيعات - حصة الدولة
٢٦٤٢	الى ح/ دائنو توزيعات - حصة المساهمين
٢٦٤٣	الى ح/ دائنو توزيعات - حصة العاملين
٢٦٤٤	الى ح/ دائنو توزيعات - حصص اخرى

ويعالج المستحق نظير مصروفات الادارة والاشراف كحصى اخرى فيقيد
لحساب ٢٦٤٤ .

هذا ويلاحظ ان الارباح الراسمالية تعالج بشكل خاص عند اثبات قيود
التوزيعات كما سنبين فى الجزء التالى من هذا المبحث .

ويترتب على القيد السابقين اقفال حساب العمليات الجارية وانعكاس نتيجة
فى الميزانية من خلال حسابات الاحتياطيات ودائنى توزيعات .

الارباح الراسمالية وتوزيع الفائض :

ان الارباح الراسمالية المحققة من بيع الاصول الثابتة تعالج فنيا كأحد موارد
الوحدة الاقتصادية ، ومن ثم تقفل فى الحساب الختامى لتدخل فى محصلة نتيجة
العام ، على ان تظهر فى مرحلة مستقلة من الحساب الختامى مع غيرها من الارباح
العرضية والابرادات غير الذاتية .

وقد أخذ النظام المحاسبي بهذا الاتجاه المحاسبي المتعارف عليه ، إذ تقلل هذه الأرباح الرأسمالية في حساب العمليات الجارية مع أظهارها في المرحلة الثانية من هذا الحساب ضمن مجموعة « الإيرادات التحويلية » .

ولكن ليس هناك ما يمنع من التصرف في هذه الأرباح بشكل معين طبقاً لقرار معين ، وهذا الوضع اتخذته اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ، إذ تنص المادة ٣٦ من هذه اللائحة على أنه « لا يجوز توزيع الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة التصرف في أصل من الأصول الثابتة أو التعويض عنه ، ويكون منها احتياطي يخصص لإعادة أصول الشركة إلى ما كانت عليه أو لشراء أصول ثابتة » ، وتطبيقاً لهذه المادة نورد الملاحظات الآتية :

١ - أن التطبيق الحرفي لهذه المادة يقصرها على الأرباح المحققة من بيع الأصول الثابتة ، إلا أننا نميل إلى امتداد تطبيقها إلى الأرباح الرأسمالية المحققة من بيع الاستثمارات المالية لكونها من طبيعة واحدة (١) .

٢ - أن تطبيق هذه المادة ما هو إلا تصرف في الفائض القابل للتوزيع بتكوين احتياطي بقدر الأرباح الرأسمالية ، ومن ثم فإن هذا التطبيق يظهر في المرحلة الثالثة من حساب العمليات الجارية ، ونرى أن يكون هذا الاحتياطي من ضمن الاحتياطيات الأخرى تحت اسم « احتياطيات أخرى - احتياطي رأسمالي » .

٣ - عند تطبيق هذه المادة تجنب أولاً الأرباح الرأسمالية من الفائض القابل للتوزيع ، ثم تحسب النسبة المقررة لكل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي المستثمر في سندات حكومية واحتياطي ارتفاع أسعار الأصول من الفائض بعد هذا التجنيب ، وسنبين ذلك بالتفصيل في المثال في نهاية الباب .

٤ - لا يكون هذا الاحتياطي في حالة وجود عجز مع اشتغال موارد الوحدة الاقتصادية على أرباح رأسمالية ، إذ تنص المادة على أنه « لا يجوز توزيع الأرباح » ووجود العجز في حد ذاته مانع لتوزيع أرباح ، كما أن تكوين احتياطي بقدر الأرباح الرأسمالية في حالة وجود عجز أمر غير مقبول محاسبياً ، إذ يترتب على ذلك تكوين احتياطي مقابل تضخيم في العجز .

وطبقاً لذلك إذا حققت الوحدة الاقتصادية فائض أقل من الأرباح الرأسمالية فإن الاحتياطي يكون بقدر هذا الفائض ، وثم لا يكون هناك فائض يتم التصرف فيه بعد ذلك .

وطبقاً لهذه الملاحظات فإننا نعترض على أسلوب تطبيق هذه المادة في بعض وحدات القطاع العام ، وهو إقفال الأرباح الرأسمالية مباشرة في حسابة الاحتياطيات إذ أن هذا الأسلوب لا يتفق مع طبيعة الأرباح الرأسمالية أي مورد من الموارد التي تدخل في محصلة نتيجة العام ، أضف إلى ذلك أن تطبيق هذا الأسلوب يؤدي إلى تكوين احتياطي في حالة وجود عجز وهو أمر غير مقبول محاسبياً .

(١) انظر تعريف الأرباح الرأسمالية صفحة (٢٠٠) من هذا الكتاب .

حالة العجز الجارى :

قد تكون نتيجة العام عجز ، وفى هذه الحالة يقفل حساب العمليات الجارية فى حساب « فائض مرحل » ، بالقيد الآتى :

٢٢٨	من د/فائض مرحل
٢٨١	الى د/العمليات الجارية

وطبقا لهذا القيد يكون كل من حساب العمليات الجارية وحساب فائض مرحل كما يلى (الأرقام افتراضية) :

د/٢٨١ - العمليات الجارية (المرحلة الثالثة)

٧٠٠٠	عجز جارى	٧٠٠٠
٧٠٠٠	من د/فائض مرحل	٧٠٠٠

د/٢٢٨ - فائض مرحل

١٢٠٠٠	رصيد منقول (١)	٥٠٠٠
١٢٠٠٠	الى د/العمليات الجارية	٧٠٠٠
	رصيد مرحل (ميزانية)	١٢٠٠٠

ويظهر رصيد حساب « فائض مرحل » فى الميزانية فى جانب الأصول كرصيد شاذ تحت اسم « عجز مرحل » (٢) ، وللإفصاح عن العجز الجارى بالميزانية يفضل أن يظهر بشكل منفصل عن العجز المرحل من السنة الماضية كما يلى :

الميزانية

٥٠٠٠	عجز مرحل :
٧٠٠٠	من السنة الماضية
١٢٠٠٠	عجز جارى

- (١) بفرض وجود عجز مرحل من السنة الماضية .
- (٢) انظر نموذج الميزانية كما هو وارد بالنظام المحاسبى .

المعالجة المحاسبية لسداد التوزيعات :

١ - حصة الدولة ونظير الإدارة والإشراف : تخضع هذه التوزيعات لضريبة القيم المنقولة التي يتعين على الوحدة حجزها عند المنبع ، ولذلك يقيد سداد هذه الحصص بالقيود الآتي :

٢٦٤١	من ح/دائنو توزيعات - حصة الدولة
٢٦٤٤	من ح/دائنو توزيعات - حصص أخرى
١٨٢١	الى ح/بنك تمويل النشاط الجارى
٢٦٣	الى ح/دائنون متنوعون
٢٦٣٢١٢	مصلحة الضرائب - قيم منقولة وبلدية ودفاع وغيرها

٢ - حصة العاملين النقدية : بخصوص حصة العاملين يقتصر السداد نقداً من حصيلته الجزء النقدى منها (١٠٪) ، وهي تخضع لضريبة كسب العمل التي يتعين على الوحدة حجزها عند المنبع ، ولذلك يقيد سدادها للعاملين بالقيود الآتي :

٢٦٤٣	من ح/دائنو توزيعات - حصة العاملين
١٨٢١	الى ح/بنك تمويل النشاط الجارى
٢٦٣	الى ح/دائنون متنوعون
٢٦٣٢١١	مصلحة الضرائب - كسب عمل ودفاع ودمغة

وهناك قواعد تحكم توزيع الحصة النقدية على العاملين ، وقد يسفر عن تطبيق هذه القواعد وجود فائض فى الحصة النقدية للعاملين .

٣ - فائض الحصة النقدية والحصص غير النقدية للعاملين : صدرت قرارات بخصوص التصرف فى فائض حصة العاملين النقدية (ان وجدت) والحصص غير النقدية (خدمات اجتماعية واسكان محلية ومركزية - ٥٪ و ١٠٪) ، وطبقاً لهذه القرارات تودع حصيلته هذه المبالغ بعد خصم الضرائب المستحقة عليها فى حسابات تخصص لهذا الغرض بالبنك المركزى ، ويتم التصرف فيها وفقاً لما يقرره رئيس الوزراء .

ونظراً لعدم وجود حساب خاص بالدليل المحاسبى يثبت فيه هذا الايداع ، فقد اختلفت الآراء بخصوص المعالجة المحاسبية لذلك كما يلى :

(أ) هناك من يرى تقييدها على حساب « استثمارات فى سندات حكومية » مع تخصيص حساب لذلك ، ونرى أن طبيعة هذا الايداع لا يتسق مع طبيعة الاستثمارات المالية اياً كان نوعها ، كما ان هذه المعالجة تؤدي الى التضخم المستمر فى حساب حصة العاملين ولا يقابل ذلك أصل بالمفهوم المتعارف عليه محاسبياً ، لأن التصرف فى حصيلته هذه الايداعات مقصور على رئيس الوزراء .

(ب) وهناك من يرى معالجتها بجعل حساب « حصة العاملين » مديناً وحساب « البنك حساب جارى » دائناً ، ومعنى ذلك أنه ، طبقاً لهذا الرأى ، لا يعدو الأمر

ان يكون سدادا لحصة العاملين (كما هو الحال بالنسبة للجزء النقدي منها) ولو ان الدفع قد تم للبنك المركزي ، وقد ينتقد هذا الرأي على أساس ان القرارات نصت على مجرد ايداع للمبالغ ولا يفهم من ذلك ايلولتها للبنك ، الا ان هذه المعالجة قد تفضل المعالجة السابقة تلافيا لما سبق الاشارة اليه وهو التضخم المستمر في حساب حصة العاملين دون ان يقابل ذلك أصل بالمفهوم المتعارف عليه محاسبيا ، على ان يتم حصر هذه الايداعات في شكل بيان احصائي لكي تكون الوحدة الاقتصادية على علم بما يتم ايداعه بالبنك المركزي من حصة العاملين بها .

وطبقا لهذا الرأي يتم ايداع فائض الحصة النقدية والحصص غير النقدية للعاملين بعد خصم الضرائب المستحقة كما يلي :

٢٦٤٢	من ح/دائنو توزيعات - حصة العاملين
١٨٢١	الى ح/بنك تمويل النشاط الجارى
٢٦٢	الى ح/دائنون متنوعون
٢٦٢٢	مصلحة الضرائب



المبحث الرابع

قائمة الانتاج والقيمة المضافة

باستخدام البيانات الظاهرة في المرحلة الاولى من حساب العمليات الجارية يمكن حساب مفاهيم متعلقة بالانتاج والقيمة المضافة يتم تضمينها في قائمة تعد لهذا الغرض . وقبل بيان هذه المفاهيم لنسترجع ما سبق ان اوضحناه من نقاط متعلقة بحسابات النتيجة التي تظهر في المرحلة الاولى من الحساب الختامي .

١ - ايرادات النشاط الجارى ح/٤١ تقابل مفهوم « الانتاج الاجمالي بسعر السوق » في المحاسبة القومية . مع الاخذ في الحسبان ان قيمة انتاج النشاط التجارى بسعر السوق يعادل الفرق بين البضائع بفرض البيع ح/٤١٨ وتكلفة هذه البضائع اى المشتريات بفرض البيع ح/٢٤ .

٢ - الضرائب والرسوم السلعية ح/٢٥١ لا تمثل تكلفة او عامل من عوامل الانتاج على المستوى القومى : اذ ان هذه الضرائب ، بجانب الاعانات ، تعتبر اداة لتخطيط الاسعار .

٣ - فرق الايجار المحسوب ح/٢٥٤ و فرق الفوائد المحسوبة ح/٢٥٧ يمكنان من قياس عنصرين من عناصر القيمة المضافة (الايجارات والفوائد) على اساس موضوعي .

٤ - الاستهلاك الوسيط يتمثل في المستلزمات السلعية ح/٢٢ والمستلزمات
الخدمية ح/٢٢ .

بإلقاء الضوء على هذه النقاط يمكن تتبع مراحل قياس المفاهيم المعلقة بالانتاج
والقيمة المضافة كما يلي :

١ - قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق

= ايرادات النشاط الجارى ح/٤١ (فيما عدا البضائع بفرض البيع ح/٤١٨)
+ انتاج النشاط التجارى (البضائع بفرض البيع ح/٤١٨ - مشتريات بفرض
البيع ح/٢٤)

٢ - قيمة الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج

= قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق
+ (الاعانات ح/٤٢ - الضرائب والرسوم السلعية ح/٢٥١) (١)

٣ - القيمة المضافة الاجمالية :

= قيمة الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج
- الاستهلاك الوسيط (المستلزمات السلعية ح/٢٢ + المستلزمات الخدمية
ح/٢٢)

٤ - القيمة المضافة الصافية :

= القيمة المضافة الاجمالية
- الاملاك ح/٢٥٢

٥ - توزيعات القيمة المضافة :

(ا) الاجور : وتشمل الاجور النقدية ح/٢١١ والمزايا العينية ح/٢١٢
والتأمينات الاجتماعية ح/٢١٢ .

(ب) الايجارات : وتشمل الايجارات الفعلية ح/٢٥٢ وفرق الايجار
المحسوب ح/٢٥٤ .

(ج) الفوائد : وتشمل الفوائد المحلية ح/٢٥٥ والفوائد الخارجية ح/٢٥٦
وفرقت الفوائد المحسوبة ح/٢٥٧ .

(د) الفائض (طبقا لظاهرة الانتاج) : وهو يعادل فائض العمليات الجارية
معدلا بحسابى فرق تقويم التغير فى المخزون ح/٢٥٨ و ح/٢٥٩ .

وهذه المفاهيم يتم ترتيبها فى « قائمة الانتاج والقيمة المضافة » كما فى
الصفحتين التاليتين .

(١) تتمثل هذه العوامل فى الاستهلاك الوسيط (مستلزمات سلعية وخدمية)
والاهلاك وعناصر القيمة المضافة .

قائمة الانتاج والقيمة المضافة

م°د	اسم الحساب	مبالغ
	اولا - قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق :	
	١ - الانتاج بسعر البيع :	
٤١١	(ا) صافى مبيعات انتاج تام	x
٤١٢	(ب) تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة	x
٤١٣	(ج) فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	x
	مجموع	x
	٢ - تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة	x
٤١٤	٢ - مشغولات داخلية بالتكلفة	x
٤١٥	٤ - ايرادات تشغيل للغير	x
٤١٦	٥ - خدمات مبيعة	x
٤١٧	٦ - مخلفات انتاج	x
٤١٩	٧ - بضائع بغرض البيع	
	(ا) صافى مبيعات بضائع	x
٤١٨١	(ب) تغير مخزون بضائع بالتكلفة	x
٤١٨٢	(ج) فرق تقويم التغير في مخزون البضائع	x
٤١٨٣	مجموع	x
٣٤	- مشتريات بغرض البيع	x
	انتاج النشاط التجارى	x
		x x
		x x
	ثانيا - قيمة الانتاج بتكلفة عوامل الانتاج :	
	قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق	x
	مضافا :	
٤٣١	اعانات انتاج	x
٤٣٢	اعانات تصدير	x
	ناقصا :	
٣٥١١	رسوم جمركية	x
٣٥١٢	رسوم انتاج	x
٣٥١٣	حصيلة الخزانة	x
٣٥١٤	ضرائب اخرى	x
		x
		x x

(تابع) قائمة الانتاج والقيمة المضافة

م.د	اسم الحساب	مبالغ
	ثالثا - القيمة المضافة الاجمالية :	
	قيمة الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج ناقصا :	
	مستلزمات سلعية	×
٣٢	مستلزمات خدمية	×
٣٣		×
		× ×
	رابعا - القيمة المضافة الصافية :	
	القيمة المضافة الاجمالية - الاملاك	×
٣٥٢		×
		× ×
	خامسا - توزيعات القيمة المضافة :	
	١ - الأجور :	
	(أ) اجور نقدية	×
٣١١	(ب) مزايا عينية	×
٣١٢	(ج) تأمينات اجتماعية	×
٣١٣		×
	٢ - الايجارات :	
	(أ) ايجارات فعلية	×
٣٥٢	(ب) فرق الايجار المحسوب	×
٣٥٤		×
	٣ - الفوائد :	
	(أ) فوائد محلية	×
٣٥٥	(ب) فوائد خارجية	×
٣٥٦	(ج) فرق الفوائد المحسوبة	×
٣٥٧		×
	٤ - الفائض :	
	(أ) فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام	×
٣٥٨	(ب) فرق تقويم التغير في مخزون البضائع	×
٣٥٩	(ج) فائض العمليات الجارية	×
		×
		× ×

الفصل الثاني

الحسابات الختامية التقليدية

ازدواجية الحساب الختامي طبقا للنظام المحاسبي الموحد :

بجانب حساب العمليات الجارية يتطلب النظام المحاسبي تصوير « حساب الانتاج والمتاجرة » و « حساب الأرباح والخسائر » و « حساب توزيع الأرباح » ، ويلاحظ أن هذه الحسابات وان كانت تخضع بصفة عامة للقواعد المتعارف عليها عند تصوير الحسابات الختامية ، الا أن محتوى هذه الحسابات من بنود محاسبية وكيفية تبويبها طبقا لمقتضيات النظام المحاسبي يختلف عما جرى عليه العرف بخصوص الحسابات التقليدية ، وذلك نتيجة لتخطيط الحسابات المالية في الدليل المحاسبي تخطيطا يحقق أهداف النظام المحاسبي السابق بيانها .

وتصوير هذه الحسابات الختامية بجانب حساب العمليات الجارية يرجع الى هدف ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية ، اذ تحقيقا لهذا الهدف تجابه مشكلة يمكن ايضاح ابعادها فيما يلي :

١ - خدمة لاهداف المحاسبة القومية يتعين تصوير حساب ختامي على مستوى الوحدة الاقتصادية يتم فيه تبويب الاستخدامات على اساس نوعي أى طبقا لنوع أو طبيعة الاستخدامات من أجور ومستلزمات سلعية ٠٠٠ الخ ، وذلك توفيراً للبيانات بالشكل الذى يمكن من حساب القيمة المضافة مع تحليلها لعناصرها .

٢ - خدمة لاهداف المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية يتعين تصوير حساب ختامي يتم فيه تبويب الاستخدامات على اساس وظيفي ، أى من زاوية ارتباطها بالوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، لكى يمكن تحقيق القياس والمقابلة المرحلية للموارد والاستخدامات كما هو متعارف عليه فى المحاسبة ، اذ بدون تبويب الاستخدامات على اساس وظيفي لا يمكن قياس تكلفة الانتاج ومجمل فائض (أو عجز) الانتاج والمتاجرة واخيرا الفائض القابل للتوزيع أو العجز الجارى .

وقد تم معالجة هذه المشكلة بالدليل المحاسبي بأسلوب يمكن أن نطلق عليه ازدواجية الحساب الختامي طبقا لما يلي :

١ - تضمين الدليل المحاسبي لحساب ختامي وهو حساب العمليات الجارية (ح/٢٨١) ، وهو حساب نتيجة العام الذى يقفل فيه حسابات الاستخدامات كما هي مبوبة بالدليل أى على اساس نوعي خدمة لاهداف المحاسبة على المستوى القومى .

٢ - تضمين الدليل المحاسبي فى نهايته لحسابات المراقبة لتكون حلقة الاتصال أو همزة الوصل بين الحسابات المالية وحسابات التكاليف ، وتهدف هذه الحسابات الى حصر تكلفة كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، ويتم تحليل أو

توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة من واقع المستندات أو كشوف تحليلية تعد لهذا الغرض ، وهذا التحليل خارج عن نطاق القيد المزدوج الذي يربط مجموعة الحسابات المالية .

وباستخدام البيانات الناتجة من تحليل الاستخدامات على حسابات المراقبة يمكن للوحدات الاقتصادية ، بجانب حساب العمليات الجارية ، تصوير الحسابات الختامية التقليدية يتم فيها تبويب الاستخدامات على أساس وظيفي ، الأمر الذي يمكن من تحقيق القياس والمقابلة المرحلية المتعارف عليها خدمة لاهداف المحاسبة على مستوى الوحدة الاقتصادية .

القواعد الخاصة بالحسابات الختامية التقليدية :

١ - الحسابات الختامية التقليدية قوائم احصائية : طبقا للنظام تحولت هذه الحسابات الى قوائم احصائية اى خارجة عن نطاق القيد المزدوج ، ويتم اعدادها باستخدام البيانات التي توفرها عملية تحليل بنود الاستخدامات على حسابات المراقبة .

٢ - تبويب الاستخدامات على اساس وظيفي : بخلاف حساب العمليات الجارية يتم تبويب الاستخدامات فى الحسابات الختامية التقليدية على اساس وظيفي اى من زاوية ارتباطها بالوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، وهذا الاختلاف فى التبويب مرجعه تباين الاهداف المتبتغاة من كل ، فالهدف من حساب العمليات الجارية هو تبويب البيانات المحاسبية بالشكل الذى يمكن من حساب عناصر القيمة المضافة لاغراض المحاسبة القومية ، أما الهدف من الحسابات الختامية التقليدية فهو تبويب البيانات المحاسبية بالشكل الذى يمكن من تقييم الأداء للوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية .

٣ - استبعاد المشغولات الداخلية : تقتصر الحسابات الختامية التقليدية - طبقا لما هو متعارف عليه - على عرض القيم المحاسبية المتعلقة بنشاط الوحدة بغرض الاتجار . ومن ثم يستبعد من الجانب الدائن منها حساب « مشغولات داخلية تامة » مقابل استبعاد تكلفة « مراكز العمليات الرأسمالية » من الجانب المدين .

بعد هذا التقديم للحسابات الختامية التقليدية نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث كما يلى :

المبحث الاول : حسابات المراقبة

المبحث الثانى : حساب الانتاج والتجارة

المبحث الثالث : حساب الأرباح والخسائر



المبحث الأول

حسابات المراقبة

مفهوم حساب المراقبة :

بصفة عامة يطلق اصطلاح « حساب مراقبة » على كل حساب اجمالي لانه يقوم بوظيفة الرقابة المحاسبية على الحسابات التفصيلية في دفتر الأستاذ المساعد المقابل ، فمثلا قد يطلق على حساب « اجمالي المدينين » حساب « مراقبة المدينين » . ولكن النظام المحاسبى الموحد استخدم اصطلاح « حساب مراقبة » بمفهوم خاص ، اذ يقصد بحساب المراقبة حساب وظيفة معينة من الوظائف الرئيسية للوحدة ، ويقوم بمهمة حصر تكلفة هذه الوظيفة من كافة بنود الاستخدامات .

وكامر متعارف عليه تبوب وظائف الوحدة الى وظيفة صناعية ووظيفة تسويقية ووظيفة ادارية وتمويلية ، وبالمقارنة بين هذا التبويب التقليدى والتبويب الذى انتهجه الدليل نستخلص انه ادخل تعديلين ، الاول تخصيص حسابين لحصر تكلفة الوظيفة الصناعية هما حساب مراقبة مراكز الانتاج ومراقبة مراكز الخدمات الانتاجية ، والثانى اضافة حساب مراقبة العمليات الرأسمالية لحصر تكاليف ما قد تنتجه الوحدة من مشغولات داخلية ، أى اصول بقصد الاستخدام الذاتى .

حسابات المراقبة بالدليل المحاسبى :

أفرد الدليل المحاسبى ارقام (٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) لحسابات المراقبة ، وتهدف هذه الحسابات الى حصر تكلفة كل وظيفة من الوظائف الرئيسية للوحدة الاقتصادية ، ويتم تحليل أو توزيع بنود الاستخدامات على حسابات المراقبة من واقع المستندات أو كشوف تحليلية تعد لهذا الغرض ، وهذا التحليل أو التوزيع خارج عن نطاق القيد المزدوج الذى يربط مجموعة الحسابات المالية ، فحسابات المراقبة من هذه الزاوية لا تعدو أن تكون حلقة الاتصال أو همزة الوصل بين الحسابات المالية وحسابات التكاليف . وحسابات المراقبة تمثل حسابات المراكز الرئيسية بالوحدة الاقتصادية وهى :

١ - مراكز الانتاج : وهى المراكز التى يتم فيها انتاج السلعة أو أداء الخدمة ، فهى تعكس النشاط الانتاجى الذى تقوم به الوحدة الاقتصادية ، ومن أمثلة ذلك مراكز انتاج المحاصيل الزراعية بالنسبة لوحدة انتاج زراعية ، ومراكز انتاج الغزل والنسيج بالنسبة لوحدة الغزل والنسيج .

٢ - مراكز الخدمات الانتاجية : وهى المراكز التى تخدم مراكز الانتاج وتوفر لها المستلزمات السلعية وغيرها ، ويلاحظ أن مركز الخدمة الانتاجية لا ترتبط ارتباطا مباشرا بخدمة منتج بذاته وانما يرتبط ارتباطا غير مباشر بالانتاج التام وبالخدمات التى تؤدي للمراكز الأخرى فى الوحدة الاقتصادية أو خارجها ، ومن أمثلة هذه المراكز ورش الاصلاح والصيانة ومحطات توليد القوى بالنسبة لوحدة صناعية أو زراعية .

٣ - مراكز الخدمات التسويقية : وهي المراكز التي يتم فيها أبحاث وعمليات تسويق وتصريف منتجات الوحدة الاقتصادية مثل إدارة المبيعات ومخازن الانتاج التام .

٤ - مراكز الخدمات الادارية والتمويلية : وهي مراكز خدمات الأجهزة المالية والادارية وأجهزة الاشراف والرقابة والمتابعة بالوحدة الاقتصادية ، ومن أمثلة هذه المراكز مجلس الادارة والشئون القانونية ، ويلاحظ أن مراكز الخدمات الادارية والتمويلية تتحمل بتكاليف تدبير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الوحدة الاقتصادية .

٥ - مراكز العمليات الرأسمالية : وهي المراكز التي تنشأ خصيصا للقيام بعمليات رأسمالية مثل انشاء أو تهيئة الأصول الثابتة ، وليس من الضروري أن يكون لهذه المراكز كيان مستقل إذ قد تتم هذه العمليات الرأسمالية في مراكز الخدمات الانتاجية ، فمثلا قد يعهد لورش الاصلاح انتاج قطع غيار للاستخدام الذاتي ، وفي هذه الحالة يصدر أمر شغل ، مبينا المطلوب انتاجه ، وتكلفة هذا الأمر تعالج كمشغولات داخلية كما سبق أن بينا .

وحسابات المراقبة تمسك عادة في إدارة التكاليف ، وكأمر بديهي يجب ألا يقتصر الأمر في هذه الإدارة على تبويب بنود الاستخدامات على مستوى هذه المراكز الرئيسية ، بل يجب أن يمتد الأمر الى تخطيط أو تقسيم كل منها الى مراكز تكلفة فرعية على أن يتم تحليل أو توزيع أو تجزئة بنود الاستخدامات على مستوى هذه المراكز الفرعية . ويمكن ابراز معالم مركز التكلفة فيما يلي :

- مركز التكلفة هو مجال أو دائرة أداء نشاط متجانس أو خدمات من نوع معين متجانس ،
- ويتم تنفيذ هذا النشاط بواسطة مجموعة من عوامل الانتاج المتماثلة وبتكاليف معين لهذه العوامل (مثل نسبة عدد العمال الى الآلات) ،
- وتحت اشراف مسئولية محددة تبعا للتنظيم الاداري بالوحدة الاقتصادية .

الاطار العام لتوزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة :

ان التعرض لموضوع توزيع الاستخدامات على مراكز التكلفة الفرعية سيؤدي بنا الى مناقشة مشاكل خارجة عن نطاق هذا المؤلف إذ انها من صميم علم محاسبة التكاليف ، الا أنه لا يفوتنا هذا المجال دون أن نشير الى أنه في هذا الصدد يوجد نوعين من الاستخدامات ، النوع الأول يمثل تكاليف خاصة بالمراكز أي يمكن تحميلها بصفة مباشرة على هذه المراكز مثل ما يستهلكه كل مركز من مستلزمات سلعية طبقا لتحليل اذون الصرف أو ما يخصه من أجور طبقا لتحليل قوائم الأجور ، أما النوع الثاني من الاستخدامات فتمثل تكاليف مشتركة أي يستفيد من خدماتها أكثر من مركز تكلفة ، وبخصوص هذا النوع الأخير يلجأ محاسب التكاليف الى أسس أو فروض معينة تتوقف على طبيعة كل بند منها وذلك بغرض تجزئتها على مراكز التكلفة المستفيدة .

أما إذا انتقلنا أو صعدنا الى مستوى المراكز الرئيسية فان توزيع الاستخدامات يخضع للاطار العام التالي :

١ - الاجور والمستلزمات السلمية والخدمية والمصرفيات التحويلية الجارية تمثل عناصر التكاليف بالدليل المحاسبي ، فمن الناحية العامة يخص كل مركز رئيسي (حساب مراقبة) قدر من هذه العناصر وبهذا القدر يتم التحميل على حساب المراقبة المختص .

٢ - عند توزيع المصرفيات التحويلية الجارية على حسابات المراقبة يجب ملاحظة ما يلي :

١) تحمل الفوائد الفعلية (محلية وخارجية) وفرق الفوائد المحسوبة على حساب مراقبة مراكز الخدمات الادارية والتمويلية لارتباطها الكامل بالوظيفة التمويلية للوحدة .

ب) لا يوزع فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام والبضائع بعرض البيع على حسابات المراقبة ، وهذا امر منطقي اذ ان الغرض من هذين الحسابين - بجانب الحسابين المقابلين - هو تحقيق الموقف الذي اتخذه النظام المحاسبي للتأليف بين « البيع » و « الانتاج » ، كظاهرتين من ظواهر تحقق الإيرادات كما سبق ان بيينا . ويتحقق هذا الموقف باظهار جميع حسابات فروق التقويم - استخدامات وموارد - في مرحلة واحدة من الحساب الختامي ، فتظهر هذه الحسابات في المرحلة الثانية من حساب الانتاج والمتاجرة المخصصة لاستخراج مجمل فائض (او عجز) الانتاج .

٣ - تحمل المشتريات بغرض البيع بكامل تكلفتها على حساب مراقبة مراكز الانتاج ، لان النشاط الانتاجي - بمعناه الواسع - للوحدات التجارية يتمثل في شراء بضائع بغرض بيعها بحالتها الراهنة ، الا أنه عند تبويب بنود الاستخدامات في حساب « الانتاج والمتاجرة » يجب ملاحظة ان المشتريات بغرض البيع تظهر في المرحلة الثانية منه ، بينما تظهر تكاليف مراكز الانتاج (بالاضافة الى تكاليف مراكز الخدمات الانتاجية) في المرحلة الاولى المخصصة لاستخراج تكلفة الانتاج التام .

٤ - تحمل التحويلات الجارية التخصيصية بكامل قيمتها على مراقبة مراكز الخدمات الادارية والتمويلية ، لان هذه التحويلات لا تمثل عنصر تكلفة بالمعنى العلمي لهذا الاصلاح ، ولان كثيرا من بنود هذه التحويلات تحدث نتيجة لقرار اداري بشكل مباشر أو غير مباشر ، اذ يتم دفع التبرعات والاعانات للغير بقرار اداري ، وتنتج الديون المدومة كمخاطرة محسوبة لقرار الادارة بالبيع بالاجل .

اضف الى ذلك تجانس معالجة التحويلات الجارية التخصيصية مع تكاليف مراكز الخدمات الادارية والتمويلية ، اذ طبقا لما هو متعارف عليه محاسبيا يستبعدان معا عند حساب تكلفة النشاط الانتاجي ويحملان على حساب الارباح والخسائر .

ويصور لكل مراقبة حساب خاص ، فاذا اخذنا كمثال مراقبة مراكز الخدمات الانتاجية فان البيانات الاساسية التي تظهر في حساب المراقبة كما يلي :

٦/د - مراقبة مراكز الخدمات الانتاجية

تاريخ	بيان	٦٣١	٦٣٢	٦٣٣	٦٣٥	اجمالي



المبحث الثاني

حساب الانتاج والتجارة

الغرض من حساب الانتاج والتجارة هو تقييم اداء كل من الوظيفتين الانتاجية والتسويقية ، ومن ثم فهي تسمية اخرى لحساب « التشغيل والتجارة » المعروف ، ويعد هذا الحساب على ثلاث مراحل .

المرحلة الاولى :

الغرض من هذه المرحلة استخراج « تكلفة الانتاج التام » فتشتمل على العناصر الاتية :

١ - تكاليف « مراكز الانتاج » و « مراكز الخدمات الانتاجية » من الاجور والمستلزمات السلمية والخدمية والمصرفيات التحويلية الجارية ، ويمثل ذلك تكلفة الانتاج خلال السنة المالية .

٢ - مضافا اليها او مطروحا منها « تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة » بحسب ما اذا كان هذا التغير بالنقص او الزيادة ، وبذلك يمكن التوصل الى تكلفة الانتاج التام خلال السنة المالية .

وطبقا لذلك يكون ملخص البنود التي تظهر في المرحلة الاولى من حساب الانتاج والتجارة كما يلي :

٤١٤	تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة تكلفة الانتاج التام (مرحل)	٥٢ ٦٢	تكاليف مراكز الانتاج تكاليف الخدمات الانتاجية
-----	---	----------	--

المرحلة الثانية :

الغرض منها استخراج « مجمل فائض (أو عجز) الانتاج » أى قبل خصم تكاليف مراكز الخدمات التسويقية ، فبعد نقل « تكلفة الانتاج التام » من المرحلة الاولى يقيد فى الجانب الدائن بنود « ايرادات النشاط الجارى » فيما عدا كل من « تغير مخزون انتاج غير تام ح/٤١٤ » لسابق اظهاره فى المرحلة الاولى و « مشغولات داخلية تامة ح/٤١٥ » لاقتصار حساب الانتاج والمتاجرة على عرض القيم المحاسبية المتعلقة بنشاط الوحدة بقصد الاتجار كما سبق ان بينا ، ويظهر فى الجانب المدين « مشتريات بغرض البيع ح/ ٥٣٤ » والتسويات المتعلقة بفرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام والبضائع بغرض البيع « ح/٣٥٨ و ح/٣٥٩ » ، وطبقا لذلك يكون ملخص البنود التى تظهر فى هذه المرحلة كما يلى :

٤١	ايرادات النشاط الجارى (فيما عدا ح/٤١٤ و ح/٤١٥) مجمل عجز الانتاج (مرحل)	٥٣٤ ٣٥٨ ٣٥٩	تكلفة الانتاج التام (منقول) مشتريات بغرض البيع ف.ت.ت. فى المخزون انتاج تام بضائع بغرض البيع مجمل فائض الانتاج (مرحل)
----	--	-------------------	---

المرحلة الثالثة :

تهدف هذه المرحلة الى تحديد « مجمل فائض أو عجز الانتاج والمتاجرة » ، فبعد ترحيل رصيد المرحلة السابقة يقيد فى الجانب المدين تكاليف الخدمات التسويقية من اجور ومستلزمات سلعية وخدمية ومصروفات تحويلية جارية ، ويقيد فى الجانب الدائن الاعانات (انتاج وتصدير) وطبقا لذلك يكون ملخص البنود التى تظهر فى هذه المرحلة كما يلى :

٤٢	مجمل فائض الانتاج (منقول) اعانات مجمل عجز الانتاج والتاجرة (مرحل لحساب الأرباح والخسائر)	٧٣	مجمل عجز الانتاج (منقول) تكاليف الخدمات التسويقية مجمل فائض الانتاج والتاجرة (مرحل لحساب الأرباح والخسائر)
----	--	----	---

ويرحل رصيد هذه المرحلة لحساب الأرباح والخسائر . وتوضح الصفحات التالية نموذج حساب « الانتاج والمتاجرة » كما ورد بالنظام المحاسبى الموحد .

المبحث الثالث

حساب الأرباح والخسائر

يصور حساب الأرباح والخسائر بفرض تحديد « الفائض القابل للتوزيع » أو العجز الجارى ، ، ويعد هذا الحساب على مرحلتين .

المرحلة الأولى :

بعد نقل « مجمل فائض (أو عجز) الانتاج والتجارة » يقيد فى الجانب الدائن من هذه المرحلة « إيرادات الاوراق المالية » و « الإيرادات التحويلية » ، ويقيد فى الجانب المدين منها « تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية » من أجور ومستلزمات سلعية وخدمية ومصرفيات تحويلية جارية و « التحويلات الجارية التخصيصية » فيما عدا الضرائب الدخلية . ولعل الحكمة من استبعاد هذه الضرائب من هذه المرحلة واطهارها فى مرحلة مستقلة أن كثيرا من الكتاب يعتبرون هذه الضرائب بندا من بنود توزيع الأرباح ، وطبقا لذلك تكون مكونات هذه المرحلة كما يلى :

	مجمّل عجز الانتاج والتجارة (منقول من حساب الانتاج والتجارة) ايرادات اوراق مالية ايرادات تحويلية العجز (مرحل)	٤٣ ٤٤	مجمّل فائض الانتاج والتجارة (منقول من حساب الانتاج والتجارة) تكاليف الخدمات الادارية والتمويلية تحويلات جارية وتخصيصية (فيما عدا ضرائب دخلية) الفائض (مرحل)	٨٣ ٣٦
--	---	----------	--	----------

ويمثل رصيد هذه المرحلة « الفائض أو العجز » قبل حساب الضرائب الدخلية .

المرحلة الثانية :

ويرحل اليها رصيد المرحلة الاولى ، وبعد ان يقيد فى الجانب المدين الضرائب الدخلية ينتج « الفائض القابل للتوزيع » أو « العجز الجارى » ، وبذلك تكون هذه المرحلة كما يلى :

	الفائض (رصيد منقول) العجز الجارى	٣٦٩	العجز (رصيد منقول) ضرائب دخلية الفائض القابل للتوزيع
--	---------------------------------------	-----	--

ويجب ان يتطابق هذا الفائض القابل للتوزيع (او العجز الجارى) مع الفائض (او العجز) الذى يظهر فى المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية .

حساب توزيع الارباح :

يبين هذا الحساب كيفية التصرف فى الفائض القابل للتوزيع بين فائض محتجز وفائض موزع ، فهو صورة طبق الاصل من المرحلة الثالثة من حساب العمليات الجارية ، ولذا فهو تكرر لا مبرر له .

وفيما يلى « حساب الارباح والخسائر » طبقا للنموذج الوارد بالنظام المحاسبى الموحد .

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في

الرقم الحسابي	البيان	ب	ج	أرباح الخاسر	الرقم الحسابي	البيان	ب	ج
43	مجموع فائض الإنتاج والتأجير (رصيد من صفة) الأرباح والخسائر (.....) أرباح وأرباح مالية (.....) <u>أرباح ذات تحويلية</u>	X	X	X	831	مجموع عجز الإنتاج والتأجير (رصيد من حساب الإنتاج والتأجير) تكاليف الخدمات الأخرى والتحويلية <u>الأجور</u> مستلزمات برلمانية مستلزمات خدمية مستلزمات تحويلية جارية تحويلات جارية تخصصية	X	X
441	فوائد وأرباح	X	X	X	832	مستلزمات برلمانية	X	X
442	إيجارات وأرباح	X	X	X	833	مستلزمات خدمية	X	X
443	أرباح رأسمالية	X	X	X	835	مستلزمات تحويلية جارية	X	X
444	أرباح سنوات سابقة	X	X	X		<u>تحويلات جارية تخصصية</u>	X	X
445	توزيعات وعمرات	X	X	X				
446	أرباح بيع مخلفات	X	X	X	371	مبيعات	X	X
447	فهم كسب	X	X	X	372	إعانات الغير	X	X
447A	ديون سيرة أعمال	X	X	X	373	توزيعات وعمرات	X	X
447B	أرباح بيع خامات	X	X	X	374	فوائد رأسمالية	X	X
447C	مورلات	X	X	X	375	مخلفات سنوات سابقة	X	X
447D	فروع الإيجار المحسوبة	X	X	X	376	ديون عمومية	X	X
447E	فروع الفوائد المحسوبة	X	X	X	377	تخصصات بخلاف الأرباح	X	X
447F	الميز (مرحلة)	X	X	X	378	مزايا عقارية	X	X
447G	الفائض (مستقرات)	X	X	X		الفائض (مرحلة)	X	X
447H	الميز الجارية	X	X	X		الميز (مستقرات)	X	X
447I	الفائض (مستقرات)	X	X	X	219	مزايا وظيفية	X	X
447J	الميز الجارية	X	X	X	2811	الفائض المقابل للتوزيع (رصيد لحساب التوزيع)	X	X

الفصل الثالث

الميزانية

الميزانية عبارة عن قائمة تبين المركز المالى للوحدة الاقتصادية فى تاريخ معين ، وتبين بصورة ملخصة مصادر اموالها وكيفية استخدامها لهذه المصادر ، فجانبا الخصوم يبين مصادر الاموال ، اما جانب الاصول فيبين استخدامات الوحدة لهذه الاموال وتوزيعها على مختلف انواع الاصول .

وقد تناولنا فى البابين السابقين شرح انواع الاصول والخصوم طبقا للنظام المحاسبى الموحد ، ويختص هذا الفصل بتجميع ما سبق ان قلناه بالنسبة لتبويب كل من الاصول والخصوم بنموذج الميزانية طبقا لهذا النظام ، ومن المفيد فى هذا الصدد مقارنة هذه الميزانية بالميزانية التقليدية ، فهذه المقارنة يتضح لنا اختلافات عدة يمكن النظر اليها من الزاويتين الاتيتين :

١ - اختلافات متعلقة بتبويب الميزانية .

٢ - اختلافات متعلقة بالبنود ذاتها من حيث اختفاء او استحداث بعض البنود او تغير كيفية اظهار بعض البنود الاخرى .

اولا - الاختلافات المتعلقة بتبويب الميزانية :

١ - تبويب الاصول : طبقا للاسلوب المتعارف عليه فى المحاسبة يتم تبويب الاصول من زاوية درجة سيولتها أى الى « اصول ثابتة » و « اصول متداولة » ، وهذا النوع من التبويب يلبي احتياجات الادارة على مستوى الوحدة الاقتصادية فى معرفة كيفية تمثيل موارده فى « رأس مال ثابت » و « رأس مال عامل أو متداول » كما انه يمكن من معرفة « القدرة على الدفع » أى قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها .

ولكن اذا نظرنا الى تبويب الاصول بالدليل المحاسبى نجد انه مبنى على اساس اقتصادى بهدف ربط هذا التبويب بقائمة الموارد والاستخدامات الرأسمالية التى تقابل حساب رأس المال على المستوى القومى ، فطبقا لهذا الاساس الاقتصادى يتم تبويب الاصول الى نوعين رئيسيين :

أ) اصول تمثل التكوين العيقى للثروة : وهذه الاصول تقابل مفهوم الاستثمارات على المستوى القومى ، وتنعكس هذه الاصول بالدليل المحاسبى فى ثلاث مجموعات محاسبية وهى « الاصول الثابتة » و « المشروعات تحت التنفيذ » و « المخزون » ، فالاصول الثابتة تعبر عن الطاقة الانتاجية المعدة للانتاج والمستغلة بالوحدة الاقتصادية ، والمشروعات تحت التنفيذ تمثل الطاقة الانتاجية فى دور التهيئة والاعداد ، والمخزون يمثل بصفة خاصة عناصر المستلزمات السلعية التى تستخدم فى استغلال الطاقة وناتج هذا الاستغلال سواء اكان فى شكل انتاج تام أو غير تام .

وهذه الاصول تقابل مفهوم الاستثمار على المستوى القومى ، فالتغير فى هذه الاصول ، بجانب اعتباره تغييرا فى اصول الوحدة الاقتصادية ، يعتبر تغييرا فى حجم الاستثمار على المستوى القومى .

(ب) اصول تمثل حقوق مالية او نقدية : وتنعكس هذه الاصول فى ادليل المحاسبى فى مجموعات محاسبية ، وهى « الافراض طويل الاجل » و « الاستثمارات المالية » و « المدينون » و « الحسابات المدينة المختلفة » و « النقدية بالصندوق وبالبنوك » .

وطبقا للمفاهيم الاقتصادية تنتمى هذه الاصول الى منطقة يطلق عليها عادة منطقة الاقتراض ، فالتغير فى هذه الاصول لا يعتبر تغييرا فى حجم الاستثمار على المستوى القومى ، انما يعتبر من قبيل التحويلات الرأسمالية أى مجرد تحويل لقيم مالية بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ، وهذا بالرغم من اعتبار ذلك تغييرا فى اصول الوحدة الاقتصادية دون تفرقة بينه وبين التغير فى الاصول من النوع الاول .

٢ - تبويب الخصوم : فى العادة ينظر الى الخصوم من زاوية كونها ممثلة لحقوق قبل الوحدة الاقتصادية كشخصية اعتبارية ، مع تحليل هذه الخصوم أولا الى « حقوق الملكية » و « حقوق الغير » ، ثم تبويب هذه الحقوق الاخيرة الى « خصوم ثابتة » و خصوم متداولة » ، وهذا التبويب يتفق وطبيعة المعلومات التى يطلبها المساهمون أو أصحاب الوحدة الاقتصادية من حيث معرفة القيمة الدفترية لحقوقهم ، كما أن هذا التبويب يوفر لادارة الوحدة الاقتصادية البيانات بالشكل الذى يمكنها من معرفة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها فى اوقات استحقاقها .

ولكن الدليل المحاسبى أخذ بالنظرة الاقتصادية للخصوم وهى كونها ممثلة لمصادر التمويل بالوحدة الاقتصادية ، وهذه المصادر يمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين :

(أ) مصادر التمويل الداخلى والذاتى : وقد انعكست هذه المصادر بالدليل فى ثلاث مجموعات محاسبية ، وهى « رأس المال » و « الاحتياطيات » و « المخصصات »

(ب) مصادر التمويل الخارجى أى الائتماني : وتشمل هذه المصادر بالدليل باقى مجموعات الخصوم ، وهى « القروض طويلة الاجل » و « البنوك الدائنة » و « الدائنون » و « الحسابات الدائنة المختلفة » .

ثانيا - الاختلافات المتعلقة بالبنود ذاتها :

وهذه الاختلافات تتمثل فى اختفاء أو استحداث بعض البنود أو تغير كيفية اظهار بعض البنود الاخرى .

١ - اختفاء بعض البنود : ونخص بالذكر ما يلى :

(أ) الاصول المعنوية (غير الملموسة) مثل شهرة المحل ، اذ لم يعد لها مجال بالنسبة لشركات القطاع العام .

(ب) حساب السندات ، اذ يتم تمويل وحدات القطاع العام من الخزانة العامة أو الجهاز المصرفي ، لذلك ليس هناك محل لاصدار السندات بواسطة هذه الوحدات .

(ج) اقتراح توزيع الارياح ، اذ ليس هناك مجال لاقتراح توزيعات لانها أصبحت أمرا خاضعا للقوانين والقرارات ، ولذلك يجب اجراء قيود التوزيعات قبل تصوير الميزانية .

(د) الحسابات النظامية ، اذ يقضى النظام المحاسبي بعدم استعمال هذه الحسابات لاي غرض ، على ان تستخدم الملاحظات بالميزانية بخصوص الالتزامات الاحتمالية .

٢ - استحداث بعض البنود : ونخص بالذكر منها :

(أ) حساب مشروعات تحت التنفيذ ، حتى يمكن ابراز تكلفة المشروعات في الخطة المعتمدة والتي لم تكامل للانتاج .

(ب) حساب الاقراض طويل الاجل ، حتى توضح الميزانية مدى مساهمة الوحدة في أنشطة الوحدات الاخرى .

(ج) حساب مساهمة الحكومة ، اذ لم يكن لهذا الحساب مجال قبل نشأة القطاع العام ، ويجدر الاشارة هنا الى ما سبق ان قلناه من ان وحدات القطاع العام درجت أخيرا على تغطية هذه المساهمة لرأس المال المملوك .

٣ - تغيير كيفية اظهار بعض البنود : ونخص بالذكر منها :

(أ) مخصصات الاصول : تنعكس النظرة الاقتصادية للخصوم بصفة خاصة في كيفية اظهار حسابات المخصصات بنموذج الميزانية بالنظام المحاسبي ، اذ تركز هذه النظرة على « نتيجة » تكوين المخصصات وهي حبس اموال بالوحدة الاقتصادية كمصدر من مصادر التمويل الذاتي ، وطبقا لهذه النظرة تظهر جميع المخصصات في جانب الخصوم بنموذج الميزانية بالنظام المحاسبي .

هذا بخلاف النظرة المحاسبية ، اذ تركز هذه النظرة على «سبب» تكوين المخصصات ، وطبقا لذلك تظهر مخصصات الاصول مطروحة من الاصول المتعلقة بها بسبب كونها ممثلة للنقص المركد ولا يمكن قياسه على سبيل التحديد كمخصص الاهلاك ، أو بسبب كونها ممثلة للنقص المحتمل في اصول مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص هبوط أسعار الانتاج التام . أما مخصصات الالتزامات فتظهر في جانب الخصوم بالميزانية لان سبب تكوين هذه المخصصات هو وجود التزامات مؤكدة ولا يمكن قياسها على سبيل التحديد أو ممثلة للالتزامات محتملة بالنسبة للوحدة الاقتصادية .

(ب) الاستثمارات المالية ، فطبقا للمحاسبة التقليدية يجب التفرقة بين الاستثمارات في شركات تابعة والاستثمارات العادية ، فالاولى تعتبر أصل ثابت

بينما تعتبر الثانية من الاصول المتداولة ، ولكن النظام وحد انواع الاستثمارات باعتبارها جميعا من الاصول التي ترتب حقوقا مالية للوحدة .

ج) الاعتمادات المستندية ، ان كانت هذه الاعتمادات تظهر في الميزانية التقليدية ضمن المدينين او الارصدة المدينة الاخرى ودون تفرقة بين الاعتمادات لشراء اصول ثابتة ولشراء بضائع ، ولكن النظام فرق بين هذين النوعين من الاعتمادات مع اعتبار الاولى من مكونات المشروعات تحت التنفيذ والثانية من حسابات المخزون .

د) النفقات الايرادية المؤجلة ، ان اعتبرها النظام اصلا ثابتا بخلاف النظرة التقليدية وهي من الاصول الوهمية او الارصدة المدينة الاخرى .

ونورد في الصفحتين التاليتين نموذج الميزانية كما هو وارد بالنظام المحاسبي الموحد .

المستزادة من ...

الكتاب الرقم	الكتاب الرقم	ج	ج	الكتاب الرقم	الكتاب الرقم	ج	ج
٢١١	١١١	x	x	x	١١١	x	x
٢١٢	١١٢	x		x	١١٢	x	x
٢١٣	١١٣	x		x	١١٣	x	x
٢١٤	١١٤	x		x	١١٤	x	x
٢١٥	١١٥	x		x	١١٥	x	x
٢١٦	١١٦	x		x	١١٦	x	x
٢١٧	١١٧	x		x	١١٧	x	x
٢١٨	١١٨	x	x	x	١١٨	x	x
٢١٩	١١٩	x		x	١١٩	x	x
٢٢٠	١٢٠	x		x	١٢٠	x	x
٢٢١	١٢١	x		x	١٢١	x	x
٢٢٢	١٢٢	x		x	١٢٢	x	x
٢٢٣	١٢٣	x		x	١٢٣	x	x
٢٢٤	١٢٤	x		x	١٢٤	x	x
٢٢٥	١٢٥	x		x	١٢٥	x	x
٢٢٦	١٢٦	x		x	١٢٦	x	x
٢٢٧	١٢٧	x		x	١٢٧	x	x
٢٢٨	١٢٨	x		x	١٢٨	x	x
٢٢٩	١٢٩	x		x	١٢٩	x	x
٢٣٠	١٣٠	x		x	١٣٠	x	x
٢٣١	١٣١	x		x	١٣١	x	x
٢٣٢	١٣٢	x		x	١٣٢	x	x
٢٣٣	١٣٣	x		x	١٣٣	x	x
٢٣٤	١٣٤	x		x	١٣٤	x	x
٢٣٥	١٣٥	x		x	١٣٥	x	x
٢٣٦	١٣٦	x		x	١٣٦	x	x
٢٣٧	١٣٧	x		x	١٣٧	x	x
٢٣٨	١٣٨	x		x	١٣٨	x	x
٢٣٩	١٣٩	x		x	١٣٩	x	x
٢٤٠	١٤٠	x		x	١٤٠	x	x
٢٤١	١٤١	x		x	١٤١	x	x
٢٤٢	١٤٢	x		x	١٤٢	x	x
٢٤٣	١٤٣	x		x	١٤٣	x	x
٢٤٤	١٤٤	x		x	١٤٤	x	x
٢٤٥	١٤٥	x		x	١٤٥	x	x
٢٤٦	١٤٦	x		x	١٤٦	x	x
٢٤٧	١٤٧	x		x	١٤٧	x	x
٢٤٨	١٤٨	x		x	١٤٨	x	x
٢٤٩	١٤٩	x		x	١٤٩	x	x
٢٥٠	١٥٠	x		x	١٥٠	x	x

الأصول الثابتة

أرض
سائر وانتشارها ومرافق
الآلات وتجهيزات
وسائل نقل وانتقال
معدن وأدوات
آلات ومعدات كالتف
البرق الكهربائية والآلية
نفقات إيرادية مؤجلة

مشروعات تحت التنفيذ

تكوين وتجهيز
انتاج استثمارية

المخسوف

خامات
وقود
قطع غيار ومعدات
سواد تجهيز وتجهيز
تجهيز تجهيز
انتاج تجهيز وأعمال تحت التنفيذ
انتاج تجهيز
بضائع لم تكن الغير
بضائع غير تحت البيع
أعمال مستمرة بشراء بضائع
بعضه

الميزانية التقديرية (تابع)

الرقم التقديرى	الميزانية التقديرية	ج	ج	الرقم التقديرى	الميزانية التقديرية	ج	ج
X	ما قبل	X	X	X	ما قبل	X	X
X	مستودك وائتمنة	X	X	X	إقراض طويل الأجل	X	X
X	سحب على الكشوفات	X	X	X	إراض محلى طويل الأجل	X	X
X	فروض قصيرة الأجلت بضمانت	X	X	X	إراض لتأجير طويل الأجل	X	X
X	جاري دائن مقابل إعمارات مستغية	X	X	X	إستثمارات مالية	X	X
X	وائتمنونات	X	X	X	إستثمارات في شركات حكومية	X	X
X	موردونات	X	X	X	إستثمارات في أراض مالية	X	X
X	أوراق بيع	X	X	X	إستثمارات إبتيعية	X	X
X	وائتمنونات ستهونت	X	X	X	هد بيتونات	X	X
X	وائتمنونات بياتت	X	X	X	ملاو	X	X
X	حسابات دائنة مختلفة	X	X	X	أراض بيعت	X	X
X	وائتمنونات مختلفون	X	X	X	مديونت ستهونت	X	X
X	أرصدة دائنة أخرى	X	X	X	إرصدة سنية أخرى	X	X
X	مصرفات جارية وتخصية مستغية	X	X	X	إرادات جارية وتخصية مستغية	X	X
X		X	X	X	تقديمه بالبنوك والصندوق	X	X
X		X	X	X	بيلق مسابيت جاري	X	X
X		X	X	X	بنك ورائع بأجل أو بافظ راسبه	X	X
X		X	X	X	تخصية بالصندوقت	X	X
X		X	X	X	الميزان المرطت	X	X

المثال الاول (حساب العمليات الجارية والميزانية) :

استخرجت الارصدة الاتية من دفاتر احدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٠ (المبالغ بالجنيات) :

أرصدة مدينة : ١٠٠٠٠ اراضي - ٤٢٠٠٠ مباني وانشاءات ومرافق -
٥٠٠٠٠ آلات ومعدات - ١١٠٠٠ وسائل نقل وانتقال - ٨٠٠ عدد وادوات - ٢٢٠٠
اثاث ومعدات مكاتب - ١٥٠٠ نفقات ايرادية مؤجلة - ٢٠٠٠ تكوين سلعي - ١٤٠٠٠
انفاق استثماري - ١٥٠٠٠ مخزن الخامات - ٢٠٠٠ مخزن الوقود - ٧٠٠٠ مخزن
قطع الغيار والمهمات - ٢٠٠٠ مخزن مواد التعبئة والتغليف - ٢٠٠ مخزن المخلفات -
٩٠٠ مخزون انتاج غير تام - ٢٥٠٠ مخزون انتاج تام (٤٤٠٠ قيمة المخزون على
اساس اسعار البيع) - ٨٠٠ مخزون بضائع بفرض البيع (١٠٠٠ قيمة المخزون على
اساس اسعار البيع) - ٤٨٠٠ اعتمادات مستندية لشراء بضائع - ٧٠٠٠ استثمارات
في سندات حكومية - ١٥٠٠٠ عملاء - ٢٠٠٠ مدينون متنوعون - ١٥٠٠ مدينون
مختلفون - ٢٦٠ أرصدة مدينة اخرى - ٦٠٠ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة -
٥٠٠ نقدية بالصندوق - ١٢٨٠٠ بنك حساب جاري - ٩٥٤٠ اجور نقدية - ٦٠٠
مزايا عينية - ٢١٦٠ تأمينات اجتماعية - ٤٤٧٤٠ مسرمتات سلمية - ٤٠٥٠
مستلزمات خدمية - ٥٠٠٠ مشتريات بفرض البيع - ٢٠٠ ضرائب اخرى - ٧٩٠٠
اهلاك - ٢٠٠ ايجارات فعلية - ١٩٠٠ فوائد محلية - ٤٥٠٠ مخصصات بخلاف
مخصصات الاهلاك - ٨٠٠ ضرائب عقارية - ٥٠ ضرائب دخلية .

أرصدة دائنة : ١٢٠٠٠٠ رأس مال مملوك - ٧٠٠٠ احتياطي قانوني - ٧٠٠٠
احتياطي مستثمر في سندات حكومية - ٨٥٠٠ احتياطي ارتفاع اسعار الاصول -
١٣٠٠ احتياطيات اخرى (احتياطي رأسمالي) - ٢٠٠٠٠ مخصص الاهلاك - ٦٠٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ٤٥٠٠ مخصصات اخرى (مخصص صيانة) -
٤٠٠ مخصصات اخرى (مخصص مربوط اسعار الانتاج التام) - ١٢٠٠٠ قروض
محلية طويلة الاجل - ٢٠٠٠ جاري دائن مقابل اعتمادات مستندية - ٩٠٠٠
موردين - ٤٥٠٠ دائنون متنوعون - ٢٠٠٠ دائنو توزيعات - ٢٠٠٠ دائنون
مختلفون - ٨٠٠ أرصدة دائنة اخرى - ٦٠٠ مصروفات جارية وتخصيصية
مستحقة - ٧٥٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ٤٠٠٠ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة
٦٠٠ ايرادات تشغيل للغير - ٥٠٠ مخلفات انتاج - ٦٠٠٠ صافي مبيعات بضائع
بفرض البيع - ٨٠٠ اعانات تصدير - ٢٠٠ ايرادات اوراق مالية - ١٥٠ ايجارات
دائنة - ٧٠٠ أرباح رأسمالية - ١٠٠ ايرادات سنوات سابقة - ٢٥٠ ايرادات
متنوعة .

وفي ذلك التاريخ تجمعت المعلومات الاتية من فحص الحسابات ومن قوائم
الجرد :

١ - تقوم الشركة بتسوية تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية كل ثلاثة شهور ،
وقد تبين أن تكاليف هذه المراكز في الثلاث اشهر الاخيرة ٢٥٠ جنيه (٩٠ جنيه اجور
نقدية - ١٠ جنيه مزايا عينية - ٢٠ جنيه تأمينات اجتماعية - ٢٠ جنيه مستلزمات
سلمية - ٢٠ اهلاك) .

هذا علما بأن ما سبق أن خصم من أجور العاملين كمساهمة في تكاليف هذه الخدمات بلغ ٢٥٠ جنيه .

٢ - بلغت فروق مكافأة ترك الخدمة المستحقة للعاملين عن السنة الحالية ٧٠ جنيه .

٣ - بلغت الرسوم الجمركية المستحقة عن المستلزمات السلعية المستوردة خلال السنة ١٠٥٠ جنيه ، والرسوم عن المخزون منها أول السنة وآخرها ٢٥٠ جنيه و ٣٠٠ جنيه على التوالي .

٤ - تقيد الشركة أقساط الإهلاك كل ثلاث شهور ، وطبقا لمعدلات إهلاك الأصول كانت الأقساط الخاصة بالثلاث أشهر الأخيرة ٢٦٠٠ جنيه منها ١٥٠ جنيه خاصة بأصول تم إهلاكها دفتريا .

٥ - بلغ فرق الأيجار المحسوب ٩٠٠ جنيه و فرق الفوائد المحسوبة ٨٠٠٠ جنيه .

٦ - بفحص حسابات العملاء تبين ما يلي :

(أ) رصيد إحدى المصالح الحكومية ٢٠ جنيه يمثل مبالغ سبق أن خصمتها هذه المصلحة مقابل الدمغة ولم يتم تسويتها عند السداد .

(ب) تقرر اعدام ٦٠ جنيه على أحد عملاء القطاع الخاص أعمال .

(ج) تبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٥٠٠ جنيه .

٧ - تم تخريد أدوات صغيرة سبق صرفها تكلفتها ٤٠ جنيه ، ولم يقيد ذلك بالدفاتر ، علما بأن هذه الأدوات أهلكت بالكامل عند صرفها من المخازن .

٨ - تبين من أخطارات إدارة التكاليف أن تكلفة المشغولات الداخلية التامة بلغت ١٠٨٠ جنيه ، وتتمثل هذه المشغولات في أثاث ومعدات مكاتب .

٩ - تبين من أخطارات إدارة التكاليف أن التكاليف الفعلية لمركز الصيانة ٤٢٠٠ جنيه (٥٠٠ جنيه أجور نقدية - ١٠٠ جنيه تأمينات اجتماعية - ٢١٠٠ جنيه مستلزمات سلعية - ٣٠٠ جنيه مستلزمات خدمية - ٢٠٠ جنيه إهلاك) .

١٠ - تبين من فحص بنود الاستخدامات وجود المستحقات التالية : ٥٠ جنيه إيجار جراجات - ١٠٠ جنيه إيجار وسائل نقل وانتقال مخصصة لنقل العاملين ومستحق لأحدى شركات القطاع الخاص - ٥٠٠ جنيه فوائد مستحقة على القروض المحلية - ٢٠٠ إيرادات تشغيل للغير مستحقة على شركة قطاع عام ولم يقيد ذلك بالدفاتر .

١١ - تبين من قوائم جرد مخازن المستلزمات السلعية أن هناك عجز قدره ٣٠٠ جنيه في مخزن الخامات ، وبالفحص تبين أن أمين المخزن مسئول عن هذا العجز .

كما تبين أن هناك زيادة في مخزن المخلفات قيمتها التقديرية ١٠٠ جنيه وبالفحص تبين أن ذلك يرجع إلى عدم إثبات مخلفات النشاط الانتاجي في الفترة الأخيرة .

١٢ - تبين من قوائم جرد مخزون الانتاج غير التام والتام والبضائع بفرض البيع ما يلي :

(١) تكلفة مخزون الانتاج غير التام ٧٠٠ جنيه .

(ب) تكلفة مخزون الانتاج التام ٤٠٠ جنيه وقيمه باسعار البيع ٥٠٠٠ جنيه ، وبفحص مكونات قوائم جرد هذا المخزون تبين ان هناك صنف تكلفته ١٠٠٠ جنيه وقيمه باسعار البيع ٧٠٠ جنيه .

(ج) تكلفة مخزون البضائع بفرض البيع ٦٠٠ جنيه ، وقيمه باسعار البيع ٧٥٠ جنيه ، وبمطابقة قوائم جرد هذا المخزون على بطاقات وسجلات المخازن تبين وجود عجز تكلفته ١٢٠ جنيه ، وبالفحص تبين ان ذلك يتضمن ٢٠ جنيه عجز طبيعي في بعض الاصناف ، والباقي عجز غير طبيعي في اصناف اخرى ، وقد اعتبر أمين المخزن مسئولا عن هذا العجز .

وبفرض ان الضرائب على ارباح العام طبقا لقرار الشركة الضريبي ٢٩٠ جنيه، فالمطلوب :

- ١ - قيود التسوية اللازمة وقائمة التسوية .
- ٢ - قيود اقفال حسابات النتيجة .
- ٣ - قائمة توزيع الفائض .
- ٤ - قيود توزيع الفائض .
- ٥ - حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ .
- ٦ - الميزانية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ .
- ٧ - قائمة الانتاج والقيمة المضافة .

يحسب التغير في المخزون بالتكلفة وفرق تقويم التغير في المخزون كما يلي :

مخزون بضائع بفرض البيع	مخزون انتاج غير تام	مخزون انتاج تام	بيان
٦٠٠	٧٠٠	٤٠٠٠	مخزون آخر السنة بالتكلفة
٨٠٠	٩٠٠	٢٥٠٠	مخزون أول السنة بالتكلفة
٧٥٠	—	٥٠٠٠	مخزون آخر السنة باسعار البيع
١٠٠٠	—	٤٤٠٠	مخزون أول السنة باسعار البيع
(٢٠٠)	(٢٠٠)	٥٠٠	التغير في المخزون بالتكلفة
(٢٥٠)	—	٦٠٠	التغير في المخزون باسعار البيع
(٥٠)	—	١٠٠	فرق تقويم التغير في المخزون

قيود التسوية

بيان	مساعو	له	منه
من ح/مزايا عينية			٢٥٠
الى ح/اجور نقدية		٩٠	
الى ح/مزايا عينية		٢٠٠	
الى ح/تأمينات اجتماعية		١٠	
الى ح/مستلزمات سلمية		٢٠	
الى ح/املاك		٣٠	
(تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية في الثلاث اشهر الاخيرة)			
من ح/ارصدة دائنة متنوعة			١٥٠
مساهمة العاملين في مزايا عينية	١٥٠		
الى ح/مزايا عينية		١٥٠	
(تسوية تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية بحصيلة مساهمة لعاملين)			
من ح/تأمينات اجتماعية			٧٠
الى ح/دائنون متنوعون		٧٠	
ح.ع.ت. الاجتماعية م.ترك الخدمة	٧٠		
(فروق مكافآت ترك الخدمة عن السنة الحالية)			
من ح/رسوم جمركية عن المستخدم			١٠٠٠
الى ح/مستلزمات سلمية		١٠٠٠	
(الرسوم الجمركية على المستلزمات السلمية المستخدمة)			
من ح/املاك			٢٦٠٠
الى ح/مخصص املاك		٢٤٥٠	
الى ح/احتياطي ارتفاع اسعار الاصول		١٥٠	
(قسط املاك الاصول عن الثلاث اشهر الاخيرة)			

بيان	مساعد	له	منه
من ح/ فرق الايجار المحسوب من ح/ فرق الفوائد المحسوبة		٩٠٠ ٨٠٠٠	٩٠٠ ٨٠٠٠
الى ح/ فرق الايجار المحسوب الى ح/ فرق الفوائد المحسوبة		٩٠٠ ٨٠٠٠	
(اثبات فرق الايجار المحسوب وفرق الفوائد المحسوبة)			
من ح/ ضرائب اخرى			٢٠
الى ح/ عملاء ق٠ عام خدمات مصلحة ...	٢٠	٢٠	
(تسوية حساب مصلحة ... برسوم الدمغة المحتجزة)			
من ح/ م٠ د٠ مشكوك في تحصيلها			٦٠
الى ح/ عملاء ق٠ خاص اعمال شركة ...	٦٠	٦٠	
(الديون المعنومة عند الجرد)			
من ح/ مخصصات بخلاف م٠ الاملاك			٤٦٠
الى ح/ م٠ د٠ مشكوك في تحصيلها		٤٦٠	
(تعديل رصيد المخصص طبقا لنتائج الجرد)			
من ح/ مخصص املاك عدد وانوات	٤٠		٤٠
الى ح/ عدد وانوات		٤٠	
(تفريد انوات صغيرة بمحضر رقم ...)			
من ح/ تكوين سلمي اثاث ومعدات مكاتب	١٠٨٠		١٠٨٠
الى ح/ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة		١٠٨٠	
(المشغولات التامة طبقا لاختار ادارة التكاليف)			

بيان	مساعدة	لـه	منه
من ح/مخصصات أخرى - م . صيانة			٤٢٠٠
الى ح/أجور نقدية		٥٠٠	
الى ح/تأمينات اجتماعية		١٠٠	
الى ح/مستلزمات سلعية		٣١٠٠	
الى ح/مستلزمات خدمية		٣٠٠	
الى ح/اهلاك		٢٠٠	
(تتميل مخصص الصيانة بالتكلفة الفعلية)			
من ح/ايجارات فعلية			٥٠
الى ح/م . ج . ت . مستحقة ايجارات مستحقة	٥٠	٥٠	
(ايجار الجراجات المستحقة فى نهاية السنة)			
من ح/مستلزمات خدمية			١٠٠
الى ح/موردو ق . خاص شركة . . .	١٠٠	١٠٠	
(ايجار وسائل نقل العاملين المستحق فى نهاية السنة)			
من ح/فوائد محلية			٥٠٠
الى ح/م . ج . ت . مستحقة فوائد مستحقة	٥٠٠	٥٠٠	
(فوائد القروض المحلية المستحقة فى نهاية السنة)			
من ح/عملاء ق . عام اعمال شركة . . .	٣٠٠		٣٠٠
الى ح/ايرادات تشغيل للغير		٣٠٠	
(تشغيل مستلزمات لحساب . . . فاتورة رقم . . .)			

بيان	مساعد	له	منه
من ح/أرصدة مدينة أخرى حساب ٠٠٠	٣٠٠		٣٠٠
الى ح/مخزن الخامات (مسئولية أمين مخزن الخامات عن العجز غير الطبيعى بالمخزن)		٣٠٠	
من ح/مخزن المخلفات الى ح/مخلفات انتاج (القيمة التقديرية لمخلفات الانتاج اشعار اضافة رقم ٠٠٠٠)		١٠٠	١٠٠
من ح/ت ٠ م ٠ انتاج تام بالتكلفة			٣٥٠٠
من ح/ت ٠ م ٠ انتاج غير تام بالتكلفة			٩٠٠
من ح/ت ٠ م ٠ بضائع بالتكلفة			٨٠٠
الى ح/مخزون انتاج تام		٣٥٠٠	
الى ح/مخزون انتاج غير تام		٩٠٠	
الى ح/مخزون بضائع بفرض البيع (اقفال أرصدة حسابات المخزون اول السنة)		٨٠٠	
من ح/مخزون انتاج تام			٤٠٠٠
من ح/مخزون انتاج غير تام			٧٠٠
من ح/مخزون بضائع بفرض البيع			٦٠٠
الى ح/ت ٠ م ٠ انتاج تام بالتكلفة		٤٠٠٠	
الى ح/ت ٠ م ٠ انتاج غير تام بالتكلفة		٧٠٠	
الى ح/ت ٠ م ٠ بضائع بالتكلفة (اثبات مخزون آخر السنة طبقا لقوائم الجرد)		٦٠٠	
من ح/ف ٠ ت ٠ ت ٠ م ٠ ا ٠ تام (ح/٣٥٨)			١٠٠
الى ح/ف ٠ ت ٠ ت ٠ م ٠ ا ٠ تام (ح/٤١٣) (اثبات فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام)		١٠٠	

بيان	مساعد	له	منه
من د/ف . ت . ت . م . البضائع (د/٤١٨٣) الى د/ف . ت . ت . م . البضائع (د/٣٥٩) (اثبات فرق تقويم التغير في مخزون البضائع)		٥٠	٥٠
من د/مخصصات اخرى - م . ١٠١٠٥٠٠ . القام الى د/ايرادات سنوات سابقة (تعديل رصيد المخصص طبقا لنتائج الجرد)		١٠٠	١٠٠
من د/ارصدة مدينة اخرى حساب ...	١٠٠		١٠٠
الى د/ت . م . بضائع بالتكلفة (مسئولية أمين مخزن البضائع عن العجز غير الطبيعي بالمخزن)		١٠٠	
من د/ضرائب دخلية الى د/دائنون متنوعون مصلحة الضرائب - ضرائب ارباح العام (ضرائب ارباح العام طبقا للاقرار الضريبي)	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠

قائمة التسوية

الرصيد بعد التسويات	التسويات		الرصيد قبل التسويات	اسم الحساب
١٠٠٠٠			٥٠٠٠٠	أصول
٤٢٠٠٠			١٠٠٠٠	أراضي
٥٠٠٠٠			٤٢٠٠٠	مباني وإنشاءات ومرافق
١١٠٠٠			١١٠٠٠	آلات ومعدات
٧٦٠		(٤٠)	٨٠٠	وسائل نقل وانتقال
٣٢٠٠			٣٢٠٠	عدد وأدوات
١٥٠٠			١٥٠٠	أثاث ومعدات مكاتب
٣٠٨٠	١٠٨٠		٢٠٠٠	نفقات إيرادية مؤجلة
١٤٠٠٠			١٤٠٠٠	تكوين سلعي
١٤٧٠٠	(٣٠٠)		١٥٠٠٠	انفاق استثماري
٢٠٠٠			٢٠٠٠	مخزن الخامات
٧٠٠٠			٧٠٠٠	مخزن الوقود
٢٠٠٠			٢٠٠٠	مخزن قطع الغيار والمهمات
٢٠٠		١٠٠	٢٠٠	مخزن مواد التعبئة والتغليف
٧٠٠	٧٠٠	(٩٠٠)	٩٠٠	مخزن المخلفات
٤٠٠٠	٤٠٠٠	(٣٥٠٠)	٣٥٠٠	مخزون انتاج غير تام
٦٠٠	٦٠٠	(٨٠٠)	٨٠٠	مخزون انتاج تام
٤٨٠٠			٤٨٠٠	مخزون بضائع بفرض البيع
٧٠٠٠			٧٠٠٠	اعتمادات م. لشراء بضائع
١٥٢٢٠	٣٠٠	(٦٠)	١٥٠٠٠	استثمارات في سندات حكومية
٢٠٠٠			٢٠٠٠	عملاء
١٥٠٠			١٥٠٠	مدينون متنوعون
٦٦٠	١٠٠	٣٠٠	٢٦٠	مدينون مختلفون
٦٠٠			٦٠٠	أرصدة مدينة أخرى
٥٠٠			٥٠٠	أ. ج. ت. مستحقة
١٣٨٠٠			١٣٨٠٠	نقدية بالصندوق
٢١٢٩٢٠			٢١١٣٦٠	بنك حساب جاري
				مجموع الأصول
				استخدامات
٨٩٥٠	(٥٠٠)	(٩٠)	٩٥٤٠	أجور نقدية
٧٩٠	(١٥٠)	(١٠)	٦٠٠	مزايا عينية
٢١١٠	(١٠٠)	٧٠	٢١٦٠	تأمينات اجتماعية
٤٠٤٤٠	(٣١٠٠)	(١٠٠٠)	٤٤٧٤٠	مستلزمات سلعية
٣٨٥٠		١٠٠	٤٠٥٠	مستلزمات خدمية
٥٠٠٠			٥٠٠٠	مشتريات بفرض البيع

الرصيد بعد التسويات	التسويات		الرصيد قبل التسويات	اسم الحساب
١٠٠٠			١٠٠٠	رسوم جمركية عن المستخدم
٢٢٠			٢٠	ضرائب أخرى
١٠٢٧٠	(٢٠٠)	٢٦٠٠	(٣٠)	٧٩٠٠ اهلاك
٢٥٠			٥٠	٢٠٠ ايجارات فعلية
٩٠٠			٩٠٠	فرق الايجار المحسوب
٢٤٠٠			٥٠٠	١٩٠٠ فوائد محلية
٨٠٠٠			٨٠٠٠	فرق الفوائد المحسوبة
١٠٠			١٠٠	ف . ت . ت . م . ا . تام
(٥٠)			(٥٠)	ف . ت . ت . م . بضائع
٤٩٦٠			٤٦٠	٤٥٠٠ مخصصات بخلاف م . الاهلاك
٨٠٠			٨٠٠	٨٠٠ ضرائب عقارية
٣٤٠			٢٩٠	٥٠ ضرائب دخلية
٩٠٣٣٠			٨١٦٤٠	مجموع الاستخدامات
٢٠٢٢٥٠			٢٩٣٠٠٠	مجموع الاصول والاستخدامات
				خصوم
١٢٠٠٠٠			١٢٠٠٠٠	رأس مال مملوك
٧٠٠٠			٧٠٠٠	احتياطي قانوني
٧٠٠٠			٧٠٠٠	احتياطي مستثمر في
٨٦٥٠			١٥٠	٨٥٠٠ سندات حكومية
١٣٠٠			١٣٠٠	احتياطي ارتفاع اسعار الاصول
٢٢٤١٠	(٤٠)	٢٤٥٠	٢٠٠٠٠	احتياطي أخرى
٥٠٠	٤٦٠	(٦٠)	١٠٠	(احتياطي رأسمالي)
٣٠٠		(٤٢٠٠)	٤٥٠٠	مخصص الاهلاك
٣٠٠		(١٠٠)	٤٠٠	مخصص د . م . في تحصيلها
١٣٠٠٠			١٣٠٠٠	مخصصات أخرى (م . صيانة)
٣٠٠٠			٣٠٠٠	مخصصات أخرى
٩١٠٠			٩٠٠٠	(م . ا . ه . ا . التام)
٤٨٦٠	٢٩٠	٧٠	٤٥٠٠	قروض طويلة الأجل
٣٠٠٠			٣٠٠٠	جاري دائن مقابل ا . مستندية
٢٠٠٠			٢٠٠٠	موردون
٦٥٠			٨٠٠	دائنون متنوعون
١١٥٠	٥٠٠	٥٠	٦٠٠	دائنو توزيعات
٢٠٤٢٢٠			٢٠٤٧٠٠	دائنون مختلفون
				ارصدة دائنة أخرى
				م . ج . ت . مستحقة
				مجموع الخصوم

(تابع) قوائم التسوية

الرصيد بعد التسويات	التسويات		الرصيد قبل التسويات	اسم الحساب
٧٥٠٠٠			٧٥٠٠٠	مسوار
٥٠٠		٤٠٠٠ (٢٥٠٠)	—	صافي مبيعات انتاج تام
١٠٠		١٠٠	—	ت ١٠ م ٠ تام بالتكلفة
(٢٠٠)		٧٠٠ (٩٠٠)	—	ف ٠ ت ٠ م ٠ تام
٥٠٨٠		١٠٨٠	٤٠٠٠	ت ١٠ م ٠ غير تام بالتكلفة
٩٠٠		٢٠٠	٦٠٠	مشغولات داخلية بالتكلفة
٦٠٠		١٠٠	٥٠٠	ايرادات تشغيل للغير
٦٠٠٠			٦٠٠٠	مخلفات انتاج
(١٠٠)	١٠٠	٦٠٠ (٨٠٠)	—	صافي مبيعات بضائع
(٥٠)		(٥٠)	—	ت ٠ م ٠ بضائع بالتكلفة
٨٠٠			٨٠٠	ف ٠ ت ٠ م ٠ بضائع
٢٠٠			٢٠٠	اعانات تصدير
١٥٠			١٥٠	ايرادات اوراق مالية
٧٠٠			٧٠٠	ايجارات دائنة
٢٠٠		١٠٠	١٠٠	ارباح رأسمالية
٢٥٠			٢٥٠	ايرادات سنوات سابقة
٩٠٠		٩٠٠	—	ايرادات متنوعة
٨٠٠٠		٨٠٠٠	—	فرق الايجار المحسوب
			—	فرق الفوائد المحسوبة
٩٩٠٣٠			٨٨٣٠٠	مجموع الموارد
٣٠٣٢٥٠			٢٩٣٠٠٠	مجموع الخصوم والموارد

ويلاحظ اننا استخدمنا قائمة التسوية بشكلها المطور ويلاحظ بخصوص هذه القائمة ما يلي :

١ - في الحياة العملية يكتب قرين كل حساب رقمه بالدليل المحاسبي ، وقد اهمل ذلك نظرا لضيق الصفحة ، ولنفس السبب اهمل كتابة رقم التسوية والمقصود به الرقم حسب تسلسل اثبات قيود التسوية .

٢ - استخدم أسلوب تحريك الرصيد بالزيادة أو النقص نتيجة للتسويات ، وقد كتبت التسويات التي يترتب عليها نقص الرصيد بين قوسين تمييزا لها عن التسويات التي يترتب عليها زيادة الرصيد .

٣ - بعض حسابات النتيجة استحدثت لكونها تتعلق بتسويات في نهاية العام مثل حساب « رسوم جمركية عن المستخدم » وهذه الحسابات بدأت بدون أرصدة لعدم وجودها في الارصدة المعطاة .

٤ - يراعى فى قائمة التسوية سمة استقلال انواع الحسابات ، فمثلا حساب « تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة » من حسابات الموارد ، فجعله مدينا بمبلغ ٩٠٠ جنيه ودائنا بمبلغ ٧٠٠ جنيه يجعل رصيده شاذ (اى مدين) بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وهذا الوضع لا يغير من كون الحساب من حسابات الموارد ، مع ملاحظة كتابة الرصيد بين قوسين .

٥ - ان المبالغ المكتوبة فى القائمة امام كل حساب يمثل تغير رصيد هذا الحساب نتيجة للتسويات ، فمثلا يظهر حساب « تأمينات اجتماعية » فى دفتر الاستاذ كما يلى :

٦/٣٠	من/د/مزايا عينية	٢٠	٦/٣٠	رصيد منقول	٢١٦٠
	من/د/مخصصات اخرى	١٠٠		(ميزان المراجعة)	
٦/٣٠	- مخصص الصيانة		٦/٣٠	الى/د/دائنون متنوعون	٧٠
٦/٣٠	رصيد مرهل	٢١١٠			
		<u>٢٢٣٠</u>			<u>٢٢٣٠</u>
			٦/٣٠	رصيد منقول	٢١١٠

وبديهى سيكون مصير هذا الحساب هو الاقفال فى حساب العمليات الجارية ، وذلك كائى حساب من حسابات النتيجة .

٦ - ينطبق على قائمة التسوية معادلة ميزان المراجعة السابق بيانها ، وذلك بالنسبة لمجموع الارصدة قبل وبعد التسويات . ويتضح ذلك مما يلى :

بعد التسويات	قبل التسويات	
٢١٢٩٢٠	٢١١٣٦٠	مجموع ارصدة حساب الأصول
٩٠٣٣٠	٨١٦٤٠	مجموع ارصدة حسابات الاستخدامات
<u>٣٠٣٢٥٠</u>	<u>٢٩٣٠٠٠</u>	
٢٠٤٢٢٠	٢٠٤٧٠٠	مجموع ارصدة حسابات الخصوم
٩٩٠٣٠	٨٨٣٠٠	مجموع ارصدة حسابات الموارد
<u>٣٠٣٢٥٠</u>	<u>٢٩٣٠٠٠</u>	

٧ - مجموع ارصدة الموارد بعد التسويات (٩٩٠٣٠ جنيه) يزيد عن مجموع ارصدة الاستخدامات بعد التسويات (٩٠٣٣٠ جنيه) بمبلغ ٨٧٠٠ جنيه ، وهو يمثل نتيجة العام اى الفائض القابل للتوزيع ، كما سيظهر فى المرحلة الثانية من حساب العمليات الجارية .

وينعكس هذا الفائض في زيادة مجموع أرصدة الاصول بعد التسويات (٢١٢٩٢٠ جنيه) عن مجموع أرصدة الخصوم بعد التسويات (٢٠٤٢٢٠ جنيه) إذ ان هذه الزيادة هي محصلة العمليات الأيرادية في هيكل حسابات الميزانية أي المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية السنة المالية .

٨ - لما كانت نتيجة العام هي همزة الوصل بين حسابات النتيجة وحسابات الميزانية ، ولما كان النظام المحاسبي يستلزم إجراء توزيع الفائض قبل اعداد الميزانية فان هذا الفائض ينعكس في الميزانية في زيادة حسابات الاحتياطيات بمقدار الفائض المحتجز وزيادة حساب دائر تويزات بمقدار الفائض الموزع ، كما سيتبين من قيود اجراء التوزيعات وحساب العمليات الجارية (المرحلة الثالثة) .

وبعد انعكاس هذا الفائض في الميزانية تتحول معادلة ميزان المراجعة الى معادلة الميزانية باعتبار أن مجموع كل من حسابات الاصول والخصوم يعادل ٢١٢٩٢٠ جنيه ، كما سيتضح أيضا عند تصوير الميزانية .

أما اذا كان نتيجة العام متمثلة في عجز فان هذا العجز ينعكس في زيادة مجموع أرصدة حسابات الخصوم بعد التسويات عن مجموع أرصدة حسابات الاصول بعد التسويات . وبإظهار هذا العجز في جانب الاصول كما سبق أن بينا يتعادل مجموع الاصول مع مجموع الخصوم .

قيود اقفال حسابات النتيجة

م.د	بيان	له	منه
٢٨١	من ح/العمليات الجارية		٩٠٢٨٠
٢١١	الى ح/اجور نقدية	٨٩٥٠	
٢١٢	الى ح/مزايأ عينية	٧٩٠	
٢١٣	الى ح/تأمينات اجتماعية	٢١١٠	
٢٢	الى ح/مستلزمات سلعية	٤٠٤٤٠	
٢٣	الى ح/مستلزمات خدمية	٢٨٥٠	
٢٤	الى ح/مشتريات بفرض البيع	٥٠٠٠	
٢٥١١	الى ح/رسوم جمركية عن المستخدم	١٠٠٠	
٢٥١٤	الى ح/ضرائب أخرى	٢٢٠	
٢٥٢	الى ح/اهلاك	١٠٢٧٠	
٢٥٢	الى ح/ايجارات فعلية	٢٥٠	
٢٥٤	الى ح/فرق الايجار المحسوب	٩٠٠	
٢٥٥	الى ح/فوائد محلية	٢٤٠٠	
٢٥٧	الى ح/فرق الفوائد المحسوبة	٨٠٠٠	
٢٥٨	الى ح/ف.ت.م. انتاج تام	١٠٠	
٢٦٧	الى ح/مخصصات بخلاف م. الاملاك	٤٩٦٠	
٢٦٨	الى ح/ضرائب عقارية	٨٠٠	
٢٦٩	الى ح/ضرائب دخلية	٢٤٠	
	(اقفال حسابات الاستخدامات المذكورة في الحساب الختامي)		

م.د	بيان	ل	مف
٢٥٩	من ح/ف.ت.م.م. البضائع		٥٠
٢٨١	الى ح/العمليات الجارية (اقفال حساب الاستخدام المذكور في الحساب الختامى)	٥٠	
٤١١	من ح/صافى مبيعات انتاج تام		٧٥٠٠٠
٤١٢	من ح/ت.م.م. انتاج تام بالتكلفة		٥٠٠
٤١٣	من ح/ف.ت.م.م. انتاج تام		١٠٠
٤١٥	من ح/مشغولات داخلية تامة بالتكلفة		٥٠٨٠
٤١٦	من ح/ايرادات تشغيل للغير		٩٠٠
٤١٩	من ح/مخلفات انتاج		٦٠٠
٤١٨١	من ح/صافى مبيعات بضائع		٦٠٠٠
٤٢٢	من ح/اعانات تصدير		٨٠٠
٤٣	من ح/ايرادات أوراق مالية		٢٠٠
٤٤٢	من ح/ايجارات دائنة		١٥٠
٤٤٣	من ح/ارباح رأسمالية		٧٠٠
٤٤٤	من ح/ايرادات سنوات سابقة		٢٠٠
٤٤٦	من ح/ايرادات متنوعة		٢٥٠
٤٤٧	من ح/فرق الايجار المحسوب		٩٠٠
٤٤٨	من ح/فرق الفوائد المحسوبة		٨٠٠٠
٢٨١	الى ح/العمليات الجارية (اقفال حسابات الموارد المذكورة في الحساب الختامى)	٩٩٣٨٠	
٢٨١	من ح/العمليات الجارية		٣٥٠
٤١٤	الى ح/ت.م.م. انتاج غير تام بالتكلفة	٢٠٠	
٤١٨٢	الى ح/ت.م.م. بضائع بالتكلفة	١٠٠	
٤١٨٣	الى ح/ف.ت.م.م. بضائع (اقفال حسابات الموارد المذكورة في الحساب الختامى)	٥٠	

ويلاحظ على هذه القيود انه قد تم اقفال كل من حسابات الاستخدامات
والموارد ذات الارصدة الشاذة بقيود مستقلة .

كما يلاحظ ان نتيجة قيود الاقفال تتفق مع ما سبق ان استنتاجناه من ان الفائض
القابل للتوزيع هو ٨٧٠٠ جنيه ومع رصيد المرحلة الثانية من حسابات العمليات
الجارية بعد اعداده ، اذ ان :

$$(٩٩٣٨٠ - ٣٥٠) - (٩٠٣٨٠ - ٥٠) = ٨٧٠٠ جنيه$$

= الفائض القابل للتوزيع

قائمة توزيع الفائض

	جنيه	جنيه	جنيه
الفائض القابل للتوزيع		٨٧٠٠	
احتياطيات اخرى - احتياطي رأسمالي		٧٠٠	
		—————	٨٠٠٠
%٥ احتياطي قانوني		٤٠٠	
%٥ احتياطي يستثمر في سندات حكومية		٤٠٠	
%٥ احتياطي ارتفاع أسعار الأصول		٤٠٠	
		—————	١٢٠٠
		—————	٦٨٠٠
الباقي بعد خصم الاحتياطيات توزيع أول (%٥ من رأس المال) حصة الدولة (%٧٥) حصة العاملين (%٢٥) توزيع نقدي (%١٠) خدمات اجتماعية واسكان محلية (%٥) خدمات اجتماعية مركزية (%١٠)	٦٠٠ ٢٠٠ ٩٠٠	٤٥٠٠	
	—————	١٥٠٠	٦٠٠٠
		—————	٨٠٠
%١٠ من الباقي مصروفات الادارة والاشراف			٨٠
		—————	٧٢٠
الباقي بعد مصروفات الادارة والاشراف توزيع ثاني (الباقي) حصة الدولة (%٧٥) حصة العاملين (%٢٥) توزيع نقدي (%١٠) خدمات اجتماعية واسكان محلية (%٥) خدمات اجتماعية مركزية (%١٠)	٧٢ ٢٦ ٧٢	٥٤٠	
	—————	١٨٠	٧٢٠

ويلاحظ على القائمة انها بدأت بتجنيب الارباح الرأسمالية لحساب احتياطيات اخرى - احتياطي رأسمالي ، ثم حسبت نسبة كل من الاحتياطيات الثلاث (%٥) على الباقي بعد هذا التجنيب .

قيود توزيع الفائض

م.د	بيان	ل.د	م.د
٢٨١	من ح/العمليات الجارية		١٩٠٠
٢٢١	الى ح/احتياطي قانوني	٤٠٠	
٢٢٢	الى ح/احتياطي يستثمر في سندات حكومية	٤٠٠	
٢٢٦	الى ح/احتياطي ارتفاع أسعار الأصل	٤٠٠	
٢٢٧	الى ح/احتياطيات أخرى - ا. رأسمالي	٧٠٠	
	(الفائض المحتجز)		
<hr/>			
٢٨١	من ح/العمليات الجارية		٦٨٠٠
٢٦٤١	الى ح/دائنو توزيعات - حصة الدولة	٥٠٤٠	
٢٦٤٣	الى ح/دائنو توزيعات - حصة العاملين	١٦٨٠	
٢٦٤٤	الى ح/دائنو توزيعات - حصص أخرى	٨٠	
	(الفائض الموزع)		
<hr/>			

ويترتب على هذه القيود اقفال حساب العمليات الجارية ، وانعكاس نتيجة العام (الفائض القابل للتوزيع) في حسابات الميزانية بزيادة الاحتياطيات بمبلغ ١٩٠٠ جنيه وزيادة حساب دائنو توزيعات بمبلغ ٦٨٠٠ جنيه .

وإذا كانت نتيجة العام عجز يقلل حساب العمليات الجارية يجعله دائنا وحساب « فائض مرحل ح/٢٢٨ » مدينا مع اظهار هذا العجز في جانب الاصول كرصيد شان تحت عنوان « عجز مرحل ح/٢٢٨ » كما سبق ان بينا .

حساب العمليات الجارية

م.د	الأجور	جنيه	جنيه	جنيه
٣١١	أجور نقدية		٨٩٥٠	
٣١٢	مزايا عينية		٧٩٠	
٣١٣	تأمينات اجتماعية		٢١١٠	١١٨٥٠
	المصروفات العامة			
٢٢	مستلزمات سلمية		٤٠٤٤٠	
٢٣	مستلزمات خدمية		٣٨٥٠	
٢٤	مشتريات بفرض البيع		٥٠٠٠	٤٩٢٩٠
	مصروفات تحويلية جارية			
٢٥١١	رسوم جمركية	١٠٠٠		
٢٥١٤	ضرائب أخرى	٢٢٠	١٢٢٠	
٢٥٢	املاك		١٠٢٧٠	
٢٥٣	ايجارات فعلية	٢٥٠		
٢٥٤	فرق الايجار المحسوب	٩٠٠	١١٥٠	
٢٥٥	فوائد محلية	٢٤٠٠		
٢٥٧	فرق الفوائد المحسوبة	٨٠٠٠	١٠٤٠٠	
٢٥٨	رق تقويم التغيير في مخزون الانتاج التام	١٠٠		
٢٥٩	فرق تقويم التغيير في مخزون البضائع بفرض البيع	(٥٠)	٥٠	
				٢٣٠٩٠
	فائض العمليات الجارية (رصيد مرحل)			٤٤٠٠
				<u>٨٨٦٣٠</u>

م.د		جنيه	جنيه
	ايرادات النشاط الجارى		
	الانتاج بسعر البيع :		
٤١١	صافى مبيعات انتاج تام	٧٥٠٠٠	
٤١٢	تغير مخزون الانتاج التام بالتكلفة	٥٠٠	
٤١٣	فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام	١٠٠	
			٧٥٦٠٠
٤١٤	تغير مخزون الانتاج غير التام بالتكلفة		(٢٠٠)
٤١٥	مشغولات داخلية تامة بالتكلفة		٥٠٨٠
٤١٦	ايرادات تشغيل للتغير		٩٠٠
٤١٩	مخلفات انتاج		٦٠٠
	بضائع بغرض البيع :		
٤١٨١	صافى مبيعات بضائع	٦٠٠٠	
٤١٨٢	تغير مخزون البضائع بالتكلفة	(١٠٠)	
٤١٨٣	فرق تقويم التغير فى مخزون البضائع	(٥٠)	
			٥٨٥٠
	اعانات		
٤٢٢	اعانات تصدير		٨٠٠
			٨٨٦٣٠

عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠

م.د		جنيه	جنيه	جنيه
	فائض العمليات الجارية			٤٤٠٠
	(رصيد منقول)			
٤٣	ايرادات أوراق مالية			٢٠٠
	ايرادات تحويلية			
	ايجارات دائنة		١٥٠	
٤٤٢	ارباح رأسمالية		٧٠٠	
٤٤٤	ايرادات سنوات سابقة		٢٠٠	
٤٤٦	ايرادات متقوطة		٢٥٠	
٤٤٧	فرق الايجار المحسوب		٩٠٠	
٤٤٨	فرق الفوائد المحسوبة		٨٠٠٠	
			<hr/>	١٠٢٠٠
				<hr/>
				١٤٨٠٠
				<hr/>
	الفائض القابل للتوزيع (رصيد منقول)			٨٧٠٠
				<hr/>
				٨٧٠٠

م.د		جنيه	جنيه
	الاصول الثابتة		
١١١	أراضي	١٠٠٠٠	
١١٢	مباني وانشاءات ومرافق	٤٢٠٠٠	
١١٣	آلات ومعدات	٥٠٠٠٠	
١١٤	وسائل نقل وانتقال	١١٠٠٠	
١١٥	عدد وأنوات	٧٦٠	
١١٦	اثاث ومعدات مكاتب	٣٢٠٠	
١١٨	نفقات ايرانية مؤجلة	١٥٠٠	
			١١٨٤٦٠
	مشروعات تحت التنفيذ		
١٢١	تكوين سلمي	٣٠٨٠	
١٢٢	انفاق استثماري	١٤٠٠٠	
			١٧٠٨٠
	المخزون		
١٣١١	خامات	١٤٧٠٠	
١٣١٢	وقود	٢٠٠٠	
١٣١٣	قطع غيار ومهمات	٧٠٠٠	
١٣١٤	مواد تعبئة وتغليف		
١٣١٥	مخلفات	٣٠٠	
١٣٢	انتاج غير تام	٧٠٠	
١٣٣	انتاج تام	٤٠٠٠	
١٣٥	بضائع بفرض البيع	٦٠٠	
١٣٦	اعتمادات مستندية لشراء بضائع	٤٨٠٠	
			٣٦١٠٠
	استثمارات مالية		
١٥١	استثمارات في سندات حكومية		٧٠٠٠
	مدينون		
١٦١	عملاء	١٥٢٢٠	
١٦٣	مدينون متنوعون	٢٠٠٠	
			١٧٢٢٠
	حسابات مدينة مختلفة		
١٧١	مدينون مختلفون	١٥٠٠	
١٧٢	أرصدة مدينة أخرى	٦٦٠	
١٧٣	ايرادات جارية وتخصيمية مستحقة	٦٠٠	
			٢٧٦٠
	نقدية بالصفوف وبالبنوك		
١٨٢	بنك حساب جاري	١٣٨٠٠	
١٨١	نقدية بالصفوف	٥٠٠	
			١٤٣٠٠
			٢١٢٩٢٠

م.د	رأس المال	جنيه	جنيه
٢١١	رأس مال مملوك		١٢٠٠٠٠
	احتياطيات وفائض مرحل		
٢٢١	احتياطي قانوني	٧٤٠٠	
٢٢٢	احتياطي يستثمر في سندات حكومية	٧٤٠٠	
٢٢٦	احتياطي ارتفاع أسعار الأصول	٩٠٥٠	
٢٢٧	احتياطيات أخرى	٢٠٠٠	
			٢٥٨٥٠
	المخصصات		
٢٣١	مخصص الامتلاك	٢٢٤١٠	
٢٣٢	مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٥٠٠	
٢٣٤	مخصصات أخرى	٦٠٠	
			٢٣٥١٠
	قروض طويلة الأجل		
٢٤١	قروض محلية طويلة الأجل		١٣٠٠٠
	بنوك دائنة		
٢٥٢	جاري دائن مقابل اعتمادات مستندية		٣٠٠٠
	دائنون		
٢٦١	موردون	٩١٠٠	
٢٦٢	دائنون متنوعون	٤٨٦٠	
٢٦٤	دائنو توزيعات	٩٨٠٠	
			٢٣٧٦٠
	حسابات دائنة مختلفة		
٢٧٢	دائنون مختلفون	٢٠٠٠	
٢٧٣	أرصدة دائنة أخرى	٦٥٠	
٢٧٤	مصرفات جارية وتخصيصية مستحقة	١١٥٠	
			٣٨٠٠
			٢١٢٩٢٠

قائمة الانتاج والقيمة المضافة

مبالغ		اسم الحساب	م°د
جنيه	جنيه		
		اولا - قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق :	
		١ - الانتاج بسعر البيع	٤١١
	٧٥٠٠٠	(ا) صافي مبيعات انتاج تام	٤١٢
	٥٠٠	(ب) تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة	٤١٢
	١٠٠	(ج) ف°ت°م° الانتاج التام	
٧٥٦٠٠		مجموع	
(٢٠٠)		٢ - تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة	٤١٥
٥٠٨٠		٣ - مشغولات داخلية بالتكلفة	٤١٦
٩٠٠		٤ - ايرادات تشغيل للمغير	٤١٩
٦٠٠		٥ - مخلفات انتاج	
		٦ - بضائع بغرض البيع	٤١٨١
	٦٠٠٠	(ا) صافي مبيعات بضائع	٤٦٨٢
	(١٠٠)	(ب) تغير مخزون بضائع بالتكلفة	٤١٨٣
	(٥٠)	(ج) ف°ت°م° البضائع	
		مجموع	
	٥٨٥٠	- مشتريات بغرض البيع	٢٤
	٥٠٠٠	انتاج النشاط التجارى	
٨٥٠			
<u>٨٢٨٣٠</u>			
		ثانيا - قيمة الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	
		قيمة الانتاج الاجمالي بسعر السوق	
		مضافا :	٤٢٢
		اعانات تصدير	
		ثالثا :	٢٥١١
		رسوم جمركية	٢٥١٤
	١٠٠٠	ضرائب اخرى	
	٢٢٠		
١٢٢٠			
<u>٨٢٤١٠</u>			

(تابع) قائمة الانتاج والقيمة المضافة

مبالغ		اسم الحساب	م°د
جنيه	جنيه		
٨٢٤١٠		ثالثا - القيمة المضافة الاجمالية :	
		قيمة الانتاج الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	
		ناقصا :	
	٤٠٤٤٠	مستلزمات سلعية	٣٢
	٣٨٥٠	مستلزمات خدمية	٣٣
٤٤٢٩٠			
<u>٣٨١٢٠</u>			
		رابعا - القيمة المضافة الصافية :	
		القيمة المضافة الاجمالية	
		- الامسلاك	٣٥٢
٣٨١٢٠			
١٠٢٧٠			
<u>٢٧٨٥٠</u>			
		خامسا - توزيعات القيمة المضافة :	
		١ - الاجور :	
	٧٩٥٠	(ا) اجور نقدية	٣١٦
	٧٩٠	(ب) مزايا عينية	٣١٢
	٢١١٠	(ج) تأمينات اجتماعية	٣١٢
١١٨٥٠			
		٢ - الايجارات :	
	٢٥٠	(ا) ايجارات فعلية	٣٥٢
	٩٠٠	(ب) فرق الايجار المحسوب	٣٥٤
١١٥٠			
		٣ - الفوائد :	
	٢٤٠٠	(ا) فوائد محلية	٣٥٥
	٨٠٠٠	(ب) فرق الفوائد المحسوبة	٣٥٧
١٠٤٠٠			
		٤ - الفائض :	
	١٠٠	(ا) ف٠ت٠م٠م٠ الانتاج التام	٣٥٨
	(٥٠)	(ب) ف٠ت٠م٠م٠ البضائع	٣٥٩
	٤٤٠٠	(ج) فائض العمليات الجارية	
٤٤٥٠			
<u>٢٧٨٥٠</u>			

المثال الثاني (الحسابات الختامية التكميلية) :

نفرض انه في المثال السابق توافرت البيانات الاتية في نهاية السنة المالية بخصوص توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة (المراكز الرئيسية) :

١ - تكلفة « مراكز العمليات الرأسمالية » ٥٠٨٠ جنيه (١٦٥٠٠ جنيه أجور - ٢٧٤٠ جنيه مستلزمات سلعية - ١٥٠ جنيه مستلزمات خدمية - ٥٤٠ جنيه مصروفات تحويلية جارية) .

٢ - تكلفة « مراكز الانتاج » و « مراكز الخدمات الانتاجية » و « مراكز الخدمات التسويقية » و « مراكز الخدمات الادارية والتمويلية » من الاستخدامات (بعد خصم تكلفة مراكز العمليات الرأسمالية) تتسق مع النسب المثوية التالية :

مركز ٨	مركز ٧	مركز ٦	مركز ٥	الاستخدامات
%١٥	%١٠	%٣٠	%٤٥	أجور
% ٥	%١٠	%٣٥	%٥٠	مستلزمات سلعية
%١٠	%١٠	%٤٠	%٤٠	مستلزمات خدمية
%٤٥	% ٥	%٢٠	%٣٠	م تحويلية جارية

والمطلوب :

- ١ - قائمة توضح ملخص توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة .
- ٢ - حساب الانتاج والمتاجرة عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ .
- ٣ - حساب الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ .

يلاحظ استبعاد فروق تقويم التغير في المخزون من المصروفات التحويلية الجارية ، فالمصروفات التي تظهر في ملخص توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة .

= اجمالي المصروفات - فروق تقويم التغير في المخزون

= ٢٣٠٩٠ - (١٠٠ - ٥٠)

= ٢٣٠٤٠ جنيه

ماخص توزيع الاستخدمات على حسابات المراقبة

مراقبة مراكز العمليات الرأسمالية ٩		مراقبة مراكز الخدمات الانسانية ٨		مراقبة مراكز الخدمات التسويقية ٧		مراقبة مراكز الخدمات الانتاجية ٦		مراقبة مراكز الانتاج ٥		الاستخدمات	
جنيته	م.د	جنيته	م.د	جنيته	م.د	جنيته	م.د	جنيته	م.د	جنيته	م.د
١٦٥٠	٩٢١	١٥٢٠	٨٢١	١٠٢٠	٧٢١	٢٠٦٠	٦٢١	٤٥٩٠	٥٢١	١١٨٥٠	٢١
٢٧٤٠	٩٢٢	١٨٨٥	٨٢٢	٢٧٧٠	٧٢٢	١٢١٩٥	٦٢٢	١٨٨٥٠	٥٢٢	٤٠٤٤٠	٢٢
١٥٠	٩٢٣	٢٧٠	٨٢٣	٢٧٠	٧٢٣	١٤٨٠	٦٢٣	١٤٨٠	٥٢٣	٢٨٥٠	٢٣
٥٤٠	٩٢٥	١٠١٢٥	٨٢٥	١١٢٥	٧٢٥	٤٥٠٠	٦٢٥	٦٧٥٠	٥٢٥	٣٠٤٠	٢٥
		٦١٠٠٠	٨٢٦							٦١٠٠	٢٦
٥٠٨٠		٢٠٠١٠		٦٢٨٥		٢٢٢٣٥		٢٦٦٧٠		٩٠٢٨٠	الاجمالي

حساب الانتاج والتجارة عن

م.د		جنيه	جنيه
	تكاليف مراكز الانتاج		
٥٢١	أجور	٤٥٩٠	
٥٢٢	مستلزمات سلعية	١٨٨٥٠	
٥٢٣	مستلزمات خدمية	١٤٨٠	
٥٢٥	مصروفات تحويلية جارية	٦٧٥٠	
			٢١٦٧٠
	تكاليف الخدمات الانتاجية		
٦٣١	أجور	٣٠٦٠	
٦٣٢	مستلزمات سلعية	١٣١٩٥	
٦٣٣	مستلزمات خدمية	١٤٨٠	
٦٣٥	مصروفات تحويلية جارية	٤٥٠٠	
			٢٢٢٣٥
			٥٢٩٠٥
			<u>٥٤١٠٥</u>
٥٢٤	تكلفة الانتاج التام (رصيد منقول) مشتريات بغرض البيع		٥٠٠٠
٣٥٨	فرق تقويم التغير في المخزون : انتاج تام	١٠٠	
٣٥٩	بضائع بغرض البيع	(٥٠)	
			٥٠
	مجمل فائض الانتاج (رصيد مرهل)		٢٣٧٩٥
			<u>٨٢٩٥٠</u>

السنة المنتهية في ١٩٧٣/١٢/٣١

م.د		جنيه	جنيه
٤١٤	تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة تكلفة الانتاج التام (رهيد مرحل)		(٢٠٠) ٥٤١٠٥
			<u>٥٣٩٠٥</u>
	ايرادات النشاط الجارى		
	الانتاج بسعر البيع :		
٤١١	صافى مبيعات انتاج تام	٧٥٠٠٠	
٤١٢	تغير مخزون الانتاج التام بالتكلفة	٥٠٠	
٤١٣	فرق تقويم التغير فى المخزون	١٠٠	
			<u>٧٥٦٠٠</u>
٤١٦	ايرادات تشغيل الغير		٩٠٠
٤١٩	مخلفات انتاج		٦٠٠
	بضائع بفرض البيع :		
٤١٨١	صافى مبيعات بضائع	٦٠٠٠	
٢١٨٢	تغير مخزون البضائع بالتكلفة	(١٠٠)	
٤١٨٣	فرق تقويم التغير فى المخزون	(٥٠)	
			<u>٥٨٥٠</u>
			<u>٨٢٩٥٠</u>

(تابع) حساب الانتاج والتجارة عن

م.د	تكاليف الخدمات التسويقية	جنيه	جنيه
٧٢١	أجور	١٠٢٠	
٧٢٢	مستلزمات سلعية	٣٧٧٠	
٧٢٣	مستلزمات خدمية	٣٧٠	
٧٢٥	مصروفات تحويلية جارية	١١٢٥	
			٦٢٨٥
	مجمعل فائض الانتاج والتجارة (مرهل لحساب الأرباح والخسائر)		١٨٣١٠
			٢٤٥٩٥

حساب الأرباح والخسائر عن

م.د	تكاليف الخدمات الإدارية والتة	جنيه	جنيه
٨٢١	أجور	١٥٣٠	
٨٢٢	مستلزمات سلعية	١٨٨٥	
٨٢٣	مستلزمات خدمية	٣٧٠	
٨٢٥	مصروفات تحويلية جارية	١٠١٢٥	
			١٣٩٠
٣٦٧	مخصصات (بخلاف مخصصات الاملاك)	٤٩٦٠	
٣٦٨	ضرائب عقارية	٨٠	
	(رصيد مرهل)		٨٧١٠
٣٦٩	ضرائب دخلية		٣٤٠
	الفائض القابل للتوزيع		٨٧٠٠
			٩٠٤٠

السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠

م.د	جنيه	جنيه
		٢٣٧٩٥
	مجمّل فائض الانتاج (رصيد منقول)	
	اعانات	
٤٢٢	اعانات تصدير	٨٠٠
		<u>٢٤٥٩٥</u>

السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠

م.د	جنيه	جنيه
		١٨٢١٠
	مجمّل فائض الانتاج والمقاجرة (منقول من حساب الانتاج والمقاجرة)	
٤٣	ايرادات أوراق سالية	٢٠٠
	ايرادات تحويلية	
٤٤٢	ايجارات دائنة	١٥٠
٤٤٣	أرباح رأسمالية	٧٠٠
٤٤٤	ايرادات سنوات سابقة	٢٠٠
٤٤٦	ايرادات متنوعة	٢٥٠
٤٤٧	فرق الايجار المحسوب	٩٠٠
٤٤٨	فرق الفوائد المحسوبة	٨٠٠٠
		<u>١٠٢٠٠</u>
		<u>٢٨٧١٠</u>
	الفائض (رصيد منقول)	<u>٩٠٤٠</u>
		<u><u>٩٠٤٠</u></u>

ملحق رقم (١) - اسئلة نظرية

يجب ان يلم الطالب بالجوانب النظرية للنظام المحاسبي الموحد ، ونورد فيما يلي بعض الاسئلة النظرية التي يجب ان يوجه الطالب اهتمامه نحوها .

السؤال الأول : « روعى عند اعداد النظام المحاسبي ان يحقق اهدافا معينة » .
وضع بايجاز هذه الاهداف .

السؤال الثانى : « ينقسم الاطار العام للدليل المحاسبي الى ثلاث اقسام رئيسية » .
وضح بايجاز هذه الأقسام .

السؤال الثالث : « بالرغم من الاختلافات الجوهرية بين حسابات الميزانية وحسابات النتيجة فان هناك علاقة عضوية تربطهما » .
علق على هذه العبارة .

السؤال الرابع : « من سمات العامة للدليل المحاسبي استقلال كل من حسابات الميزانية وحسابات النتيجة » .
وضح بايجاز انعكاس هذه السمة فى الدليل المحاسبي .

السؤال الخامس : « من سمات الدليل المحاسبي اشتماله على استخدامات وموارد محسوبة » .
وضح هذه السمة .

السؤال السادس : « من سمات النظام المحاسبي ازدواجية الحساب الختامى » .
وضح هذه السمة .

السؤال السابع : « من سمات الدليل المحاسبي التقسيم القطاعى لحسابات الحقوق والالتزامات ، وكذلك تخصيص حسابات لعمليات النشاط الجارى وأخرى لعمليات النشاط الاستثمارى أو الرأسمالى » .
وضح هذه العبارة .

السؤال الثامن : « تحقيقا لوحدة مصدر اعداد الموازنة النقدية استلزم النظام المحاسبي التوجيه المحاسبي للعمليات بشكل يحقق ربط التدفقات النقدية بحسابات الحقوق والالتزامات . وذلك باتباع اجراء محاسبي يمكن ان يطلق عليه تعميم اساس الاستحقاق » .
وضح المقصود بهذا التعميم مع ذكر بعض الاستخدامات والموارد وحسابات الالتزامات والحقوق المقابلة .

السؤال العاشر : « تم تبويب الأصول بالدليل المحاسبي طبقا لاطر معين » .
وضح هذا الاطار مع المقارنة بينه وبين الاطار التقليدى لتبويب الأصول .

السؤال الحادى عشر : وضع بايجاز معنى المصطلحات الآتية : « اصول ثابتة » ،

« مشروعات تحت التنفيذ » ، « مدينون » ، « عملاء » ، « مدينون متنوعون » ، « حسابات مدينة مختلفة » ، « مدينون مختلفون » ، « إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة » ، « أرصدة مدينة أخرى » .

السؤال الثاني عشر : « يحكم المعالجة المحاسبية لحسابات الأصول الثابتة قواعد عامة » . وضع بايجاز هذه القواعد .

السؤال الثالث عشر : « ورد بخريطة الحسابات بالنظام المحاسبى الموحد حسابان للاعتمادات المستندية » . وضع القواعد التى تحكم المعالجة المحاسبية لكل من هذين الحسابين .

السؤال الرابع عشر : « يخضع المعالجة المحاسبية لحسابات مخازن المستلزمات السلعية لقواعد خاصة » . وضع هذه القواعد .

السؤال الخامس عشر : « تم نبويب الخصوم بالدليل المحاسبى طبقا لاطار معين » . وضع هذا الاطار مع المقارنة بينه وبين الاطار التقليدى لنبويب الخصوم .

السؤال السادس عشر : وضع بايجاز معنى المصطلحات الآتية : « احتياطات » ، « مخصصات » ، « دائنون » ، « موردون » ، « دائنون متنوعون » ، « حسابات دائنة مختلفة » ، « مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة » ، « أرصدة دائنة أخرى » .

السؤال السابع عشر : « يحكم المعالجة المحاسبية لحسابى العملاء والموردين قواعد معينة » . وضع هذه القواعد .

السؤال الثامن عشر : « تم نبويب الاستخدامات بالدليل المحاسبى طبقا لاطار معين » . وضع هذا الاطار مع المقارنة بينه وبين الاطار التقليدى لنبويب عناصر التكاليف .

السؤال التاسع عشر : وضع بايجاز معنى المصطلحات الآتية : « اجور » ، « مستلزمات سلمية » ، « مستلزمات خدمية » ، « مشتريات بفرض البيع » ، « مصروفات تحويلية جارية » ، « تحويلات جارية تخصيصية » .

السؤال العشرون : « هناك قواعد تحكم المعالجة المحاسبية لكل من حساب الاجور النقدية والمزايا العينية » . وضع بايجاز هذه القواعد .

السؤال الحادى والعشرون : « يحكم حساب المستلزمات الخدمية قواعد خاصة » . وضع بايجاز هذه القواعد .

السؤال الثاني والعشرون : « هناك قواعد خاصة بحساب المشتريات بغرض البيع » .
وتضح بايجاز هذه القواعد .

السؤال الثالث والعشرون : وضح بايجاز المعالجة المحاسبية لحساب « رسوم الانتاج »
في دفاتر كل من البائع والمشتري .

السؤال الرابع والعشرون : « هناك قواعد تحكم المعالجة المحاسبية للاهلاك من زوايا
اساس حسابه ، وطريقة حسابه ، وتاريخ بدئه » . وضح بايجاز هذه
القواعد .

السؤال الخامس والعشرون : « معدلات الاهلاك الواردة بملحق انظام المحاسبى
الموحد مبنية على فروض معينة » . بين هذه الفروض موضحا موقف النظام
ونعديلانه بخصوص الحالات التى قد تنشأ عند تطبيق هذه الفروض .

السؤال السادس والعشرون : « يحقق كل من حساب فرق الايجاز المحسوب و الفرق
الفوائد المحسوبة اهدافا معينة » . وضح هذه الاهداف .

السؤال السابع والعشرون : « تم تبويب الموارد بالدليل المحاسبى طبقا لاطار معين » .
وضح هذا الاطار مع المقارنة بينه وبين الاطار التقليدى لتبويب الإيرادات .

السؤال الثامن والعشرون : وضح بايجاز معنى المصطلحات الآتية : « إيرادات
النشاط الجارى » ، « اعانات » ، « إيرادات أوراق مالية » ، « إيرادات
تصويبية » .

السؤال التاسع والعشرون : « طبقا للنظام المحاسبى يعالج حساب صافى مبيعات
طبقا لقواعد معينة » . وضح هذه القواعد .

السؤال الثلاثون : « اشرح بايجاز مفهوم حسابات التغير فى المخزون موضحا
القواعد الخاصة بها طبقا للنظام المحاسبى » .

السؤال الحادى والثلاثون : اشرح بايجاز مفهوم حساب فرق تقويم التغير فى
مخزون الانتاج التام موضحا القواعد الخاصة به .

السؤال الثانى والثلاثون : « هناك قواعد تحكم المعالجة المحاسبية لكل من المشغولات
الداخلية ومخلفات الانتاج » . وضح هذه القواعد .

السؤال الثالث والثلاثون : « هناك قواعد تحكم المعالجة المحاسبية لحسابى الاهلاك
وايرادات الأوراق المالية » . وضح هذه القواعد .

السؤال الرابع والثلاثون : « هناك قواعد تحكم المعالجة المحاسبية لحسابى أرباح بيع مخلفات وأرباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات » . وضع هذه القواعد .

السؤال الخامس والثلاثون : « يمكن القول بصفة عامة ان هناك سبب وتوقيت لتكوين او تغذية او تعديل كل مخصص ، كما أن هناك وجه وتوقيت لاستخدامه » . علق على هذه العبارة بخصوص كل من « مخصص الاهلاك » ، و « مخصص الديون المشكوك في تحصيلها » و « مخصص الصيانة » و « مخصص هبوط اسعار الانتاج التام » و « مخصص الضرائب المتنازع عليها » .

السؤال السادس والثلاثون : « يحكم حساب العمليات الجارية قواعد معينة » . وضع بايجاز هذه القواعد .

السؤال السابع والثلاثون : « بجانب حساب العمليات الجارية يستلزم النظام المحاسبى الموحد تصوير الحسابات الختامية التقليدية » . وضع بايجاز القواعد التى تحكم تصوير هذه الحسابات الختامية .

السؤال الثامن والثلاثون : « هناك اوجه اختلاف رئيسية بين حساب العمليات الجارية والحسابات الختامية التقليدية » وضع بايجاز هذه الاختلافات .

ملاحظة : بمقارنة القواعد التى تحكم تصوير حساب العمليات الجارية من جهة والحسابات الختامية التقليدية من جهة اخرى نستخلص اوجه الاختلاف الرئيسية الآتية :

العمليات الجارية	حسابات العمليات الجارية	العمليات الختامية التقليدية
١ - الوضع المحاسبى	نتيجة العمام	قوائم احصائية
٢ - تبويب الاستخدامات	على اساس نوعى	على اساس وظيفى
٣ - المشغولات الداخلية	تظهر كبنء من الموارد	تستبعد من الموارد

وعلى الطالب ان يعلق بايجاز على كل من اوجه الاختلاف الرئيسية الثلاث .

السؤال التاسع والثلاثون : « هناك قواعد تحكم توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة » . وضع بايجاز هذه القواعد .

السؤال الأربعون : وضع خطوات القياس فى قائمة الانتاج والقيمة المضافة ..

ملحق رقم (٢) تطبيقات عملية

المجموعة الأولى

هذه المجموعة مخصصة لاثبات العمليات الخاصة بالأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ ، وقبل حل تطبيقات هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٦٣) الى صفحة (٨٢) .

التمرين الأول

تعاقدت شركة قطاع عام على شراء اراضى بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ، ودفعت الشركة الشركة مقدم الثمن وقدره ١٠٠٠٠ جنيه بشيك ، وفى تاريخ لاحق استلمت الشركة الاراضى ، واتفق على سداد باقى الثمن على اقساط سنوية ، ودفعت الشركة مصروفات التسجيل التى بلغت ٦٠٠ جنيه بشيك .

والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبى علما بأنه لم يتم بعد تهيئة الاراضى للاستعمال .

التمرين الثانى

اشترت شركة قطاع عام اثاث ومعدات مكاتب بالأجل بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه ، ودفع هذا المبلغ بشيك عند استلام هذه الأصول التى تم ايداعها بالمخازن ، وفى تاريخ لاحق صرف منها للاستعمال ما تكلفته ٤٠٠٠ جنيه .

والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبى لهذه العمليات .

التمرين الثالث

تعاقدت شركة قطاع عام مع احد الموردين بالخارج على استيراد ٥ آلات متجانسة من آلات النشاط الانتاجى بشروط الآتية :

- ١ - ثمن الآلة الواحدة ١٠٠٠٠ جنيه تسليم ميناء الاسكندرية .
- ٢ - ان يتم ارسال ثلاث آلات خلال شهر والباقى بعد شهرين .

وقابت الشركة بفتح اعتماد مستندى رقم ١٠٧ بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لحساب المورد ، وخصم البنك قية الاعتماد من الحساب الجارى للشركة ، وبلغت عمولة ومصروفات البنك ١٥٠٠٠ جنيه خصمت أيضا من الحساب الجارى .

ودفعت الشركة بشيك مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه لمصلحة الجمرك كإثبات تحت ذمة التخليص الجمركى على هذه الرسالة .

وبعد شهر من تاريخ فتح الاعتماد وصل ميناء الاسكندرية ثلاث آلات طبقا للتعاقد ، وتمت تسوية رسوم الجمارك المستحقة على هذه الآلات وقدرها ١٤٠٠٠ جنيه من الأمانات السابق دفعها ، وطبقا لفاتورة متعهد النقل وهو شركة قطاع خاص بلغت تكاليف نقل الآلات لمخازن الشركة ٢٠٠ جنيه .

والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

التمرين الرابع

ورد لميناء الاسكندرية ١ آلات نشاط انتاجي لحساب شركة قطاع عام ، وكانت الشركة قد فذحت خلال الشهر الماضي اعتمادا مستنديا رقم ٥٠١ لاستيراد هذه الآلات ، وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذا الاعتماد :

١ - قيمة الاعتماد ٨٠٠٠٠ جنيه على اساس ان سعر الآلة ٨٠٠٠ جنيه تسليم ميناء الاسكندرية ، وخصم البنك وقت فتح الاعتماد من الحساب الجارى للشركة ٢٠٪ من قيمة هذا الاعتماد .

٢ - بلغت عمولة ومصرفات البنك عن هذا الاعتماد ٢٠٠٠ جنيه خصمت وقت فتح الاعتماد من الحساب الجارى للشركة لدى البنك .

وفي سبيل التخليص على هذه الآلات تم الاتفاق مع البنك على ان يقوم بتمويل باقى قيمة الاعتماد (٧٠٪) ، وتمت تسوية الرسوم المستحقة وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه من الأمانات السابق دفعها .

وطبقا لفاتورة متعهد النقل وهو شركة قطاع عام بلغت تكاليف نقل الآلات لمخازن الشركة ٤٠٠ جنيه .

وبلغت تكاليف نهية واعداد هذه الآلات للاستخدام ما يلى :

١ - ١٨٠٠ جنيه بواسطة أجهزة الشركة ، وذلك طبقا لخطرات ادارة التكاليف .

٢ - ١٠٠٠ جنيه بواسطة الغير ، ولم يسدد هذا المبلغ بعد .

فاذا علمت ان الآلات قد بدء استخدامها ، فالمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

التمرين الخامس

استلمت شركة قطاع عام من شركة النصر سيارات قيمتها التعاقدية ١٥٠٠٠ جنيه ، علما بان الشركة سبق ان دفعت مقدم الثمن وقدره ٥٠٠٠ جنيه .

وسددت الشركة باقى الثمن بشيك ، وتم اعداد هذه السيارات بواسطة أجهزة الشركة ، وتكلف ذلك طبقا لاطارات ادارة التكاليف ١٠٠٠ جنيه .

وقامت الشركة بترخيص السيارات ودفعت الضرائب المستحقة وقدرها ٢٠٠ جنيه من صندوق الادارة .

فاذا علمت ان الشركة بدأت فى استخدام هذه السيارات ، فالمطلوب القيود كما تظهر باذون التوجيه المحاسبى لهذه العمليات .



المجموعة الثانية

هذه المجموعة مخصصة لاثبات العمليات الخاصة بمخازن المستلزمات السلعية والاعتمادات المسندية لشراء بضائع ، وقبل حل تطبيقات هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٨٤) الى صفحة (٩١) ومن صفحة (٩٨) الى صفحة (١٠٤) .

التمرين الأول

فيما يلى بعض العمليات التى تمت بشركة قطاع عام خلال فترة معينة ، والمطلوب القيود كما تظهر باذون النوجيه المحاسبى لهذه العمليات :

أولا : اشترت الشركة بالأجل مستلزمات سلعية اودعت بالمخازن كما يلى :

١ - مواد تعبئة وتغليف من شركة قطاع خاص بمبلغ ١١٩٥٠ جنيه نسليم مخازن البائع ، وقدرت تكاليف نقلها بواسطة سيارات الشركة (المشتريه) بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقدرت مخلفات هذه المشتريات بمبلغ ١٥٠ جنيه اودعت بالمخزن .

٢ - قطع غيار من شركة قطاع عام بمبلغ ٩٥٠ جنيه نسليم مخازن البائع ، وبلغت تكاليف نقلها طبقا لفاتورة متمهد النقل (شركة قطاع خاص) مبلغ ٥٠ جنيه .

ثانيا : بلغت القيمة التقديرية لمخلفات النشاط الانتاجى ٤٠٠ جنيه اودعت بالمخزن .

ثالثا : تعاقدت الشركة مع شركة قطاع عام على توريد خامات بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، ودفعت بشيك ٢٠٠٠ جنيه دفعة مقدمة ، وفى تاريخ لاحق تم توريد هذه الخامات ، وسدد المستحق للمورد .

رابعا : تعاقدت الشركة مع شركة قطاع عام على شراء اراضى بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ، ودفعت بشيك ٤٠٠٠ جنيه دفعة مقدمة ، وفى تاريخ لاحق استلمت الشركة الاراضى ، وسددت باقى الثمن .

التسرين الثاني

تعاقدت إحدى شركات القطاع العام مع أحد الموردين بالخارج على استيراد بضائع متمثلة في ١٠٠٠ وحدة من جهاز معين بالشروط الآتية :

- ١ - سعر الجهاز ٨٠ جنيه تسليم ميناء الاسكندرية .
 - ٢ - ان يتم ارسال ٤٠٠ جهاز خلال شهر والباقي بعد شهرين .
- وقامت الشركة بفتح اعتماد مستندي رقم ١٠٢ بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه لحساب المورد ، وخصم البنك قيمة الاعتماد من الحساب الجارى للشركة وبلغت عمولة ومصرفات البنك ١٠٠٠ خصبت ايضا من الحساب الجارى .
- ودفعت الشركة بشيك مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه لمصلحة الجمارك كإمانات تحت ذمة التخليص الجمركى على هذه الرسالة .

وبعد شهر من تاريخ فتح الاعتماد وصل ميناء الاسكندرية ٤٠٠ جهاز طبقا للتعاقد ، وتمت نسوية رسوم الجمارك المستحقة على هذه الاجهزة وقدرها ١٨٠٠٠ جنيه من الامانات السابق دفعها ، وطبقا لفاتورة متعهد النقل وهو شركة قطاع خاص بلغت تكاليف نقل الاجهزة لمخازن الشركة ١٠٠ جنيه .

والمطلوب قيود اليومية كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبى لهذه العمليات .

التسرين الثالث

فيما يلي بعض العمليات التى تمت باحدى شركات القطاع العام خلال شهر مارس . والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبى لهذه العمليات :

ورد لميناء الاسكندرية ٨٠٠ طن من الخامات الرئيسية لحساب الشركة ، وكانت الشركة قد فتحت خلال شهر فبراير الماضى اعتمادا مستنديا رقم ٦٠١ لاستيراد هذه الخامات ، وفيما يلي البيانات المتعلقة بهذا الاعتماد :

١ - قيمة الاعتماد ١٠٠٠٠٠ جنيه على اساس ان سعر الطن ١٢٥ جنيه تسليم ميناء الاسكندرية ، وخصم البنك وقت فتح الاعتماد من الحساب الجارى للشركة ٤٠٪ من قيمة هذا الاعتماد .

٢ - بلغت عمولة ومصرفات البنك عن هذا الاعتماد ١٥٠٠٠ جنيه خصبت وقت فتح الاعتماد من الحساب الجارى للشركة لدى البنك .

وفى سبيل التخليص على هذه الرسالة تم الاتفاق مع البنك على ان يقوم بنمويل باقى قيمة الاعتماد (٦٠٪) ، وتمت نسوية رسوم الجمارك المستحقة وقدرها ٢٠٠٠٠ جنيه من الامانات السابق دفعها .

وطبقا لفاتورة متمهد النقل وهو شركة قطاع عام بلغت تكاليف نقل هذه الرسالة لمخازن الشركة ٣٠٠ جنيه .

وتم اضافة هذه الخامات للمخزن بعد تقدير قيمة المخلفات ببلغ ٧٠٠ جنيه اضيفت أيضا للمخزن .



المجموعة الثالثة

هذه المجموعة مخصصة لاثبات العمليات الخاصة بحسابات الأصول الأخرى وحسابات الخصوم ، وقبل حل هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (١١١) الى صفحة (١٤٢) .

التسعين الأول

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بأحدى شركات القطاع العام ، والمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

١ - منحت الشركة قرضا طويلا لأجل بضمان لشركة قطاع عام قيمته ١٠٠٠٠ جنيه .

٢ - حصلت الشركة بشيك ٨٠٠٠ جنيه قيمة قرض طويل الأجل بدون ضمان سبق أن منحته لأحدى الشركات الشقيقة .

٣ - أودعت الشركة بالبنك المركزي مبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل المبلغ المخصص لحساب احتياطي يستثمر في سندات حكومية .

٤ - سحبت الشركة كميالة ببلغ ٨٠٠٠ جنيه على أحد العملاء (شركة قطاع خاص) .

٥ - تقرير منح احد العاملين سلفة نقدية قدرها ٣٠٠ جنيه ، وتم صرف هذه السلفة بشيك .

التسعين الثاني

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بشركة قطاع عام ، والمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

١ - اشترت الشركة سيارات تم استلامها ببلغ ١٥٠٠٠ جنيه بقرض يسدد على أقساط سنوية .

- ٢ - سددت الشركة بشيك قرض قيمته ١٠٠٠٠ جنيه مستحق لشركة قطاع عام مقابل خامات اشترتها من هذه الشركة منذ سنتين .
- ٣ - سددت الشركة بشيك قرض قيمته ١٢٠٠٠ جنيه مستحق لشركة قطاع عام مقابل اراضي اشترتها من هذه الشركة منذ ثلاث سنوات .
- ٤ - دفعت الشركة بشيك مبلغ ٤٠٠٠ جنيه لاحدى شركات انقطاع العلم تحت ذمة توريد قطع غيار .
- ٥ - حصلت الشركة بشيك مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من شركة قطاع خاص تحت ذمة بيع منتجات .



المجموعة الرابعة

هذه المجموعة مخصصة لاثبات العمليات الخاصة بالأجور ، وقبل حل تطبيقات هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (١٤٥) الى صفحة (١٦١) .

التمرين الاول

فيما يلي بعض العمليات التي تمت في احدى شركات القطاع العام خلال شهر يونيو ١٩٨٢ والمطلوب قيود اليومية كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات:
أولا : تقرر منح أحد العاملين سلفة نقدية قدرها ٢٠٠ جنيه ، وتم صرف هذه السلفة بشيك .

ثانيا : صرف لأحد العاملين بشيك مبلغ ١٢٠ جنيه صافي أجره عن شهر مايو والسابق ارتجاعه لخزينة الشركة .

ثالثا : دفع بعض العاملين مبلغ ٥٠ جنيه قيمة مساهمتهم في المزايا العينية .

رابعا : دفعت الشركة لأحد العاملين مبلغ ١٤٠ جنيه بشيك تعويض اصابة بالنيابة عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

خامسا : سددت الشركة بشيك مبلغ ٤٠٠ جنيه مكافأة ترك الخدمة المستحقة لأحد العاملين بالشركة بمناسبة تركه الخدمة .

سادسا : وردت للشركة فاتورة علاج أحد العاملين في مستشفى خاص بمبلغ ١٣٠ جنيه .

سابعا : في نهاية الشهر ، بفرض اعداد الحسابات الختامية ، حسبت فروق مكافأة ترك الخدمة عن السنة فكانت ١٠٠٠ جنيه .

التمرين الثاني

في نهاية شهر مارس ١٩٨١ استخرجت البيانات الآتية من اجمالي قوائم الأجر النقدية لشركة قطاع عام (المبالغ بالجنيهات) :

١ - اجمالي الأجر النقدية ١٢٥٠٠ (١٢٤٠٠ درجات دائمة - ٨٠٠ مكافآت شاملة - ٢٠٠ بدلات ورواتب) .

٢ - اجمالي الاستقطاعات من الأجر النقدية ١٨٠٠ (١٨٠ ضرائب كسب عمل - ١٢٥٠ مساهمة العاملين في التأمينات الاجتماعية - ٨٠ اشتراكات العاملين في الادخار - ٢٠ احكام قضائية - ٧٠ اقساط سدادا لمشتريات العاملين من شركات - ٥٠ مساهمة العاملين في المزايا العينية - ٤٠ اقساط سدادا لسلفة للعاملين من الشركة) .

فاذا علمت :

١ - حسب مساهمة الشركة في التأمينات الاجتماعية فكانت ١٥٠٠ جنيه .

٢ - سحب شيك بصافي الأجر النقدية .

٣ - بلغت الأجر المرتبجة لخزينة الشركة ٢٠٠ جنيه .

٤ - سدد المستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والمستحق عن الاحكام القضائية بشيكات .

فالمطلوب قيود اليومية كما تظهر بانون التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

التمرين الثالث

في نهاية شهر اكتوبر ١٩٨١ استخرجت البيانات الآتية من اجمالي قوائم الأجر لشركة قطاع عام (المبالغ بالجنيهات) :

١ - أجر نقدية بيانها كما يلي : ٣٢٣٠٠ درجات دائمة - ١٩٠٠ مكافآت شاملة - ٨٠٠ بدلات ورواتب .

٢ - مساهمة الشركة في التأمينات الاجتماعية .

٣ - استقطاعات بيانها كما يلي : ١٥٠٠ ضرائب كسب عمل - ٣٥٠٠ مساهمة العاملين في التأمينات الاجتماعية - ٢٠٠ اشتراكات العاملين في الادخار - ٥٠٠ اقساط سدادا لسلف العاملين (منها ١٠٠ خاصة بسلف من الشركة والباقي من بنوك) - ٦١٠ اقساط سدادا لمشتريات العاملين (منها ١٠٠ خاصة بمشتريات من الشركة والباقي من شركات أخرى) - ١٢٠ اشتراكات العاملين في النقابة - ٧٠ احكام قضائية - ٢٠٠ مساهمة العاملين في المزايا العينية .

وتم سحب شيك بصافي الأجر المستحقة ، وفي أوائل الشهر التالي سددت بشيكات الاستقطاعات الآتية : المستحق لمصلحة الضرائب - المستحق للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - المستحق لنقابة العاملين - المستحق للشركات الأخرى عن اقساط سدادا لمشتريات العاملين من هذه الشركات بعد خصم ١٠ جنيه عمولات .

والمطلوب قيود اليومية كما تظهر بانون التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

التمرين الرابع

تقوم احدى شركات القطاع العام بتقديم مزايا عينية بواسطة بعض مراكز الخدمات الاجتماعية ، ويتم تسوية تكاليف هذه المراكز كل ثلاثة شهور ، وفي ١٩٨٢/١٢/٣١ استخرجت البيانات الآتية من الدفاتر (المبالغ بالجنيهات) :

١ - اجمالي تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية ٨٠٠٠ جنيه (١٥٠٠ اجور نقدية - ٥٠ مزايا عينية - ١٨٠ تأمينات اجتماعية - ٥٧٠٠ مستلزمات سلمية - ٣٠٠ مستلزمات خدمية - ٢٧٠ اهلاك) .

٢ - مجموع ما تم استقطاعه من اجور العاملين خلال الثلاثة اشهر كمساهمة في تكلفة المزايا العينية ٢٠٠٠ جنيه .

والمطلوب ما يلزم من قيود لتسوية تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية في نهاية الفترة المذكورة .



المجموعة الخامسة

هذه المجموعة مخصصة لاثبات العمليات الخاصة بحساب « المستلزمات السلعية » ، وقبل حل تطبيقات هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (١٦٢) الى صفحة (١٧٤) . هذا بجانب المعالجة المحاسبية لبعض الجوانب التي تم التعرض لها فيما سبق .

التمرين الاول

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام خلال فترة معينة ، والمطلوب القيود كما تظهر باذن التوجيه المحاسبى لهذه العمليات :

اولا : اشترت الشركة بالاجسل ادوات كتابية من شركة قطاع خاص بمبلغ ٥٠٠ جنيه تسلم مخازن المشتري اودعت المخزن .

ثانيا : دفعت الشركة بشيكات ما يلي :

١ - ٤٠٠ جنيه فاتورة استهلاك التيار الكهربائي منه ٢٥٠ جنيه لاغراض القوى المحركة والباقي لاغراض الانارة .

٢ - ٣٠ جنيه فاتورة استهلاك المياه .

ثالثا : وردت للشركة فاتورة ملابس توحيد زى العاملين بمبلغ ٤٠٠ جنيه من احدى شركات القطاع العام ، ووزعت الملابس على العاملين .

رابعا : دفعت الشركة بشيك المستحق لنقابة العاملين وقدره ١٠٠ جنيه .

التصريف الثاني

كان مجموع يومية صادر المخازن باحدى شركات القطاع العام فى نهاية شهر ديسمبر ١٩٧٨ كما يلى (المبالغ بالجنيهات) :

٥٧٠٠ خامات رئيسية - ٢٠٠ خامات مساعدة - ١٠٠ مواد بترولية - ١٧٠ مواد تزييت وتشحيم - ٥٠ غاز - ٤٥٠ قطع غيار ومواد صيانة - ١٨٠ مواد ومهمات متنوعة - ٣٠٠ مواد تعبئة وتغليف مستهلكة - ٨٠ مخلفات - ٧٠ أدوات كتابية .

والمطلوب قيد اليومية العامة الخاصة باثبات مجموع هذه اليومية عن هذا الشهر .

التصريف الثالث

فى - ٢٠/٦/١٩٨٢ تم جرد مخازن المستلزمات السلمية ، وبمطابقة نتائج هذا الجرد على حسابات الاصناف فى دفاتر استاذ المخزن وعلى حسابات المخازن بدفتر الاستاذ العام تبين ما يلى :

نتيجة الفحص	نتيجة الجرد		المخزن
	زيادة	عجز	
اسفر الفحص أن العجز نتيجة لفروق العسد والقياس عند صرف المستلزمات .		٣٠٠	مخزن الخامات
اسفر الفحص أن سبب الزيادة خطأ فى اثبات فاتورة شراء بالأجل من شركة قطاع خاص بمبلغ ٢١٠٠ جنيه ، اذ اثبتت بمبلغ ١٢٠٠ جنيه .	٩٠٠		مخزن الوقود
اسفر الفحص أن هذا العجز غير مسموح به ، ونظرا لعدم تحديد المسئولية قررت السلطة الادارية المختصة أن تتحمل الشركة هذا العجز .		٢٠٠	مخزن قطع الغيار والمهمات .
بخصوص العجز فى بعض الاصناف اسفر الفحص عن مسئولية امين المخزن ، وبخصوص الزيادة فى اصناف اخرى تبين أنها ترجع الى اخطاء فى اثبات تكلفة مواد منصرفه .	١٠٠	٥٠٠	مخزن مواد التعبئة والتغليف

والمطلوب ما يلزم من قيود لتسوية فروق جرد مخازن المستلزمات السلعية طبقاً لنتائج الجرد الفعلى .



المجموعة السادسة

هذه المجموعة مخصصة لاثبات العمليات الخاصة بالمستلزمات الخدمية والمشتريات بفرض البيع ، وقبل حل تطبيقات هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (١٧٥) الى صفحة (١٨٨) .

التمرين الاول

وردت لاحدى شركات القطاع العام خلال شهر معين الفواتير والمطالبات الآتية ، والمطلوب: قيود اليومية كما تظهر بأنون الترجية المحاسبى .

- ١ - ٢٠٠ جنيه فاتورة من شركة قطاع خاص مقابل صيانة سيارات الشركة .
- ٢ - ٨٠٠ جنيه مطالبة وزارة الداخلية مقابل اجور الحراسة .
- ٣ - ١٠٠ جنيه فاتورة من مستشفى خاص مقابل علاج احد العاملين بالشركة .

وخلال الشهر ورد من البنك اشعار يفيد بأنه قيد على الحساب الجارى للشركة مبلغ ٢٠ جنيه عمولة ومصروفات تحصيل .

التمرين الثانى

بفحص حسابات الاستخدامات الخاصة بشركة قطاع عام بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ تجمعت المعلومات الآتية :

- ١ - هناك ٤٠٠ جنيه اعلان مستحق لاتحاد الاذاعة والتليفزيون .
- ٢ - تتضمن الاستخدامات مبلغ ٩٠٠ جنيه قسط تأمين على سيارات الشركة لمدة سنة تبدأ من ١/٤/١٩٨٢ .

والمطلوب :

- ١ - قيود التسوية بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ .
- ٢ - قيود التسوية العكسية بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ .

التمرين الثالث

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام خلال فترة معينة ، والمطلوب القيود كما تظهر باذنون التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

١ - اشترت الشركة بالاجل بضائع بغرض بيعها من احدى شركات القطاع الخاص بمبلغ ١٧٩٠٠ جنيه تسليم مخازن البائع ، وطبقا لفاتورة متمهد النقل (شركة قطاع خاص) بلغت تكاليف نقلها لمخازن الشركة ٣٠٠ جنيه ، وقدرت مخلفات هذه المشتريات بمبلغ ٢٠٠ جنيه .

٢ - دعت الشركة لاحدى شركات القطاع العام مبلغ ٩٠٠ جنيه تحت ذمة توريد بضائع .



المجموعة السابعة

هذه المجموعة مخصصة بصفة أساسية للحسابات المكونة للمصروفات التحويلية الجارية ، وبعض الحسابات المكونة للتحويلات الجارية التخصيصية ، وقبل حل هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (١٨٩) الى صفحة (٢٣٠) .

التمرين الاول

فيما يلي بعض العمليات التي تمت باحدى شركات القطاع العام خلال شهر يونيو ١٩٨١ ، والمطلوب القيود كما تظهر باذنون التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

أولا : اشترت الشركة بالاجل ٢٠٠٠ وحدة من الخامات الرئيسية من احدى شركات القطاع العام بسعر ٦ جنيه للوحدة ويتضمن هذا السعر ٨٠٠ ر. جنيه رسوم انتاج .

ثانيا : باعت الشركة بالاجل ما يلي :

١ - ٥٠٠ وحدة من الانتاج التام صنف «أ» لشركة قطاع خاص بسعر ٥ جنيه للوحدة ويشمل هذا السعر ٥٠٠ ر. حصيلة خزانة .

٢ - ٢٠٠٠ وحدة من الانتاج التام صنف «ب» لمصلحة حكومية بسعر ٢ جنيه ويشمل هذا السعر ٣٠٠ ر. حصيلة خزانة ، وفي تاريخ لاحق سددت هذه المصلحة المستحق بشيك بعد خصم ٢٠٠ جنيه مقابل رسوم الدمغة على الصرفيات الحكومية .

- ثالثا : سددت الشركة رصيد وزارة الخزانة عن الحصيلة وقدره ٥٠٠٠ جنية .
- رابعا : صرف للاستعمال أدوات صغيرة تكلفتها ٤٠٠ جنية .
- خامسا : فى ٦/٣٠ تجمعت المعلومات الآتية بفرض اعداد الحسابات والقوائم الختامية .
- ١ - الرسوم الجمركية من المستلزمات السلعية المستوردة خلال العام ٥٢٠٠ جنية ، والرسوم عن المخزون منها أول العام وآخره ٧٠٠ جنية و ٩٠٠ جنية على التوالي .
- ٢ - رسوم الانتاج من المستلزمات السلعية المشتراة خلال العام ٣٠٠٠ جنية ، والرسوم عن المخزون منها أول العام وآخره ٥٠٠ جنية و ٨٠٠ جنية على التوالي .
- ٣ - أقساط الاهلاك الخاصة بالثلاث اشهر الاخيرة : ٣٠٠ جنية مبانى وانشاءات - ١٦٠٠ جنية آلات ومعدات (منها ٢٠٠ جنية خاصة بالآلات تم اهلاكها دفتريا) - ٢٥٠ جنية وسائل نقل وانتقال وكلها تخص أصول تم اهلاكها دفتريا - ٧٠ جنية عدد وأدوات - ١٠٠ جنية اثاث ومعدات مكاتب - ٧٠ جنية نفقات ايرادية مؤجلة .
- ٤ - خردت أدوات صغيرة تكلفتها وقت الصرف ٢٥٠ جنية ، علما بأنها اهلكت بالكامل وقت الصرف ، ولم تقيد واقعة التخرید بالدفاتر .
- ٥ - ضريبة الارباح عن السنة المالية الحالية طبقا لاقرار الشركة الضريبى ٤٠٠٠ جنية .

التمرين الثانى

- فيما يلى بعض العمليات التى تمت باحدى شركات القطاع العام خلال شهر يوليو ١٩٨١ ، والمطلوب القيود كما تظهر باذنون التوجيه المحاسبى للعمليات :
- اولا : باعت الشركة ما يلى :
- ١ - انتاج تام صنف «س» بالاجل لشركة قطاع خاص بمبلغ ٢٠٠٠ جنية ، ويشمل هذا المبلغ ٢٠٠ جنية رسوم انتاج .
- ٢ - أدوات صغيرة سبق تخريدها بمبلغ ٢٠٠ جنية نقدا ، علما بأن هذه الادوات اهلكت بالكامل وقت صرفها للاستخدام .
- ٣ - اوراق مالية محلية بمبلغ ٩٥٠٠ جنية ، علما بان تكلفتها ١٠٠٠٠ جنية وانه قد سبق تكوين مخصص هبوط أسعار لهذه الاوراق المالية بمبلغ ٤٠٠ جنية ، وتم تحصيل ثمن البيع بشيك .
- ثانيا : استحققت الاستخدامات الآتية ودفعت بشيكات :
- ١ - ١٠٠٠ جنية الفوائد السنوية المستحقة عن قرض محلى ، علما بأن نصف هذه الفوائد تخص السنة الماضية ، ولم يؤخذ ذلك فى الحسبان عند تسوية استخدامات تلك السنة .

- ٢ - ٣٠٠ جنية ايجار مخازن .
- ٣ - ٥٠٠ جنية ايجار سيارات نقل العاملين من اماكن التجمع .
- ٤ - ٤٠٠ جنية ضرائب عقارية .
- ٥ - ٢٥٠ جنية تبرعات لمجاهدى افغانستان .
- ٦ - ٢٠٠ جنية فاتورة دعاية و اعلان من اتحاد الاذاعة والتليفزيون عن شهر يونيو ١٩٨١ ولم يؤخذ ذلك فى الحسابان عند تسوية استخدامات تلك السنة .
- ثالثا : استتحقت ايرادات اوراق مالية قيمتها ١٥٠٠ جنية ، وتم تحصيل هذه الايرادات بشيك بمبلغ ١٣٠٠ جنية وذلك بعد خصم الضريبة المستحقة عند المنبع .
- رابعا : بفحص اهلاكات الفترة الاخيرة من السنة المالية الماضية تبين ما يلى :
- ١ - حسب اهلاك نوع معين من الآلات والمعدات بمعدل سنوى ١٠٪ ، علما بأن معدل الاهلاك السنوى لهذا النوع من الآلات والمعدات ١٢٫٥٪ طبقا لمعدلات الاهلاك الواردة بملحق النظام المحاسبى ، وعلما بأن تكلفة هذه الآلات ٣٢٠٠٠ جنية .
- ٢ - لم يحسب اهلاك لنوع معين من للسيارات بالرغم من استخدامها لمدة ٢٠ يوما خلال الفترة ، علما بأن تكلفة هذه السيارات ٨٠٠٠ جنية ومعدل اهلاكتها السنوى ٢٠٪ .

التمرين الثالث

- ظهرت الارصدة الآتية فى دفاتر احدى الوحدات الاقتصادية فى نهاية سنة مالية معينة (المبالغ بالجنيهات) :
- ١٦٠٠٠٠ مبانى وانشاءات - ٤٨٠٠ اهلاك مبانى وانشاءات - ١٥٠٠ ايجارات فعلية - ٤٠٠٠٠ فوائد محلية - ١٥٠٠٠ فوائد خارجية .
- فاذا علمت :
- ١ - المال المستثمر بالوحدة ١٠٦٠٠٠٠ جنية .
 - ٢ - القيمة الإيجارية للمبانى والانشاءات ٩٠٠٠ جنية .
 - ٣ - بتحليل الفوائد المحلية والخارجية تبين أن الفوائد المستحقة للغير عن الجزء المقرض من المال المستثمر تبلغ ٤٢٠٠٠ جنية .
- فالمطلوب :
- ١ - بيان كيفية حساب فرق الايجار المحسوب وفرق الفوائد المحسوبة .
 - ٢ - قيود اثبات الفرقين .
 - ٣ - بيان تأثير البيانات السابقة على حساب العمليات الجارية .

التمرين الرابع

خلال السنة المالية المنتهية في ١٩٨٢/٦/٣٠ تم تخريد وبيع أصول ثابتة بيانها كما يلي ، والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

أولا : في ١٩٨١/٩/١ تقرر تخريد آلات تكلفتها ٨٠٠٠٠ جنيه علما بأن مخصص الاهلاك الخاص بها حتى ١٩٨١/٦/٣٠ يبلغ ٧٦٠٠٠ جنيه ، ومعدل اهلاكها ١٠٪ سنويا . وأودعت مخلفات هذه الآلات بالمخزن ، وفي تاريخ لاحق بيعت هذه المخلفات بمبلغ ١٢٠٠ جنيه تم تحصيله بشيك .

ثانيا : في ١٩٨٢/٥/١ تقرر تخريد سيارات تكلفتها ٢٠٠٠٠ جنيه ، علما بانها اهلكت بالكامل حتى ١٩٨٢/٣/٣١ ، ومعدل اهلاكها ٢٠٪ سنويا ، ولم تستخدم من ١٩٨٢/٤/١ حتى قرار التخريد ، وفي تاريخ لاحق بيعت هذه السيارات بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .



المجموعة الثامنة

هذه المجموعة مخصصة للمعالجة المحاسبية لاعدام الديون ، ولتكوين أو تعديل المخصصات باستخدام حساب مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك ، وقبل حل هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٢٣٠) الى صفحة (٢٤٢) ونختتم هذه المجموعة بتمرين خاص بتسوية حسابات الاستخدامات في نهاية السنة المالية .

التمرين الاول

فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لاحدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

- ٢٥٠ ديون معدومة - ٢٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك .
فاذا علمت :
- ١ - تقرير اعدام دين قدره ٤٥٠ جنيه على احدى شركات القطاع الخاص .
- ٢ - تبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٦٠٠ جنيه .
فالمطلوب :
- ١ - قيود التسوية اللازمة .
- ٢ - بيان تأثير البيانات السابقة على حساب العمليات الجارية .

التمرين الثاني

فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من ميزان المراجعة لاحدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

٣٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك - ٢٥٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها .

فاذا علمت :

١ - تقرر اعدام دين قدره ٤٥٠ جنيه على احدى شركات القطاع الخاص .

٢ - تبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٦٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة .

٢ - بيان تأثير البيانات السابقة على حساب العمليات الجارية .

التمرين الثالث

المطلوب حل التمرين السابق بفرض ان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بميزان المراجعة ٦٥٠ جنيه .

التمرين الرابع

فيما يلي البيانات الخاصة بمخصص الصيانة خلال السنة المالية المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ :

١ - رصيد المخصص في ١/٧ مبلغ ٧٠٠ جنيه .

٢ - المبلغ الثابت للمخصص ١١٠٠٠ جنيه .

٣ - التكاليف الفعلية للصيانة كما يتضح من اخطار التكاليف ١٠٧٠٠ جنيه (١٦٠٠ اجور نقدية - ٥٠ مزايا عينية - ٢٥٠ تأمينات اجتماعية - ٨٤٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١٠٠ اهلاك) .

والمطلوب ما يلزم من قيود خلال السنة ، وتصوير حساب مخصص الصيانة خلال السنة .

التمرين الخامس

المطلوب اعادة حل التمرين السابق بفرض ان التكاليف الفعلية للصيانة كانت ١١٩٠٠ جنيه (١٦٠٠ اجور نقدية - ٥٠ مزايا عينية - ٢٥٠ تأمينات اجتماعية - ٩٦٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١٠٠ اهلاك) .

التعريف السادس

بفرض اعداد الحسابات الختامية لاحدى شركات القطاع العام تجمعت البيانات الآتية ، والمطلوب قيود التسوية اللازمة :

- ١ - بلغت فروق مكافأة ترك الخدمة ٨٠٠ جنيه .
- ٢ - بلغت رسوم الانتاج عن المستلزمات السلعية المشتراة خلال العام ٥١٠٠ جنيه ورسوم الانتاج عن المخزون منها اول العام وآخره ٨٠٠ جنيه و ٩٠٠ جنيه على التوالي .
- ٣ - بلغت اهلاكات الفترة الاخيرة ٦٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠ جنيه خاصة باصول تم اهلاكها دفتريا .
- ٤ - بلغ فرق الايجار المحسوب ١٤٠٠ جنيه ، كما بلغ فرق الفوائد المحسوب ٤٠٠٠ جنيه .
- ٥ - تبين من اخطارات ادارة التكاليف ان التكلفة الفعلية لمركز الصيانة ١٤٠٠ جنيه (٥٠٠ اجور نقدية - ١٠٠ جنيه تأمينات اجتماعية - ٦٨٠ جنيه مستلزمات سلعية - ١٠٠ جنيه مستلزمات خدمية - ٢٠ جنيه اهلاك) علما بان رصيد مخصص الصيانة ١٥٠٠ جنيه .
- ٦ - تبين من قوائم جرد مخازن المستلزمات السلعية ان هناك عجز غير طبيعي في مخزن الخامات الرئيسية تكلفته ٣٠٠ جنيه ، وقد اعتبر أمين المخزن مسئولا بصفة مبدئية عن هذا العجز ، كما تبين ان هناك زيادة في مخزن قطع الغيار ومواد الصيانة تكلفتها ٩٠٠ جنيه ومرجعها عدم اثبات فاتورة شراء بالاجل .
- ٧ - تبلغ المستحقات كما يلي : ١٠٠ جنيه ايجار جراجات - ٣٠٠ جنيه ايجار وسائل نقل وانتقال - ٤٠٠ جنيه اعلان - ١٨٠ جنيه تعويضات مستحقة للغير .
- ٨ - بفحص حسابات عملاء القطاع الخاص تقرر اعدام دين قدره ٣٥٠ جنيه على احدى شركات هذا القطاع ، كما بلغت للديون المشكوك في تحصيلها ٧٠٠ جنيه ، علما بان رصيد مخصص هذه الديون بالدفاتر ٥٠٠ جنيه .
- ٩ - تقوم الشركة بتسوية مراكز الخدمات الاجتماعية كل ثلاث شهور ، وقد تبين ان تكاليف هذه المراكز في تلك الفترة ٣٥٠٠ جنيه (١٠٠٠ اجور نقدية - ٦٠ مزايا عينية - ٢٣٠ تأمينات اجتماعية - ١٩٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١١٠ اهلاك) .

المجموعة التاسعة

هذه المجموعة مخصصة بصفة أساسية لحسابات إيرادات النشاط الجاري المتعلقة بالانتاج بسعر البيع ، وهي حسابات صافي مبيعات الانتاج التام وتغير مخزون الانتاج التام بالتكلفة وفرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام ، وما يرتبط بذلك من تعديل أو تكوين مخصص هبوط اسعار الانتاج التام وتسوية فروق جرد مخزون الانتاج التام ، وقبل حل هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٢٤٥) الى صفحة (٢٨٢) .

التمرين الاول

في تاريخ معين خلال شهر مارس ١٩٨١ تمت العمليات الآتية بشركة قطاع عام بخصوص المنتج «س» ، والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات .

١ - باعت الشركة بالأجل لشركة خاص ما قيمته ١٢٠٠٠ جنيه بشرط تسليم مخازن المشتري ، ويتضمن هذا المبلغ ٣٠٠٠ رسوم انتاج ، وقد تم نقل الانتاج المباع بسيارات الشركة وحسب لذلك قيمة تقديرية ٢٠٠ جنيه .

٢ - باعت الشركة بالأجل لمصلحة حكومية ما قيمته ٦٠٠٠ جنيه بشرط تسليم مخازن المشتري ، وطبقا لفاتورة متمهد النقل (شركة قطاع خاص) بلغت تكلفة نقل الانتاج المباع ١٠٠ جنيه .

٣ - باعت الشركة بالأجل لشركة قطاع خاص ما قيمته ٨٠٠٠ جنيه بشرط تسليم مخازن البائع ، وطبقا لطلب العميل تم نقل الانتاج المباع بسيارات الشركة مقابل ١٥٠ جنيه .

٤ - رد للشركة انتاج تام قيمته ٢٠٠ جنيه سبق بيعه خلال الشهر لاهدى شركات القطاع الخاص .

٥ - حصلت الشركة بشيك مبلغ ٧٦٠٠ جنيه سدادا للمستحق على أحد العملاء (شركة قطاع عام) وقدره ٨٠٠٠ جنيه طبقا لشروط الدفع .

٦ - حصلت الشركة بشيك مبلغ ٥٩٠٠ جنيه سدادا للمستحق على أحد العملاء (مصلحة حكومية) وقدره ٦٠٠٠ جنيه بعد خصم رسوم الدمغة المستحقة .

٧ - قدمت الشركة هدايا وعينات قيمتها ٢٠٠ جنيه .

التمرين الثاني

وحدة اقتصادية تنتج منتجين «أ» و «ب» ، وفيما يلي بعض البيانات التي تجمعت بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ :

أولاً : بيانات من قوائم الجرد (المبالغ بالجنيهات) :

جود ١٩٨٢/٦/٣٠		جود ١٩٨١/٣٠		المنتجات :
بالتكلفة	بأسعار البيع	بالتكلفة	بأسعار البيع	
٤٩٤٠	٢٨٠٠	٤٢٠٠	٤٠٠٠	منتج «أ»
١٤٤٠	١٥٠٠	١٩٢٠	٢٠٠٠	منتج «ب»
٦٣٨٠	٥٣٠٠	٦١٢٠	٦٠٠٠	اجمالي

ثانياً : أرصدة مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

٥٠٠٠ مخزن الخامات - ٦٠٠٠ مخزون انتاج تام - ٩٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ٨٠ مخصصات أخرى (مخصص هبوط أسعار الانتاج التام)

فاذا علمت :

١ - وجد عجز في المنتج «أ» تكلفته ٧٠ جنيه ، وأسفر الفحص أن ما تكلفته ٢٠ جنيه من هذا العجز يرجع لأسباب طبيعية وأن أمين المخزن مسئول عن باقى العجز .

٢ - وجد عجز في مخزن الخامات تكلفته ٦٠ جنيه يرجع لأسباب طبيعية .
٣ - تقرر اعدام دين قدره ٨٠٠ جنيه مستحق على شركة قطاع خاص ، وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٧٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة في حدود المعلومات السابقة .
٢ - تصوير حساب كل من « مخزون انتاج تام » و « تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة » و « مخزن الخامات » .

التعريف الثالث

وحدة اقتصادية تنتج ثلاث منتجات «أ» و «ب» و «ج» ، وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قوائم ودفاتر الوحدة :

أولاً : بيانات من قوائم الجرد (المبالغ بالجنيهات) :

جود ١٩٨١/٦/٣٠		جود ١٩٨٠/٦/٣٠		المنتجات
بأسعار البيع	بالتكلفة	بأسعار البيع	بالتكلفة	
٨٤٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠	منتج «أ»
٨٨٠٠	٨٠٠٠	٦٦٠٠	٦٠٠٠	منتج «ب»
٧٢٠٠	٨٠٠٠	٦٣٠٠	٧٠٠٠	منتج «ج»
٢٤٤٠٠	٢٣٠٠٠	١٨٩٠٠	١٨٠٠٠	اجمالي

ثانياً : أرصدة مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

١٨٠٠٠ مخزون انتاج تام - ١٠٠٠ أرصدة مدينة أخرى - ٩٠٠ خسائر رأسمالية - ١٥٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاملاك - ٤٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ٧٠٠ مخصصات أخرى (مخصص هبوط أسعار الانتاج التام) - ١٥٠٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام .

فاذا علمت :

١ - بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للمنتجات الثلاث في ١٩٨١/٦/٣٠ على بطاقات حركة المنتجات بالمخزن تبين ما يلي :

نتيجة الفحص	فروق الجرد بالتكلفة		المنتجات
	زيادة	عجز	
أسفر الفحص أن ما قيمته ٥٠ جنيه فقط من هذا العجز يرجع لأسباب طبيعية ، كما أسفر عن مسئولية أمين مخزن المنتجات عن باقي العجز .		٤٥٠	« أ »
أسفر الفحص أن سبب زيادة الجرد يرجع الى خطأ في اثبات اشعارات الاضافة في بطاقة حركة المنتج .	٥٠٠		« ب »

٢ - تطبق الشركة أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى كل منتج ،
وذلك لتعديل رصيد مخصص هبوط أسعار الانتاج التام سنويا .

٣ - تقرر اعدام دين قدره ٥٠٠ جنيه على احدى شركات القطاع الخاص ،
وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٧٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة في حدود المعلومات السابقة .

٢ - تصوير حساب كل من « مخزون انتاج تام » و « تغير مخزون انتاج تام
بالتكلفة » و « فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام ح/٤١٣ » و « مخصص
ديون مشكوك في تحصيلها » و « مخصصات اخرى - مخصص هبوط أسعار الانتاج
التام » و « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » .

٣ - بيان تأثير ما سبق على حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية في
١٩٨١/٦/٣٠ والميزانية في ذلك التاريخ .

التمرين الرابع (١)

وحدة اقتصادية تنتج ثلاث منتجات «أ» و «ب» و «ج» ، وفيما يلي بعض البيانات
المستخرجة من قوائم ودفاتر الوحدة :

أولاً : بيانات من قوائم الجرد (المبالغ بالجنيهات) :

جود ١٩٨١/٦/٣٠		جود ١٩٨٠/٦/٣٠		المنتجات
بأسعار البيع	بالتكلفة	بأسعار البيع	بالتكلفة	
٦٠٠٠	٥٠٠٠	٨٤٠٠	٧٠٠٠	منتج «أ»
٦٦٠٠	٦٠٠٠	٨٨٠٠	٨٠٠٠	منتج «ب»
٦٣٠٠	٧٠٠٠	٧٢٠٠	٨٠٠٠	منتج «ج»
١٨٩٠٠	١٨٠٠٠	٢٤٤٠٠	٢٣٠٠٠	اجمالي

ثانياً : أرصدة مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ
بالجنيهات) :

(١) لاحظ ان هذا التمرين يختلف عن التمرين السابق في احلال كل من مخزون
اول السنة وآخرها محل الاخر وما يترتب على ذلك من تعديل رصيد مخصصات اخرى
(مخصص هبوط أسعار الانتاج التام) بميزان المراجعة ، وكذلك اختلاف مبلغ الدين
الذي تقرر اعدامه عند الجرد ، كما يختلف بخصوص نتائج فحص فروق جرد مخزون
الانتاج التام .

٢٣٠٠٠ مخزون انتاج تام - ١٠٠٠ أرصدة مدينة اخرى - ٩٠٠ خسائر
 رأسمالية - ١٥٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك - ٤٠٠ مخصص ديون
 مشكوك في تحصيلها - ٨٠٠ مخصصات اخرى (مخصص هبوط اسعار الانتاج
 القام) - ١٥٠٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام .

فاذا علمت :

١ - بمطابقة نتائج الجرد الفعلى للمنتجات الثلاث في ١٩٨١/٦/٣٠ على
 بطاقات حركة المنتجات بالمخزن تبين ما يلي :

نتيجة الفحص	فروق الجرد بالتكلفة		المنتجات
	زيادة	عجز	
أسفر الفحص أن ما قيمته ٥٠ جنيه فقط من هذا العجز يرجع لأسباب طبيعية ، ونظرا لعدم تحديد المسئولية عن باقى العجز قررت السلطة الادارية المختصة أن تتحمل الشركة هذا العجز .		٤٥٠	«أ»
أسفر الفحص أن سبب زيادة الجرد الفعلى يرجع الى اشتتماله على كمية من المنتج تم بيعها في ١٩٨١/٦/٢٩ ولكن لم ترسل للعميل بعد ، علما بأن فاتورة المبيعات قد تم اثباتها في ذلك التاريخ .	٥٠٠		«ب»

٢ - تطبق الشركة أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل على مستوى كل منتج ،
 وذلك لتعديل رصيد مخصص هبوط اسعار الانتاج القام سنويا .

٣ - تقرر اعدام دين قدره ٣٠٠ جنيه على احدى شركات القطاع الخاص ،
 وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٧٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة في حدود المعلومات السابقة .

٢ - تصوير حساب كل من « مخزون انتاج تام » و « تغير مخزون الانتاج
 القام بالتكلفة » و « فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج القام ح/٤١٣ » و « مخصص
 ديون مشكوك في تحصيلها » و « مخصصات اخرى - مخصص هبوط اسعار الانتاج
 القام » و « مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك » .

٣ - بيان تأثير ما سبق على حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية في
 ١٩٨١/٦/٣٠ والميزانية في ذلك التاريخ .



المجموعة العاشرة

هذه المجموعة مخصصة لباقي إيرادات النشاط الجارى ، وقبل حل هذه

المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٢٨٢) الى صفحة (٢٩٤) .

التمرين الأول

بلغت تكلفة المشغولات الداخلية خلال سنة مالية معينة طبقا لاختبارات ادارة التكاليف ٢٠٠٠٠ جنيه (٥٠٠٠ أجور - ٢٢٠٠٠ مستلزمات سلعية - ١٦٠٠ مستلزمات خدمية - ١٤٠٠ مصروفات تحريلية جارية) ، وهذه المشغولات تتمثل فى ٧٠٠٠ جنيه أثاث ومعدات مكاتب و ٢٠٠٠ جنيه قطع غيار و ٢١٠٠٠ جنيه مواد تعبئة وتغليف ، وقد أودعت هذه المشغولات بالمخازن .

والمطلوب القيود المتعلقة بهذه المشغولات فى الحسابات المالية ، وحساب « المشغولات الداخلية القائمة بالتكلفة » ، وملخص حساب « مراقبة العمليات الرأسمالية » ، وبيان تأثير هذه البيانات على حساب العمليات الجارية .

التمرين الثانى

فيما يلى بعض العمليات التى تمت باحدى شركات القطاع العام خلال شهر مارس ١٩٨٠ . والمطلوب القيود كما تظهر باذنون التوجيه المحاسبى لهذه العمليات :
أولاً : قامت الشركة باجراء عمليات تشغيلية على مستلزمات سلعية خاصة بشركة قطاع عام ، وبلغت قيمة الفاتورة ٨٠٠٠ جنيه .

ثانياً : باعت الشركة بالأجل ما يلى :

١ - انتاج تام لمصلحة حكومية بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه تسليم مخازن المشتري ، وقد تم نقل هذه المبيعات بسيارات الشركة ، وحسب لذلك قيمة تقديرية ١٠٠ جنيه .

٢ - انتاج تام لشركة قطاع خاص بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه تسليم مخازن البائع ، وباتفاق الطرفين تم نقل هذه المبيعات على سيارات الشركة مقابل ٨٠ جنيه .

ثالثاً : بلغت القيمة التقديرية لمخلفات النشاط الانتاجى ٤٠٠ جنيه ، وتم اضافة هذه المخلفات للمخزن .



المجموعة الحادية عشرة

هذه المجموعة مخصصة لباقي حسابات الموارد (الاعانات وايرادات الأوراق المالية والايرادات التحويلية) ، وقبل حل تمارين هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٢٩٥) الى صفحة (٣١٦) .

التمرين الاول

فيما يلي بعض العمليات التي تمت خلال شهر سبتمبر ١٩٨١ بشركة قطاع عام ، والمطلوب ما يلزم من قيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

أولا : خردت الشركة آلات تكلفتها ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، علما بأنها مشتراه قديمة وأنها أهلكت بالكامل حتى ١٩٨١/٦/٣٠ (معدل اهلاك هذا النوع من الآلات كما هو وارد بملحق النظام المحاسبي ١٠٪) .

ثانيا : استحققت الإيرادات الآتية وحصلت بشيكات :

١ - ١٢٠٠ جنيه الفائدة السنوية عن اقراض للغير منها مبلغ ٩٠٠ جنيه يخص السنة الماضية ، ولم يحسب كإيراد مستحق لتلك السنة .

٢ - ١٥٠٠ جنيه اعانة تصدير .

ثالثا : باعت الشركة ما يلي :

١ - مواد تعبئة وتغليف بمبلغ ٨٠٠ جنيه بالأجل لشركة قطاع عام ، علما بأن تكلفتها ٧٠٠ جنيه .

٢ - أدوات صغيرة سبق تخريدها بمبلغ ١٠٠ جنيه ، وحصلت القيمة بشيك .

٣ - مخلفات انتاج بمبلغ ٥٠٠ جنيه بالأجل لشركة قطاع عام ، علما بأن قيمتها الدفترية ٤٥٠ جنيه .

٤ - مخلفات مشتريات بمبلغ ٢٠٠ جنيه ، وحصلت القيمة بشيك ، علما بأن هذه المخلفات سبق ايداعها بالخزن بدون قيمة .

٥ - استثمارات في أوراق مالية محلية بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه ، وحصلت القيمة بشيك ، علما بأن تكلفتها ٨٣٠٠ جنيه ومخصص هبوط الأسعار الخاص بها ٤٠٠ جنيه .

رابعا : دفعت الشركة ما يلي :

١ - رصيد أحد الموردين (شركة قطاع عام) وقدره ١٠٠٠ جنيه بشيك بعد خصم ٣٪ طبقا لشروط الدفع .

٢ - تعويض قدره ٢٠٠ جنيه بشيك .

التمرين الثاني

فيما يلي بعض العمليات التي تمت بشركة قطاع عام ، والمطلوب القيود كما تظهر بأذن التوجيه المحاسبي لهذه العمليات :

أولا : باعت الشركة ما يلي :

١ - مخلفات انتاج بمبلغ ١٠٠٠ جنيه بالأجل لشركة قطاع خاص ، علما بأن قيمتها الدفترية ١٠٥٠ جنيه .

٢ - مخلفات مشتريات بمبلغ ٢٢٠ جنيه لشركة قطاع خاص ، علما بان قيمتها الدفترية ٢٥٠ جنيه ، وتم تحصيل ثمن البيع بشيك .

٣ - قطع غيار تالفة بمبلغ ٦٠٠ جنيه بالأجل لشركة قطاع خاص ، علما بان تكلفتها ٨٠٠ جنيه .

ثالثا : حصلت الشركة بشيك ايرادات اوراق مالية تخص السنة الماضية قيمتها ٥٠٠ جنيه ، وقد أخذ ذلك في الحساب عند تسوية موارد تلك السنة .



المجموعة الثانية عشرة

هذه المجموعة مخصصة للتسوية الدورية للمنصرف من السلفة المستديمة ، وهذا المنصرف قد يعالج :

١ - كاستخدامات كما هو الحال بالنسبة لمصروفات الصيانة والتلغراف والبريد والدمغة .

٢ - كتسوية للموارد ، كما هو الحال بالنسبة للمنصرف مقابل نقل المبيعات .

٣ - كسداد للالتزامات مثبتة في الدفاتر ، كما هو الحال بالنسبة للمنصرف سدادا للحكام القضائية والاجور المستحقة السابق ارتجالها للمخزينة .

٤ - كاصل ، كما هو الحال بالنسبة للمنصرف كسلف للعاملين .

ويلاحظ ان قيد استحقاق المنصرف من السلفة يتعلق فقط بالمبالغ التي يتم تكييفها محاسبيا كاستخدامات أو تسوية لموارده .

التعريف الاول

تخصص شركة قطاع عام سلفة مستديمة قدرها ٤٠٠ جنيه للانفاق على بنود معينة وطبقا للاتحة معينة ، وفي نهاية شهر معين كان المنصرف من هذه السلفة كما يلي (المبالغ بالجنيهات) :

٥٠ قطع غيار من شركات قطاع خاص للاستخدام مباشرة - ٢٠ فواتير استهلاك مياه - ٦٠ مصروفات صيانة وسائل نقل بواسطة شركات قطاع خاص - ٤٠ اشتراك التليفون - ٢٠ تلغراف - ٥٠ طوابع بريد - ٣٠ طوابع دمغة - ٩٠ احكام قضائية سبق استقطاعها من الاجور النقدية .

والمطلوب ما يلزم من قيود لتسوية هذه السلفة ، علما بأنه قد تم استعاضة المنصرف منها بشيك .

التمرين الثاني

تخصص شركة قطاع عام سلفة مستديمة قدرها ١٠٠٠ جنية للانفاق على بنود لعينة ، ونى نهاية شهر معين كان المنصرف من هذه السلفة كما يلى (المبالغ بالجنيهات) :

٢٠ أدوات كتابية من شركة قطاع خاص للاستخدام مباشرة - ٥٠ مصروفات صيانة سيارات بواسطة شركة قطاع خاص - ٦٠ علاقات عامة واستقبال - ٧٠ بدلات انتقال - ٤٠ اشتراك التليفون والمكالمات الزائدة - ٢٠ تلغراف - ٥٠ بريد - ٤٠ دمغة - ١٢٠ تكاليف تجديد رخص سيارات ويشمل ذلك ١٠٠ ضريبة و ٢٠ تأمين احبارى - ٥٠ ايجار جراجات - ٢٠ تبرعات - ٩٠ تأجير سيارات من شركات قطاع خاص لنقل مبيعات الانتاج التام - ٨٠ تعويض اصابة عمل بالنيابة عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - ٩٠ صافى اجور عاملين عن الشهر الماضى والذى سبق ارجاعه لحزينة الشركة - ٧٠ سلف للعاملين .

والمطلوب ما يلزم من قيود لتسوية هذه السلفة ، علما بأنه قد تم استعاضة المنصرف منها بشيك .



المجموعة الثالثة عشرة

هذه المجموعة خاصة باعداد حساب العمليات الجارية واستخراج نتيجة العام بتصوير كل من المرحلة الأولى والثانية لهذا الحساب ، وقبل حل هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٣١٨) الى صفحة (٣٢٩) .

ويلاحظ ان تمارين هذه المجموعة تتطلب كل من قيود التسوية وقائمة تسوية حسابات النتيجة (استخدامات وموارد) كتمهيد لتصوير حساب العمليات الجارية .
وقد روعى فى التمارين تنوعها من حيث طبيعة التسويات او نتيجة العام (فائض قابل للتوزيع او عجز جارى) .

التمرين الاول

استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر احدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٦٨١/٦/٢٠ (المبالغ بالجنيهات) :

أرصدة مدينة : ٥٠٠٠٠٠ أجور نقدية - ٥٥٠٠٠ مزايا عينية - ١١٥٠٠ تأمينات اجتماعية - ٩٠٠٠٠ مستلزمات سلعية - ١٥٠٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٩٠٠ ضرائب أخرى - ٩٠٠٠ اهلاك - ٦٥٠ ايجارات فعلية - ٨٢٠ فوائد محلية - ٥٠٠ خسائر رأسمالية - ١٢٠ ديون معدومة - ١٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك - ١٨٠ ضرائب دخلية .

أرصدة دائنة : ٢١٠٠٠٠ صافى مبيعات انتاج تام - ١٥٠٠ مشغولات داخلية
تامة بالتكلفة - ٢٠٠٠ ايرادات تشغيل للغير - ٩٠٠ ايرادات اوراق مالية - ٣٠٠
فوائد دائنة - ٢٠٠ ايرادات متنوعة .

وعند الجرد فى ذلك التاريخ تبين ما يلى :

١ - تقوم الشركة بتقديم بعض المزايا العينية للعاملين بها بالمجان ، ويتم
تسوية تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية شهريا ، وبلغت تكاليف هذه المراكز خلال
الشهر الاخير ٥٢٥ جنيه (١٥٠ أجور نقدية - ٣٠ مزايا عينية - ٣٥ تأمينات
اجتماعية - ٢٠٠ مستلزمات سلعية - ٧٠ مستلزمات خدمية - ٥٠ اهلاك) .

٢ - تبلغ اهلاكات الفترة الاخيرة ٣٠٠٠ جنيه منها ١٠٠ جنيه خاصة بأصول
تم اهلاكتها دفتريا .

٣ - تبلغ الرسوم الجمركية المستحقة عن المستلزمات السلعية المستوردة
خلال العام ٨٢٠٠ جنيه والرسوم الجمركية عن المحزون منها اول العام وآخره
٨٠٠ جنيه و ١٠٠٠ جنيه على التوالى .

٤ - تبين من فحص الحسابات وجود مستحقات كما يلى : ١٠٠ ايجار
وسائل نقل - ٧٠ فوائد مستحقة للبنك عن السحب على المكشوف .

٥ - بفحص الحسابات الشخصية المدينة تبين أن الديون المشكوك فى
تحصيلها تبلغ ٤٠٠ جنيه .

٦ - يبلغ فرق الايجار المحسوب ٦٠٠ جنيه ويبلغ فرق الفوائد المحسوبة
١٥٠٠ جنيه .

٧ - كانت البيانات المتعلقة بمخزون الانتاج التام كما يلى : تكلفة مخزون
الانتاج التام اول السنة ١٠٠٠٠ جنيه (وقيمه على أساس أسعار البيع ١٣٠٠٠
جنيه) وتكلفة مخزون الانتاج التام آخر السنة ٩٠٠٠ جنيه (وقيمه بأسعار البيع
١١٧٠٠ جنيه) . وبمطابقة قوائم جرد هذا المخزون على بطاقات حركة المنتجات
بالمخازن تبين وجود عجز غير طبيعى فى منتج معين تكلفته ٣٠٠ جنيه ، ونظرا
لعدم تحديد المسئول قررت السلطة الادارية المختصة أن تتحمل الشركة هذا العجز .

وبفرض أن الضريبة على ارباح العام طبقا لقرار الشركة الضريبي ٣١٥٠
جنيه ، فالمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة (قيود قفل الاستخدامات والموارد غير مطلوبة) ،
وقائمة تسوية حسابات النتيجة .

٢ - حساب العمليات الجارية (المرحلتين الاولى والثانية) .

التمرين الثانى

فيما يلى أرصدة بعض الحسابات المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع
العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

أرصدة مدينة : ٢٢٠٠٠ أجور نقدية - ٢٠٠٠ مزايا عينية - ١٢٠٠٠ تأمينات اجتماعية - ٨١٠٠٠ مستلزمات سلعية - ٧٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٧٠٠ ضرائب أخرى - ٩٠٠٠ اهلاك - ٦٠٠ ايجارات فعلية - ٩٠٠ فوائد محلية - ٤٠٠ خصائر رأسمالية - ٢٥٠ ديون معدومة - ٢٠٠ ضرائب دخلية .

أرصدة دائنة : ١٩٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ١٠٠٠ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة - ١٢٠٠ ايرادات تشغيل للغير - ٨٠٠ ايرادات أوراق مالية - ٢٠٠ فوائد دائنة - ٣٠٠ ايرادات متنوعة .

وعند الجرد في ذلك التاريخ تبين ما يلي :

١ - تبلغ اهلاكات الفترة الأخيرة ٢٩٠٠ جنيه منها ١٠٠ جنيه تخص اصول تم اهلاكها دفتريا .

٢ - لم تقيد بالدفاتر مشغولات داخلية تامة تتمثل في اثاث ومعدات مكاتب تكلفتها ٢٠٠ جنيه وقطع غيار تكلفتها ١٠٠ جنيه اودعت بالمخازن .

٣ - تبلغ رسوم الانتاج على المستلزمات السلعية المشتراه خلال العام ٥٠٠٠ جنيه ورسوم الانتاج عن المخزون منها اول العام وآخره ٥٠٠ جنيه و ٦٠٠ جنيه على التوالي .

٤ - بفحص الحسابات الشخصية المدينة تقرر اعدام دين قدره ١٥٠ جنيه على أحد عملاء القطاع الخاص اعمال ، كما تبين أن الديون المشكوكه في تحصيلها ٤٠٠ جنيه .

٥ - بفحص حساب المستلزمات الخدمية تبين أن رصيدها يتضمن ٤٠٠ جنيه تكاليف نقل مبيعات الانتاج التام .

٦ - يبلغ فرق الايجار المحسوب ١٠٠٠ جنيه وفرق الفوائد المحسوبة ٧٠٠٠ جنيه .

٧ - تبلغ المستحقات كما يلي : ٢٠٠ جنيه ايجار وسائل نقل - ١٠٠ جنيه ايجار جراجات - ٤٠٠ جنيه ايرادات تشغيل للغير .

٨ - تبلغ تكلفة مخزون الانتاج التام ٨٠٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ١١٢٠٠ جنيه ، علما بأن تكلفة المخزون اول السنة ١٠٠٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ١٣٨٠٠ جنيه .

و بمطابقة نتائج جرد المخزون في نهاية السنة على بطاقات حركة المنتجات بالمخازن تبين وجود عجز غير طبيعي في بعض المنتجات تكلفته ٥٠٠ جنيه ، وأسفر الفحص عن مسئولية أمين المخزن عن هذا العجز . وبفحص مفردات قوائم جرد هذا المخزون تبين أنها تتضمن منتجات تكلفتها ١٠٠٠ جنيه وبيئتها البيعية ٦٠٠ جنيه ، علما بأن رصيد مخصص هبوط أسعار الانتاج التام بالدفاتر ٢٠٠ جنيه .

٩ - تبلغ تكلفة مخزون الانتاج غير التام ١٠٠٠ جنيه ، علما بأن تكلفة المخزون اول السنة ٨٠٠ جنيه .

والمطلوب :

- ١ - قيود التسوية اللازمة وقائمة تسوية حسابات النتيجة .
- ٢ - حساب العمليات الجارية (المرحلتين الأولى والثانية) .

التمرين الثالث

استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر إحدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

١٨٦٠٠ مخزون انتاج تام (١٩٦٠٠ قيمة المخزون بأسعار البيع) -
٣٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ٧٠٠ مخصصات أخرى (مخصص هبوط
أسعار الانتاج التام) - ١٠٠٠٠٠ أجور نقدية - ٢٨٠٠٠ مزايا عينية - ٥٠٠٠٠ تأمينات
اجتماعية - ٣٥٠٠٠٠ مستلزمات سلعية - ٧٧٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٨٠٠ ضرائب
أخرى - ٩٩٠٠ اهلاك - ٥٣٠ ايجارات فعلية - ٨٠٠ فوائد محلية - ٥٠٠ تعويضات
وغرامات - ٧٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك - ١٥٠ ضرائب عقارية -
٢٠٠ ضرائب دخلية - ١٠١٠٠٠٠ صافى مبيعات انتاج تام - ٢٧٠٠ مشغولات داخلية
تامة بالتكلفة - ٣٠٠ خدمات مبيعة - ٢٠٠ مخلفات انتاج - ١٥٠٠ اعانات انتاج -
١٢٠٠ ايرادات اوراق مالية - ٢٠٠ ايجارات دائنة - ٣٠٠ ايرادات سنوات سابقة
- ٢٠٠ ايرادات متنوعة .

وعند الجرد في ذلك التاريخ تبين ما يلي :

- ١ - تبلغ فروق مكافاة ترك الخدمة ٤٠٠ جنيه .
- ٢ - يبلغ الاهلاك الخاص بالفترة الأخيرة ٣٠٠٠ جنيه منه ٢٠٠ جنيه خاص
بأصول تم اهلاكها دفتريا ، وبفحص الاهلاكات المثبتة في الدفاتر في الفترات السابقة
تبين أنها تشمل ١٨٠٠ جنيه خاصة بأصول تم اهلاكها دفتريا قيدت لحساب مخصص
الاهلاك وحسب هذا المبلغ على أساس معدلات الاهلاك الواردة بملحق النظام
المحاسبي .

٣ - بفحص الحسابات الشخصية المدينة تبين ما يلي :

- (أ) رصيد إحدى المصالح الحكومية ٦٠ جنيه يمثل مبالغ سبق أن خصمتها هذه
المصلحة عند المنبع مقابل رسوم الدمغة ولم يتم تسويتها عند السداد .
- (ب) رصيد إحدى شركات القطاع العام ٧٠ جنيه يمثل خصومات ممنوحة لها ولم يتم
تسوية ذلك عند السداد .

(ج) تقرر اعدام ٤٠٠ جنيه مستحقة على أحد عملاء القطاع الخاص اعمال .

(د) تبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٥٠٠ جنيه .

٤ - يبلغ فرق الايجار المحسوب ٨٠٠ جنيه و فرق الفوائد المحسوبة
٣٤٠٠ جنيه .

٥ - باعت الشركة في ٦/٢٩ انتاج بمبلغ ١٤٠٠ جنيه ، وقيد هذا المبلغ
بالكامل لحساب صافى مبيعات مع انه يتضمن مبلغ ٢٠٠ جنيه رسوم انتاج .

٦ - تبين من قوائم جرد المخزون ما يلي :

(أ) تكلفة مخزون الانتاج التام ١٢٤٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ١٤٠٠٠ جنيه وبفحص مكونات قوائم جرد هذا المخزون تبين أنها تتضمن أصناف تكلفتها ٢٠٠٠ جنيه وقيمتها البيعية ١٥٠٠ جنيه .

(ب) هناك فاقد طبيعي في مخزن الخامات تكلفته ٢٠٠ جنيه .

٧ - علاوة على ما سبق تبين من فحص حسابات النتيجة ما يلي :

(أ) هناك إيرادات اوراق مالية مستحقة قيمتها الاجمالية ٦٠٠ جنيه وقيمتها بعد خصم الضريبة ٥٠٠ جنيه .

(ب) استأجرت الشركة من بداية السنة المالية مخزن ايجاره الشهرى ٣٠ جنيه وجراج ايجاره الشهرى ٢٠ جنيها .

(ج) استأجرت الشركة احدى السيارات لنقل العاملين من اماكن التجمع ابتداء من ١٩٨١/٥/١ بايجار شهرى ١٠٠ جنيه يدفع مقدما كل ثلاث شهور ، وقد دفعت الشركة ايجار الثلاثة أشهر الاولى فى ذلك التاريخ وقيد المبلغ على الاستخدامات .

(د) هناك ضرائب عقارية مستحقة قيمتها ٥٠ جنيه .

والمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة وقائمة تسوية حسابات النتيجة .

٢ - حساب العمليات الجارية .

التمرين الرابع

فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

ارصدة مدينة : ٥٠٠٠ مخزون انتاج تام (قيمته بأسعار البيع ٦٠٠٠) -
١٥٠٠٠ اجور نقدية - ٦٠٠ مزايا عينية - ٣٠٠٠ تأمينات اجتماعية - ١٩٠٠٠
مستلزمات منلعية - ٤٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٣٠٠ ضرائب اخرى - ٣٠٠٠ اهلاك

- ٣٠٠ ايجارات فعلية - ٨٠٠ فوائد محلية - ١٩٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات
الاهلاك - ٢٠٠ ضرائب عقارية

ارصدة دائنة : ٦٠٠ مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها - ١٦٠٠ مخصصات
اخرى (مخصص صيانة) - ٤٨٢٠٠ صافى مبيعات انتاج تام - ٢٠٠ إيرادات اوراق
مالية - ٤٠٠ إيرادات متنوعة .

فاذا علمت :

- ١ - تكلفة مخزون الانتاج التام ٣٠٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ٣٦٠٠ جنيه .
- ٢ - التكاليف الفعلية لمركز الصيانة ١٧٠٠ جنيه (٨٠٠ اجور نقدية - ٢٠٠ تأمينات اجتماعية - ٤٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١٠٠ اهلاك) .
- ٣ - اهلاك الفترة الأخيرة ١٠٠٠ جنيه ، وفرق الايجار المحسوب ٢٠٠ جنيه ، وفرق الفوائد المحسوبة ٩٠٠ جنيه ، والديون المشكوك في تحصيلها ٨٠٠ جنيه .
- ٤ - بمراجعة حساب صافي مبيعات انتاج تام تبين ان فاتورة بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٨ وقيمتها ٢٠٠٠ جنيه قيدت بالكامل لهذا الحساب مع ان هذا المبلغ يتضمن ٣٠٠ جنيه حصيلة خزانه .

فالمطلوب :

- ١ - قيود التسوية .
- ٢ - قائمة تسوية حسابات الاستخدامات والموارد .
- ٣ - حساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية في ١٩٨١/٦/٣٠ .

التعريف الخامس

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع العام التجارية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

أرصدة مدينة : ٩٥٠٠ اجور نقدية - ٦٠٠ مزايا عينية - ١٥٠٠ تأمينات اجتماعية - ٢٥٠٠ مستلزمات سلعية - ١٨٠٠ مستلزمات خدمية - ٨٠٠٠٠ مشتريات بغرض البيع - ٤٠٠ ضرائب أخرى - ٣٠٠٠ اهلاك - ٥٠٠ ايجارات فعلية - ٨٠٠ فوائد محلية - ١٠٠ ديون معدومة - ٢٠٠ ضرائب عقارية .

أرصدة دائنة : ٣٠٠٠ خدمات مبيعة - ١١٠٠٠٠ صافي مبيعات بضائع بغرض البيع - ٨٠٠ ايرادات اوراق مالية - ١٢٠٠ ايرادات متنوعة .

وعند الجرد في ذلك التاريخ تبين ما يلي :

١ - تكلفة مخزون البضائع ١٢٠٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ١٦٠٠٠ جنيه ، علما بأن تكلفة المخزون اول السنة كانت ٨٠٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ١١٠٠٠ جنيه .

وبفحص مكونات قوائم جرد المخزون آخر السنة تبين أن هناك بضائع تكلفتها ٣٠٠٠ جنيه وقيمتها البيعية ٢٥٠٠ جنيه ، علما بأن رصيد مخصص هبوط أسعار البضائع في الدفاتر ٢٠٠ جنيه .

٢ - اهلاكات الفترة الأخيرة ١٠٠٠ جنيه ، ويتضمن ذلك ١٠٠ جنيه اهلاك اصول تم اهلاكها دفتريا .

- ٣ - فرق الايجار المحسوب ٤٠٠ جنيه ، وفرق الفوائد المحسوبة ٢٠٠٠ جنيه .
- ٤ - لم تثبت بالدفاتر الهدايا والعينات المقدمة لعملاء الشركة في اواخر الشهر الأخير والتي تبلغ قيمتها ٢٠٠ جنيه ، كما لم يثبت بالدفاتر القيمة التقديرية لنقل مبيعات البضائع بواسطة سيارات الشركة وقيمتها ٧٠٠ جنيه .
- ٥ - الديون المشكوك في تحصيلها ١٥٠٠٠ جنيه ، علما بان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالدفاتر ١٧٠٠ جنيه .
- ٦ - المستحقات على الشركة كما يلي : ٢٠٠ جنيه اعلان مستحق لاتحاد الاذاعة والتليفزيون - ١٠٠ جنيه ايجار مخازن - ٣٠٠ جنيه ايجار سيارات من شركة قطاع خاص مستخدمة لنقل العاملين بالشركة من مراكز التجمع .

والمطلوب :

- ١ - قيود التسوية اللازمة .
- ٢ - قائمة تسوية حسابات النتيجة .
- ٣ - حساب العمليات الجارية (المرحلة الأولى والثانية فقط) .

التمرين السادس

فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من دفاتر شركة قطاع عام بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

ارصدة مدينة : ١٨٠٠٠ مخزون انتاج نام - ٣٠٠٠٠ اجور نقدية - ٢٥٠٠ مزايا عينية - ٤٠٠٠ تأمينات اجتماعية - ٣٧٠٠٠ مستلزمات سلعية - ٨٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٧٠٠ ضرائب أخرى - ٩٦٠٠ اهلاك - ٦٠٠ ايجارات فعلية - ٨٠٠ فواتر محلبة - ٧٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك - ٢٠٠ ضرائب عقارية - ٥٠٠ ضرائب دخلية .

ارصدة دائنة : ٦٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ١١٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تاه - ٣٠٠٠ مشغولات داخلية تاه بالتكلفة - ٥٠٠ مخلفات انتاج - ١٠٠ ايرادات اوراق مائية - ٢٠٠ فواتر دائنة - ٥٠٠ ايرادات متنوعة .
وعند الحرد في ذلك التاريخ تبين ما يلي :

١ - الاهلاك الخاص بالفترة الربع سنوية الأخيرة ٣٠٠٠ جنيه ويتضمن ذلك ٤٠٠ جنيه خاصة بأصول تم اهلاكها دفنريا ، وبفحص الاهلاكات المثبتة في الفترات الثلاث السانفة تبين انها تشمل ١٢٠٠ جنيه خاصة بأصول تم اهلاكها دفنريا قيسدت لحساب مخصص الاهلاك وحسب هذا المبلغ على أساس معدلات الاهلاك الواردة بهلحق انظام المحاسبي الموحد .

٢ - بفحص الحسابات الشخصية المدينة تبين ما يلي : (أ) رصيد عميل قطاع عام خدمات (مصلحة حكومية) ٥٠ جنيه يمثل مبالغ سبق أن خصمتها المصلحة عند المنبع مقابل رسوم الدفعة ولم يتم تسويتها في حينها . (ب) رصيد عميل (قطاع عام أعمال) ١٠٠ جنيه يمثل خصومات نقدية ممنوحة له ولم يتم تسويتها في حينها . (ج) رصيد عميل (قطاع خاص أعمال) ٤٠٠ جنيه انقطع الأمل في تحصيله وتقرر اعدامه . (د) الديون المشكوك في تحصيلها ٥٠٠ جنيه .

٣ - استأجرت الشركة احدى السيارات لنقل العاملين من اماكن التجمع ابتداء من ١٩٨٢/٦/١ بايجار شهري ٢٠٠ جنيه يدفع مقدما كل ثلاثة شهور ، وقيد المدفوع في ذلك التاريخ على الاستخدامات .

٤ - فرق الايجار المحسوب ٩٠٠ جنيه ، وفرق الفوائد المحسوبة ٣٥٠٠ جنيه .

٥ - يتضمن حساب صافي مبيعات انتاج تام مبلغ ٨٠٠٠ جنيه دفعة مقدمة من عميل تحت ذمة بيع منتجات لم تسلم له بعد .

٦ - تتضمن قوائم جرد مخزون الانتاج التام البيانات الآتية :

جرد ٨٢/٦/٣		جرد ٨١/٦/٣		بيانات
بالتكلفة	بسر البيع	بالتكلفة	بسر البيع	
٦٦٠	٥٨٠٠	٦٢٠٠	٦٠٠٠	منتج (أ)
١٢٨٧	١١٧٠٠	١٢٦٠٠	١٢٠٠٠	منتج (ب)
١٩٥٤	١٧٥٠٠	١٨٩٠٠	١٨٠٠٠	

والمطلوب :

١ - قيود التسوية اللازمة .

٢ - حساب العمليات الجارية (المرحلة الثالثة غير مطلوبة) .



المجموعة الرابعة عشرة

هذه المجموعة خاصة ببيان اثر معلومات معينة على كل من حساب العمليات الجارية والميزانية ، على ان يسبق ذلك قيود التسوية واعداد قوائم تسوية جزئية بقدر المعلومات المعطاة ، وحيث ان هذه المعلومات غير كافية لتحديد نتيجة العام وتصوير ميزانية كاملة يلاحظ عدم تجميع قوائم التسوية أو حساب العمليات الجارية أو الميزانية .

التمرين الاول

فيما يلي بعض أرصدة حسابات الاصول والخصوم والاستخدامات والموارد المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٠/٦/١٩٨١ (المبالغ بالجنيهات) :

أصول : ١٥٠٠٠ مخزن الخامات - ٨٠٠٠ مخزون انتاج تام (قيمة المخزون اسعار البيع ١١٥٠٠) - ١٢٠٠٠ عملاء - ٧٠٠ إيرادات جارية وتخصيصية مستحقة - ٢٠٠ أرصدة مدينة أخرى .

خصوم : ١٧٠٠٠ مخصص اهلاك - ٥٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ٥٠٠ مخصصات أخرى (مخصص هبوط اسعار الانتاج التام) - ١٦٠٠ مخصصات أخرى (مخصص صيانة) - ٩٠٠ موردين - ٩٠٠ مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة .

استخدامات : ٢٠٠٠٠ أجور نقدية - ٢٠٠٠ مزايا عينية - ٥٠٠٠ تأمينات اجتماعية - ١٧٠٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٩٠٠ ضرائب أخرى - ٩٠٠٠ اهلاك - ٦٠٠ ايجارات فعلية - ٢٥٠٠ مخصصات بخلاف م. الهلاك .

مولود : ١٠٠٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ٨٠٠ خدمات مباعه - ٥٠٠ إيرادات متنوعة - ٢٠٠ إيرادات سنوات سابقة - ٨٠٠ إيرادات متنوعة .

وتساوى بعض المعلومات التي تجمعت في ذلك التاريخ بفرض تسوية الاعداد الحسابات والقوائم الختامية :

١ - يبلغ اهلاك الفترة الاخيرة ٢٩٠٠ جنيه .

٢ - يخصص دفاتر العملاء تبين أن هناك ديون معدومة على بعض عملاء قطاع السماس أعمال قيمتها ٦٠٠ جنيه ، وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٧٠٠ جنيه .

٣ - غير من اخطارات ادارة التكاليف ان التكلفة الفعلية لمركز الصيانة ١٨٠٠ جنيه (٩٠٠ أجور نقدية - ٢٠ مزايا عينية - ١٨٠ تأمينات اجتماعية - ٤٠٠ مستلزمات سلعية - ٢٠٠ مستلزمات خدمية - ١٠٠ اهلاك) .

٤ - كانت المقدمات والمستحقات كالاتى : ٧٠ جنيه ضرائب مقدمة عن السيارات - ٢٠٠ ايجارات مخازن مستحقة - ١٠٠ فوائد مستحقة عن الاقراض للغير .

٥ - هناك عجز في مخزن الخامات يبلغ ٢٠٠ جنيه ، وهذا العجز يدخل ضمن المعدلات العادية .

٦ - يبلغ تكلفة مخزون الانتاج التام ٦٠٠٠ جنيه وقيمه على أساس أسعار البيع ٩٠٠٠ جنيه .

٧ - لم تقيد القيمة التقديرية لنقل مبيعات الانتاج التام بواسطة سيارات الشركة وقدرها ٢٠٠ جنيه .

٨ - بفحص حسابات الموردين تبين انها تشتمل على ٤٠٠ جنيه تمثل خصومات ممنوحة من الموردين ، ولم يقيد ذلك في حينه .

والمطلوب (في حدود المعلومات السابقة) :

١ - قيود التسوية .

٢ - قائمة تسوية الحسابات .

٣ - بيان اثر هذه المعلومات على كل من حساب العماليات الجارية والميزانية .

التمرين الثاني

فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع العام بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠ (المبالغ بالجنيهات) .

أرصدة مدينة : ٨٠٠٠ مخزون انتاج تام (٨٨٠٠ قيمة المخزون بأسعار البيع)
- ١٠٠٠٠ عملاء - ٥٠٠ أرصدة مدينة أخرى - ١٤٠٠ إيرادات جارية وتخصيصية
مستحقة - ٥٠٠٠٠٠ أجور نقدية - ٣٠٠٠٠ مزايا عينية - ١١٠٠٠ تأمينات اجتماعية -
٧٠٠٠٠٠ مستلزمات سلعية - ٩٠٠٠٠ مستلزمات خدمية - ١٢٠٠٠٠ اهلاك - ١٥٠٠
فوائد محلية - ٦٢٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الاهلاك .

أرصدة دائنة : ٩٠٠٠٠٠ مخصص اهلاك - ٦٠٠ مخصص ديون متسكوك في
تحصيلها - ٥٨٠٠ مخصصات أخرى (مخصص صيانة) - ١٩٠٠٠٠ بنك سحب على
المكشوف - ٧٦٠٠ موردين - ٦٠٠ مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة -
١٩٠٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ٣٠٠٠ فوائد دائنة .

وفيما يلي المعلومات التي تجمعت في ذلك التاريخ :

١ - المستحقات كما يلي : ٢٠٠ جنيه فاتورة ملابس توحيد الزي مستحقة لاحدى
شركات القطاع العام - ١٠٠ جنيه فوائد عن الاقراض للغير .

٢ - تتضمن الاهلاكات المثبتة ٨٠٠ جنيه اهلاك اصول مشتراه قديمة علما
بان هذا الاهلاك حسب بالمعدلات الواردة بملحق النظام المحاسبي .

٣ - بفحص حسابات العملاء تقرر اعدام دين مستحق على شركة قطاع خاص
وقدره ٥٠٠ جنيه وتبلغ الديون المشكوك في تحصيلها ٨٠٠ جنيه .

٤ - التكلفة الفعلية لمركز الصيانة ٥٤٠٠ جنيه (١٧٠٠ اجور نقدية - ٦٠ مزايا عينية - ٢٤٠ تأمينات اجتماعية - ٢٢٠٠ مستلزمات سلعية - ٩٠٠ مستلزمات خدمية - ٢٠٠ اهلاك) .

٥ - تبين من كشف الحساب الوارد من البنك أن عمولة ومصروفات البنك الدورية وقدرها ٥٠ جنيه لم تثبت في الدفاتر ، كذلك لم يثبت في الدفاتر ذرائع السحب على المكشوف وقدرها ٢٠٠ جنيه .

٦ - تكلفة مخزون الانتاج التام ٧٥٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ٩٠٠٠ جنيه . وبمطابقة قوائم جرد هذا المخزون على بطاقات حركة المنتجات بالمخازن تبين وجود عجز غير طبيعي في منتج معين تكلفته ١٠٠ جنيه ، واسفر الفحص عن مسئولية أمين المخزن عن هذا العجز .

والمطلوب : (في حدود المعلومات السابقة) :

- ١ - قيود التسوية .
- ٢ - قائمة تسوية الحسابات .
- ٣ - بيان اثر هذه المعلومات على كل من حساب العمليات الجارية والميزانية .
- ٤ - تصوير حساب مخصص الصيانة كما يظهر خلال السنة المالية علما بأن رصيده في ١٩٨٠/٧/١ مبلغ ٢٠٠ جنيه .

التمرين الثالث

شركة قطاع عام تنتج منتجين «أ» و «ب» ، وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر وقوائم الشركة :

أولا : بيانات من قوائم الجرد (المبالغ بالجنيهات) :

جرد ١٩٧٨/١٢/٣١		جرد ١٩٧٧/١٢/٣١		المنتجات
بالتكلفة	بأسعار البيع	بالتكلفة	بأسعار البيع	
١٩٨٠٠	٢١٧٨٠	٢٠٠٠٠	٢١٠٠٠	منتج (أ)
٨٠٠٠	٧٢٠٠	١٢٠٠٠	١٠٨٠٠	منتج (ب)
٢٧٨٠٠	٢٨٩٨٠	٣٢٠٠٠	٣١٨٠٠	اجمالي

ثانيا : أرصدة مستخرجة من ميزان المراجعة بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣١ (المبالغ بالجنيهات) :

ارصدة مدينة : ٢٢٠٠٠ مخزون انتاج تام - ١٥٦٠٠ عملاء - ٢٠٠٠ فوائد
محلية - ٩٧٠٠ اهلاك - ٢٥٠٠ مخصصات بخلاف م . اهلاك .

ارصدة دائنة : ٢١٠٠٠ مخصص اهلاك - ٥٠٠ مخصص د . م . في تحصيلها
- ١٢٠٠ مخصصات اخرى (مخصص هبوط اسعار الانتاج التام) - ٢٩٧٠٠ بنك
سحب على المكشوف - ٣٠٠٠ مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - ١٢٠٠٠٠٠
صافي مبيعات انتاج تام - ٣٠٠ ايرادات سنوات سابقة .
فاذا علمت :

١ - فوائد السحب على المكشوف عن الشهر الاخير وقدرها ٣٠٠ جنيه لم
تثبت بالدفاتر .

٢ - فرق الايجار المحسوب ٩٠٠ جنيه و فرق الفوائد المحسوبة ٣٦٠٠ جنيه .

٣ - اعدم دين على شركة قطاع خاص قدره ٦٠٠ جنيه ، والديون المشكوك في
تحصيلها ٧٠٠ جنيه .

٤ - اهلاك الفترة الاخيرة ٣٢٠٠ جنيه ، وبفحص اهلاك الفترة السابقة تبين
انها تتضمن ٢٠٠ جنيه اهلاك سيارات لم تستخدم اطلاقا في تلك الفترة ، علما بأن
هذا الهلاك حسب بالمعدلات الواردة بملحق النظام المحاسبي .

فالمطلوب (في حدود المعلومات السابقة) :

- ١ - قيود التسوية .
- ٢ - قائمة تسوية الحسابات .
- ٣ - بيان اثر هذه المعلومات على كل من حساب العمليات الجارية والميزانية .

التمرين الرابع

فيما يلي بعض الارصدة المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع العام بتاريخ
١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

١٩٠٠٠ مخزن الخامات - ١٦٠٠٠ مخزون انتاج تام (١٧٦٠٠ قيمة المخزون
باسعار البيع) - ٢٥٠٠٠ عملاء - ٢٠٠٠ ارصدة مدينة اخرى - ٤٠٠٠٠٠ مستلزمات
سلعية - ٧٤٠٠ مستلزمات خدمية - ٢٢٠٠٠ اهلاك - ٥٠٠ خسائر رأسمالية -
٣٠٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات الهلاك - ١٨٠٠٠٠ مخصص اهلاك - ٨٠٠
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ٥٠٠ مخصصات اخرى (مخصص هبوط
اسعار الانتاج التام) - ٢٩٠٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام .

وفيما يلي بعض المعلومات التي تجمعت في ذلك التاريخ :

- ١ - تستأجر الشركة سيارات لنقل العاملين من مراكز التجمع ابتداء من
١٩٧٥/٣/١ بايجار شهري ٤٠٠ جنيه يدفع مقدما كل ستة شهور ولا يزال عقد
ايجار هذه السيارات ساريا ومنفذا حتى الآن .

٢ - اهلاك الفترة الاحيرة ١٠٠٠٠٠ جنيه ، وبفحص الاهلاكات المثبتة فى الفترات الثلاث السابقة تبين أنها تتضمن اهلاك وسائل نقل وانتقال تكلفتها ٨٠٠٠ جنيه بمعدل ٢٥٪ سنويا مع ان المعدل الوارد بملحق النظام المحاسبى ٢٠٪ سنويا .

٣ - بفحص حسابات العملاء تقرر اعدام دين مستحق على شركة قطاع خاص وقدره ٦٠٠ جنيه ، كما تبين ان الديون المشكوك فى تحصيلها تبلغ ٩٠٠ جنيه .

٤ - هناك عجز فى مخزن الخامات تكلفته ٤٠٠ جنيه ، وبالفحص تبين ان ما تكلفته ١٠٠ جنيه فقط من هذا العجز فى حدود المعدلات المسموح بها ، وقررت الشركة ان تتحمل باقى العجز نظرا لعدم تحديد المسئولية عن هذا العجز .

٥ - تكلفة مخزون الانتاج التام ١٥٠٠٠٠ جنيه وقيمه بأسعار البيع ١٨٠٠٠٠ جنيه ، وبمطابقة قوائم جرد هذا المخزون على بطاقات حركة الاصناف تبين وجود عجز تكلفته ١٨٠ جنيه ، وبالفحص تبين ان ما تكلفته ٣٠ جنيه فقط من هذا العجز فى حدود المعدلات المسموح بها ، واعتبر أمين المخزن مسئولاً عن باقى العجز .

والمطلوب : (فى حدود المعلومات السابقة) :

١ - قيود التسوية اللازمة وقائمة تسوية الحسابات (مبنية بحسب الاصول والاستخدامات والخصوم والوارد) .

٢ - بيان اثر هذه المعلومات على كل من حساب العمليات الجارية والميزانية .



المجموعة الخامسة عشرة

هذه المجموعة خاصة بتوزيع الفائض واعداد حساب العمليات الجارية (المرحلة

الثالثة) ، وقبل حل هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٣٣٠) الى

صفحة (٣٣٥) . والتمرين الأخير فى هذه المجموعة يعالج ربط نتيجة العام

(الفائض القابل للتوزيع) بالميزانية مع تصويرها طبقاً للنموذج الوارد بالكتاب

من صفحة (٣٥٠) الى صفحة (٣٥٥) .

التمرين الأول

راس مال احدى شركات القطاع العام ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وفى ختام سنة مالية معينة كان الفائض القابل للتوزيع ٤٠٥٠٠ جنيه (ويتضمن ذلك ٥٠٠ جنيه أرباح رأسمالية) . فاذا علمت انه تقرر تكوين احتياطي تمويل المشروعات الاستثمارية بمبلغ ٩٦٠٠ جنيه ، فالمطلوب :

١ - قائمة توزيع الفائض .

٢ - قيود اثبات توزيع الفائض (قبل اعداد الميزانية) .

٣ - حساب العمليات الجارية (المرحلة الثالثة) .

التمرين الثانى (١)

رأس مال احدى شركات القطاع العام ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وفى ختام سنة مالية معينة كان الفائض القابل للتوزيع ١٠٥٠٠ جنيه (ويتضمن ذلك ٥٠٠ جنيه أرباح رأسمالية) ،

والمطلوب :

- ١ - قائمة توزيع الفائض .
- ٢ - قيود اثبات توزيع الفائض (قبل اعداد الميزانية) .
- ٣ - حساب العمليات الجارية (المرحلة الثالثة) .

التمرين الثالث

فيما يلى الارصدة المستخرجة من دفاتر احدى شركات القطاع العام فى ١٩٨١/٦/٣٠ وذلك بعد استخراج نتيجة العام أى بعد تصوير المرحلتين الأولى والثانية من حساب العمليات الجارية (المبالغ بالجنيهات) :

أرصدة مدينة : ١٠٠٠٠ أراضى - ١٥٠٠٠٠ مباني وانشاءات - ٣٠٠٠٠٠٠ آلات ومعدات - ٤٠٠٠٠٠ وسائل نقل وانتقال - ٩٠٠٠٠ عدد وأدوات - ١٧٠٠٠٠ اثاث ومعدات مكاتب - ٧٠٠٠٠ نفقات ايرادية مؤجلة - ٣٠٠٠٠٠ تكوين سلعى - ٥٠٠٠٠٠ انفاق استثمارى - ٦٦٠٠٠٠ مخزن الخامات - ٨٠٠٠٠ مخزن الوقود - ١٢٠٠٠٠ مخزن قطع الغيار والمهمات - ٧٠٠٠٠ مخزون انتاج غير تام - ١٥٠٠٠٠ مخزون انتاج تام - ٢٠٠٠٠٠ سندات حكومية وايداع بالبنك المركزى - ٨٠٠٠٠٠ عملاء - ٤٠٠٠٠ مدينون متنوعون - ٢٠٠٠٠ مدينون مختلفون - ٧٠٠٠٠ أرصدة مدينة أخرى - ٤٠٠٠٠ ايرادات جارية وتخصيصية مستحقة - ١٠٠٠٠ نقدية بالصندوق .

أرصدة دائنة : ٤٠٠٠٠٠٠ رأس مال مملوك - ٢٠٠٠٠٠ احتياطي قانونى - ٢٠٠٠٠٠ احتياطي يستثمر فى سندات حكومية - ٢٤٠٠٠٠ احتياطي ارتفاع أسعار الأصول - ٥٠٠٠٠ احتياطيات أخرى (احتياطي رأسمالى) - ١٥٠٠٠٠٠ مخصص املاك - ٤٠٠٠٠ مخصص الضرائب المتنازع عليها - ٦٠٠٠٠ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها - ٢٠٠٠٠٠ قروض محلية طويلة الأجل - ٣٨٠٠٠٠ بنك سحب على المكشوف - ٦٤٠٠٠٠ موردين - ١٤٠٠٠٠ دائنون متنوعون - ٥٠٠٠٠ دائنو توزيعات - ١٢٠٠٠٠ دائنون مختلفون - ٦٠٠٠٠ أرصدة دائنة أخرى - ٩٠٠٠٠ مصروفات جارية وتخصيصية مستحقة - ٤٢٠٠٠٠ نتيجة العام (حساب العمليات الجارية) .

فاذا علمت ان نتيجة العام تتضمن ٢٠٠٠ جنيه أرباح رأسمالية فالمطلوب :

- ١ - قيود توزيع نتيجة العام (الفائض) .
- ٢ - حساب العمليات الجارية (المرحلة الثالثة) .
- ٣ - الميزانية بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ .



(١) لاحظ أن هذا التمرين يختلف عن التمرين الأول فى مقدار الفائض القابل للتوزيع .

المجموعة السادسة عشرة

هذه المجموعة خاصة باعداد حساب العمليات الجارية والميزانية ، على أن يسبق ذلك اعداد قائمة تسوية لكل من حسابات الأصول والاستخدامات والخصوم والوارد ، ويلاحظ أن تمارين هذه المجموعة لا تتطلب اجراء قيود التسوية كتدريب لاعداد قوائم التسوية مباشرة من المعلومات الجردية .

التمرين الأول

فيما يلي ملخص الأرصدة المستخرجة من دفاتر شركة قطاع عام بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

أرصدة مدينة : ١٣٠٠٠ أصول ثابتة - ١٠٠٠ تكوين سلعي - ٢٠٠ انفاق استثماري - ٣٣٠٠ مخازن المستلزمات السلعية - ٣٠٠٠ مخزون انتاج تام (قيمته على أساس أسعار البيع ٣٣٠٠) - ١٠٠٠ استثمارات مالية - ٤٠٠٠ مدينون - ١٠٠٠ حسابات مدينة مختلفة - ١٥٠٠ نقدية بالصندوق وبالبنوك - ٨٢٠٠ أجور نقدية - ٣٠٠ مزايا عينية - ١٠٠٠ تأمينات اجتماعية - ٨٠٠٠ مستلزمات سلعية - ١٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٢٠٠ ضرائب أخرى - ٩٠٠ اهلاك - ٤٠٠ ايجارات فعلية - ٢٠٠ فوائد محلية - ٦٠٠ ديون معدومة - ٢٠٠ ضرائب عقارية .

أرصدة دائنة : ١٠٠٠٠ رأس المال - ٣٠٠٠ احتياطات - ٥٠٠٠ مخصص اهلاك - ٢٠٠ مخصصات أخرى (مخصص هبوط أسعار الانتاج التام) - ٤٠٠٠ قروض طويلة الأجل - ٦٧٠٠ دائنون - ٨٠٠ حسابات دائنة مختلفة - ١٧٥٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ٢٥٠ مشغولات داخلية بالتكلفة - ٥٠٠ خدمات مبيعة - ٦٠٠ اعانات تصدير - ٤٠ إيرادات أوراق مالية - ٤١٠ إيرادات متنوعة .

وفي ذلك التاريخ جمعت البيانات الآتية :

١ - بلغت فروق مكافأة ترك الخدمة ١٠٠ جنيه ، وبلغت الرسوم الجمركية عن المستلزمات السلعية المستوردة خلال السنة المالية ٩٠٠ جنيه والرسوم عن المخزون أول السنة المالية ١٠٠ جنيه وآخرها ١٥٠ جنيه .

٢ - بلغ اهلاك الفترة الأخيرة ٣٠٠ جنيه وبلغت الديون المشكوك في تحصيلها ٤٠٠ جنيه .

٣ - بلغت المستحقات كما يلي : ٥٠ جنيه اعلان ، ١٠ جنيه إيرادات أوراق مالية معفاء من الضرائب ، ١٠٠ جنيه اعانات تصدير .

٤ - لم تقيد تكلفة المشغولات التامة في الشهر الأخير والمتمثلة في اثاث لم يستخدم ١٥٠ جنيه .

٥ - بلغ فرق الايجار المحسوب ١٥٠ جنيه وبلغ فرق الفوائد المحسوبة ٤٠٠ جنيه .

٦ - القيمة التقديرية لنقل مبيعات الانتاج بواسطة سيارات الشركة في الشهر الاخير وقيمتها ٢٠٠ جنيه لم تثبت بالدفاتر .

٧ - تكلفة مخزون الانتاج التام ٤٠٠٠ جنيه وقيمته على اساس اسعار البيع ٤٤٠٠ جنيه ، ويفحص قوائم جرد هذا المخزون تبين ان هناك منتجات تكلفتها ١٨٠٠ جنيه وقيمتها البيعية ١٥٠٠ جنيه .

والمطلوب :

١ - قائمة تصوية حسابات الميزانية والنتيجة (قيود التسوية غير مطلوبة) .

٢ - حساب العمليات الجارية والميزانية .

التمرين الثاني

استخرجت الأرصيدة الآتية من دفاتر احدى شركات القطاع العام في نهاية سنة مالية معينة (المبالغ بالجنيهات) :

اصول واستخدامات : ٣٤٠٠٠ اصول ثابتة - ٢٥٠٠ مشروعات تحت التنفيذ
- ١١٠٠٠ مخازن المستلزمات السلعية - ٢٠٠٠ مخزون انتاج غير تام - ٦٠٠٠
مخزون انتاج تام (قيمة المخزون باسعار البيع ٧٨٠٠) - ٢٠٠٠ استثمارات
مالية - ٨٠٠٠ مدينون - ٢٠٠٠ حسابات مدينة مختلفة - ٣٥٠٠ بنك حساب جارى
- ١٦٤٠٠ اجور نقدية - ١٣٠٠ مزايا عينية - ٢٠٠٠ تأمينات اجتماعية - ١٦٧٠٠
مستلزمات سلعية - ١٩٠٠ مستلزمات خدمية - ٤٨٠ ضرائب اخرى - ١٨٠٠ اهلاك

- ٥٠٠ ايجارات فعلية - ٤٠٠ فوائد محليه - ١٧٠٠ مخصصات بخلاف مخصصات
الاهلاك - ٣٠٠ ضرائب عقارية - ٢٠ ضرائب دخلية (مجموع الاصول ٧٢٠٠٠
ومجموع الاستخدامات ٤٣٥٠٠) .

خصوم وموارد : ٣٠٠٠٠ رأس المال - ٦٣٠٠ احتياطييات - ٩٧٠٠ مخصص
اهلاك - ٣٠٠ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها - ١٥٠٠ مخصصات اخرى
(مخصص صيانة) - ٨٢٠٠ قروض طويلة الأجل - ١٣٥٠٠ دائنون - ٢٠٠٠ حسابات
دائنة مختلفة - ٤١٣٠٠ صافى مبيعات انتاج تام - ٨٠٠ مشغولات داخلية بالتكلفة
- ٧٠٠ ايرادات تشغيل للغير - ٤٠٠ اعانات تصدير - ١٠٠ ايرادات أوراق مالية
- ٧٠٠ ايرادات متنوعة (مجموع الخصوم ٧١٥٠٠ ومجموع الموارد ٤٤٠٠٠) ،

وعند الجرد فى ذلك التاريخ تجمعت المعلومات الآتية :

١ - تبلغ المستحقات كما يلى : ٦٠ جنيه ايجار جراجات - ٥٠٠ جنيه ايرادات تشغيل للغير - ١٠٠ جنيه ايرادات اوراق مالية علما بان قيمتها بعد خصم الضرائب ٨٠ جنيه .

٢ - يتم تسوية تكاليف مراكز الخدمات الاجتماعية فى نهاية كل ثلاثة شهور وتبلغ تكاليف هذه المراكز فى الفترة الاخيرة ٤٢٠ جنيه (١٦٠ اجور نقدية و ٢٠ تأمينات اجتماعية و ١٧٠ مستلزمات سلعية و ٢٠٠ مستلزمات خدمية و ٤٠ اهلاك) ، علما بان ما سبق ان دفعه العاملون كمساهمة فى هذه التكاليف تبلغ ١٢٠ جنيه .

٣ - يقيد الاهلاك فى نهاية كل ثلاثة شهور ، ويبلغ اهلاك الفترة الاخيرة ٦٤٠ جنيه ، ويتضمن ذلك ١٠٠ جنيه اهلاك اصول تم اهلاكها دفتريا .

٤ - تبلغ الديون المدومة بالنسبة لعملاء القطاع الخاص اعمال ٢٠٠ جنيه ، والديون المشكوك فى تحصيلها ٥٠٠ جنيه ، وفروق مكافأة ترك الخدمة ٢٠٠ جنيه ، وفروق الايجار المحسوب ٥٠٠ جنيه ، وفروق الفوائد المحسوبة ١٠٠٠ جنيه .

٥ - لم تقيد مشغولات داخلية تامة ، علما بانها تتمثل فى اثاث تكلفته ١٥٠ جنيه وقطع غيار تكلفتها ٥٠ جنيه .

٦ - بفحص حساب المستلزمات الخدمية تبين ان رصيده يتضمن ٣٠٠ جنيه تكاليف نقل مبيعات الانتاج التام .

٧ - تبين من اخطارات التكاليف ان التكلفة الفعلية لمركز الصيانة ١٢٠٠ جنيه (٤٠٠ اجور نقدية - ٨٠ تأمينات اجتماعية - ٧٠٠ مستلزمات سلعية - ١٠٠ مستلزمات خدمية - ٢٠ اهلاك) .

٨ - تبلغ الرسوم الجمركية عن مشتريات المستلزمات السلعية خلال السنة المالية ٩٥٠ جنيه ، علما بان الرسوم فى مخزون اول السنة المالية واخرها من هذه المستلزمات ١٥٠ جنيه و ١٠٠ جنيه على التوالي .

٩ - تبين من قوائم جرد مخازن المستلزمات السلعية ان هناك عجز غير طبيعى فى مخزن الخامات الرئيسية تبلغ تكلفته ٣٠٠ جنيه وقد اعتبر امين المخزن مسئول بصفة مبدئية عن هذا العجز ، كما تبين ان هناك زيادة فى مخزن قطع الغيار والمهمات المتنوعة تبلغ تكلفتها ٦٢٠ جنيه ومرجعها عدم اثبات فاتورة شراء بالاجل .

١٠ - تبلغ تكلفة مخزون الانتاج غير التام ٣٥٠٠ جنيه ، وتكلفة مخزون الانتاج التام ٥٠٠٠ جنيه وقيمه باسعار البيع ٦٥٠٠ جنيه .

والمطلوب :

- ١ - قائمة تسوية الحسابات (قيود التسوية غير مطلوبة) .
- ٢ - حساب العمليات الجارية .
- ٣ - الميزانية .



المجموعة السابعة عشرة

هذه المجموعة مخصصة للحسابات الختامية التقليدية . وقبل حل هذه المجموعة يراجع الكتاب من صفحة (٣٣٩) الى صفحة (٣٥٠) .

التمرين الاول

استخرجت البيانات الآتية من حساب العمليات الجارية لاحدى شركات القطاع العام عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٨١/٦/٣٠ (المبالغ بالجنيهات) :

الجانب المدين : ٢١٠٠٠ اجور - ٣٣٥٠٠ مستلزمات سلعية - ١١٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٦٠٠٠ مشتريات بغرض البيع - ١٩٠٠٠ مصروفات تحويلية جارية - ٩٠٠٠ تحويلات جارية تخصيصية (منها ٥٠٠٠ ضرائب دخلية) - ١٤٠٠٠ الفائض القابل للتوزيع .

الجانب الدائن : ٩٢٩٠٠ صافى مبيعات انتاج تام - ٣٠٠٠ تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة (مدين) - ١٣٠٠ فرق تقويم التغير فى مخزون الانتاج التام (مدين) - ٨٠٠ تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة (مدين) - ٦٠٠٠ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة - ٥٢٠٠ ايرادات تشغيل للغير - ٨٠٠٠ صافى مبيعات بضائع بغرض البيع - ٩٠٠ تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة - ٣٠٠ فرق تقويم التغير فى مخزون بضائع بغرض البيع - ٢٠٠٠ اعانات تصدير - ٨٠٠ ايرادات اوراق مالية - ٢٥٠٠ ايرادات تحويلية .

فاذا علمت أنه تبين من توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة ما يلى :

- ١ - تكلفة العمليات الرأسمالية : ١٠٠٠ اجور - ٣٥٠٠ مستلزمات سلعية - ١٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٥٠٠ مصروفات تحويلية جارية .

٢ - تكلفة مراكز الانتاج ومراكز الخدمات الانتاجية ومراكز الخدمات التسويقية ومراكز الخدمات الادارية والتمويلية من الباقي (بعد خصم تكلفة العمليات الرأسمالية) تتسق مع النسب الآتية :

- ١) الاجور بنسبة ٤٥% و ٤٠% و ٥% و ١٠% .
 - ب) المستلزمات السلعية بنسبة ٥٠% و ٣٥% و ١٠% و ٥% .
 - ج) المستلزمات الخدمية بنسبة ٤٠% و ٤٠% و ١٠% و ١٠% .
 - د) المصروفات التحويلية الجارية بنسبة ٤٠% و ٤٠% و ٥% و ١٥% .
- فالمطلوب :

- ١ - قائمة توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة (المراكز الرئيسية)
- ٢ - حساب الانتاج والمتاجرة
- ٣ - حساب الأرباح والخسائر

التمرين الثاني

من البيانات الآتية المطلوب تصوير حساب الانتاج والمتاجرة (حساب الأرباح والخسائر غير مطلوب) :

أولاً : توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة (المبالغ بالجنيهات) :

(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	الاستخدامات
٢٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	أجور
٥٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	مستلزمات سلعية
١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	مستلزمات خدمية
١٠٠٠	٩٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠٠	١٥٠٠٠	مصروفات تحويلية جارية
	٨٠٠٠				تحويلات جارية تخصيصية
٩٠٠٠	٢٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٤١٠٠٠	٨٠٠٠٠	اجمالي

ثانيا : بيان الموارد كما تظهر بالجانب الدائن من حساب العمليات الجارية (المبالغ بالجنيهات) : ١٦٥٠٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ٥٠٠٠٠ تغير مخزون انتاج تام بالتكلفة (مدين) - ١٢٥٠ فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام (مدين) - ١٠٠٠٠ تغير مخزون انتاج غير تام بالتكلفة - ٩٠٠٠ مشغولات داخلية تامة بالتكلفة - ٣٠٠٠ اعانات تصدير - ١٢٥٠ ايرادات أوراق مالية - ٦٧٥٠ ايرادات تحويلية .

التمرين الثالث

وحدة اقتصادية تقوم بنشاط تجارى ، وقد استخرجت البيانات الآتية من سجلاتها وحساب العمليات الجارية عن السنة المنتهية في ١٩٧٧/١٢/٣١ (المبالغ بالجنيهات) :

اولا : توزيع الاستخدامات على حسابات المراقبة (المبالغ بالجنيهات) :

(٨)	(٧)	(٥)	الاستخدامات
٥٠٠٠	١٥٠٠٠		اجور
٣٠٠٠	١٠٠٠		مستلزمات سلعية
١٠٠٠	٤٠٠٠		مستلزمات خدمية
		١٠٠٠٠٠	مشتريات بغرض البيع
٤٠٠٠	٣٠٠٠		مصرفات تحويلية جارية
٢٠٠٠			تحويلات جارية تخصيصية
١٥٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠	الاجمالي

ثانيا : بيان الموارد كما تظهر بالجانب الدائن من حساب العمليات الجارية : ٢٠٠٠ خدمات مباعه - ١٢٠٠٠٠٠ صافي مبيعات بضائع بغرض البيع - ٥٠٠٠٠ تغير مخزون بضائع بغرض البيع بالتكلفة (مدين) - ١٠٠٠٠ فرق تقويم التغير في مخزون

بضائع بفرض البيع (مدين) - ١٠٠٠ ايرادات أوراق مالية - ١٨٠٠ ايرادات
تحويلية .

والمطلوب تصوير حساب الانتاج والتجارة وحساب الأرباح والخسائر .



المجموعة الثامنة عشرة

هذه المجموعة خاصة باعداد قائمة الانتاج والقيمة المضافة ، وقبل حل تعاريف
هذه المجموعة يرجع الى الكتاب من صفحة (٢٣٥) الى صفحة (٢٣٨) .

التعريف الاول

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من حساب العمليات الجارية عن سنة
مالية معينة :

الجانب المدين : ٩٥٠٠ اجور نقدية - ٨٠٠ مزايا عينية - ٢٢٠٠ تأمينات
اجتماعية - ٤٠٠٠٠ مستلزمات سلمية - ٤٠٠٠ مستلزمات خدمية - ٥٠٠٠ مشتريات
بفرض البيع - ١٠٠٠ رسوم جمركية - ١٢٠٠ رسوم انتاج - ٢٠٠ ضرائب اخرى -
١١٠٠٠ اهلاك - ١٢٠ ايجارات فعلية - ٧٨٠ فرق الايجار المحسوب - ١٤٠٠ فوائد
محلية - ٧٠٠ فوائد خارجية - ٢٥٠٠ فرق الفوائد المحسوبة - ١٠٠ فرق تقويم
التغير في مخزون الانتاج التام - ٥٠ فرق تقويم التغير في مخزون البضائع بفرض
البيع - ٢١٠٠٠ فائض العمليات الجارية .

الجانب الدائن : ٨٥٠٠٠ صافي مبيعات انتاج تام - ٨٠٠ تغير مخزون الانتاج
التام بالتكلفة - ١٠٠ فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام - ٦٠٠٠ مشغولات
داخلية تامة بالتكلفة - ٧٥٠ ايرادات تشغيل للتغير - ٧٠٠٠ صافي مبيعات بضائع
بفرض البيع - ٢٠٠ تغير مخزون بضائع بفرض البيع بالتكلفة - ٥٠ فرق تقويم
التغير في مخزون البضائع بفرض البيع - ٩٠٠ اعانات انتاج - ٨٥٠ اعانات
تصدير .

والمطلوب تصوير قائمة الانتاج والقيمة المضافة .

التمرين الثاني

من البيانات الخاصة بحساب العمليات الجارية الخاص بالتمرين الاول من

- المجموعة الحادية عشرة المطلوب تصوير قائمة الانتاج والقيمة المضافة

التمرين الثالث

من البيانات الخاصة بحساب العمليات الجارية الخاص بالتمرين الخامس من

- المجموعة الحادية عشر المطلوب تصوير قائمة الانتاج والقيمة المضافة



محتويات الكتاب

الباب الأول

تقديم النظام المحاسبي الموحد

صفحة	
١١	الفصل الأول : مقدمة عن النظام المحاسبي الموحد
١٣	الفصل الثاني : الاطار العام للدليل المحاسبي
٢٣	الفصل الثالث : سمات الدليل المحاسبي
٢٤	المبحث الأول : نبذة عن الحسابات القومية
٢٧	المبحث الثاني : النبويب الى حسابات ميزانية وحسابات نتيجة
٣٣	المبحث الثالث : استقلال كل من حسابات الميزانية والنتيجة
٣٧	المبحث الرابع : تحليل الحسابات بالدليل الى سبع مستويات
٤٠	المبحث الخامس : اشمال الدليل على استخدامات وموارد محسوبة
٤١	المبحث السادس: ازدواجية الحساب الختامي
٤٣	الفصل الرابع : بصمات الموازنة النقدية
٤٩	الفصل الخامس : الاطار العام للحسابات المالية

الباب الثاني

حسابات الأصول

٦٣	الفصل الأول : الأصول الثابتة والمشروعات نحت التنفيذ
٦٣	المبحث الأول : تبويب عناصر الأصول الثابتة
٦٤	المبحث الثاني : القواعد الخاصة بعناصر الأصول الثابتة
٦٩	المبحث الثالث : المعالجة المحاسبية لعناصر الأصول الثابتة
٦٩	الفرع الأول : شراء الأصول الثابتة محليا
٧٤	الفرع الثاني : شراء الأصول الثابتة من الخارج
٨٠	الفرع الثالث : اعداد وتهيئة الأصول الثابتة

٨٣	الفصل الثاني : المخزون
٨٤	المبحث الأول : مخازن المستلزمات السلعية
٨٤	الفرع الأول : تبويب مخازن المستلزمات السلعية
٨٥	الفرع الثاني : القواعد الخاصة بمخازن المستلزمات السلعية
٨٧	الفرع الثالث : المعالجة الحاسبية لحركة مخازن المستلزمات السلعية
٩١	المبحث الثاني : مخزون الإنتاج التام وغير التام والبضائع بفرض البيع
٩٤	المبحث الثالث : بضائع لدى الغير
٩٨	المبحث الرابع : الاعتمادات المستقبلية لشراء بضائع
١٠٤	المبحث الخامس : حركة الإنتاج التام بسعر البيع
١١١	الفصل الثالث : حسابات الأصول الأخرى
١١١	المبحث الأول : الأقرض طويل الأجل
١١٣	المبحث الثاني : الاستثمارات المالية
١١٥	المبحث الثالث : الدينون
١١٥	الفرع الأول : الممسلاء
١١٦	الفرع الثاني : أوراق القبض
١١٧	الفرع الثالث : الدينون المتنوعون
١١٨	المبحث الرابع : الحسابات المدينة المختلفة
١٢٠	المبحث الخامس : النقدية بالمسندوق وبالبنوك

الباب الثالث

حسابات الخصوم

١٢٧	الفصل الأول : مصادر التمويل الخارجى
١٢٧	المبحث الأول : رأس المال
١٢٨	المبحث الثاني : الاحتياطيات
١٣٠	المبحث الثالث : الخصومات

١٩٦	المبحث الثاني : الاهلاك
٢٠٨	المبحث الثالث : الايجارات الفعلية
٢٠٩	المبحث الرابع : فرق الايجار المحسوب
٢١١	المبحث الخامس : الفوائد المحلية والخارجية
٢١٢	المبحث السادس : فرق الفوائد المحسوبة
٢٢٤	الفصل السادس : التحويلات الجارية التخصيضية
						المبحث الأول : التبرعات والاعانات والتعويضات ومصروفات
٢٢٥	السنوات السابقة
٢٢٧	المبحث الثاني : الضرائب العقارية والدخلية
٢٢٩	المبحث الثالث : الخسائر الرأسمالية
						المبحث الرابع : الديون المعدومة والمخصصات بخلاف
٢٣٠	مخصصات الاهلاك

الباب الخامس حسابات الموارد

٢٤٥	الفصل الأول : إيرادات النشاط الجارى
٢٤٥	المبحث الأول : صافي مبيعات الانتاج التام
٢٥٦	المبحث الثاني : تغير مخزون الانتاج بالتكلفة
٢٦٢	المبحث الثالث : فرق تقويم التغير في مخزون الانتاج التام
٢٨٢	المبحث الرابع : المشغولات الداخلية التامة بالتكلفة
٢٩١	المبحث الخامس : إيرادات التشغيل للغير والخدمات المباعة
٢٩٢	المبحث السادس : البضائع بفرض البيع
٢٩٤	المبحث السابع : مخلفات الانتاج
٢٩٥	الفصل الثاني : الاعانات وإيرادات الأوراق المالية
٢٩٧	الفصل الثالث : الإيرادات التحويلية
						المبحث الأول : الفوائد الدائنة والإيجارات الدائنة وإيرادات
٢٩٨	السنوات السابقة والتعويضات والغرامات

صفحة

٢٠٠	المبحث الثاني : الأرباح الراسمالية ...
٢٠١	المبحث الثالث : الإيرادات المتنوعة ...
٢٠٢	الفرع الأول : أرباح بيع مخلفات ...
٢٠٥	الفرع الثاني : أرباح بيع مستلزمات سلعية بخلاف المخلفات
٢٠٧	الفرع الثالث : ديون سبق اعدامها وعمولات ...
٢٠٩	الفرع الرابع : خصم مكتسب ...

الباب السادس

الحسابات والقوائم الختامية

٣١٨	الفصل الأول : حسابات العمليات الجارية ...
٣١٩	المبحث الأول : قيود التسوية وقيود الاقفال ...
٣٢٤	المبحث الثاني : مراحل حساب العمليات الجارية ...
٣٣٠	المبحث الثالث : توزيع نتيجة العام (الفائض) ...
٣٣٥	المبحث الرابع : قائمة الانتاج والقيمة المضافة ...
٣٣٩	الفصل الثاني : الحسابات الختامية التقليدية ...
٣٤٤	المبحث الأول : حساب الانتاج والمتاجرة ...
٣٤٨	المبحث الثاني : حساب الأرباح والخسائر ...
٣٥١	الفصل الثالث : الميزانية ...
٣٩٠	ملحق رقم (١) : أسئلة نظرية ...
٣٩٣	ملحق رقم (٢) : تطبيقات عملية ...

